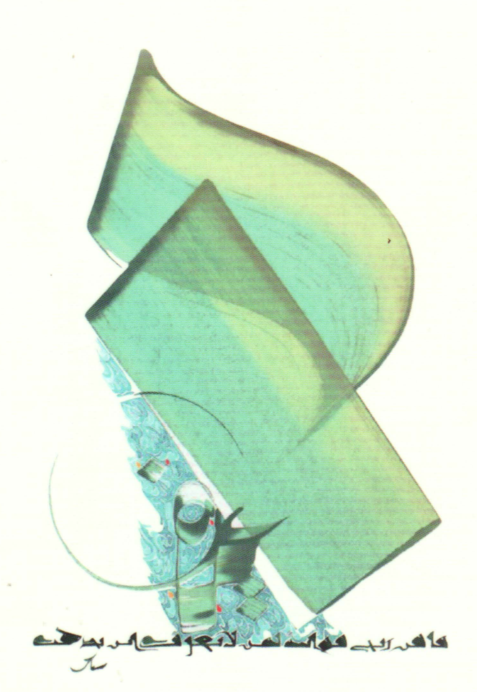
آن روبـــول جاك موشلار

تـداوليّة الخطاب

من تأويل الملفوظ إلى تأويل الخطاب



ترجمة وتعليق
لحسـن بوتـكلاي



تـداوليّة الخطـاب

من تأويل الملفوظ إلى تأويل الخطاب

هذه ترجمة مرخصة بموجب عقد مع الناشر الأصلي

لكتاب

Pragmatique du discours:

de l interprétation de l énoncé à l interprétation du discours.

By: Reboul, Anne ; Moeschler, Jacques:

ISBN 10: 2200016441 / ISBN 13: 9782200016449

Published by Paris, Amrmand Colin, 1998

تداوليّة الخطاب

من تأويل الملفوظ إلى تأويل الخطاب

تأليف

آن روبــــول   جاك موشلار

ترجمة وتعليق

لحســن بوتــكلاي

الطبعة الأولى

2020 م 1441هـ



تداولية الخطاب: من تأويل الملفوظ إلى تأويل الخطاب
تأليف: آن روبول وجاك موشلار
ترجمة وتعليق: لحسن بوتكلاي
رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية: 2019/3/1657
ردمك: ISBN 978 9957 74 807 4
الطبعة الأولى 2020م 1441هـ



دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع

عمان - وسط البلد - شارع الملك حسين - مقابل بنك الإسكان
www.darkonoz.com
هاتف 4655877 6 00962 فاكس 4655875 6 00962
خلوي 494 5525 79 00962
E-mail: info@darkonoz.com
dar_konoz@yahoo.com

تصميم الغلاف والإشراف الفني: محمد أيوب ©



إهداء

إلى بابا حمّا رحمه الله

إلى والدتي أطال الله في عمرها

إلى زوجتي رفيقة دربي خديجة

إلى وائل ومريم

إلى إخوتي

إلى أستاذي الفاضل محمد خطابي.

فهرس المحتويات

تقديم المترجم

يُعْتَبَر الخِطابُ في جوهره مجالَ بحثٍ تتقاسم الاهتمامَ به حقولٌ معرفيةٌ عديدة؛ الأمرُ الذي أدى إلى تنوع مقارباته، واختلاف الأسس والمرجعيات النظرية التي تستند إليها اتجاهاتُ تحليله. ولِهذا يَتَرَكَّزَ البحثُ على الأبنية النصية حيناً، وعلى وظائفها وتأثيراتها حيناً آخر، أو هما معاً في غالب الأحيان. فلا توجد -بناءً على هذا- منهجيةٌ جاهزةٌ، ولا نموذجٌ واحدٌ يمكن أن يحسم كلَّ القضايا الشائكة التي يطرحها إنتاجُ الخطابات وتأويلُها. ويجعل هذا المعطى أنْسَقَةَ تحليل الخطاب أمراً في غاية الصعوبة، إذ نجد فيهِ مزيجاً من المناهج المنحدرة من اللسانيات، والنحو، والتداولية، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والفلسفة، والبلاغة ...إلخ؛ بيد أن هذا التعدد في واقع الأمر هو ما يُضفي عليه الحركيةَ، ويَسِمُه بالغنى.

والدليل على ذلك أن بعض المقاربات اعتمدتْ ما راكمته اللسانياتُ الهاريسية في دراسة الجملة، وبعضَها الآخر استند إلى النظريات التداولية كنظرية الأفعال الكلامية (أوزوالد دوكرو Duccrot Oswald وجان كلود أنسكومبر Jean-Claude Anscombre) ومفاهيم التلفظية (دومنيك مانغينو Dominique Maingueneau) في دراسة علاقة الملفوظ بالتلفظ. وجَدَّدَت البلاغةُ ثوبَها بدراسة الوظائف الحجاجية للخطابات الأدبية وغير الأدبية مستحضرةً في ذلك السياقاتِ النصيةَ والمقاماتِ التداوليةَ. واتجهت اللسانياتُ النصية إلى دراسة الخطاب للكشف عن أبنيته الصغرى والكبرى، في مسعى إلى تأسيس نموذجٍ مماثلٍ لما حققه النحوُ قديماً، والتركيبُ حديثاً. ففي العقدين الثامن والتاسع من القرن الماضي حظيتْ مسائلُ بنياتِ النص ودلالاتِ الخطاب التي كانت مشتتةً، بدراسةٍ متكاملة مشتركة بين حقول معرفية عدة؛ مما فرض مقاربة عبر تخصصية.

وإذا كانت مَهَمَّةُ لسانيات النص وصفَ العلاقات الداخلية والخارجية للأبنية النصية بمستوياتها المختلفة، فقد نَحَتْ مقارباتٌ أخرى إلى تحليل العلاقة بين الخطاب والسلطة، اعتماداً على أفكار ميشيل فوكو Michel Faucoult ولوي ألتوسير Louis Althusser وطروحات مدرسة فرنكفورت النقدية؛ وقد نشأ من ذلك تيارٌ قائم الذات، يُعرفُ بالتحليل النقدي للخطاب. وفي العقدين نفسيْهِما برزت مقارباتٌ أخرى تَعْتَبِرُ -بعد أن تبيَّنَ لها تعذُّرُ أَنْسَقَةِ حقلِ تحليل الخطاب استنادا إلى المعطيات اللسانية الصرف- أنَّ مشكلاتِ النصوص والخطابات إنتاجاً وتلقياً لا يتأتَّى حلُّها إلا بالانفتاح على العلوم المعرفية (المنطق، والإعلاميات، وعلم النفس المعرفي، واللسانيات، وفلسفة الذهن، والذكاء الاصطناعي، وعلوم الأعصاب). وقد نتَج عن استثمار منجزات هذه العلوم وطروحاتها تيارٌ يُطْلَق عليه "البراديغم Paradigme المعرفي" في تحليل الخطاب، كانت له تأثيراتٌ في البلاغة، والشعرية، وعلوم الاتصال، وفي اللسانيات النصية ذاتها. ويُمْكِن أن نُدْرِجَ في هذا الإطار كتابَ آن روبول Anne Reboul وجاك موشلار Jacques Moeschler المعنون بـ"**تداولية الخطاب من تأويل الملفوظ إلى تأويل الخطاب**" الذي نقدِّمُ ههنا ترجمَته وتعليقاً عليه.

وإذا كانت فرصة الاطلاع على بعض المقاربات المذكورة قد أُتيحتْ للقارئ باللغة العربية، بفضل أعمالٍ رائدةٍ صدرت منذ العقد الثامن من القرن الماضي، وترجماتٍ تتفاوت درجةُ جودتِها من عمل إلى آخر؛ فإن هذا القارئ لم يطلعْ- ربما- على كل النظريات والنماذج التي يَمُوجُ بها هذا الحقلُ حالياً، خاصة مع البراديغمين النقدي والمعرفي. من هنا قامت الحاجةُ إلى التعريف بمستجدات هذا المجال، خاصةً العلاقة بين التداولية باتجاهاتها المتعددة وتحليل الخطاب. ولربما تَكُونُ الترجمةُ، باعتبارها وسيلةَ تخصيبٍ ومثاقفةٍ، من القنوات التي تُسْهِمُ في التعريف بالمنجزات المعاصرة نظرياً وتطبيقياً. وبما أن حقل تحليل الخطاب يحفل بنظريات عديدة ونماذجَ متنوعةٍ، فقد صارت حاجةُ القراء إلى كتب ذاتِ طابعٍ تركيبي ونقدي ماسّةً، لمواكبةِ الإنتاجات الفكرية والثقافية والعلمية التي تتزايد وتتطور يوماً بعد آخرَ، ولمعرفةِ خلفياتها الإبيستمولوجية، وإدراك التداخلات والاختلافات فيما بينها.

أما اختيار كتاب "**تداولية الخطاب من تأويل الملفوظ إلى تأويل الخطاب**" لآن روبول وجاك موشلار، فيعود إلى الأسباب الآتية:

- أهمية القضايا التي تناولها هذا الكتابُ وجدَّتها؛ وهي قضايا تدور حول موضوع **تحليل الخطاب** ومنهجيته. بالإضافة إلى اعتماده أسلوباً علمياً صارماً في نقد أسس **تحليل الخطاب** وفرضياته، مع طرح بديل يستوحي مسلماتِه ومصطلحاتِه من العلوم المعرفية بصفة عامة، ومن التداولية المعرفية بصفة خاصة. وقد أكد محمد مفتاح لزومَ اطلاع محلِّل الخطاب على منجزات هذه الحقول المعرفية المعاصرة، وبخاصة كتابات البيولوجيين وعلماء الأعصاب، وعلماء النفس، لتنكُّب العفوية والإنشائية في تحليل الخطاب، ولتأسيس التأويل على أسس نظرية وعلمية راسخة، وحتى "لا يبقى محلل الخطاب مجرد «ساطٍ» على نتائج الباحثين الآخرين دون التعرف على بعض المكابدات والمشاق التي كانت وراء تلك النتائج"[1].
- اعتماد المؤلِّفَيْنِ نظرية الملاءمة التي تُقَدِّمُ منظوراً معرفيا لتحليل الخطاب، مُسْهِمةً بذلك في إغناء المقاربات المتنوعة الموجودة، من قبيل: اللسانيات الوصفية ولسانيات الخطاب، وتحليل الخطاب[2].
- تحاور الكتابِ مع نظريات متعددة (**نحو النص، وتحليل الخطاب**، والنظرية السياقية، وعلوم دلالة الخطاب... إلخ). وبعبارة أخرى إنه لا يكتفي بتقديم تصور المؤلِّفينِ **لتحليل الخطاب**، وإنما يعرض النظريات السائدة فيه نقداً وتمحيصاً. ومن ثم تروم هذه الترجمةُ تمكينَ القارئ باللغة العربية من معرفة الأسس النظرية التي ينطلق منها كل اتجاه. ويعزِّز اختيارَنا هذا ندرةُ الكتابات في تداولية الخطاب، سواء المؤلَّفة أو المترجَمة.

1- محمد مفتاح، *مفاهيم موسعة لنظرية شعرية*، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط.1، 2010، ص.48.

2- للاطلاع على هذه المقاربات، يُنظَر محمد خطابي، *لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب*، المركز الثقافي العربي، البيضاء، المغرب، ط. 2، 2006.

- اتسامه بالجرأة في مراجعة بعض المنطلقات والمسلمات التي اعتُبرت بدهياتٍ، وتحكمت في **أنحاء النص** في غالب الأحيان، بوعي من أصحابها أو بدون وعي. وتتجلى هذه الجرأة في رفض الفرضية التي تعتبر **الخطاب** وحدة لسانية مستقلة وقائمة الذات، وفي اقتراح بديل يرى أن دراسة الخطاب شأن تداولي، لا لساني.
- إسهامه في توضيح علاقة التداولية بتحليل الخطاب التي تَقْتَرِنُ بالالتباس، خاصة في الثقافة العربية؛ لأن أغلب المؤلفات اقتصرت على تقديم التداولية في صيغها التقليدية، فركَّزَت على نظرية الأفعال الكلامية والمنظور الحجاجي في أغلب الأحوال؛ أما علاقة التداولية ذات المنحى المعرفي بتحليل الخطاب، فتُعَدُّ الكتاباتُ التي تناولتْها على رؤوس الأصابع. وقِسْ على ذلك الدراساتِ التي تُعرِّف تعريفاً وافياً بنظرية الملاءمة وتطبيقاتها في تحليل الملفوظات والخطابات.
- تقديم الباحثَينِ آن روبول وجاك موشلار تصوراً جديداً في حقل تحليل الخطاب. وتتمثل هذه الجدة في الأطروحة التي دافعا عنها؛ وتقوم على:

أ- التشكيك في وجود وحدة لسانية تسمى **الخطاب**، بالمعنى الذي تُحَدِدُه المقارباتُ ذات المنحى اللساني الصرف (**نحو النص**). وقد دافعا عن أنَّ الخطاب ليس وحدة لسانية تُنضافُ إلى الوحدات اللسانية المعروفة (الفونيم، والمورفيم، واللكسيم)؛ وإنما هو متوالية غير اعتباطية تتألَّفُ من الملفوظات، لا من الجمل. وتبَعاً لذلك فإن الوحدة التي يجب أن ينصب عليها التحليلُ هي الملفوظ؛ وهذا ما سيجعل تحليلَ الخطاب تابعاً للتداولية.

ب- انتفاءُ الحاجة إلى إنشاء نظريتين: الأولى لتأويل الملفوظ، والثانية لتأويل الخطاب؛ إذْ تكفي نظريةٌ واحدة لتأويلهما. ويُمْكِنُ ذلك باعتمادِ ما يُطلِقانِ عليه "الاستراتيجية العلمية المفتوحة" التي ترتكز على نظرية الملاءمة؛ لأن إنتاج الخطاب وتأويلَه لا يتوقفان على قواعد خاصة، بل يخضعان للمبادئ العامة عينِها التي تتحكم في إنتاج الملفوظات وتأويلها.

ج- طبيعة النقد المعتمد في دحض طروحات **تحليل الخطاب**؛ حيث تَفادى المؤلِفانِ نقدَها من خارجِها. وانطلقا في المقابل من مسلمات **تحليل الخطاب** وفرضياته،

وقاما بتمحيصها في ضوء معطيات إبيستمولوجية، مستندين إلى مفهوم الانبثاق Emergence، وإلى التمييزِ القائم في البحث العلمي بين المقاربة الاختزالية والمقاربة السياقية، إضافة إلى آراء الإبيستمولوجي المجريّ إمري لاكاتوس Imre Lakatos في تطور برامج البحث.

وتتمثل غايةُ الكتاب المترجَم في تحقيق أمرينِ متلازمين؛ أولهما نقدُ مقاربةِ اللساني السويسري إيدي رولي Eddy Roulet **(تحليل الخطاب)**، ومقاربات نحو النص واللسانيات النصية، وذلك عبر دحض الفرضيات التي تنطلق منها وتُسوّغُ بها نَمْذَجةَ تأويل الخطابات. وثانيهما طرحُ تصوُّر يرى أن تأويل الخطاب يقوم على المبادئ التداولية الموظفة عادة في تأويل الملفوظات؛ يقول آن روبل وجاك موشلار مُفْصِحَيْن عن فرضية تداولية الخطاب القاعدية التي يدافعانِ عنها في هذا الكتاب "إذا أردنا معالجة مشكلات الخطاب، فَلَسْنا في حاجة إلى التسليم بوجود وحدة جديدة تسمى **الخطاب**؛ كما تقوم فرضيتنا أيضاً على أن المبادئ التي تسمح بتأويل الملفوظات كافيةٌ لتأويل الخطابات. لكن مع ذلك، يجب أن تكون هذه المبادئ المعنية كافيةً في تأويل الملفوظات؛ ولكي تكون كذلك، ينبغي أن تتحقق فيها بعض الشروط"[3].

وبناءً على ذلك، يتعين على برنامج البحث الذي تريد هذه التداوليةُ إنشاءَه، أن يعتمد استراتيجيةً علميةً اختزاليةً (الخطاب يُختَزَلُ في الملفوظات التي يتألف منها) واستراتيجيةً علميةً سياقيةً (لا يُمْكِنُ اختزالُ تأويل الخطاب في تجميع الدلالة اللغوية لهذه الملفوظات فحسب). فهدفُهما كما صرحا في الخاتمة: "أن تداولية الخطاب التي اقترحناها هنا **برنامج أصيل** يُدمِجُ حلَّ مشكلاتٍ محلية بالأساس، مثل تأويل العبارات الإحالية في نظرية التمثيلات الذهنية، وتأويل أزمنة الأفعال والروابط من طريق الإجراءات المتصلة بالتمثيلات الذهنية، كما يُدْمِجُ حلَّ مشكلات شاملة، مثل

3- A. Reboul et J. Moeschler (1998/2005), *Pragmatique du discours: de l'interprétation de l'enoncé à l'interpretation du discours*, Armand Colin, Paris, p.183.

تأويل الخطابات، دون الخضوع للنزعة الكُلِّيَّة[4] Holistique، وإنما عبر التوليف بين استراتيجياتٍ اختزاليةٍ واستراتيجياتٍ سياقيةٍ مبنيةٍ على مقاربة واقعية للسيرورات الذهنية البشرية"[5]. ولتحقيق ذلك ألحّا على الحاجةِ الماسّة: "إلى نظريةٍ للتمثيلات الذهنية، لا إلى نظرية **تحليل الخطاب**"[6].

هذا من زاوية المضمون العلمي للكتاب، أما من زاوية الاستراتيجية الحجاجية المعتمَدة، فتأملاتُ روبول وموشلار تخْضَعُ لبنيةٍ علميةٍ تنطلق في مرحلة أولى من عرضِ ملاحظةٍ أو فرضيةٍ، ثم تنتقلُ إلى تحليلِها وفحصِها تأكيداً أو تفنيداً. وهذا الضربُ من الاستدلال تطلَّبَ منهما تسييجَ المفهوم في سياقه الأول، ومساءلته وإضاءته في ضوء السياقات الجديدة التي رُحِّلَ إليها، حتى يكْشِفا جدواه أو حدوده. لهذا استخدم المُؤَلِّفَانِ جملاً تسم الانتقالَ من تصور إلى آخرَ، ومن فكرة أوّلية إلى فكرة أخرى مُرَكَّبَة تتجاوز الأولى، أو تُعدِّلها، أو تضيف إليها. علاوة على ذلك، اعتمد المُؤَلِّفَانِ طريقةً استنباطيةً في تحليلاتهما؛ ويتجلى ذلك في وضع الظاهرة في سياق واسع (القسم الأول)، لتسييجه في ما بعد في سياق أخص (القسم الثاني). وأوْلى المُؤَلِّفانِ، في كل تضاعيف الكتاب، أهميةً كبيرةً للانتقال بين الأفكار والربط فيها بينها. وهذا يسري على فقرات الفصول كلِّها؛ سواء التي حرَّرتْها آن روبول أو

4- تُستخدَمُ كلمة "Holisme" (نظرية كلية) في سياقات مختلفة؛ في علم الاجتماع، والفلسفة واللسانيات والأنثروبولوجيا وغيرها. وتُطلَق صِفةُ Holiste (من الكلمة الأغريقية "Holos" وتعني "كُلّ"، واللاحقة "Isme" بمعنى "النزعة أو الاتجاه") عموماً على النظرية التي ترى أن الكُلَّ لا يمكن تفسيره انطلاقاً من مكوناته إذا نُظِرَ إلى كُلِّ مُكَوِّنٍ على حِدَةٍ.

– A. Rey (dir) (2001), *Le Grand Robert De La Langue Française*, 2éme édit., DICTIONNAIE LE ROBERT, Paris, p .1846.

يقول جان بياجي مُحَدِّداً موقعَ البنيوية التي أزاحَت الاتجاهات الكُلِّيَّة في التفسير داخل العلوم الإنسانية: "البنيوية أحد الاتجاهات العامة السائدة في كل العلوم الإنسانية، بَعْد أنْ حَلَّت مَحَلَّ الاتجاهات الذّرِّيَّة أو محل التفسيرات الكلية **Holistes**". [التشديد مني].

– J. Piaget (1970), *Epistémologiede l'homme*, 1e édi., Gallimard, Paris, p. 278.

5-A. Reboul et J. Moeschler (1998/2005), *op. cit.*, p .201.

6- Ibid., p.76.

الفصلان اللذانِ حررَّهما جاك موشلار(7).ذلك أننـا لم نلمـس أيّ تغـير في منهجيـة الكتابة وأسلوبها. ولاحظنا كذلك أن المُؤَلِّفَيْنِ خصَّصا خواتم الفصول لتلخيص مـا سبق قوله، ولتقديم مفهوم جديد يُدْرَسُ في الفصل أو القسم الموالي.

لقد احتكَمْنا في ترجمة هذا الكتاب، إلى تصوُّرٍ لا يَقْتَصِرُ دورُ المترجِم فيـه علـى إيجادَ مُقابِلاتِ الكلمات والمصطلحات الأجنبية في اللغة الهدف، وإنما يتـسع ليـشمل تحليلَ النص الأصلي وإدراكَ مرجعياته الفكريـة والثقافيـة؛ لأن المترجِـم الحـصيف "يتعامل مع النصوص لا مع أقساطٍ لا يكاد يجمعها جامع؛ ولذا جاز القول إن الترجمة **عملية نصية** تصل بين نـسق معـرفي وآخـر"(8). ومعنـى هـذا أن مـشكلاتِ الترجمـةِ الجوهريةَ مشكلاتٌ نصيةٌ وتداولية، قبل أن تَكُونَ متصلةً بالجمل والعبارات. لِهـذا، حاولْنا الحفاظ على اتساق الكتاب وانسجامه، فاستحضرنا الاعتباراتِ اللغويةَ وغيرَ اللغوية في فهم معانيه؛ يقول فيلين نـاعومومفيتش كوميـساروف Vilen Naumovich Komissarov: "إن فهم الأقوال المنفصلة يعتمد بدرجة أكـبر أو أقـل علـى مـضمون مجمل النص، وعلى ذلك المكان الذي تشغله في النص. وبذلك، يعتـبر الـنص تلـك الوحدة التي في إطارها تُحَلُّ مسألةُ المعنى السياقي لجميع الأدوات اللغوية"(9). وما دام النص يُمثِّل وحدة بنيوية ومضمونية، فعلى المترجم أن يكون "قـادراً علـى اسـتيعاب كمالية [هكذا] النص الأصلي، وتوفير كمالية نص الترجمة الذي يُكَوِّنُه"(10).

قرأنا -إعمالاً لهذا المبدإ الذي اقتنعنا بوجاهتـه- الكتـابَ كلَّـه مـراتٍ عديـدةً، لاستيعاب **أطروحته**، والفرضيات التي انطلق منها، ولاستخلاص **مقـصده الكلـي** باصطلاحات نظرية الملاءمة، حتى يسهُل علينا تحديدُ **مقاصـده المحليـة** (الملفوظـات

7- حرَّرَتْ آن روبول مقدمة الكتاب وخاتمته والفـصولَ كلَّهـا، مـا عـدا الفـصلين الرابـع والخـامس اللـذينِ تـولّى تحريرهما جاك موشلار.

8- محمد خطابي، «الترجمة والمعنى». *الدلالة: النظريات والتطبيقات*، أعمال الندوة المهـداة إلى روح الأسـتاذ عبـد الله صولة، جامعة منوبة، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، تونس، ط. 1، 2015، ص. 96.

9- فيلين ناعوموفيتش كوميساروف: *علم الترجمة المعاصر*، ترجمة عماد محمود حسن طحينة، هيئة أبـو ظـبي (كلمـة)، ط. 1، 2010، ص. 64.

10- المرجع نفسه، ص. 53.

والفقرات والفصول). كما اطلعنا على بعضَ كتب المؤلِّفيْنِ ومقالاتهما، وكذا بعض المصنفات التي يحاورانها أو يناقشانها أو يستفيدان منها، تعميقاً للفهم. وركَّزْنا على الروابط اللغوية والتداولية التي حقَّقتْ للنص الأصلي اتساقَه وانسجامَه، لِكَيْ يَكونَ النصُّ المُتَرْجَم مقروءاً ومفهوماً. فحدَّدنا هذه الروابط التي تكشف عن العلاقات المضمونية بين الجمل/ الملفوظات، وبين الفقرات، وبين الفصول والأقسام، سواء أكانت هذه العلاقات صريحة أم ضمنية. وكانت الغايةُ التي وجهتنا في ذلك كلِّه الوفاءَ للمعنى الذي قصده المؤلفانِ. ومما دفعنا كذلك إلى إيلاء هذا الجانب أهميةً خاصةً كونُ الكتابِ ذا طابعٍ حجاجي يروم إقناع القارئَ بأطروحته.

كما أولَيْنا عنايةً خاصةً للمعادلاتِ المناسبةِ للمصطلحات الموظَّفة في الكتاب. ومن المعلوم أن مشكلة المصطلح من أعْوَص المشكلات التي تواجِه المترجمينَ إلى اللغة العربية، لا سيما إذا كان النص موغِلاً في التخصص وحافلاً بالمصطلحات التقنية. وقد كانت الصعوبة التي واجهتنا في إنجاز الترجمة هنا مضاعَفةً، لأن الكتاب المترجَمَ يستلهم مرجعيتَه من نظرية تداولية لَم يُترجَم الكتابُ العمدةُ[11] فيها إلى اللغة العربية إلا سنة 2016[12]. ومن هذه الصعوبات: غيابُ مقابلاتٍ مناسبة ومتواضَع عليها في اللغة العربية لبعض المصطلحات، مثل: Manifeste (الظاهر) وManifesteté (الظهور)، وLes explicitations (التصريحيات) وLes implicitations (التضمينات). إضافة إلى تداخل المصطلح الأخير مع Les implications الذي يُترجَم عادةً بـ"الاستلزامات"، مِمّا قد يؤدي إلى تشويشٍ في الفهم. بيد أن ما أعْنَتَنا أكثر في الترجمة هو تعدد المرجعيات النظرية التي اعتمدها الباحثانِ.

وقد استعنّا في تذليل هذه الصعوبات، بقراءة مصادرَ ومراجعَ ذاتِ قيمة علمية في مجال التداوليات وتحليل الخطاب وعلم الدلالة باللغتين الإنجليزية والفرنسية، واطلعنا على بعض المراجع العربية التي عرَضَت لما له صلة مباشرة أو غير مباشرة

11- D. Sperber, et D. Wilson, (1989), *La pertinence : Communication et cognition*, Minuit, Paris.

12- دان سبيربر وديدري ولسون [هكذا]، *نظرية الصلة أو المناسبة، في التواصل والإدراك*، ترجمة هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط.1، 2016.

بموضـوع الكتـاب، فوجـدنا فيهـا ضـالَّتَنا وذللـتْ مـا اعترضَـنا مـن صـعوبات مصطلحية[13].

وإيمانـاً منـا بمبـدإ التراكُـم، وتجنبـاً للتـشويش المـصطلحي، اعتمـدنا في ترجمـة المصطلحات على ما أُنجِز سابقاً فأخذنا بالمقترحات الواردة في تلك المراجـع. فـأنّى وجدنا اختلافاً فيما بينها كما في الأمثلة التالية (الجزوئيـة لـدى محمـد مفتـاح وعبـد القادر الفاسي الفهري/ القالبية لدى محمد غاليم/ المنظوميـة لـدى الأزهـر الزنـاد)، (الأنظمة الربضية/ الأنظمـة المحيطيـة/ الأنظمـة الهامـشية)، (التغـريض لـدى محمـد خطابي/ المحورة لدى عبد القادر الفاسي الفهري)، أخـذنا بمـا هـو أدقُّ تعـبيراً عـن دلالات المصطلح، أو أكثر استعمالاً وتداولاً في حقل تحليل الخطاب. أمّا حين لا نجد مقابلاً للمصطلح الأجنبي فنلجأ إلى الاقتراح مراعينَ في هذا مدى قدرتِه علـى نقـل المعنى المقصود.

أما فيما يخص الجانب الطباعي من الترجمة، فقد احتفظنا بالتقنيات نفسِها الـتي اعتمدها النصُّ الأصلي، وهي:كتابة الأمثلة بحجم مغايرٍ -من حيث الدرجـة- لِمـا كُتِبَ به النص؛ والاحتفاظُ بالخط المائل أنّـى وَرَدَ. وكتبنـا بخـط مـضغوط مـا كُتِـب

13- نذكر من هذه المراجع:
- محمد مفتاح، مفاهيم موسعة لنظرية شعرية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط.1، 2010.
- محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط.1، 1991.
- آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم: علـم جديـد في التواصـل، ترجمـة سـيف الـدين دغفـوس ومحمـد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط.1،2003.
- محمد غاليم،
• النظرية اللسانية والدلالـة العربيـة المقارنـة، مبـادئ وتحاليـل جديـدة، دار توبقـال للنـشر، الـدار البيـضاء، ط.1،2007.
• المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن، ط.1، 2010.
- الأزهر الزناد، نظريات لسانية عَرْفنية، الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت، ط.1،2010.
- عبد القادر الفاسي الفهري، معجم المصطلحات اللسانية (إنجليـزي- فرنـسي- عربـي)، دار الكتـاب الجديـد المتحدة، بيروت، ط.1، 2009.
- امحمد الملاخ، الزمن في اللغة العربية، بنياته التركيبية والدلاليـة، دار الأمـان (الربـاط)، منـشورات الاخـتلاف (الجزائر). الدار العربية للعلوم ناشرون (بيروت)، ط.1، 2009.

بحـروف تاجيـة في الأصـل (مـثلا ANALYSE DE DISCOURS كُتِبَـتْ هكـذا **تحليـل الخطاب**). وميزنا في الهوامش، بين إحالات المـؤلفَيْنِ وتعليقاتنـا الـتي تـشتمل علـى تعريفٍ موجزٍ ببعض المصطلحات اللسانية والتداولية والفلسفية، بترقيم الأولى كمـا هي في النص الأصلي، واستعمال نُجَيْمات صغيرة للثانية.

أما التعريف ببعض الأعلام وبإسهاماتهم، فقد آثرنا -تجنُّبـاً لإثقـال الهـوامش- إدراجَها في ملحق خاص، مركزينَ على ما يضيء طروحاتِ الكتاب. وذيلنا الترجمـة بملاحقَ شملت مسرداً لبعض المصطلحات الخاصة بتداولية الخطاب ونظرية الملاءمة، مصحوبة بمقابلاتها باللغة الفرنسية، ولم نوردْ فيه المصطلحاتِ المعروفةَ والمتداولةَ بين اللسانيين والدارسين تفادياً للإطالة.

في الختام، لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضـل الـدكتور محمد خطابي، وإلى كل مَنْ مدَّ إليَّ يدَه بالعوْن والنصحِ والتوجيهِ والمؤازرةِ العلميةِ في إنجاز هذا العمل[14]. وبالله التوفيق.

14- هذا العمل جزء من بحث قُدِّم لنيـل شـهادة الـدكتوراه، تخـصص تحليـل الخطـاب مـن كليـة الآداب والعلـوم الإنسانية، جامعة ابن زهر- أكادير، المغرب. وناقشته لجنة علمية متكونة مـن الأسـاتذة: محمـد خطـابي مـشرفا، وأحمد شايب رئيسا، وعبد النبي ذاكر وربيعة العربي وامحمد الملاخ أعضاء؛ يـوم 16 نـونبر 2018، بميـزة مـشرف جدا مع توصية بالطبع.

استهلال

تعودُ أسبابُ تأليفِ هذا الكتاب إلى تضايق كاتبَيْنِ يزْعجهُما أن يَرَيا ميدانَ اللسانيات يُسيْطِرُ عليه سيطرةً كبيرةً، منذ عقدين إلى ثلاثة عقود، تخصصٌ فرعي استَقْطَبَ رأسمالاً وطاقاتٍ هائلةً وقدراتٍ نَحْوَ وجهةٍ تَبْدو لهما بالأساس عقيمةً. وبالفعل، لا يزالُ يُخَصَّصُ حَيِّزٌ وافرٌ في اللسانيات لتخصُّصٍ فرعيٍّ محدَّدٍ بدرجات متفاوتة، ألا وهو تحليل الخطاب. فإلى جانب الاهتمام المحمودِ والمشروعِ للتوصُّل إلى تأويل القِطَع اللغوية التي تتجاوز مستوى الجملة، تَمَّ غالباً تطوير مقاربة شمولية - إلى حد ما- تَتمثل في محاولة تأسيس وحدة لسانية جديدة (هي الخطاب) وترسيخها. وبهذا انضاف **الخطاب**، وهو الكيانُ النظري الذي تكتنفه الأسرار في كل الأحوال، إلى الخطاب. وهو مفهومٌ متداولٌ في اللغة اليومية، لا يعني شيئاً آخر سوى سلسلةٍ من الجمل التي يَضَعُ مُنْتِجوها حدودَها. فإذا كان الخطاب لا يتسم بأي خاصية، فقد أُفْتُرِضَ بالمقابل أن **الخطاب** يُفَسِّر، لما له من قدرات، ظواهرَ متعددةً، من قبيل الإحالات بين الجمل، واستعمال الروابط، واختيار زمن الأفعال، إلخ.

إن المشروعَ الذي يسعى إلى إضفاء المعنى على الخطابات التي يُنتِجُها المتكلمون هنا أو هناك، مشروعٌ مُهِمٌّ وضروريٌّ في الآن نفسه؛ إذ يتوقَّفُ عليه عددٌ من التطويرات في الهندسة اللغوية، بدءاً بفهم النصوص حتى الترجمةِ الآليةِ والحوارِ بين الإنسان والآلة. وقد نَجَمَتْ عن هذا المشروعِ تطويراتٌ صوريةٌ ذاتُ أهمية بالغة (على سبيل المثال كل الأعمال الحديثة في *علم دلالة الخطاب*، يُراجع هانزكامب(☜) Hans Kamp وأوي رييل، 1993؛ وآشير، 1993)، ولن نؤاخِذَها هنا على شيء. أما انتقاداتُنا فَسَتَتَّجِه صوبَ تقليدٍ دأب على جعل الخطاب وحدةً لسانيةً لها الوضْعُ نَفْسُهُ الذي يحظى به الفونيم والمورفيم، دون أن يحقق أيَّ نجاح بارز. وبعبارة أخرى،

☜- تقترن هذه العلامة التمييزية بالأعلام الذينَ عقَدْنا لهم مُلحقاً خاصاً للتعريف بهم وبنظرياتهم و/ أو آرائهم، مما يعين القارئ على تمثُّلٍ واضحٍ لتصورات آن روبول وجاك موشلار واستدلالاتهما. [المترجِم].

سننتقد الاتجاهَ الذي سعى إلى تحويل الخطابِ إلى **خطابٍ**(*). وسنُمَيِّزُ بين هذين الصنفين من المقاربات بالإشارة إلى الأولى بتحليل الخطابات Analyse du discours، وإلى الثانية **بتحليل الخطاب** ANALYSE DE DISCOURS. ويهدِفُ عملُنا هذا بصفةٍ عامةٍ، علاوة على نقد **تحليل الخطاب**، إلى الإسهام في تحليل الخطابات.

سنستهل حديثنا في *المقدمة*، بعرض المقاربات النمطية في **تحليل الخطاب**، قبل أن ننتقدها اعتماداً على أسس إبيستمولوجية. وسنُدْرِجُ هذا الطرحَ الإبيستمولوجي في الفصل الأول (*الاختزالية والسياقية*) تبياناً للتمييز المنهجي بين ضربينِ كبيرين من الاستراتيجيات العلمية، ونعني بهما الاستراتيجيةَ التي تَخْتَزِلُ الظاهرةَ في العناصر التي تُكَوِّنُها وفي التفاعل بين هذه العناصر، والاستراتيجيةَ التي تقوم على وضع الظاهرة في المحيط الذي أنتِجَتْ فيه، وعلى دراسة تأثيرات بعض عناصر هذا المحيط في الظاهرة نفسها. أما الفصل الثاني (*ليس الخطاب مقولة ملائمةً علمياً*) فَيَعترِضُ على الفرضية التي تقول بوجود الخطاب وحدةً لسانيةً تتجاوز الجملة؛ وفي هذا الفصل، دافعنا عن مقاربة اختزالية يُختزَلُ فيها الخطاب في العناصر التي يَتَكَوَّنُ منها. وأدْرَجْنا فيه مفهومَ *الملفوظ*، وعَرَضْنا ما نعتبره مقاربةً تداوليةً سياقيةً صرفاً، مبينين بذلك التكامل بين المقاربات الاختزالية (اللسانيات) والمقاربات السياقية (التداولية)، استنادا إلى نظرية تداولية حديثة، هي نظرية الملاءمة (يُراجَع سبيربر وويلسون 1989). ونفحص أخيراً في الفصل الثالث (*الرد على الاعتراضات: مشكلة الانسجام*) مفهومَ *الانسجام*؛ وهو مفهومٌ غالبا ما استُعمِلَ نظيراً خِطابياً لمفهوم *النحوية* التركيبي. وسَنَسْتَدِلُّ على أنه مفهومٌ حدسي قبل نظري، يحتاج هو نفسُه إلى تفسير. وإذا كان هكذا، فمِنْ أين له تقديمُ تفسيرٍ لظواهرَ أخرى؟

ويتَناولُ القسم الثاني الحججَ اللغوية التي استْعملَها البعضُ للدفاع عن الفرضية التي تفيد أن **الخطاب** وحدة لسانية. ونُقَدِّمُ من هذا المنظور تحليلاً بديلاً للروابط

*- يحيل **الخطاب DISCOURS** بحروف مضغوطة (حروف تاجية باللغة الفرنسية) على الوحدة الافتراضية التي يَنْفي المؤلفان وجودَها؛ أما الخطاب discours باعتباره واقعةً يوميةً فسنَكتُبُها في الترجمة بحروف عادية (حروف صغيرة باللغة الفرنسية). [المترجِم].

(الفصل الرابع: الروابط التداولية) ولأزمنة الأفعال *(الفصل الخامس: الزمن والحكي والخطاب)* وللإحالة *(الفصل السادس: الإحالة)*.

ويتضمن القسمُ الثالثُ مقترحاتِنا لتطوير تحليل الخطابات، بوصفه بديلاً **لتحليل الخطاب**. إذ نؤكّدُ في *(الفصل السابع: المقصدية المحلية والمقصدية الكلية)* ما للقدرةِ على نِسْبَةِ حالات ذهنية إلى الآخرين من أهمية في تحليل الخطابات، ونُدْرجُ مَفْهومَي *المقصدية المحلية* Intentionnalité locale *(في مستوى الملفوظ)* *والمقصدية الكلية* Intentionnalité globale *(في مستوى الخطاب)*. وفي الفصل الثامن *(بناء معنى مشترك)* نُبيّنُ العلاقاتِ القائمةَ بين مفهومي *المقصدية المحلية والمقصدية الكلية* من جهة، ومفهومي *القصد الإخباري* Intention informative *والقصد التواصلي* communicative Intention المُسْتَمَدَّيْنِ من نظرية الملاءمة من جهة ثانية. وفي الفصل نفسِه ندافع عن مقاربةٍ تداوليةٍ للخطاب ترتكز على استراتيجية المؤول ونظريةِ الذهن، وعلى عمليات صَوْغِ الفرضيات المتعلقة بمقاصد المتكلم وتأكيدها. أما في الفصل التاسع *(استراتيجية المؤول ونظرية الذهن)* فنُبَيّنُ الأسسَ التي ترتكز عليها نظريةُ الذهن، مقارِنين إياها بصدر رحب بنظرية تُنافِسُها، هي نظرية التشاعر؛ ونشْرَحُ كيفيةَ اندراجها في العملية التداولية الخاصة بالتأويل، باعتبارها مجموعة من الوقائع الظاهرة للمتخاطبين.

وفي الخاتمة نَعْقِدُ مقارنةً بين مقاربتِنا المزدوجة (نظرية التمثيلات الذهنية والمقاربة التداولية لتأويل الملفوظات والخطابات)، وعلوم دلالة الخطاب[*].

---

*- المقصود بدلاليات الخطاب: نظرية التمثيلات الخطابية (RDT) التي وضعها هانز كامب وأوي رييل (1993) ونظرية التمثيلات الخطابية المجزّأة (SDRT) التي بلورها آشير (1993). للاطلاع على اقتراحات كامب ورييل، وآشير، يُنظر:

- H. Kamp and U. Reyle (1993), *From Discourse to Logic: Introduction to Modeltheoretic Semantics of Natural Language, Formal Logic and Discourse Representation Theory*, Kluwer Academic Publishers.
- N. Asher (1993), *Reference to Abstract Objects in Discourse*, Kluwer Academic Publishers.

[المترجم]

مقدمة

تعود الفرضيةُ التي تَدَّعِي وجود وحدة أكبر (**الخطـاب**[1]) تتجـاوز مـستوى الوحـدات التي تعترف بها اللـسانياتُ عـادةً (وهـي *الفـونيم* في الـصواتة، *والمـورفيم* في الـصرافة، *واللكسيم*[*] في علم الدلالة المعجمي، *والجملة* في التركيب) إلى أصلين متناقضين، همـا البنيويةُ والنحوُ التوليدي في الآن نفـسه. فالمحاولـةُ المرتبطـةُ بهـذه الفرضـية، ونعـني بهـا **تحليل الخطاب** الذي يُعَدُّ بنيوياً صرفاً أكثر مِمّا هو توليدي بـالمعنى الحـصْريّ، تُعْتَبَـرُ في الوقت ذاته تـصنيفيةً وبنيويـةً، إذ تـسعى إلى تـسويغ فرضـية **الخطـاب** باعتبـاره وحـدةً لسانية، استناداً في الآن نفسِه إلى إمكان تنمـيط الخطابـات، وإلى مـا اتُّفِـقَ علـى تـسميته بنحو *النص* أو *نحو الخطاب*. ويرتبط مشروعُ **نحو الخطـاب** (أو *نحـو الـنص*[2]) ارتباطـاً مباشراً بفرضية وجود وحدة أعلى من الجملة، وهي **الخطاب** الذي قد يَكونُ لـه، شـأنُه في ذلك شأنُ الجملة، تركيبٌ خاص به. ويَفترِضُ **نحوُ الخطاب**، على غِرار مـا يفترضـه التركيبُ في اللسانيات التوليدية، وجودَ قواعد إعادة الكتابة، ويُمَيِّز بين *القـدرة الخطابيـة والإنجاز الخطابي*؛ على غرار التمييز الذي أقامَهُ شومسكي بين *القدرة والإنجاز*.

1- لقد تواضعنا في *الاستهلال* على أنْ نكتُبَ هذه الوحدة الافتراضية (**الخطاب**) بحروف مـضغوطة، لتمييزهـا عـن الواقعة اليومية (الخطاب).

*- يتم التمييز بين اللكسيمات Lexèmes أو المورفيمات المعجمية التي لها معنى تام (تحيل على مرجـع) وتعـد جـزءاً من معجم اللغة، والمورفيمات النحوية التي تعد جزءاً من النحو، مثلا ضمير "أنا" لـه مـدلول واحـد، هـو "ضـمير المتكلم المفرد".

اعتمدنا في تعريف المصطلحات اللسانية على معجمين لسانيين مختصين، هما:

- Jean Dubois et *al.* (2002/1994), *Dictionnaire de linguistique*, 1ère edi, Larousse, Paris.
- George Mounin (Dir) (1974/2004), *Dictionnaire de la linguistique*, 4ème edi «Quadrige», Paris.

[المترجِم]

2- رغم شيوع العبارة الثانية "*نحو النص*"، فإننا نُفَضِّلُ استعمالَ عبـارة "*نحـو الخطـاب*" الـتي تُـشير بـشكل أوضـح إلى العلاقة بين إشكالية **نحو الخطاب** وإشكالية **تحليل الخطاب**.

على الرغم من إهمال برنامجِ **نحوِ الخطاب** بصفته تلك، في الوقـت الحـالي؛ فمـن الغرابة أن يُخَلِّفَ لنا فرضيتَه القاعديةَ المتعلقةَ بوجود **بالخطاب**، الـذي لم يَعُـدْ مـدعوماً بأيّة قواعدَ لإعادة الكتابة صادرةٍ عن التركيب. إلا أن الإصرارَ على هذا الوجـود يظـلُّ متصلاً بمفهوم *الانسجام* الـذي قـد يُعـادِل دورُه في **الخطـاب** دورَ *النحويـة* في الجملـة. علاوة على ذلك، لَمّـا تـزلْ بعـضُ المفـاهيم مـن قبيـل *الـذاكرة الخطابيـة* والعائديـة(*) الخطابية و*مراجع الخطاب* تُفسَّر بالاعتقاد الــمُتجدِّد بوجـود **الخطـاب**، حتـى في تلـك الأعمال الرصينة. ويُسَوّغُ التمسُّكُ بفرضية وجود **الخطاب**- وإن اتخذ أشـكالاً خفيـةً- واللجوءُ الصريحُ بدرجةٍ ما إلى هذا المفهوم الذي يكتنفه الغموض، نقدَ **تحليل الخطـاب** ويُضْفِيانِ عليه راهِنيةً بالنسبة إلى اللسانيات في نهاية القرن العشرين.

سنُبْرِزُ في هذه *المقدمة* ما كان يُشَكِّلُ أوْفاقَ **تحليـل الخطـاب** في مراحلـه الأولى، ومسوغاتِه وامتداداتِه الحاليةَ والتأثير الذي مـا يَنْفَـكُّ يمارسـه في جوانـبَ عـدةٍ مـن اللسانيات، لا سيّما في التداولية.

أسباب نشـوء تحليل الخطاب

تتمثـل المـشكلةُ الـتي سـعى **تحليـلُ الخطـاب** في بداياتـه إلى تجاوزهـا في تأويـل(**) الخطابات، أي كيف يمكن إضفاء معنى على خطابٍ ما (سلسلة غـير اعتباطيـة مـن الجمل)؟ والجواب الأوَّلُ الأكثرُ بداهةً الذي يتبادر إلى الذهن هو القـول إن تأويـل خطابٍ معيَّنٍ يتلخص في سلسلةِ تأويلاتِ الجملِ المتعاقبةِ الـتي تُؤَلِّفُـهُ. بيـد أن هـذا الجواب يواجهه اعتراضانِ وجيهانِ:

أ- توجَدُ في الجمل عناصرُ لا يَتأتّى تأويلُها حصراً بالمعلومـات الـواردة في الجملـة. ويُمْكِنُ أن نستحضر هنا العائدية بين الجملتينِ التاليتينِ:

(1) (a) Fred a bu du schnaps. (b) Il est saoul.

*- العائدية مصطلح ترجمنا به Anaphore وتعني، في الإجمال، معلومة (أو عنصرا) يُتَّخَذُ دليلاً إلى معلومة أخرى. [المترجِم].

**- التأويل هنا بمعنى إضفاء معنىً ما على الملفوظ والخطاب، وليس بالمعنى المتداول في الدراسات التأويلية. [المترجِم].

(1) (أ) شرب فريد شنابص(*). (ب) إنه ثمل.

لدينا في هذا المثال جملتان (1 أ) و(1ب). تَتَضَمَّنُ الجملةُ الثانيةُ ضميراً غائباً (إنه) الذي لا يُمْكِنُ تأويلُه داخل الجملة (1ب)، لأن سابقه مذكورٌ في جملة سابقة. فإذا اعتبرنا أن الجملتين تؤلِفان خطاباً، فلأن عنصراً في الجملة (1ب) لا يُمْكِنُ تأويلُه إلا بوساطة عنصرٍ سَبَقَ ذكرُه في جملة أخرى (1 أ) في الخطاب ذاته. هذه البرهنةُ اليسيرةُ التطبيقِ على العائدية بين الجمل(3)، طُبِّقَتْ على الروابطِ التداولية (*لكن*، *والواو*، *ولأن*، *وإذاً*، إلخ) وأزمنةِ الأفعال أيضاً. ويظهر إذاً أن عددا من العناصر اللغوية لا يُمْكِنُ تأويلُها في مستوى الجملة، وإنما في مستوى الخطاب فقط.

ب- ما إنْ نتجاوز الخطاباتِ البسيطةَ (كما هو الحال في الخطاب المقترح في المثال (1) (حتى يَتَعَسَّر، إن لم يَتَعَذَّر اختصارُ تأويلِ مجملِ الخطاب في التأويلات المتتالية للجمل التي يتألَّفُ منها. وكمثال مخالف، فإن تأويل رواية مثل *التربية العاطفية*(4)(**) لا يَكْمُنُ إطلاقاً في تجميع تأويلات الجمل التي تتألف منها هذه الرواية. والمشكلة الأولى التي تواجهنا هي مشكلة الجمل التي تُمَثِّلُ فكرَ إحدى الشخصيات؛ بيد أنها تظل ملتبسة بين هذا التأويلِ والتأويلِ الذي يفيد أنها مُكَوِّن سردي. ولدينا مثال مشهور نستعيره من بانفيلد Banfield (1995، 324):

> (a) Il [Frédéric] s'y montra gai. (b) M[me] Arnoux était maintenant près de sa mère, à Chartres. (c) Mais il la retrouverait bientôt et finirait par être son amant.
>
> G. Flaubert, *L'education sentimentale*.

(2) (أ) ظهر فريدريك منتشيا. (ب) كانت السيدة آرنو قريبة من أمها في شارتر. (ج) لكنه التقى بها سريعاً وانتهى به الأمر إلى أن يكون عشيقَها.

---

*- الشنابص مشروب كحولي مقطر من الحبوب أو الفواكه خاصة الكرز، وينتج في ألمانيا والنمسا واللوكسمبورغ وبعض المناطق في شمال فرنسا. [المترجم].

3- يُطْلَقُ عليها كذلك بشكل لافت "*الإحالة الخطابية*".

4- وهي رواية يبدو لنا أنها تتسم بكل الخصائص التي يتطلبها الخطاب.

**- رواية للكاتب الفرنسي جوستاف فلوبير (1899- 1899) بعنوان L'éducation sentimentale، صدرت سنة 1899 [المترجم].

لا يخفى أن الجملة (2ج) مُلتبسةٌ، إذ يمكن أن نَنسُبَ القولَ إلى السارد الذي يؤكِّـدُ، وهو السارد العالم، وَفق هذا التأويل، أن فريدريك سيصير عشيق مدام آرنـو؛ كما يمكن أن نَنسُبَه إلى فريدريك نفسه الذي يعتقد (خطأً) أنه سينجح في تحقيق هدفه. وقراءة الرواية كلِّها هي التي تُرَجِّحُ التأويل الثاني. ويُصَعِّبُ هذا الأمرُ اعتمادَ المقاربةِ التزايدية(*) Incrémentale الصرف التي تُضافُ فيها تأويلاتُ الجمل المتتالية التي تم التوصل إليها منعزلة بعضها عن بعض؛ ويُقَدِّمُ مجموعُ تلك التأويلات تأويلاً للخطاب. كما أننا حينما نطلب من شخص ما شرحَ ما قاله شخصٌ آخر، فإن شرحه ذاك لا يقتصر على عَدٍّ تأويلات الجمل المتتابعة في الخطاب المعني.

يَتَبَيَّنُ مما سبق وجودُ دافعَينِ خلف نشوء **تحليل الخطاب**؛ الأول هو أن الجمل تشتمل على عناصر لا يُمْكِنُ تأويلُها في مستوى الجملة ذاتها، والثاني هو أن تأويلَ خطابٍ مُعْطى لا يُختزَلُ في مجمل تأويلات الجمل التي تُؤلِّفُه. بالإضافة إلى ذلك، ثمة تعالقٌ بين هذين الدافعَين؛ فإذا استحال تأويلُ الجمل في كليتها مُفْرَدةً، فلا يمكننا اختزال تأويل الخطاب في تأويل الجمل، ما دام هذا التأويلُ غيرَ تام. لقد نشأ **تحليل الخطاب** في صيغته الأولى، من هذه الملاحظة المزدوجة، مرتبطاً بإشكالية **نحو الخطاب** ارتباطاً مباشراً.

الخطاب وتحليل الخطاب

لقد جَعَلَتْ صعوبةُ تأويلِ الجملِ مفْرَدةً وصعوبةُ اختزال تأويل الخطاب في تأويل الجمل التي يتكون منها، بعضَ اللسانيين ينطلقون من مسلمة تُقِرُّ بوجود وحدة لسانية أعلى من الجملة، وهي **الخطاب**. ويتعين في هذا المنظور إضافةُ ***الخطاب*** (الوحدة التي يفترض **تحليل الخطاب** وجودها) إلى قائمة الوحدات اللسانية المُعْتَرَفِ بها تقليدياً، وهي *الفونيم* (الوحدة الفونولوجية)، *والمورفيم* (الوحدة المعجمية والمورفولوجية)،

* - Incrémentale من الكلمة اللاتينية *Incrementum*؛ وتعني التزايد والنمو. وتشير في الإعلاميات إلى الكلية الثابتة التي تُضافُ إلى قيمة مُتَغَيِّر في تنفيذ كل تعليمة؛ وعادةً ما تكونُ متكررةً. [المترجم]

والجملة (الوحدة التركيبية). وقد تبنى **محللو الخطاب** الأوائلُ موقفاً واضحاً في الموضوع، هو: إنْ كان **الخطاب** وحدةً لسانيةً، أو أمكنه أن يزعم ذلك، فلأن له بنيةً داخليةً مثل المورفيم أو الجملة. فَوُجِدَتْ مبدئياً منذئذٍ، فرضيتانِ متنافستان: *الفرضية البنيوية* (**للخطاب** *بنية داخلية*، شأنه في ذلك شأنُ المورفيم أو الجملة)، *والفرضية النحوية* (يستجيب **الخطاب**، مثله مثلُ الجملة، لقواعد صحة التأليف؛ ومِثْلَما توجَدُ قدرةٌ لغويةٌ مرتبطةٌ بالإلمام بالتركيب توجدُ قدرةٌ *خطابيةٌ* متصلةٌ بالإلمام **بنحوالخطاب**،). بالفعل، لقد تعالقت المقاربتان السابقتان منذ البداية تعالقاً وثيقاً، وتطور **تحليل الخطاب** آخذاً بنموذج **نحو الخطاب**، ساعياً إلى استخراج مبادئِ سلامة التأليف الخاصةِ **بالخطاب**.

ونُلْفي آثاراً من هذا النَّسَبِ المزدوج **لتحليل الخطاب** في عدد كبير من الأعمال اللسانية المنشورة، في الخمسينيات من القرن الماضي في أوربا (المكان المُفَضَّل **لنحو الخطاب**؛ في حين أن التقليد الأنجلوساكسوني في **تحليل الخطاب** يختلف اختلافا طفيفاً، ويَؤُولُ إلى ضَرْبٍ من التداولية الرخوة؛ راجع في هذا الصدد جيليان براون Brown Gilian وجورج يول George Yule (1983)(*). يتجلى النسَبُ البنيوي في الإشارة إلى أعمال *مدرسة براغ*، في حين يعود النسَبُ التوليدي إلى التيار المنشق الذي تُمَثِّلُهُ *الدلالةُ التوليديةُ*. ولن نخوض كثيراً في هذا البعد التاريخي، بل سنركز فيما يلي من هذه *المقدمة*، على عرض مُجْمَلٍ للمبادئ العامة التي اقترحها **محللو الخطاب**.

(*) Brown, G. et Yule, G. (1983), *Discourse Analysis*, Cambridge, Cambridge University Press.

صدرت الترجمة العربية لهذا الكتاب بعنوان *تحليل الخطاب*، أعد الترجمة محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، ط. 1، 1997.

وللاطلاع على منظور براون ويول، يُراجع محمد خطابي، *لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب*، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط. 1، 1991، ص. ص. 47- 75. [المترجم].

تحليل الخطاب ونحو الخطاب

عبَّر عددٌ من اللسانيين، في مجلة *Langue française* العدد الصدر في ماي 1978 بإشراف مشيل شارول Michel Charolles وجان بيتار[5] Jean Peytard، عن نظرتهم لِما يُمْكِنُ أن يَدُلَّ عليه **تحليلُ الخطاب**، وعن فائدته في بيداغوجيا اللغة الفرنسية. وإذا تراوح طرحُهم في الغالب بين *المعيار البيداغوجي والقدرة النصية*، فذلك لحذرهم من بعض مواقف شومسكي، وعدم استعدادهم للدفاع عن فكرة وجود قدرة نصية فطرية، على الرغم من أن **محللي الخطاب** استعاروا من الدلالة التوليدية فكرةَ *نحو للمعنى* يتخطى الجملة ويصل إلى حدود الخطاب. لقد عَرَضَ هؤلاء الباحثون رؤيتَهم للخطاب بصفته مستجيباً *لمعيار التأليف النصي* (على نحو مثالي)؛ وهو معيار يضُمُّ مجموعةً من القواعد يُشَكِّل الإلمامُ بها وضبطُها بالتعلُّم، *القدرةَ النصية* لدى المتكلمين. فتصير المشكلةُ آنئذٍ كامنةً في تعدادِ القواعد المعنية.

وقد ارتكز **محللو الخطاب** في إنجاز هذه المَهَمَّةِ، مثل زملائهم المعاصرين، على مفهوم مركزي، هو مفهوم *الانسجام*. فإذا كانت *النحوية*، في التركيب التوليدي، هي ما يُحدِّدُ الجملةَ (الجملة متوالية **نحوية** من المورفيمات)، فإن *الانسجام*، من منظور **تحليل الخطاب** هو ما يُحَدِّدُ الخطابَ (**الخطاب** متوالية **منسجمة** من الجمل). فكما أن متواليةً من المورفيمات تُعَدُّ نحويةً، إذا كان التأليف بين هذه المورفيمات خاضعا لقواعد تركيبية، فإن متوالية من الجمل تُعَدُّ **منسجمةً** إذا كان التأليف بين هذه الجمل خاضعا **لقواعد الخطاب**. وفي هذا المنظور اقترح شارول (1978)[*] أربع قواعد

5- تجدر الإشارة هنا إلى أن قِدَمَ هذا العدد الصادر سنة 1978؛ أي منذ حوالي عشرين سنة، يحول بيننا وبين مؤاخذة هؤلاء اللسانيين على آرائهم االتي سنستعيدها في هذا المقام. فعددٌ كبيرٌ مِنْهُمْ لم يعد يَقومُ بتحليل **الخطاب**، واهتدى إلى ممارسة تحليل الخطابات. مما يعني أن طرحنا لا يروم الهجومَ الشخصي عليهم، ولكنه يسعى إلى الكشف عن المواقف التي ننتقدُها فحسب، بمعزل عن الأفراد الذين دافعوا عنها في الماضي. إضافة إلى أن هؤلاء اللسانيين الذين انْتَخَبْنا مقالاتهم لنقدها لم يحظوا بهذا الإجراء إلا لأنهم عَبَّروا عن اقتراحاتهم بكيفية واضحة. وهو أمرٌ نُنَوِّه به، ونحسبه لهم لا عليهم.

*- عنوان مقال مشيل شارول هو:

«Introduction aux problèmes de la cohérence des textes», *Langue française* 38, 7-41. [المترجم]

خاصة بالانسجام، يُفترَضُ أنها تُفَسِّرُ سلامةَ تأليف الخطابات (**الانسجام**) ؛ وهذه القواعد هي:

1- ***قاعدة التكرار***: «لكي يَكونَ نصٌ ما [...] منسجماً، يتعين أن يتضَمَّنَ في تناميه الخطي عناصرَ تَتَرَدَّدُ بانتظامٍ (نفسه، ص. 14). وتتعلق هذه القاعدة باستخدام الضمائر والاستعمال الإحالي للنعوت المُعَرَّفَة[6] Descriptions définies (القط الأسود" على سبيل المثال)، وباستعادةِ التضمينات والاستدلالات. وتُسَهِّلُ هذه العناصرُ كلُّها النمو الموضوعاتي المسترسل للخطاب». (نفسه، ص. 20).

2- ***قاعدة التدرج***: «لكي يَكُونَ نصٌ ما [...] منسجماً، يجب أن يتضمن تناميه إضافة دلالية تُجَدَّدُ باستمرار». (نفسه، ص. 20).

3- ***قاعدة عدم التناقض***: «لكي يَكُونَ نصٌ ما [...] منسجماً، يجب ألا يُقحَمَ في تناميه أيُّ عنصر يناقِضُ محتوى وارداً أو مُتَضَمَّناً فيما سبق، أو مستنتجاً منه من طريق الاستدلال». (نفسه، ص. 22).

4- ***قاعدة التعالق***: ومفادها أن «انسجام المتوالية أو النص مُتوقِفٌ على تعالق الوقائع التي يُعَبّران عنها في العالم المُمَثَّلِ» (نفسه، ص.31).

وتظلُّ هذه القواعدُ، كما يؤكد ذلك شارول نفسُه، قبل-نظرية إلى حدٍّ كبير. وإذا كان بإمكاننا، في رأيه، أن نفترض أن استيفاءَ هذه القواعد ضروريٌّ لتحقيق انسجام النصوص، فلا شيء يَحْمِل على الاعتقاد بأنها كافيةٌ. ولا تُشكِّلُ في نظره سوى نقطةِ انطلاقٍ نَحْوَ نَمْذَجَةٍ محتملة، رغم إقراره أنه "باعتبار أهمية المتغيرات التداولية التي تتدخل في عدد من أحكام الانسجام، [يُمكِنُنا أن نتساءل] ما إذا لم يكن الاستمرارُ في الاعتقاد بإمكانية النَّمْذَجَةِ أمراً طوباوياً" (نفسه، ص. 33). ويشير في نهاية مقاله إلى مسلك جديد تَمَّ استثمارُه في الآونة الأخيرة؛ وهو مسلكُ مبدإ الانسجام، الذي يُشْبِهُ *مبدأ التعاون* لدى هيربرت بول غرايس Herbert Paul Grice. ويفيد هذا المبدأ

6- يشار إلى هذه العناصر بالمصطلح العام "*الإحالة الخطابية*".

أن تأويل **الخطاب** يَتَحَكَّمُ فيه توقعُ **الانسجام**. وبعبارة أخرى، إن المخاطَب حين يتلقى **خطاباً** ما، يَتَحَرّى حملَه على أكثر التأويلات **انسجاماً**.

وقد سار كومْبيتْ Combettes (1978) في الاتجاه ذاته، فسَلَّمَ بوجود تمييز بين *الإنجاز الخطابي/ والقدرة الخطابية* في مستوى **الخطاب**، إلى جانب التمييز بين القدرة والإنجاز في مستوى الجملة؛ فَمِثْلَما تتوفر الجملةُ على *بنيات تركيبية*، يتوفر **الخطابُ** على *بنيات خطابية*. وكما أن للجملة *بنيةً عميقةً* إلى جانب *البنية السطحية*، قد تكون **للخطاب** *بنية عميقة* إلى جانب *بنية سطحية*. وقد تَكونُ لهذه البنية العميقة في الخطاب علاقةٌ وثيقةٌ بتغريضه(*) Thèmatisation. وقد تَمَّ التمييزُ (اقتداء **بمدرسة براغ**) داخل الجملة بين *الموضوع Thème* (الشيء المتحدَّثُ عنه) *والمحمول Rhème* (ما نقوله عن ذلك الشيء). لذا فإن ما يهم في مستوى الخطاب هو تسلسل التغريض Enchainement de la thèmatisation، أي الكيفية التي يحدث بها الانتقال من موضوع إلى آخر. ولا يخفى أن كومْبيتْ اهتدى هنا إلى الانشغالات التي تَكمُنُ وراء *قواعد التكرار والتدرج وعدم التناقض* لدى شارول.

لقد أَلَحَّ شارول وكومْبيتْ -كما فعل جُلُّ معاصريهما- على تمييزٍ لم نُوَضِّحْهُ بعد؛ وهو التمييز بين *البنيات الصغرى Micro-structures والبنيات الكبرى Macro- structures*. ويرى فان دايك(**) Van Dijk (1977، 6. الترجمة من الإنجليزية) الذي أدخل مفهوم البنية الكبرى أن "البنيات الكبرى ليست وحدات خاصة، بل وحدات دلالية عادية، أي ذات صيغة قضوية مُعتادة، غير أنها لا تتجلى في قضية نحوية أو جملة، وإنما تتجلى في سلسلة من الجمل"؛ وبذلك فهي توافق

*- آثَرْنا اقتراح محمد خطابي (1991، ص. 59) التغريض مقابلا لمصطلح Thèmatisation، على المَحْوَرة التي اقترحها عبد القادر الفاسي الفهري (2009، ص. 336) "معجم المصطلحات اللسانية"، لكون الأول أدق تعبيراً عن المعنى المقصود في أدبيات تحليل الخطاب. [المترجم].

**- تُرْجِم كتاب "*Text and Context Explorations in the Semantics and Pragmatics of Discourse*" لفان دايك إلى اللغة العربية تحت عنوان "النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي"، أنجز الترجمة عبد القادر قنيني، وصدرت ضمن منشورات أفريقيا الشرق، البيضاء- بيروت، ط.1. 2000. [المترجم].

مستوى أكثر شموليةً من التحليل الدلالي. أما البنيات الصغرى فتوافق مستوى دلالياً محلياً، وتتجلى في قضايا موافقة لجمل أو متوالية من الجمل في الخطاب. وتصير المشكلة، حينئذٍ قائمةً في كيفية الانتقال من مستوى البنية الصغرى إلى مستوى البنية الكبرى. وليست إشكاليةُ تسلسل التغريضات سوى وسيلةٍ لطرح هذا المشكل. وفي الأخير، فإن القواعد الأربع، كما يقول شارول، تنطبق سواء في مستوى البنية الصغرى، أو في مستوى البنية الكبرى.

تحليلُ الخطاب اليومَ

يَميلُ **تحليل الخطاب**، في السنوات الأخيرة، إلى الاقتراب من العلوم المعرفية. فَغَدا يوظّفُ مصطلحاتٍ يستعيرها جزئياً من هذه العلوم، مثل *الذاكرة الخطابية*(*)، و*مرجع الخطاب*، إلخ. بيد أن رؤيته الأساسية لم تتبدل، إذ لا تزال تَدورُ حول فرضية

---

*- الذاكرة الخطابية Mémoire Discursive: من المسائل بالغة الأهمية في تحليل الخطاب، قُتِلَتْ بحثاً في فرنسا منذ الثمانينيات من القرن الماضي، انطلاقا من وضع الباحث جان جاك كورتين Courtine Jean-Jacques مفهومَ "الذاكرة الخطابية" في رسالة الأطروحة التي أعدَّها بإشراف ميشيل بيشو M.Pècheux، ونشرت في أعداد من مجلة *Langages*. وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم "الذاكرة" لا ينتمي إلى مجال اللسانيات ولا إلى تحليل الخطاب، مما جعله عرضةً لاستعمالات متعددة ومختلفة. ومع ذلك غزا كلَّ اتجاهات تحليل الخطاب وغيرَه، بتأثير من العلوم المعرفية.

استعمل كورتين هذا المفهوم في بداية الثمانينيات، بالمعنى المتداول في تحليل الخطاب ضمن التقليد الفرنسي المتأثر بعمل بيشو ومُعاونيه، وهو "الظروف السوسيوتاريخية لإنتاج" الخطابات. واقترح آلان بيروندونير Alain Berrendonner في مقال له سنة 1983 أيضا مفهوم "الذاكرة الخطابية" ضمن منظور يُركِزُ على التنامي التركيبي للجمل والنصوص بدلاً من سياقات إنتاجها. فالذاكرة الخطابية لديه تضمن انسجام الخطاب، أي قابلية تأويله من قِبَل المتلقي (والعائديةُ أهمُّ أدوات هذا الانسجام). ومن هنا يصح القول: ليست الذاكرة الخطابية إذاً ذاكرةَ الخطاب، ولكن الذاكرة التي تُوَظَّفُ في تأويل الخطاب. أما مدرسةُ جنيف فقد استعملتْ هذا المفهومَ ووسَّعته في أعمالها المنصبة على المحادثة الشفهية؛ وتُحَدِّدُها في مجموع "المعارف الشائعة والمعروفة لدى المتخاطبين". وهذه الذاكرة تَكونُ تطورية أثناء التبادل التخاطبي، وهي التي تضمن نجاح التفاعل. في حين يُحدِّدها روبول وموشلار تحديداً واسعاً، إذ صارتْ تَعْني مجموعَ التمثيلات المشتركة؛ ويُقصي ذلك تاريخيةَ الخطابات وشروطها الاجتماعية والسياسية والثقافية. يُنْظَر للتوسع في مفهوم الذاكرة الخطابية:

A. Berrendonner

- (1983), «Connecteurs pragmatiques et anaphore», *Cahiers de linguistique française*, n0 5, p. 215-246.
- (1993), «La phrase et les articulations du discours», *Le français dans le monde*, Hachette, Paris, p.20-26.

[المترجِم].

وجود **الخطاب** بوصفه وحدةً لغويةً أعلى من الجملة: يَتِمُّ تأويلُ الجمل اعتماداً على **ذاكرة خطابية** لم تُعَرَّفْ تعريفا دقيقاً، لكن يظهر أنها ضَرْبٌ من السياق يتضمن بصفة خاصة **مراجعَ الخطاب**[7] التي ظهرت مسبقاً في الخطاب ذاته. ورغم الأهمية البالغة التي تكتسيها هذه الصيغة الحديثة من **تحليل الخطاب**، وطموحها في جعله تخصصا معرفياً، فثمة صعوبات تَحُوُل دون الارتقاء بها إلى مصاف التخصصات المعرفية.

وكما هو معلوم فإن التخصصاتِ المعرفية محاولاتٌ علميةٌ لفحص كيفية اشتغال الذهن (ومنه الذهن البشري) وشرح الطريقة التي نكتسب بها معرفةً بالعالم الخارجي، بتوظيف قدرات الإدراك والمَقْوَلَة [*] Catégorisation والاستدلال (يُراجَع روبول وموشلار 1998). وبعبارة أخرى، يتطلب مِنّا وصفُ دراسة الذهن وصفَ التفاعل بين معطيات متنافرة؛ منها المعطيات الموسوعية، والمعطيات الإدراكية، والمعطيات اللسانية، إلخ؛ وهي أشياء تغيب غيابا كبيراً، إن لم يكن كلياً في **تحليل الخطاب** المعاصر ذي النزعة المعرفية [8] Cognitiviste. وفي الواقع، يجب أن نتبين أننا قد نعتبر **تحليلَ الخطاب** محاولةً لتخليد تقليد قائم على العزل اللساني[**] الذي يقول إن **كلَّ شيء موجودٌ في الخطاب**، ما دام القولُ إن **كلَّ شيء موجودٌ في الجملة** غيرَ ممكنٍ.

سوف نرى فيما بَعْدُ حدودَ مقاربةِ **تحليل الخطاب**، أما الآن فسنَعْرِضُ في القسم الأول الصعوباتِ الإبيستمولوجيةَ التي تواجه مثلَ هذه المقارباتِ.

7- سنرى لاحقاً (يُراجع الفصل السادس) أنها ليست مراجع حتى بالقوة، أي ليست أشياءَ في العالم.

*- المَقْوَلَةُ هي العملية التي يتم بها تقطيعُ الواقع الفيزيائي. وتتمثل وظيفتُها المعرفية في وضع مَقولاتٍ (للأفراد والأشياء)؛ وقد هيمنت لقرون عديدة نظرية "الشروط الضرورية والكافية" التي تعود إلى أرسطو، إلى أن نَقَدَتْ عالمة النفس إليانور روش هذه النظرةَ، وقدَّمتْ نموذجاً يُقِرُّ بوجود درجات في الانتماء للمَقولَةِ. ويُعْرَفُ نموذجها بـ"نظرية الطراز". [المترجم].

8- يُراجع على سبيل المثال بيرندونير Berrendonner وريشلر- بيكلان Reichler-Béguelin (éds) (1995).

** - وَفْقاً لخاصية المحايثة، فإن اللسان يُدْرَسُ لذاته وفي ذاته؛ لأنه نسقٌ مغلق تخضع فيه العلاقات بين مكوناته لترابط داخلي. لهذا يجب دراسة الجمل فحسب. أما ما يعود إلى وضعية التواصل أو قصد المتكلم فهو معطى "خارج لغوي"، ويقع خارج نطاق التحليل البنيوي. فمبدأ العزل يؤدي إلى دراسة اللغة بغض النظر عن الملابسات الخارجية (ظروف تكون النص، والمتكلم، والمتلقي، أو ما إلى ذلك فيما يندرج في السياق). [المترجم].

القسم الأول

ضد الخطاب

الفصل الأول:
الاختزالية والسياقية

1- توطئة

إن إشكالية الوحدات الدنيا، رغم كَوْنِها مركزيةً في اللسانيات ليست خاصةً بها. فقد ارتكزت الأعمال العلمية ارتكازاً كبيراً على رصد المواد الموجودة في العالم. ويُمْكِنُ أن نستحضر في هذا السياق التطورَ الحاصلَ في الفيزياء النووية، الذي تم على أساس البحث عن الجزيئات الأولية وعلى إسهامها في تَكَوُّن المادة. وبناءً على ذلك، فلا مَحَلَّ – في هذا الباب- لأيِّ أصالةٍ تُسْنَدُ إلى اللسانيات. ومن ثمة فإن الإجراءَ الذي يَتَّسِمُ *بالاختزالية*(*) في سعيه إلى تحديد الوحدة أو الوحدات الخاصة لبرنامج بحثٍ معينٍ، إجراءٌ مشروعٌ في ذاته.

ومع ذلك، بَرَز في الآونة الأخيرة، تَوَجُّهٌ آخر يُعْرَفُ *بالسياقية*(**) يسعى، خلافاً لطريقة الاشتغال السالفة الذكر، إلى استخراج آثار السياق في الظاهرة المدروسة. وهذا شأنُ عددٍ من الأبحاث، خصوصاً في البيولوجيا (تراجَع على سبيل المثال لا الحصر، نظرية التطور ونظرياتُ التركيب [التعقيد] المعاصرة(***)). ونستحضر في

---

*- لهذا المصطلح معنيان مختلفان. الأول يتعلق بمنهجية علمية تَرومُ فهمَ نسقٍ معقدٍ من طريق تجزيئه إلى أقسام بسيطة. والثاني وصفٌ قَدْحيٌّ لهذه الطريقة بالتبسيط الناتج عن تغييب أبْعاد الظاهرة. وبهذا المعنى الأخير استعمله إدغار موران Edgar Morin. [المترجم].

**- السياقية منهجية علمية تأخذ بالمقاربة النسقية، حيث تُدْرَسُ الظاهرةُ في أبعادها المختلفة. [المترجم].

***- تستند نظريات التركيب إلى مجموعة من الافتراضات المسبَّقة، أهمها:

أ- توجد قوانين مشتركة عامة عابرة للتخصصات، تتحكم في الأنساق المركبة والمتفاعلة، سواء كانت فيزيائية، أو كيميائية، أو سوسيولوجية، أو معرفية...إلخ.

ب- لهذه القوانين طبيعة علاقية (تفاعلات داخلية أو خارجية).

ج- لا وجود لبعض الخاصيات المنبثقة ولا معنى لها، إلا في مستوى النسق بوصفه كُلاًّ غيرَ قابلٍ للتقسيم؛ فدرجةُ الاستقلالية ترتبط بالمكان والزمان، وبالتنظيم المنطقي للنسقِ في كليَّتِهِ.

==

حقل اللسانيات جميعَ محاولاتِ إدماج عناصر السياق وتوظيفها في تحليل الجمل في كل من علم الدلالة والتداولية. وسنعرض الآن استراتيجتي البحث هاتين مُستهلِين حديثنا بالاختزالية، ومُبينين دواعي اعتبارهما مشروعتينِ، وكونَ تكاملِهما ضرورياً في تحليل الجمل والخطاب.

2- الاختزالية والوحدة

إن المنهجية الاختزالية بسيطةٌ، إذْ تَقومُ على تفسير ظاهرة معينة بتحليل العناصر التي تُـؤلِفُها، وتحليل العلاقات بين تلك العناصر. ومن هذا المنظور يُعَدُّ مفهومُ *الوحدة* مركزياً في المنهجية الاختزالية، لأن استخلاص الوحدات يرجع إلى حصر مكونات الظاهرةِ المرادِ تفسيرُها. وهكذا، فلا قيمةَ لأي وحدة إلا إذا كان لها دورٌ في الظاهرة قيد الاستكشاف باعتبارها أحد عناصر هذه الظاهرة. بيد أن هذا الشرط ليس شرطاً كافياً؛ إذ ينبغي أن يَتَمَنَّع العنصرُ المذكورُ على الاختزال في العناصر التي تُـؤلِفُه؛ كما سنرى في الفقرة اللاحقة. وقد انتظمت اللسانياتُ، منذ بداياتها، على هيئةِ محاولةٍ لرصد الوحدات الأوَّلِيَّةِ، ووصف علاقاتها[1]. وتجدُرُ الإشارةُ إلى إمْكانِ تناول الظاهرة نفسها، اللغة مثلاً، من زوايا نظر مختلفة (من زاوية الأصوات، أو من زاوية الطريقة التي تَتَمَفْصَلُ بها الكلماتُ، أو من زاوية معناها، إلخ)؛ ولا شك في أن الوحدة ستتغيَّرُ تبعاً لزاوية النظر المختارة.

وتَبعاً لذلك، فقد اسْتَخْرجَ تحليلُ الأصوات (أي الصِّواتة) التي نُصْدِرُها أثناء الكلام وحدةً أوليةً هي الفونيم؛ واستخرج تحليلُ بنيةِ الكلمات (أي الصِّرافة) وحدةً

=

ويُعتبَر إدغار موران من المدافعين عن التفكير المركب، والمنهجية المركبة. للتوسع تُنظر كتاباته:

- (1977-2004), *La Méthode* (6 tomes), Seuil, Paris.
- (1999), *L'intelligence de la complexité* (avec Jean-Louis Le Moigne), L'Harmattan, Paris.
- (1990), *Introduction à la pensée complexe*, E.S.F., Paris.
- (1984), *Science et conscience de la complexité* (textes rassemblés et présentés par Christian Attias et Jean-Louis Le Moigne), Librairie de l'Université, Aix-en-Provence.

[المترجم].

1- على سبيل المثال حدد فيردناند دو سوسور Saussure (1968/1916) العلامة بكونها وحدة لسانية، وحدد تروبتسكوي Troubetzkoy (1949) الفونيم بأنه وحدة فونولوجية، وحدد بلومفيلد Bloomfield (1926) المبادئ المنهجية ووحدات اللسانيات.

أولية هي المورفيم؛ واستخرج تحليلُ دلالةِ الكلمات (أي علم الدلالة المعجمي) وحدةً أوليةً هي اللكسيم؛ وسَمَحَ تحليلُ الطريقة التي تَتَمَفْصَلُ بها الكلماتُ (أي التركيب) باستخراج وحدةٍ صوريةٍ ذات دلالة، هي الجملة. سَمَحَت المقارباتُ المختلفةُ للظاهرة ذاتِها إذاً، وبشكل مشروع تماماً، باستخراج وحدات متنوعة. وبالمثل يُمكِنُ القول إن كشف وحدةٍ جديدة يُسَوّغُ نشأةَ تخصُّصٍ جديدٍ.

ولهذا الاعتبار، ولكي يتأسس **تحليل الخطاب** بطريقة مشروعة، ينبغي له أن يَخْضَعَ للمبدإ الآتي:

إنشاء برنامج بحثٍ

يُمْكِنُ إنشاء برنامج جديد في البحث إذا استوفى أحد الشرطين الآتيين أو هما معاً في الآن نفسه:

1- الاستدلال على وجود وحدة (أو وحدات) متعددة خاصة بالظاهرة المدروسة؛

2- استخراج القواعد التي تَحْكُمُ تنظيمَ الوحدات الداخلية في الظاهرة قيد الدرس، مع بيان استقلال القواعد عن الاعتبارات الخارجة عن المجال المعتبر.

سنفحص أوّلاً وقبل كل شيء ما يقتضيه الشرطُ الأولُ. ولأجل ذلك، سنحاولُ الوقوفَ على ما يُبْرِزُ وجودَ وحْدةٍ أخرى تُضافُ إلى الوحدات القائمة داخل ظاهرة مخصوصة؛ ومن ثمة إنشاء تخصصٍ فرعي جديد، أو برنامجِ بحثٍ علمي جديد.

حَرِيٌّ بنا أن نُذَكِّرَ بأن برنامج البحث يتضمن تبعاً للاكاتوس Lakatos (1978) ضَرَبَيْنِ من الفرضيات؛ الضَّرْبُ الأوَّلُ يَتَضَمَّنُ الفرضياتِ المنحدرةَ من نواة البرنامج الصلبة (*Hard core*)، ولا تُفَنِّدُها الروائزُ السالبةُ. والضَّرْبُ الثاني يَضُمُّ فرضياتٍ تُحيطُ بالبرنامج مُشَكِّلَةً حزامَه الواقي (*Protective belt*) أو قُلْ إنها الفرضيات الثانوية القابلة للدحض المباشر من طريق الروائز التي نُعْمِلُها عليها. إن الانتقال من برنامج بحث إلى آخر، أو ما يُعَبِّرُ عنه لاكاتوس(*) بالتحول النظري (Theorical Shift) يَجْرِي عادةً على نَحْوٍ تدريجي، يَحُلُّ فيه برنامجٌ محلَّ آخرَ لحظةَ اكتسابه قوةً تجريبيةً أشدَّ من سابقه (وبهذا يتيح تفسيراً لأكبر قدر من الوقائع، إضافة إلى إبداء أكبر قدر ممكن من التوقعات). ويُمَيِّزُ لاكاتوس بين حالتين ممكنتين يَعْرِفُهُما

أيُّ برنامج بحث، وهما التدرُّجية Progressivité والتَّحَلُّل Dégénérescence. ويبدو لنا فيما يتعلق **بتحليل الخطاب**، أن نواته الصلبة تتمثل بالضبط في أطروحته بوجود **الخطاب**، وأن التوقعات المنجزة في هذا الموضوع (الحزام الواقي) قد دُحِضت؛ فهو بهذا برنامج بحثٍ مُتَحَلِّلٌ. وهذا، على الأقلِّ ما سنحاول بيانه في القسم الأول، قبل أن نقترح برنامجَ بحثٍ بديلاً في القسم الثالث.

3- متى تَكُونُ وحدةٌ ما؟

ما الذي يُتيحُ اعتبار كيانٍ مُعَيَّنٍ موافقاً لوحدة؟ توجد إمكانيتان، وَفْق ما يمكن تَبَيُّنُهُ:

أ- لا يُمْكِنُ أن نُجَزِّئ هذا الكيانَ أجزاءً صغرى؛

ب- يمكن تَجْزِيء هذا الكيان أجزاءً صغرى، ولكنّنا لا نستطيع تفسيرَه بوساطة العناصر التي يتألف منها، والعلاقات في ما بينها.

ويُمْكِنُ تدقيق هذين الشرطين، باللجوء إلى التمييز بين *الانبثاق*1 (*Emergence* 1) *والانبثاق* 2 (*Emergence 2*)؛ وهو تمييز استقيناه من جون سورل Jhon Searle 1995، يُراجع روبول وموشلار 1995، و1996، و1997:

تعريف الانبثاق 1

تُعَدُّ واقعةٌ (و) منبثقةً 1 إذا وفقط إذا:

أ- تَكَوَّنَتْ (و) من العناصر: أ، ب، ج ...

ب-كانت لِـ (و) خاصيات غير خاصيات أ، ب، ج ... أو ليست بالضرورة كذلك.

ج- كانت خاصيات (و) تُفَسَّر بالتفاعلات السببية التي تَحْدُثُ بين أ، ب، ج...: فهي «خاصيات منبثقة سببياً».

تعريف الانبثاق 2

تُعَدُّ واقعةٌ (و') منبثقة 2 إذا وفقط إذا:

أ- كانت (و') منبثقة 1.

ب- كانت لـ (و') طاقات سببية لا يُمْكِنُ تفسيرُها بوساطة التفاعلات السببية بين أ، ب، ج ...

استناداً إلى هذا التعريف المزدوج، يمكن القول إن كياناً لا يُعَدُّ وحدةً طبيعيةً مشروعةً إلا إذا استوفى أحد الشرطين الآتيين:

1. أن يَعْتاصَ على التجزيء إلى عناصرَ دنيا؛

2- أن يكون منبثقاً 2.

ولا يُعَدُّ هذا الكيانُ في جميع الحالات الأخرى، لا سيما إذا كان منبثقاً1، وحدةً مشروعةً، بما أننا نستطيع تفسيره بالعناصر التي يتألف منها، وبالعلاقات السببية القائمة بين عناصره (وهو الشرط (ج) من تعريف الانبثاق1 الذي يُحَدِّدُ الخاصياتِ المنبثقة سببياً).

بناءً على ما سبق، ما الذي يُمْكِنُ قولُه عن الوحدات التي تُمَيّزُ فيما بينها اللسانياتُ عادةً (وهي الفونيم، والمورفيم أو اللكسيم، والجملة) وما الذي يُمْكِنُ قولُه عن الخطاب؟ ينبغي لنا التذكيرُ بدءاً بأن الفونيم والمورفيم وحدتان أصيلتان بخلاف الجملة؛ فدور التركيب يتمثل في اختزال الجملة في العناصر التي تتألَّفُ منها، أي في المورفيمات، وكذا في استخلاص القواعد التي تُنْتِجُ هذه الجملَ[2]، من طريق الربط بين هذه العناصر. وبعبارةٍ أخرى، ليست الجملةُ وحدةً أوَّلِيَّةً، لأنها ليست منبثقة 2، وإنما هي منبثقة 1 أي نستطيع اختزالها في مكوناتها وفي العلاقات السببية بين هذه المكونات. علاوة على ذلك، تُفَسَّرُ دلالةُ الجملة بالعلاقات السببية بين هذه المكونات[3]: إنها خاصية منبثقة سَبَبِيّاً بالمعنى الذي عَرَضْناه فيما سبق. إذا جرى الأمرُ على هذا النحو، فسنلاحظ أنه يلزم، من الوهلة الأولى، أن نختزل الخطابَ

2- من هذا الاعتبار، يُعَدُّ التركيبُ برنامجَ بحثٍ اختزالياً صرفاً يستوفي الشرط 2، الذي ذُكِرَ في إنشاء *برامج البحث* في القسيم 2.

3- من الملاحظ أن هذا التصور للجملة يرجع ببساطة إلى الفرضية التركيبية- الدلالية التي هي بالأساس أطروحةُ التأليفية.

ختاماً - إنْ لَمْ يكن وحدةً منبثقة 2، كما سنُبيّنُ في الفصل الثاني - في المورفيمات البانية للجمل التي تُشكِّلُه، وليس في هذه الجمل ذاتها، ما دامت بدورها لا تمثِّلُ وحدات منبثقة 2.

بيد أن اختزال الخطاب في المورفيمات يتطلب ألاَّ يَكونَ المورفيم نفسُه وحدةً قابلةً للاختزال، أي ألا يكونَ مُنْبثقاً1. فماذا يمكن أن نقول عن المورفيم؟ من الناحية الصواتية، يقبل المورفيم، كما هو معلومٌ الاختزالَ في الفونيمات التي تُكوِّنُهُ وفي العلاقات السببية بين هذه المكونات، وهي علاقات تُعْنَى الصواتة بدراستها. أما من حيث المعنى، فإن المورفيم لا يقبل الاختزال في الفونيمات التي تُكوِّنُهُ: فمعنى المورفيم "قِط" مثلا لا يمكن تفسيره بدقة بالفونيمين اللذين يُكَوِّنانِه (ق، ط)، ولا بالعلاقات بين هذين الفونيمين. وبعبارة أخرى، ليس معنى المورفيم خاصيةً منبثقةً سَبَبِيّاً، ولهذا السبب يُعَدُّ المورفيم ظاهرةً منبثقة2؛ وهو بذلك، وحدةٌ مشروعةٌ.

فماذا عن الفونيمات؟ أهي وحداتٌ مشروعةٌ؟ هل تُعَدُّ منبثقة 2؟ يمكن القول رأساً إن الفونيمات وحداتٌ مشروعةٌ، وليست منبثقة 2 في الآن نفسه، لأنها لا تقبل التجزئ[4]؛ وهي لذلك ليست قابلةً للاختزال في العناصر التي تُؤَلِّفُها (ومن ثمة فإنها تمثل وحدةً دنيا أصيلةً) وليست منبثقة 2.

بناءً على فحص هذه الوحدات، نُلْفي أنفسَنا إزاء وحدتين مقبولتين، وهما المورفيم (الظاهرة المنبثقة 2)، والفونيم (الوحدة الدنيا غير القابلة للتجزيء). أما اللكسيم والجملة فهما على خلاف ذلك، ظاهرتان منبثقتان1، ومن ثمة ليستا وحدتينِ بالمعنى الذي سبق ذكره. ومع ذلك، فإنهما وحدتان مشروعتان كما سنرى لاحقاً.

4- نستثني هنا السماتِ المائزةَ، إذ لا تُعتَبَرُ وحداتٍ. فالسمة المائزة ليست شكلا، بالمعنى الذي يعد فيه الفونيم شكلاً. وهكذا فإننا نفترض في تحليلنا أن الاختزال المنْجَز يُمَكِّن من الحصول على وحدة كاملة، أي مُحَدَّدَة في شكل لساني. وبالمثل لا يُعَدُّ السيم Sème (أو السمة الدلالية) وحدةً لسانيةً، لأنها لا تقترن بأي شكل لساني.

4. ما نوع الوحدة التي يَؤولُ إليها الخطابُ ؟

نسْتخلِصُ من الفقرة السالفة أن هناك ثلاثةَ أنماطٍ من الوحدات المشروعة، وهي:

(أ) وحدات غير قابلة للتجزيء وغير تأليفية (الفونيم مثلاً)؛

(ب) وحدات منبثقة 2، تتضمن عناصر لكنَّ بعض خاصياتها لا يُفَسَّرُ بعناصرها، ولا بالعلاقات بين هذه العناصر (المورفيم مثلاً)؛

(ج)وحدات صورية منبثقة 1، لكنَّ العناصر التي تُؤلِفها تخضع لقواعد خاصة (الجملة مثلاً).

وبناءً عليه، من الأجدى أن نتساءلَ عن نمط الوحدة عندما نريد الاستدلال على وجودها: هل هي وحدةٌ غيرُ قابلةٍ للتجزئ، أم وحدة منبثقة 2، أم وحدةٌ صوريةٌ؟ من البدهي أن تَعْتَرِضَنا صعوباتٌ في تبيان أن **الخطاب** وحدةٌ غيرُ قابلةٍ للتجزيء، ولو أفضَتْ الاختزاليةُ إلى اختزال **الخطاب** في المورفيمات التي تَرِدُ في جُمَلِهِ، فمن البين أن **الخطاب** يتكون من الجمل[5] التي تَتَألَّفُ من مورفيمات. لذا من الأجدى أن نُبَيِّنَ إمّا أن **الخطاب** ليس وحدة تأليفية، بالمعنى الذي به تُعَدُّ الجملةُ وحدةً تأليفيةً ؛ أي ينبغي لنا تبيانُ أن **للخطاب** خصائصَ لا تُفَسَّرُ بالعناصر التي تُكَوِّنُه ولا بالعلاقات القائمة بين هذه العناصر؛ وإما أن نُبَيِّنَ أنه وحدةٌ تأليفيةٌ صوريةٌ ذاتُ قواعدَ خاصةٍ بها، مثل الجملة. لِنَعُدْ إلى إشكالية **نحو الخطاب**، الذي يبدو من الأهمية بِمَكانٍ فهمُ سببِ إخفاقِه.

تأسَّسَ **نحوُ الخطاب**، كما ذكرنا سابقاً (تُراجع المقدمة، القسيم 4) على مِنوال نموذج النحو التوليدي؛ لقد كان يُقِرُّ بمبدإ مفادُه أن للخطاب بنيةً مقصورةً عليه[6]، جامعةً لمختلف العناصر التي تُشَكِّلُهُ. وبهذا الاعتبار سنُلاحِظ أن **نحوَ الخطاب** يَعُدُّ الخطابَ بالأحرى وحدةً صوريةً منبثقة1 على غرار الجملة أكثر مما يَعُدُّه وحدةً منبثقةً2، بالمعنى الذي يُحْمَلُ عليه المورفيم. فما يَفترضه **نحوُ الخطاب** بالمقابل هو أن

5- على الرغم من أن الجمل، في هذا المنظور، ليست منبثقة 2، فهي تُمَثِّلُ مستوى وسيطاً من التحليل، قابلاً بدوره للاختزال وَفْقَ قواعدَ خاصةٍ؛ أي قواعد التركيب.

6- أو بنيات خاصة بمختلف أنماط الخطاب.

البنياتِ الخطابيةَ المقصودةَ موضوعٌ مشروعٌ للدراسة؛ الأمر الذي لا تَتَهَيَّأُ أسبابُه إلا إذا توفرت شروطٌ مُحَدَّدةٌ، هي:

1- لا يُخْتَزَلُ تأويلُ الخطاب في مُحَصِّلَةِ تأويلاتِ الجملِ التي تُؤَلِّفُهُ.

2- للخطاب بنيةٌ

أ- خاصةٌ به

ب- ومستقلةٌ:

- عن مقاصد المتكلم،

- وعن محتوى الجمل.

3- تؤدّي هذه البنيةُ دوراً في تأويلِ الخطاب وإنتاجِه، بحيث:

أ- لا يَكُونُ أيُّ تحليلٍ لخطابٍ ما تامّاً إذا لم يَقِفْ على هذه البنيةَ؛

ب- ويتفرَّعُ من هذه البنية، تأويلُ الخطاب بوساطة التأليفية(*).

---

*- مبدأ التأليفية: يُلَخَّصُ هذا المبدأ عموماً بالكيفية التالية:

يتوقف تأويل عبارة مركبة ما على تأويل عناصرها وعلى الكيفية التي تترابط بها.

وإذا كانت عبارة "يتوقف على تأويل عناصرها" تفترض أن يكون تأويل هذه العناصر لحظةَ تآلفِها تاماً (كما هو مفترض عموما)، فهناك حالات عديدة لا يكون فيها التأويل تأليفياً. خُذْ مثلاً على ذلك العبارات المسكوكة التي يتم تأويلها على نحو إجمالي، أو التي يتجاوز محتواها محتوى المكوناتِ التي تتألف منها.

ويحظى موضوع التأليفية بأهمية لدى الباحثين في الدلالة. فبعض اللسانيين يرونه غير كاف للإحاطة بمعنى العبارات المسكوكة. فكل لغةٍ تضُمُّ زمرةً من هذه الملفوظات غير التأليفية؛ على سبيل المثال: معنى العبارة المسكوكة "Casser sa pipe" باللغة الفرنسية ليس نتاجَ تأليف معاني عناصرها؛ إذ تعني "لقي حتفَه، مات".

وأطلق عبد الغني أبو العزم على هذا النوع من العبارات "المتلازماتِ الاصطلاحية" في دراسته المعنونة «مفهوم المتلازمات وإشكالية الاشتغال المعجماتي». *مجلة الدّراسات المعجميّة*،ع. 5، يناير 2006، ص. 34. وعرَّفها بأنها "وحدة لغوية اسمية أو فعلية مكونة من كلمتين أو أكثر، ينشأ عن ارتباطها معنى جديدٌ، يختلف كلياً عما كانت تدل علها معانيها اللغويةُ الأصليةُ منفردةً، حيث تنتقلُ بذلك إلى دلالات اجتماعية وسياسية وثقافيّة ونفسية واصطلاحية". ومن هذه العبارات في العربية "جاؤوا بالقض والقضيض"؛ وتعني أنهم جاءوا بالصغير وبالكبير جميعًا. أما معنى "القض" منفرداً فهو الحصى الصغار، والقضيض هو الحصى الكبار.

لكن بعض المدافعين عن مبدإ التأليفية يَرَوْنَ أن هذه العبارات المسكوكة "وحدات معجمية مركبة بمفردها. غير أنه في حالات أخرى، تتدخل عناصر "السياق" أو "التداولية" المضمرة في العبارة، في تحديد المعنى المقصود.

للتوسع، يُنظر:

- B. Partee (1984), «Compositionality» F. Landman et F. Veltman, *Varieties of Formal Semantics*, 281-311. Dordrecht: Foris (repris dans Partee 2004, *Compositionality in Formal Semantics*, Oxford: Blackwell. [المترجِم].

وبالفعل، إنْ كانت العلاقاتُ بين العناصر التي تُؤلِّف خطاباً مُعَيّناً (أي الكيفية التي تأتلِفُ بها العناصرُ) تُفَسَّرُ بمقاصد المتكلم أو بمحتوى الجمل الواردة فيه، فلا مجالَ للبحثِ عن بنيةٍ خاصةٍ بهذا الخطابِ (مستقلة عن مقاصد المتكلم ومحتوى الجمل)[7].

هكذا ارْتكَزَ **نحوُ الخطاب** على محاولة استخراج العلاقات بين عناصر الخطاب. فكانت مَهمَّتُه الأولى، مثل التركيب، استخراجَ هذه العناصر. ومن هذا المنظور يجب أن نلاحظ أن التركيب ينطلق من المورفيمات، لكنه يبدأ بالتمييز بينها. وبعبارة أخرى وَظَّف التركيبُ *مقولاتٍ* يُطْلَقُ عليها *مقولات تركيبية*، فَميَّزَ بها بين الأسماء، والأفعال، والصفات، إلخ. وتُدْرَجُ هذه المقولات كلها تحت اسم *أجزاء الخطاب*. لِنَدَعْ جانباً الآن كونَ الجملةِ منبثقة 1، أي أنها ليست وحداتٍ بالمعنى الدقيق. فسنلاحظ علاوة على ذلك أن دلالة الجملة إذا كانت خاصيةً منبثقةً سببياً، فإنها مع ذلك لاتختزل في مجرد تَجميع معنى المورفيمات التي تُكَوِّنُها، وذلك لأنَّ العلاقاتِ التركيبيةَ التي تحكم التأليفية الدلالية، تَسْمَح بانتقاء هذا المعنى أو ذاك، وبِبَنْيَنَةِ هذه المعاني المختلفة فيما بينها، وكذا بإنتاج الصورة المنطقية للجملة، أي دلالتها. هَبْ أن **الخطاب** يتكون من الجُمل: فمع ذلك لم تجد مشكلةُ **نحو الخطاب** حَلاً، بما أن بنية **الخطاب** تتوقف على *مقولات خطابية* يناظر مَحَلُّها منه مَحَلَّ المقولات التركيبية من الجملة. تَكْمُنُ الصعوبةُ آنئذٍ في استخراج معادل *أجزاء الخطاب* في ***الخطاب***، وفي تعداد مختلف أنواع العناصر التي هي الجمل، وفي ذكر كيفية ائتلاف مختلف أنواع العناصر فيما بينها داخل **الخطاب**.

7- إنه الشرط 2 من إنشاء برنامج البحث، يُراجَع القسيم 2.

5- البحث عن المقولات الخطابية

يتضح لنا أن البحث عن *المقولات الخِطابية* التي قد تُمثِّلَ في **الخطاب** ما يُناظِرُ المقولاتِ التركيبيةَ في الجملة ليس أمراً هيناً؛ وهذا ما يُفسِّرُ إخفاقَ برنامج **نحو الخطاب** وتعثُّرَه.

وسَنُحاولُ أن نُفسِّرَ تعثُّرَه في هذا الجانب، انطلاقاً من مِثال قاعدة قبلية بسيطة تَحْكُمُ الزوج سؤال- جواب[8]، سالكينَ نَهْجَيْنِ بسيطينِ هما: الأنماط "التركيبية" للجمل، ونظرية أفعال اللغة[*]. فالنهج الأول بطبيعة الحال نهجٌ تركيبي، يُمَكِّننا من تنميط الجمل[9] في بعض المقولات الكبرى، فنميز بين:

أ- الجمل الإخبارية المثبتة؛

ب- الجمل الإخبارية المنفية؛

ج- الجمل الاستفهامية

د- جمل الأمر؛

هـ- الجمل التعجبية.

8- تقولُ هذه القاعدة إن وُجِدَتْ (وهو أمر نشك فيه)، بكيفية انطباعية بأن كل سؤال يجب أن يَلِيَهُ جواب.

*- أفعال اللغة أم أفعال الكلام؟

لقد تُرجِمتْ "Speech act" إلى اللغة الفرنسية بـ"فعل اللغة"، أو بـ"فعل الكلام" أو بـ"فعل الخطاب". والحالُ أن ترجمة هذا المصطلح ليست محايدةً، وتُحيلُ على اختيارات نظرية متباينة، خاصة في مسألةِ ما له فعالية تداولية محضة: هل هي اللغة أم الكلام (استعمال اللغة في سياق)، أم الخطاب (أي الاستعمال الحواري للغة).

بناءً على هذا المعطى، استعملنا "فعل اللغة" مقابلا لـ Acte de langage، وفعل الكلام مقابلا لـ Acte de parole أنّى وردا في الكتاب المترجَم، على اعتبار أن الاختياراتِ الترجميةَ الفرنسيةَ تلقياتٌ مختلفةٌ لنظرية الأفعال الكلامية، وتأويلاتٌ ضِمْنَ أُطرٍ نظرية مخصوصة.

حول هذه النقطة يُنظر: Vernant (1997), *Du discours à l'action*, BUF, Paris. - D.

وكذلك:

- B. Ambroise, (2011),« Le tournant cognitif en pragmatique, un aller-retour transatlantique, et ses impacts philosophique», *Revue d'histoires des sciences humaines* (n°25), p.81-102. [المترجِم]

9- هو ما نَقومُ به ونجعل الأطفال يَقومونَ به منذ المرحلة الابتدائية.

لكن لا يبدو أن هناك قواعدَ تَفْرِضُ توزيعَ مختلف هذه الأنماط الجُمْلِيَّة بعضها إزاء بعض: إذ قد نجيب على سؤال بسؤال آخر، أو بجملة تقريرية مثبتة أو منفية، أو بجملة أمرية، أو بجملة تعجبية. وهذا ما تبرزه الأمثلةُ الآتيةُ:

(1) A : Pourquoi es-tu allé voir Pierre ?
B : Et pourquoi pas ?
(2) A : Est-ce que Pierre est rentré ?
B1 : Oui, Pierre est rentré.
B2 : Non, Pierre n'est pas rentré.
(3) A : Qu'est-ce que tu dis ?
B : Ferme la porte et tais-toi.
(4) A : Alors, qu'est-ce que tu en penses ?
B : Que c'est beau !

(1) أ: لماذا ذهبتَ لترى بيير؟
ب: ولِمَ لا؟
(2) أ: هل عاد بيير؟
ب 1: نعم، لقد عاد.
ب 2: لا، لم يعد.
(3) أ: ماذا تقول؟
ب: أغْلِقِ الباب واصْمُتْ.
(4) أ: ما قولُك في هذا إذاً؟
ب: ما أجمله!

ومع ذلك، يَظَلُّ هذا التصنيفُ، خلافاً للعادة، أوّلِيّاً إذا ما قارناه بدقةِ المقولات التركيبية. وقد اُتُّبِعَتْ مسالكُ أخرى في تحديد **المقولات الخطابية**؛ على رأسها تنقيحُ التصنيفات التي قدَّمَتْها نظريةُ أفعالِ اللغة، تأثُّراً بالنجاح الذي حقَّقَتْهُ في أوربا خلال السبعينيات. بيد أن لهذه التصنيفات جوانبَ سلبيةً تتمثل في تعقيدها، مما يجعل استخدامها صعبا. علاوة على ذلك، فَلَئِنْ كان من اليسر بمكانٍ أن نَرْفَعَ بعضَ الإكراهات المحيطة بالربط داخل الأزواج الجُمْلية، ومنها تمثيلاً، الأسئلةُ والأجوبةُ؛ فليس من البداهة أن تكون هذه الإكراهاتُ ذاتَ صلةٍ بأنماط الأفعال اللغوية.

والواقع أن ما يَمْنَحُ الجوابَ "هويتَه الجوابية" ليس شكله اللساني، ولا فعله الإنجازي المسْتَوْفى، بل رصد هذا الفعل الإنجازي لغاية الجواب على سؤال. لهذا السبب، لا تَكونُ هذه الجملةُ أو تلك جواباً بمعزلٍ عن دورها في الخطاب (أو في الحوار على وجه الدقة). وفي كل الأحوال هذا لا يبدو مُتَوَقِّفاً على الفعل الإنجازي المُؤدّى في الجملة المعنيةِ؛ لذا من الصعب أن ندَّعيَ وجود أزواج سؤال- جواب، ذات علاقة تناظرية مع أزواج الأفعال الإنجازية من قبيل: الفعل الإنجازي للسؤال- الفعل الإنجازي للإثبات[10]. ونلاحظ، بالإضافة إلى ذلك، أن هذه القاعدة البسيطة قد لا تُفسِّرُ زوج سؤال- جواب تفسيرا فعلياً: فلكي يكون الكلام جواباً على سؤال معطى، ينبغي توفُّرُ شروطٍ أخرى تتصل خاصةً بالمحتوى القضوي للسؤال وبالمحتوى القضوي للإخبار الذي يجيب على هذا السؤال. وبعبارة أخرى، عندما نقولُ إن سؤالاً ما متبوعٌ بجوابٍ ما، فإننا لم نقل شيئاً ذا قيمةٍ عن العلاقات بين الجمل.

علاوة على ذلك، لا يَتَوقَّفُ تحديدُ القوة الإنجازية، باستثناء الإنجازيات الصريحة[*] الأقل عدداً مما يبدو سلفاً، على دلالة الجملة فحسب، وإنما يتوقف أيضاً على العوامل التداولية كالسياق (بالمعنى الذي قصده سبيربر وويلسون، يُراجع الفصل الثاني، القسيم 7). ويُمْكِنُ التشكيكُ، رغم تأكيدات نظرية الأفعال اللغوية (يُراجع سورل 1972)، في كَوْنِ تحديد القوة الإنجازية يؤدي دوراً حاسماً في تأويل الملفوظات (يُراجع سبيربر وويلسون، 1989). فمن وجهة النظر هاته، ليس من البدهي أن تأويل المثال (5) الذي يمكن أن يكون توقعاً، أو وعداً، أو وعيداً، إلخ يستلزم تحديد القوة الإنجازية حتماً:

(5) Je viendrai demain.

10- تجدر الإشارة إلى أن هذا ليس سوى إمكانية، وأن زوج السؤال- الجواب يمكن أن يتحقق، من زاوية إنجازية بسؤال- وعد، أو سؤال- التماس| أمر، إلخ (يُراجَع سورل، 1992).

*- هي في منظور نظرية أفعال الكلام، الملفوظات التي تتضَمَّنُ فعلاً إنجازياً صريحاً مثل آمرك أن تخرج/ أعدك بأن آتي غدا/ اذهَبْ لتشاهد الفيلمْ.

يُنظر الفصلُ الأول من آن روبول وجاك موشلار، *التداولية اليوم، علم جديد للتواصل*، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، ط. 1، 2003. [المترجم].

(5) سآتي غداً.

نَظُنُّ أن تأويلَ هـذا الملفـوظ لا يـستلزم تحديـدَ قوتـه الإنجازيـة؛ فمـا إن يَفْهَـمَ المخاطَـبُ إثبـات الملفـوظ أن المـتكلم سـيأتي غـداً، حتـى يَكـونَ تأويـلُ تـصريحِ الملفوظِ Explicitation كافياً.

وفي الأخير، يَعْتَرِضُ نظريةَ الأفعال اللغوية عددٌ من المـشكلات الداخليـة ذات الصلة تخصيصاً بوصف التخييـل والكـذب (يُراجـع روبـول 1990، 1992، 1994؛ وروبول وموشلار 1998)، اللذانِ يجعلانِ استخدامَها صعباً.

ونلاحظ أخيراً أن هذه العلاقاتِ المضمونيةَ بين السؤال والجواب تُرَدُّ حتمـاً إلى اعتبارات مرتبطة بمقاصد المتكلم ومحتوى الجمل؛ أي أنها [العلاقات] تَخْـرِقُ القيـدَ الثاني الذي ذُكِر فيما سبق (يُراجَع القسيم 4).

6- المسلك "التخاطبي"

ثمة محاولةٌ أخرى لا تَتَمَثَّلُ في اتخـاذ الجملـة وحـدةً داخليـة في الخطـاب علـى نحـو صريح، وإنما في اختيار استخلاصِ وحداتٍ داخليةٍ جديدةٍ. وهو الحل الذي أخذت به، على سبيل المثال، مدرسة جنيف[*] (يُراجـع رولـي[ـ] Roulet وآخـرون 1985، وموشلار 1985 و1989) التي عُنِيَت بالمحادثـة تخصيـصاً، وانتهـت إلى تحديـد ثـلاث وحدات تخاطبية هي الوحدة العليا (*التبادل Echange*) والوحدة الوسيطة (*التـدخل Intervention*) والوحدة الدنيا (*الفعل اللغوي Acte de langage*). فبينما يوافق كلُّ فعلٍ لغوي، بحسب تعريـف نظريـة الأفعـال اللغويـة نفـسِها، الـتلفظَ بجملـة نحويـة تامة[11]، يمْكِنُ- مبدئياً- أنْ يَتَضَمَّنَ التدخلُ الذي يوافق عموماً دورَ الكلام الخاصَّ

---

*- طَوَّرتْ مدرسةُ جنيف تحليلاتٍ للمحادثة، تستمد أُسسَها النظرية مـن المتخصـصين الأمـريكيين في هـذا المجـال. وتنظر إلى الخطاب باعتباره تفاوضاً. والتحليلُ الذي بلوره رولي وفريقه يَتَضَمَّنُ مُكوِّنينِ همـا: التحليـل التراتـبي والتحليل الوظيفي. يُنْظَر:

- E. Roulet, (1989), *La description de l'organisation du discours*, Hatier Didier, Paris.

[المترجم].

11- يترتب على هذا أن كل **تحليل للخطاب** يَعْتَبِرُ الفعلَ اللغـويَّ وحـدةً داخليـةً للخطـاب، يَعْتَمِـدُ بفعـل الواقـع الجملةَ وحدةً داخليةً.

بمتكلم واحد، جملاً عديدةً، أي أفعالاً لغويةً متعددةً[12]. ويَكْمُنُ المبدأُ الأساسُ لتحليلِ المحادثةِ عند مدرسة جنيف في تنظيم هذه الوحدات الثلاث في المستوى التراتبي والمستوى الوظيفي. يفرض المبدأُ التراتبي الخاصُّ بالتنظيم التخاطبي أن تَتَشَكَّلَ كلُّ وحدة ذات درجةn من وحدات ذات درجة أدنى (n-1). وهكذا، يتألَّفُ كلُّ تبادلٍ من تدخلات، ويتألف كلُّ تدخلٍ من أفعال لغوية. ومن الناحية الوظيفية، تستمدُّ التدخلاتُ دلالتَها من الأفعال اللغوية التي تُكَوِّنُها. وتُؤَوَّلُ هذه الأفعالُ اللغويةُ بوساطة الوظيفتين التفاعليتين اللتين تُعْزَيَانِ إليها (الوظيفة الرئيسية Directrice، أو الوظيفة التابعة Subordonnée). ويُتَمِّمُ الكلَّ مبدأُ التكرارية[*] Récursivité الذي يُحَدِّدُ التبادلَ والتدخلَ باعتبارهما وحدتَيْنِ تكراريتَيْنِ، قياساً على وحداتٍ قابلةٍ لِأَنْ تُدْمَجَ في الأفعال أو في التدخلات[13].

12- هذا التعريفُ مقاربةٌ أولى، لأن التدخل حُدِّدَ في إطار مدرسة جنيف، بوصفه وحدة تنسب إلى متكلم واحد، لكن قد يتكون بدوره من تدخلات أخرى تُؤَلِّفُ تبادلاً. سَنَدْرُسُ مِثالاً في الفصل الرابع (القسيم 5)، ويوضِّحُ مبدأُ التكرارية هذه الحالةَ (يُراجع ما يلي، والهامش 13) وهو أصلُ التمييز بين الخطاب *الحواري Dialogal* (عدة متكلمين) والخطاب *التحاوري Dialogique* (بنية تبادل تَتَكَوَّنُ من تدخلات عِدَّةٍ) من جهة، وبين *الخطاب المناجاتي Monologal* (متكلم واحد) والخطاب المونولوجي *Monologique* (بنية تَدَخُّلٍ قد تتطلب عدة متكلمين) من جهة أخرى (يُراجع روبول وآخرون، 1985، 72).

*- التكرارية Récursivité: مصطلح مشتق من الصفة "*récursif*" التي تنحدر من الصفة الإنجليزية "*récursive*" المأخوذة من الفعل اللاتيني "*recurrere*" الذي يعني "العودة إلى الوراء". وتعني التكراريةُ في التركيب دمجَ بعض المقولات (الجملة، والمركب الاسمي) في مقولة النمط ذاته.

في التركيب، تَتَمَفْصَلُ التكرارية بالأساس في مستوى المركب الحرفي بوساطة العطف وجملة الصلة والتحديد الاسمي. في اللسانيات التوليدية، يعد العنصر تكراريا إنْ أمكن إعادته في بنية الجملة مُكوِّناً ومُكوَّناً في الآن نفسه، أي على يمين سهم إعادة الكتابة ويساره. ويمكن التمثيل بجملة الصلة في اللغة الفرنسية:

P1, « Le commissaire se trompe»;

P2, «Le commissaire pense»;

P3, «Si l'accusé prétend, alors»;

P4, «L'accusé ment»;

P5, « L'accusé était hier au cinéma»;

وتكون نتيجة الدمْجِ ما يلي:

«Le commissaire qui pense que, si l'accusé prétend qu'il était hier au cinéma, alors il ment, se trompe».

[المترجم].

13- يَستَبْعِدُ نموذجُ جنيف إمكانيةَ إدماج تدخُّلٍ ضِمْنَ تدخُّلٍ آخرَ: لا يمكن للتبادل إلا أن يُدْمَجَ في تدخُّلٍ قد يكون بدوره وحدةً من تبادُلٍ ينتمي إلى درجة أعلى، أو في فعل مُكَوِّنٍ بدوره من تدخُّلٍ.

فما الذي يُمْكِنُ قولُه عن عمل مدرسة جنيف؟ إنَّ الوحداتِ التي استَخْلصتْها لا تُعدُّ وحداتٍ خاصةً بالخطاب أو بالمحادثة، بما أن الأفعال اللغوية، كما سبق ذكره، توافِقُ الجملَ (التي ليست هي نفسها وحدات منبثقة 1)؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ليس التبادلُ والتدخلُ وحْدتينِ منبثقتينِ 2، بل هما بكلِّ تأكيدٍ وحدتان منبثقتان 1. وبناء على ذلك، لا يستجيبُ برنامجُ البحث الذي سعت مدرسة جنيف إلى وضعه للشرط الأول من إنشاء برامج البحث (يُراجَع القسيم 2). ثم إن هذه البنياتِ التخاطبيةَ المبنيةَ على أساس هذه الوحدات لا تُقيّدُ التأويلَ، ولا يُقيدُها التأويلُ. وهي في الواقع تنشأُ اعتماداً على تأويلِ الباحثِ اللسانيِّ المحادثةَ التي هو بصدد تحليلها. ويستند هذا التأويل نفسه، بطبيعة الحال، إلى محتوى الجمل. وليس تحديدُ البنية، الذي يرتكز على التكرارية إلى حد كبير، سوى تحديدِ التأويل المُقَدَّمِ للمحادثة. على هذا النحْوِ يَسْبِقُ التأويلُ البنيةَ ويُحَفِّزُها، ولا تسبق البنيةُ التأويلَ ولا تُحَفِّزُه. والحَقُّ أنَّ البنيةَ ليست إلا تمثيلاً لتأويلٍ مُمْكِنٍ للمحادثة، أو قُلْ على وجه التعميم التأويل المتاح.

ويُمْكِنُنا تبيان أن الشيءَ ذاته يسري إنْ كانت المحادثةُ (أو على وجه أصحَّ المقطعُ نفسُه من المحادثة) يمكن أن تُؤَوَّلَ تأويلاتٍ مختلفةً موافقةً لعدد من البنيات المختلفة. بالفعل، إنْ كانتْ لمحادثةٍ ما بنيةٌ خاصةٌ بها تُحَدِّدُ تأويلَها، ويمكن بلوغها بمعزل عن هذا التأويل، صارتْ إمكانيةُ وجودِ بنياتٍ متعددةٍ تُحدَّدُ بمعزل عن هذا التأويل معدومةً. وقد بَيَّنّا في مناسَبَة أتيحت لنا في عدد خاص بالنصوص المسرحية[14] من *دفاتر اللسانيات الفرنسية* *Cahiers de Linguistique française* وجودَ محادثات تَحْتَمِلُ تأويلاتٍ متعددةً، وتَقْبَلُ التمثيلَ في بنيات عديدة.

هكذا، لا يستجيب برنامج البحث الذي وضَعَتْه مدرسةُ جنيف لأيٍّ من الشرطين المذكورين في *إنشاء برامج البحث*، *فهو* لا يتيح استخراجَ الوحدة الخاصة (أما الوحداتُ التي اقترحَها فهي منبثقة 1)، ولم يُفْلِحْ في استخراج بنياتٍ خاصةٍ بالمحادثة ومستقلةٍ عن الاعتبارات الخارجة عن مجالها.

14- تُراجع مجلة: *Cahiers de Linguistique francaise* 6 (1985). -

7- الاستراتيجيات العلمية المغلقة مقابل (VS) الاستراتيجيات العلمية المفتوحة

عَرَضْنا فيما سبق البرنامجَ الاختزالي مُعتمِدينَ في ذلك على أمثلةٍ مستعارة من اللسانيات. وسننتقل الآن إلى الاستراتيجية العلمية الكبرى الأخرى، وهي الاستراتيجية *السياقية*. وإذا كانت الاختزالية تقوم على تفسير الظاهرة بناءً على العناصر (غير القابلة للاختزال) التي تُكوِّنُها وعلى التفاعلات السببية بين هذه العناصر؛ وكانت، لهذا السبب، *استراتيجيةً علميةً مغلقةً* (نظل في المجال المدروس)[15]، فإن السياقية على العكس من ذلك، تقومُ على فحص التفاعلات السببية بين عناصرَ غيرِ متجانسة ينتمي بعضها إلى الظاهرة المعنية، ولا ينتمي إليها بعضُها الآخر. إنها *استراتيجية علمية مفتوحة* (لا نظل حبيسي المجال المدروس). وسَنَتَوَقَّفُ توقفاً قصيراً عند هذا التمييز.

تُعَدُّ اللسانيات (بالمعنى الدقيق: الفونولوجيا، والتركيب، وعلم الدلالة) استراتيجيةً علميةً مغلقةً[16] إلى حد كبير، لأن شغلَها الشاغلَ، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، يَكْمُنُ في تَعَرُّفِ العناصر المُوَظَّفَةِ في اللغة وغيرِ القابلةِ للاختزال، وكذا استخراجِ قواعد تأليفها. وبهذا المعنى، تستوفي شَرْطَيْ *إنشاء برنامج بحث* (يُراجَع القسيم 2). وسنلاحظ أن الاستراتيجيات العلمية المغلقة مُسَوَّغَةٌ، بمجرد ما تتيح الظاهرةُ التي تَدْرسُها صَوْغَ قواعدَ خاصةٍ بها ومستقلةٍ عن كل اعتبار خارجي. وفي هذا الصدد، يُمْكِنُ عَدُّ الظاهرة التي تسمح بإنشاء برنامج بحث يستوفي شَرْطَيْ *إنشاء برنامج بحث* ظاهرةً موحَّدَةً **Unitaire**. وهذا بطبيعة الحال شأنُ اللغة.

وتوجَدُ، إلى جانب هذا الضَّربِ من الظواهر المُوَحَّدة، ظواهرُ أخرى لا تبدو مُوَحَّدةً. وهذه حالة الظواهر التي تَدْرُسُها العلومُ المعرفية مثلاً. فهذه الظواهر غيرُ متجانسةٍ، بما أنها تستلزِم معطياتٍ غيرَ متجانسةٍ: لسانية، وإدراكية، ومَقولِية،

15- يُعْتَبَرُ البراديغم البنيوي في اللسانيات، أفضلَ نموذجٍ للاستراتيجية العلمية المغلقة.

16- نَستثني من هذه الخاصية المقارباتِ اللسانيةَ المعرفيةَ التي تُمَثِّلُ محاولاتٍ لِعَقْدِ الصلةِ مع مجال المعرفية، داخل حقل اللسانيات (الفونولوجيا، والتركيب، وعلم الدلالة) (يُنْظَر بالخصوص جاكندوف Jackendoff 1983 و1990، ولايكوف Lakoff 1987، ولانكاكير Langacker 1991، وفوكونيي Fauconnier 1984).

ومنطقية، إلخ. يمكن القول، بناء على ما سبق، إن طريقة اشتغال الذهن تُعَدُّ على نحْوٍ نموذجي ظاهرةً تستدعي تطبيقَ استراتيجيةٍ علميةٍ مفتوحةٍ. ومن الملاحظ أن النمو الناجح بهذا القدر أو ذاك، الذي حقَّقَتْهُ المقارباتُ البيتخصصية(*) في مجالات متعددة، يُفَسِّرُهُ الوعيُ الطارئ بأن مجالاتٍ عديدةً لا يَتَأَتَّى وصفُها وصفاً كاملاً أو مُقْنِعاً إلا بتضافر استراتيجياتٍ علميةٍ مغلقةٍ، أو تَبَنِّي استراتيجيةٍ علميةٍ مفتوحةٍ.

فماذا عن اللغة؟ إن **اللغة**، كما قلنا سابقاً، ظاهرة مُوَحَّدَة[17]، ويلائِمُها لهذا السبب برنامجُ بحثٍ مؤسسٌ على استراتيجية علمية مغلقة، في حين أن **استعمال اللغة**؛ وهوموضوعُ التداوليةِ لا يَتوقف على برنامج بحث مؤسسٍ على استراتيجية علمية مغلقة: بعبارة أخرى، إن التداولية غيرُ تابعةٍ للسانيات. وقد تبنى هذا الموقفَ حديثاً سبيربر وويلسون (1989) اللذان آثرا بدون تردد رؤيةً معرفية Cognitiviste للتداولية، واقترحا برنامجَ بحثٍ يتأسَّسُ على استراتيجية علمية مفتوحة، تُؤَوَّل فيها الملفوظاتُ عبر معطيات متنوعة مستمدَّةٍ من مصادرَ غيرِ متجانسةٍ. وسنعود إلى نظرية سبيربر وويلسون في الفصل اللاحق، أما الآن فسنُفصِّل الحديثَ عن الاستراتيجياتِ السياقيةِ.

8. المُعَيِّنات والسياقية

ترتكز الاستراتيجية السياقية (المفتوحة علمياً) على ضمان التكامل بين استراتيجية أو استراتيجيات اختزالية مغلقة علمياً ضمن برنامج بحث، من أجل تفسير ظاهرة أخفقت الاستراتيجياتُ الاختزاليةُ في وصفها بصورةٍ كاملةٍ أوكافيةٍ، من طريق إبراز

---

*- المقاربة البيتخصصية Interdisciplinaire هي بالمعنى الدقيق مقاربةٌ شاملةٌ تستعين بتخصصات عديدة، غير أن هذه الاستعانةَ تكون لفائدة الوضعية المدروسة، لا لصالح تلك التخصصات. وتختلف عن المقاربة المتعددة التخصصات Pluridisciplinaire التي يَعْرِضُ فيها كلُّ تخصُّصٍ نظرتَه إلى موضوع الدراسة، دون أن تسعى إلى إنجاز تركيب، ودون أن تنطلق من مبدإٍ ناظِمٍ. [المترجم].

17- ربما يُفَسِّرُ هذا الطابعُ الموَحَّد بكون اللغة ذاتَ جذورٍ بيولوجية، أي أنها قدرةٌ خاصةٌ بالنوع البشري (يُنْظَر على سبيل المثال لا الحصر: 1990 Bickerton، وشومسكي 1986، وبانكر 1994 Pinker، وروبول وموشلار 1998).

التفاعلات بين العناصر الموجودة خارج الظاهرة، والعناصر الموجودة داخلها. إنَّ في اللغة عناصرَ معجميةً يَصعُبُ علينا أنْ نَصِفَها، بدون الاستعانة بالعناصر غير اللغوية؛ وهذا بالذاتِ هو حالُ *المُعَيِّنات*(*) (وهي ضميرا المتكلم والمخاطب، وظروف الزمان والمكان).

لا تَتَوَفَّرُ هذه العناصرُ، من حيث محتواها المعجمي، على محتوى تصوري Contenu Conceptuel، وإنما محتوى إجرائي Contenu procédural. ويَسْهُل إدراكُ الفرق انطلاقاً من ضمير المتكلم المفرد. وتُعَدُّ عبارة "*قائل الملفوظ الحالي*" شرحاً مُمْكِناً لهذا الضمير. وإذا كان هذا الشرح يمثل المحتوى المعجمي لضمير المتكلم، فيمكن مبدئياً استبدال هذا الشرح بهذا الضمير حيثما وُجِدَ. لنفحص المثال (6):

(6) Je n'existe pas.

(6) أنا غيرُ موجودٍ.

إذا أمكن أن نُفسِّر الضمير "*أنا*" بعبارة "*قائل هذا الملفوظ غير موجود*"؛ فيَلْزَمُ عن ذلك جوازُ تعويضِ الضمير"*أنا*" في المثال (6) بالعبارة المذكورة دون أن يَلْحَقَ معناها أيُّ تغيير؛ بمعنى المحافظة على شروط صدقها، وقيمة هذا الصدق (*Salva veritate* كما جَرى به الاصطلاحُ). وتتمَخَّضُ عن هذا التعويض النتيجةُ الآتيةُ:

(7) Le Locuteur du présent énoncé n'existe pas.

(7) قائلُ هذا الملفوظ غيرُ موجود.

---

*- المُعَيِّنات ترجمة للكلمة الفرنسية Deictiques. وتعني اشتقاقياً (يُعَيِّن، يُشيرُ إلى...)، وتقابلها باللغة الإنجليزية كلمة Shifter (جاكبسون)، وتُتَرْجَمُ أحيانا بالواصل Embrayeur. وتَتَضَمَّنُ المُعَيِّنات الكلماتِ التي يَتحَدَّدُ معناها اعتمادا على المقام التواصلي؛ وهي ضميرا المتكلم والمخاطب، وظروف الزمان والمكان، و أسماء الإشارة.

يُنْظَر:

- G. Mounin (eds) (2004), *Dictionnaire de la linguistique*, 4eme edi., PUF, Paris, p. 98

[المترجم].

لكن الجملة (7) لا تتمتع بقيمة الصدق نفسها التي تتمتع بها (6). فالجملة (7) تعبر عن قضية خاطئةٍ بالضرورة، إذ ليس ثمة عالَمٌ ممكنٌ لا يُهتدى فيه إلى قائل الملفوظ الحالي، ودليلُ ذلك أنه لو وُجِدَ في هذا العالمِ الممكِنِ(*) أحدٌ لاستحال إنجاز الملفوظ، والأمر ظاهرُ التناقض. وتعبر (6) بالمقابل عن قضية خاطئة، لكنها ليست خاطئةً بالضرورة: كان ممكناً ألاّ أوجَدَ، فهناك، بهذا الاعتبار، عوالمُ ممكنةٌ لا أوجدُ فيها. وانطلاقاً من هذا المثال أوْضَحَ كابلان(م) Kaplan (1989) أن المُعيِّنات ليست ذات محتوى معجمي تصوري. ويرى أنها، بالأحرى، ذات محتوى معجمي إجرائي، أي أن محتواها المعجمي يوافق إجراءً ينبغي اتباعُه في تأويل اللفظ المَعْنِي"[18]؛ وقد يَكُونُ في حالة ضمير المتكلم *أنا* "*أبحَثْ عن القائل*".

إن حجةَ كابلان دامِغةٌ، ويمكن أن نضيف إليها حجةً أخرى مفادها إمكانُ شرح المعيّنات؛ ومن هذا المنطلق، قد نشرح "*الآنَ*" *بالوقت الحاضر*، و"*هنا*" *بالمكان الذي يوجَدُ فيه القائلُ*، إلخ. ومع ذلك، نلاحظ أن لهذه الشروحَ خاصيَّةً مشتركةً تتمثل في أن

---

*- نظرية العوالم الممكنة Les mondes possibles نظريةٌ منطقيةٌ دلاليةٌ تبحث في العوالم التخييلية المقابلة للعالم الواقعي. ومن أهدافها التثبت من صحة الملفوظات التخييلية وصدقها في ضوء الإحالة الماصدقية. ويُقصَدُ بالعالم الممكن ذلك العالم المتوقع والممكن منطقيًّا.

يُعَدُّ غوتفريد ويلهلم ليبنيز Gottfried Wilhelm Leibniz أوّل فيلسوفٍ استعمل مصطلح "العوالم الممكنة"، حينما أشار إلى أن عالمنا أحد العوالم الممكنة اللامتناهية العدد. وقد عرض الفكرة في نهاية مقالاته (1710، Essais de Théodicée)، مفصّلاً حلمَ تيودور في معبد أثينا. الذي زار فيه "قصر الأقدار" الذي تقوم الآلِهةُ بحراسته. وفيه يَجد كلَّ الممكنات التي تخيلها جوبيتير قبل أن يخلق العالم. وفي منتصف القرن الماضي، انتشر هذا المفهومُ في الحقل المعرفي الأنجلوسكسوني الذي ارتبط بالفلسفة التحليلية عند مجموعة من الفلاسفة، مثل: صول كريبك Saul Kripke، ودافيد كِيلوكَ لويس David Kellogg Lewis، وجاكو هينتيكا Jaakko Hintikka، وغيرهم. وقد استُعيدتُ الفكرةُ في علم الدلالة وفي المنطق؛ وتفيد أن العالم الممكن وإن لم يكن حقيقياً يحيل على عالم خيالي يندرج في نظام الممكنات.

للمزيد من الاطلاع يُنظَر:

- جاك موشلار وآن روبول، *القاموس الموسوعي للتداولية*، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين، إشراف عز الدين المجدوب، دار سيناترا، ط. 1، 2010، ص. 175-176.
- Jean-François Dortier (dir.) (2007), *Le dictionnaire des sciences humaines*, Editions Sciences Humaines, 1ère edi., DELTA, Paris, p. 567. [المترجم].

18- يرجع اصطلاحُ "*محتوى تصوري/ محتوى إجرائي*" إلى نظرية الملاءمة (حيث وظفتها بلاكمور Blakemore 1987) أكثر مما يرجع إلى نظرية الإشاريات Démonstratifs التي صاغها كابلان Kaplan . لكن الأصل يظل واحداً رغم اختلاف المصطلحات.

محتواها الإخباري معدومٌ تقريباً، يُشْبِهُ من زاوية ملاءمته "*مدة هذا الفيلم*" جوابا على السؤال "*ما مدةُ هذا الفيلم*؟" هكذا فإن بعض الألفاظ لا تُؤوَّلُ من طريق محتوى معجمي تصوري هو شرحها، ولكن من طريق محتوى إجرائي يشير إلى الإجراء الذي يتعيَّنُ اتباعُه في تأويل العنصر اللغوي المَعْنيِّ.

تَتَّسِمُ المُعَيّناتُ بالخاصية التالية: لا تُعايَنُ عموماً داخلَ الجملة (أو الخطاب)، بل تُحيلُ على عناصرَ تَقَعُ خارج اللغة وتَتِمُّ معايَنتُها ارتباطاً بالمقام التواصلي. وقد انتبه البعض إلى هذه الصفة التي تَتَّسِمُ بها المُعَيّناتُ، فاقترح برنامجَ بحث مُكَرَّساً لتأويلها، يُقِرُّ بأن عددا من البرامترات الخارجة عن اللغة يُؤدي دوراً في تأويل الجمل. ومن جملة هذه البرامترات التي تتغيَّرُ لائحتها من مُؤلِّفٍ إلى آخر، نجد على نَحْوٍ مخصوصٍ: المتكلم، والمخاطب، ومكان التواصل وزمانه. وشَكَّلَ هذا البرنامجُ الذي اقترحه تحديداً يهُوشُوَا بار-هيلل(ﻫ) Yehoshua Bar-Hillel (1954) المقاربةَ الأولى في التداولية، ثم جرت الدلالةُ عليها بعبارة *التداولية السياقية*.

ترتكز التداولية، في منظور سبيربر وويلسون كما رأينا أعلاه، على استراتيجية علمية مفتوحة. ويَحِقُّ لنا أن نتساءل ما إذا كان يكفي تنصيبُ(*) Parametrage عدد من عناصر المقام التواصلي لجعل اللسانيات برنامجَ بحث يستند إلى استراتيجيةٍ علمية مفتوحة. لِنَقُلْ إنَّ انفتاحَها يُراوحُ حدودَه الدنيا.

9- ضرورة مقاربةٍ علميةٍ مفتوحةٍ لاستعمال اللغة

لا يَعودُ برنامجُ التداولية السياقية إذاً إلى استراتيجية علمية مفتوحة أصيلة، خلافا لما قد يظن البعض. والسؤال الذي يَجْدُرُ طرحُه هو مدى مناسبة هذه الاستراتيجية: هل يُسَوِّغُ استعمالُ اللغة برنامجَ بحثٍ يرتكز على استراتيجية علمية مفتوحة؟ وهل ثمة ضرورة تدعو إلى ذلك؟ ثم ألا يُمْكِنُ الاكتفاء بتهييء Parametrisation بسيط للجمل سعياً إلى تمام تأويلها؟

*- يختلف التنصيبُ Paramétrage عن التهييء Paramétrisation في الإعلاميات. فهدف الأول إسنادُ قيم لبرامترات دالَّةٍ ما، في حين أن التهييء يسعى إلى تحديد البرامترات الضرورية لوسم ظاهرة وَفْقاً لأهداف محددة، ويعني هنا تحديدَ عناصر المقام التواصلي. [المترجم].

أوَّلُ حجةٍ يُمْكِنُ أن تُساقَ لصالحِ برنامج بحث مرتكز على استراتيجية علمية مفتوحة، هي تحديداً الدافعُ الأوَّلُ لنشوء **تحليل الخطاب**، ونعني بها صعوبةَ تأويلِ جميعِ عناصرِ الجملةِ في قلب الجملة ذاتها، وإن أضيفت إليها عناصرُ المقام التواصلي التي اقترحتها التداولية السياقية. وفي هذا الصدد، يمكن أن نَتَأمَّلَ من جديدٍ المثالَ الذي سُقْناه في *المقدمة*:

(8) (a) Fred a bu du schnaps. (b) **Il** est saoul.

(8) (أ) شرب فريد شنابص. (ب) **إنه** ثمل.

يُمْكِنُنا، مِنْ أجْلِ الالتزام باستراتيجية علمية مغلقة، أن نضيف المراجعَ Référents التي سبق ذكرُها في الخطاب نفسِه إلى التهيئ (تحديد مقام الأداء التواصلي). وقد يكون ذلك كافيا لتأويل الضمير (هو) في المثال (8ب). ولعل هذا الاختيار هو المُعْتَمَدُ -إجمالاً- في علوم دلالة الخطاب[19]. بيد أنه قد لا يكون مُجْزِياً في تفسير استعمال اللغة.

علاوة على العناصر اللغوية الأخرى التي لا تُؤوَّلُ داخل الجملة (الروابط التداولية، وأزمنة الأفعال، والحذف، إلخ)، فإن الجملَ ذاتَها تقبل تأويلاً يستدعي عملياتٍ استنباطية على نحو واسع. لِنَتَأمَّل المثال الآتي:

(9) A : Voulez-vous du café ?
B : Le café m'empêche de dormir.

(9) أ: هل تريد القهوة؟
ب: تمنعني القهوة من النوم.

صار هذا المثال تقليدياً. إنْ بَدَتِ الجملةُ التي قالها (ب) جواباً عن سؤال (أ)، فستعترضنا مع ذلك، صعوباتُ الحسم، في حالة غياب عدد من المعلومات، فيمَ إن كان الجوابُ قبولاً أم رفضاً. ولِلْبتِّ في المسألة ، يجب أن نعرف ما يريده المجيب: أيريد النومَ، أمْ يود أن يظل مستيقظاً؟ فإذا كان يرغب في النوم فإن جوابه يكون رفضاً؛ أما إذا كان يريد أن يظل مستيقظاً فإن جوابه طبعاً يكون قبولاً.

19- ونلفي المنظورَ ذاته في المقاربات التوليدية الأخيرة (يُراجع فيينكو Fiengo وماي May 1994، 1996).

يُبْعِدنا هذا الصنفُ من المعلومات عن أبسط عمليات التهيئ التي اقترحتْها التداوليةُ السياقية، دون أن ننسى أنه ينأى بنا عن المعلومات التي يُمْكِنُنا تَعَقُّبُها في سائر الخطاب. وبالفعل، تستند العمليةُ التأويليةُ، إذا ما لجأت إلى معلومات حول مُتَمَنَّيات القائل (التي قد نَفْترِض عِنْد الاقتضاء أنها قد عُبِّر عنها في جُمَلٍ سابقةٍ من المحادثة ذاتها)، إلى آلية استنباطية تَسْتخدِم مقدماتٍ من قبيل:

(10) (a) Si l'on veut dormir et si le café empêche de dormir, alors on ne boit pas de café.

(b) Si l'on veut rester éveillé et si le café empêche de dormir, alors on boit du café.

(10) (أ) إذا كُنّا نرغب في النوم وإذا كانت القهوة تمنع من النوم، فَلِنَتَجَنَّبْ شربَ القهوة إذاً.

(ب) إذا كنا نرغب في أن نظل مستيقظين، وإذا كانت القهوة تمنع من النوم، فلنشربِ القهوةَ إذاً.

وليست هذه المعلوماتُ البتةَ "خطابية"، إذ لا يُمْكِنُ الاهتداءُ إليها انطلاقاً من الخطاب). وإنما هي مُسْتَمَدَّة من معارف عامة حول العالم[20].

ولدينا مثال آخر عن هذا النوع من المعلومات في (11):

(11) A : Aimerais-tu conduire une Mercedes ?

B : Je déteste les voitures de luxe.

(11) أ: أَتَتَمَنّى أن تقود مرسيدس؟

ب: أكره السياراتِ الفخمةَ.

فلكي نَحْمِل جوابَ المتحدِّث (ب) على الرفض، يجب أن نستعين بمعلومة غير لسانية؛ أي *كون مرسيدس سيارةً فخمةً*.

قد يَزعمُ البعضُ أن هذا النوع من الأمثلة نادر، وأنها أمثلة معزولة. بيد أن أيَّ دراسة جادَّةٍ لاستعمالات الناس اللغةَ تُبَيِّنُ أن هذا الزعم غيرُ سليم، وأن هذا النوعَ من الأمثلة معهودٌ لا يَجْري على الاستثناء. وبعبارة أخرى، ينبغي أن نطرح مسألةَ

20- للاطلاع على أمثلة أخرى وتحليل ما يمثل التداولية وما يجب أن تكون عليه، يُنظَر روبول وموشلار (1998).

الجُمَل التي يستعمِلها المتكلمون في نقل رسائلهم؛ وهي رسائلُ يَتِمُّ إبلاغُها في الغالب بطريقة ضمنيةٍ، بدلا من إبلاغها بطريقة صريحة، حتى قبل طرح مسألة تأويل الخطاب. لهذا فما يجب أن تقوم به دراسةُ استعمالِ اللغة وتأويلِ الجمل المستَعْمَلة، هو تفسير كيف تُتِمُّ عمليةُ تأويل المخاطبين لمثل هذه الجمل بنجاح. علاوة على ذلك، ينبغي لهذه الدراسة أن تُفسِّرَ سوءَ التفاهم الممكنَ، أي يجب في الآن نفسه أن:

1. تُفسِّرَ كيف نُؤوِّلُ الجملَ المستعملةَ، وكيف يَحْدُثُ أن يُتوَّجَ هذا التأويلُ بالنجاح في غالب الحالات.
2. تُبْقي إمكانية وقوع سوء التفاهم العَرَضِيّ قائمةً، وأن تُفسِّرَه بدون اللجوء إلى آليات أخرى غير تلك التي تُرَشِّحها للجواب على النقطة الأولى.

من الواضح أن إنجاز هذا البرنامج في إطار مقاربةٍ استراتيجيةٍ مغلقةٍ -كما اللسانيات أو **تحليل الخطاب** إنْ صار برنامجَ بحثٍ جديّاً- أمرٌ غيرُ ممكنٍ.

10- خلاصة

تُوافِقُ اللسانياتُ، كما رأينا سابقاً، استراتيجيةً علميةً مغلقةً. وهي حالة **تحليل الخطاب** أيضاً. ويُعَدُّ هذا في رأينا أحدَ أسبابِ فشلِه. فإذا كان **الخطاب**، كما سنرى لاحقاً، يقبل الاختزال، فإنه ليس قابلاً للاختزال في الجمل التي تُؤَلِّفُه، لأن هذه الجمل لا تؤوَّلُ كليّاً بمقاربة علمية مغلقة. والحال أن اللسانيات، وهي التي تُعْنى بتأويل الجمل، ليست نَسَقاً مفتوحاً. فكان رهانُ **تحليل الخطاب** أن يَفْتَرِضَ أن جميع مظاهر الجمل التي أخفقت اللسانيات في تفسيرها، يُمْكِنُ أن تُفَسَّرَ ضمن إطار أوسع، هو إطار **الخطاب**. يُؤدِّي هذا إلى تعديل وجهة نظر قديمة سادت في اللسانيات، ومفادُها أنَّ كلَّ ما له صلة باللغة يمكن تفسيره داخل اللغة (أي أننا في غنىً عن المعلومات الخارجية) بوجهة نظر تذهب إلى أنَّ كُلَّ ما له صلةٌ باللغة يُمْكِن تفسيرُه في إطار **الخطاب**؛ ومن هنا تَنْبُعُ أهميةُ مفهوم **الخطاب** باعتباره وحدةً قد تكون لها قوانينُها الخاصة.

هل يُمْكِنُ أن تكتفي اللسانياتُ (دراسةُ اللغة) باستراتيجية علمية مغلقة؟ ألا يجب على عكس ذلك، أن تتغير وتعتمد استراتيجيةً علميةً مفتوحةً؟ من الملاحظ أن الذَّوْدَ عن مفهوم **الخطاب** باعتباره وحدةً، يُمَثِّلُ محاولةً غايتُها إنقاذُ البرنامج اللساني:

وبالفعل قد يَكُونُ **الخطابُ** -إن وُجِدَ بصفته كياناً- وحدةً لسانيةً، وسينضاف **تحليل الخطاب** إلى الفونولوجيا، والتركيب، وعلم الدلالة. وقد يندرج بهذا الاعتبار برنامجُه رأساً في إطار اللسانيات المحض، ويَتَبنَّى استراتيجيتَها العلميةَ المغلقةَ. وهكذا، يبدو **أن محللي الخطاب** الذين يزعمون احتلالَ موقعٍ ضمن العلوم المعرفية، لا يستحضرون مدى التناقض الموجود بين نوع المقاربة التي يدافعون عنها ونوع المقاربة التي تتبناها هذه العلومُ.

وبالعودة إلى اللسانيات نتساءل: ما شرعيةُ انحصارها في استراتيجية علمية مغلقة؟ يبدو لنا أن المقارنة مع العلوم المعرفية مهم: فمن محاور البحث في هذه العلوم الإدراكُ. والإدراك من وجهة نظر علم النفس ظاهرةٌ غير متجانسة تستلزم على الأرجح المَقْوَلَةَ، وتتضمن ظواهرَ ليست ذات طابع مخصوص: بصري، وسمعي، وشمي، إلخ. غير أننا نستطيع دراسة الجهاز البصري، والجهاز السمعي، والجهاز الشمي، إلخ بطريقة مستقلة. ويَصْدُقُ الشيءُ ذاتُه في اللسانيات. فكما أننا نستطيع دراسة فيزيولوجيا العين بدون الاهتمام المباشر بالظواهر الأخرى التي تَتَدَخَّلُ في الإدراك البصري، بِمُكْنَتِنا دراسةُ اللغة باستقلال عن استعمالها. وكما أن فيزيولوجيا العين برنامجُ بحث يعتمد استراتيجيةً علميةً مغلقةً، يُمْكِنُ للسانيات أن ترتكز بصورة مشروعة، على استراتيجية علمية مغلقةٍ.

في المقابل، وما دامت فيزيولوجيا العين لا تكفي لتفسير الإدراك البصري (رغم أن لها دوراً تؤديه في ذلك) فإن اللسانيات لا تكفي لاستيفاء استعمال اللغة (رغم أننا لا نستطيع الاستغناء عنها). وما يتعين في هذه الحالة أو تلك، هو إغناء هذه الاستراتيجيات العلمية المغلقة ببرامج بحث تستند إلى استراتيجيات علمية مفتوحة. وبعبارة أوضح، ينبغي اتخاذُ موقف مضاد تماماً لموقف **تحليل الخطاب**، والخروجُ من دائرة اللسانيات بالمعنى الدقيق، ونبذُ وهمِ إمكانِ تفسيرِ استعمالِ اللغة المتوقف على القدرات المعرفية البشرية في برنامج بحث مغلق.

الفصل الثاني:
ليْس الخِطابُ مقولةً ملائمة علمياً

1. توطئة

لقد عَرَضْنا في *مقدمة* الكتاب عَرْضاً سريعاً **أنحاءَ الخطابِ**، و**تحليلَ الخطابِ** بشكل عام. وميَّزْنا في الفصل الأول بين *الاختزالية* التي تُعَدُّ استراتيجيةً علمية مغلقة (إذْ تُفسَّرُ فيها الظاهرةُ بدون استدعاءِ عناصرَ خارجةٍ عنها)، و*السياقية* التي هي استراتيجيةٌ علميةٌ مفتوحةٌ (حيث تُفسَّرُ الظاهرةُ بتوظيف عناصرَ سواء أكانت خارجةً عنها أم داخلةً فيها). وبيَّنا أن اللسانيات عمليةٌ اختزالية لأنها تستند إلى استراتيجية علمية مغلقة، وأن **تحليل الخطاب** يُعَدُّ كذلك عمليةً اختزاليةً بما أنه محاولة لتأويل الجمل دون الخروج من مجال اللغة، من طريق إدراج **الخطاب** وحدةً جديدةً. كما أدْرَجْنا تمييزاً جديداً بين ظواهر منبثقة 1 وظواهر منبثقة 2، وأشرنا إلى أن الوحدات المقبولةَ هي الظواهرُ المنبثقةُ 2 وحدها.

وسنُبَيِّنُ الآن أن **الخطاب** ليس ظاهرةً منبثقة 2، ولهذا السببِ أخْفَقَ **تحليلُ الخطاب** في التحوُّلِ إلى برنامج بحث منسجم[1]، لغياب *مَقُولَةٍ ملائمةٍ عِلمياً* يتخذها موضوعاً له. إضافة إلى هذا المفهوم الجديد، سنُدْرِجُ مفهومَ *الملفوظ* مُسْتدِلِّين على أنه ظاهرةٌ منبثقة 2، وموضوعٌ للتداولية يُمَكِّنُ من جعلها برنامجَ بحثٍ منسجماً ومرتكزاً على استراتيجية علمية مفتوحة. وسنُبَيِّن أن **الخطابات إنْ لم تُخْتَزَلْ في الجمل التي تتألف منها، فهي تُخْتَزَلُ بالمقابل في الملفوظات التي تُكَوِّنُ هذه الخطابات**، رغم أن **تأويلها** لا يمكن أن يُخْتَزَلَ في مُحَصِّلة تأويلات هذه الملفوظات. وفي هذا الصدد سنُمَيِّزُ بين **قابليةِ الخطاب للاختزال** (وهو ما يكفي لإقصاء **تحليل الخطاب**) و**عدم قابلية تأويله لذلك**. ونشير إلى أن عدم قابلية تأويل الخطاب للاختزال لا يكفي

1- في اصطلاح لاكاتوس Lakatos (1978) هو برنامج بحث في حالة تحَلُّلٍ (يُنظَر الفصل الأول، القسيم 2).

لتأسيس حقل **تحليل الخطاب**، إلا إذا كان تأويل الخطاب لا يَـتِمُّ إلا عـبر عمليـات تأويلية خاصة[2]. وسنُخَصِّصُ القسم الثالث مـن هـذا الكتـاب لعـرض العمليـات الكفيلة بتأويل الخطابات. ونكتفي الآن بالقول إن هذه العمليات، في تـصورنا، هـي العملياتُ ذاتُها التي تُطَبَّقُ في مستوى الملفوظات؛ وهي أنها ذاتُ طبيعةٍ تداولية.

2. المقولة الملائمة علمياً وبرنامج البحث

أدْرَجْنا في الفصل الأول (يُراجَع القسيم 2) مبدأ يتحَكَّمُ في إنشاء برنـامج البحـث. ونورده هنا للتذكير:

> ***إنشاء برنامج بحث***
>
> يمكن إنشاء برنامج بحث جديد إذا استوفى أحد الشرطين الآتيين أو هما معاً في الآن نفسه:
>
> 1. التوصل إلى تسويغ وجود وحدة (أو وحدات) متعددة خاصة بالظاهرة المدروسة؛
> 2. التوصل إلى استخراج القواعد الـتي تحكـم تنظيمَ الوحـدات الداخليـة في هـذه الظاهرة، مع بيان أن هذه القواعد مستقلةٌ عن الاعتبارات الخارجة عن المجال المعتبر.

ونقترح تعديلَه لِتكونَ الصياغة كما يلي:

> ***إنشاء برنامج بحث***
>
> يمكن إنشاء برنامج بحث إذا كان هذا البرنامج يتناول مقولةً ملائمة علمياً.

علينا الآنَ تحديدُ المقصود بالمقُولَةِ الملائمة عِلْمِيـاً. وسـنَدْعَمُ تعريفَنـا بالـشرطين المذكورين في الصيغة الأولى من إنشاء *برنـامج البحـث*. يوجـد في رأينـا نمطـان مـن الظواهر التي توافِق مقولاتٍ علميةً ملائمة؛ وهما: الظواهر المنبثقة 1، على أن تستند

2- إذا كان الأمر كذلك، فوَجَبَ التنبيهُ إلى أن هذه الفرضية حول العمليات الخاصة بتأويل **الخطاب** ستَكونُ شـبيهةً، إنْ لم تكن مماثلةً، لفرضية البنيات الخاصة **بالخطاب**؛ وهي الفرضية التي بيَّنا في الفصل الأول المشكلاتِ العديـدةَ التي اعتَرَضَتْها، مما أدى إلى التخلي عنها عملياً. ولو تـمَّ تأكيدُها، فسَيَكونُ **الخطـاب** وحـدة صـورية (منبثقـة 1، لكنها تحْتَمِلُ عملياتٍ خاصة) مثل الجملة.

إلى مبادئَ خاصةٍ بتأليف عناصرِها والعلاقات بين هذه العناصر، والظواهر المنبثقة 2. وبناءً على ذلك نَحْصُلُ على التعريف الآتي:

تعريف المقولة الملائمة علمياً

تُوافِق ظاهرةً طبيعيةً ما مقولةً ملائمة علمياً إذا:

1. كانت منبثقة 2

2. كانت منبثقةً 1، وتَستَخدِمُ جملةً من القواعد التي تُحَدِّدُ تنظيم الوحدات الداخلة في الظاهرة المدروسة، وهذه القواعد تَكونُ مستقلةً عن الاعتبارات الخارجة عن هذه الظاهرة.

إذا سَلَّمْنا بهذه الصيغة الجديدة من إنشاء *برنامج بحث*، فعلى **تحليل الخطاب**، لكي يكون برنامجَ بحثٍ مقبولاً، أن يَستَدِلَّ على أن **الخطاب** مقولة ملائمة علمياً، أي أن يُبَيِّنَ أنه منبثق 2، أو منبثق 1 ويوظِّف قواعدَ خاصةً به. وقد ذكرنا في الفصل الأول الصعوباتِ التي اعترضَتْ محاولاتِ **تحليل الخطاب** في استخراج قونينَ خاصةٍ به. وسَنُبَيِّن الآن أن **الخطاب** ليس منبثقاً 2. ولتحقيق هذا الغرض، سنُطَبِّقُ عليه مقاربةً اختزاليةً، ونُبَيِّنُ أنه يُخْتَزَل في العناصر التي يتألَّف منها؛ بيد أن هذه العناصر ليست جملاً، وإنما ملفوظات.

3- التداولية مقابل (vs) تحليل الخطاب

لتحليل الخطاب، كما ذكَرْنا في نهاية الفصل الأول، غايةٌ شبيهةٌ بغاية التداولية، بما أن **الخطاب** يتألَّفُ من سلسلة من الجمل المستعملة، أيْ سلسلة من الملفوظات. ومع ذلك يرتكز **تحليل الخطاب**، خلافاً للتداولية، على استراتيجية علمية مغلقة؛ وهي ما يُفَسِّرُ إلى حد كبيرٍ فشلَهُ. وبالفعل، فقد سعى **محللو الخطاب** إلى الإحاطة بالعناصر القمينة بتأويل الجُمل التي لا تُفَسِّرها اللسانياتُ من منظور لغوي مغلق، وذلك من طريق التسليم بوجود وحدةٍ ذات قدرات خارقة (**الخطاب**)، بدلاً من أن يسعوا إلى تفسير تلك العناصر باللجوء إلى معطيات غير لغوية.

إن الخطابات سِلسلاتٌ ومتتالياتٌ من الجمل المستعملة؛ والجملة الـمُستعمَلةُ - في نظرنا- *ملفوظٌ*. وللملفوظ - بهذا المعنى - خاصياتٌ مختلفةٌ عن خاصيات الجملة المتعلقة به؛ وقد تُوافِقُ الجملةُ ذاتُها، إنْ قيلَتْ في ظروف مغايرة، ملفوظـاتٍ متباينـةً. وهذا ما تُبيّنُه الأمثلةُ الآتيةُ:

(1) (a) Mon fils est le premier de sa classe.
(b) Le café m'empêche de dormir.

(1) (أ) احتَلَّ ابني الرتبةَ الأولى في قسمه.
(ب) القهوة تمنعني من النوم.

إذا كانتِ الجملة (1أ) قولاً لبيير دبون عن ابنه أونيزيم، أو إذا كانت قولاً لجـاك موشلار عن نَجْلِهِ ألكسندر؛ فإنها ستُوافِقُ، على التوالي، الملفوظين (2أ) و(2ب):

(2) (a) Onésime Dupont est le premier de sa classe.
(b) Alexandre Moeschler est le premier de sa classe.

(2) (أ) احتل أونيزيم دبون الرتبة الأولى في قسمه.
(ب) احتل ألكسندر موشلار الرتبة الأولى في قسمه.

توافق الجملة (1ب) جواب (ب) في المثال 4 من الفصل الأول [القسيم 5 ص 49]. وكما ذكَرْنا آنفاً فإن هذه الجملة تَقْبَلُ أن تُؤَوَّل بوصفها رفـضاً أو قبـولاً تَبَعـاً للفرد الذي استعملها ووَفقاً لرغباته.

هكذا نرى أن الجملة الواحدة ذاتها قد توافق ملفوظاتٍ مختلفةً، بحسب الظروف التي استُعمِلت فيها. ويمكن أن نفترض في حالـة الأمثلـة مـن قبيـل (1أ) أن المقاربـة التداولية السياقية تكفي[3]، أما في حالة (1ب)، فالأمرُ مختلفٌ تماماً. يَفرِضُ علينا هذا تمييزاً آخر هو: إن الجمل تُسْهِمُ بدلالتها المُحَدَّدةِ لسانياً في تأويل الملفوظات. غـير أن

3- يُشتَرَطُ مع ذلك أن نَتَوَصَّل إلى إدماج معطياتٍ من قبيل:
(أ) أونيزيم هو ابن بيير دبون.
(ب) ألكسندر هو ابن جاك موشلار.
وهو أمر ليس بدهياً، إلا إذا افترضنا أن التداوليـة الـسياقية تُـدْرِجُ معلومـاتٍ متـصلةً بالمعرفـة المـشتركة. يُنظـر القسيم 9، والفصل التاسع، للاطلاع على نقدنا المقاربات التداولية المرتكزةِ على نظرية المعرفة المشتركة.

تأويل الملفوظ تأويلاً تامّاً يتطلب أكثر من ذلك، كما يُبيّنُ المثالُ (1ب). ومن هذه الزاوية تكتسي المقارنة بين (1أ) و(1ب) أهميةً بالغةً، فتأويلُ الملفوظ في (1أ) يتغير، لأن ما يُبَلِّغُه الملفوظ في الظاهر، ليس عينَ ما يُبَلِّغُه بحسب ما إنْ كان المُتحدِّثُ هو بيير دبون أو جاك موشلار. أمّا ما يُبَلِّغُه الملفوظُ في (1ب) بشكل صريح فلا يتغير بحسب ما إنْ كان القائلُ راغباً في النوم أو في أن يَظَلَّ يقظاً؛ فما يتغير إذاً في (1ب) هو ما تمَّ نقْلُهُ بصورةٍ ضمنية، أي أن يكون جواباً بالرفض أو بالقبول على التوالي.

وقد ميَّز سبيربر وويلسون (1989) من هذا المنظور، بين *التصريحات* *Explicitations* (ما يُبَلِّغُه الملفوظُ بشكل صريح): كما هو الشأنُ في (1أ)، (2أ) أو (2ب)، *والتضمينات Implicitations* (ما يُبَلِّغُه الملفوظُ بشكل ضمني: ما إذا كان الجواب رفضاً أم قبولاً في (1ب)). ويمكن أن نعتبر، من هذه الزاوية أن ثمَّةَ مقارباتٍ كالتداولية السياقية قد تنْجَحُ في استخلاص تصريحيات بعض الملفوظات[4]، ولكنَّها تَخْفَقُ حتماً في استخلاص تضمينات الملفوظات. وكما ذكَرْنا في الفصل الأول، فإن برنامج البحثِ المُؤَسَّسَ على استراتيجية علمية مفتوحة هو البرنامجُ الأوحدُ الذي يَتَوَفَّرُ على حظوظٍ لبلوغ تلك الغاية.

لِنَعُدْ إلى الخطاب: إن الخطاب لا يُخْتَزَلُ في الجمل التي تُؤَلِّفه، ولا يُختَزَلُ تأويلُه في مُحَصِّلَةِ تأويلات هذه الجمل. وهذا ما دفع اللسانيين إلى إنشاء برنامج بحث جديد، هو **تحليل الخطاب**. يبدو لنا أن هاتين الملاحظتينِ سليمتان في كل الأحوال، ويجب على تحليل الخطابات استحضارُهما. بيد أن **الخطاب**، إذا كان لا يُخْتَزلُ في الجمل التي يَتألَّفُ منها، فلأنه لا يَتَكَوَّنُ من الجمل، وإنما من الجمل المستعملة، أي من الملفوظات. وقد كان على **محللي الخطاب**، من أجل الدفاع عن موقفهم، تبيانُ أن **الخطاب** غيرُ قابلٍ للاختزال في الملفوظات التي تُكَوِّنُهُ وفي العلاقات بينها. وإذا أخفقوا في ذلك، فإن **الخطاب** آنئذٍ ليس منبثقاً 2؛ ومآلُ محاولتِهم الفشلُ. أما أطروحتنا فتُفيدُ أن الخطاب يَؤُولُ إلى الملفوظات التي يتألَّفُ منها؛ وبهذا يندرج تحليل الخطابات في التداولية.

4- لكنَّ التداوليةَ السياقيةَ لا تنجح في استخلاص تصريحيات كل الملفوظات، يُراجع الهامش 2.

وسنبدأ بتبيان أن الملفوظات منبثقةٌ 2 (تُعْتَبَرُ مقولةً ملائمة علمياً)، وأنها تسمح تَبَعاً لذلك بإنشاء برنامج بحث خاص بها هو التداولية، وأنه برنامج يعتمد على استراتيجية علمية مفتوحة[5].

4. الملفوظات منبثقة 2

لِنُذَكِّر بتعريف الواقعة المنبثقة 2:

تعريف الانبثاق 2

تُعَدُّ الواقعةُ (و') منبثقةً 2 إذا و إذا فقط:

أ- كانت (و') منبثقة 1.

ب- كانت لِـ (و') تأثيرات سببية لا يُمْكِنُ تفسيرُها بوساطة التفاعلات السببية بين أ، وب، وج ...

يَعْتَمِدُ هذا التعريفُ على مفهوم الواقعة المنبثقة 1؛ وتعريفُها هو:

تعريف الانبثاق 1

تُعَدُّ واقعةٌ (و) منبثقة 1 إذا وفقط إذا:

أ- تَكَوَّنت (و) من العناصر: أ، ب، ج ...

ب- ولِـ (و) خاصيات ليست أو ليست بالضرورة خاصيات أ، ب، ج ...

ج- وكانت خاصياتُ (و) تُفَسَّرُ بالتفاعلات السببية التي تَحْدُثُ بين أ، ب، ج...: إنها "خاصياتٌ منبثقةٌ سببياً".

تُعْتَبَرُ الجملةُ، كما رأينا في الفصل الأول، واقعةً منبثقةً 1 لأنَّ دلالة الجملة خاصيةٌ منبثقةٌ سببياً. وفي المقابل، يبدو من الصعب أن نَدَّعي أن تأويلَ الملفوظ خاصيةٌ منبثقةٌ سببياً. فمن الناحية المادية يوافِقُ الملفوظُ جملةً مستعملةً، لأن مكوناتِه لا

5- سَنُبَيِّنُ في الفصلين السابع والثامن أنه إذا كان تأويلُ الخطابات (التأويل بمعنى المحصِّلة) لا يُختَزلُ في مجموع تأويلات الملفوظات التي تُؤَلِّفُها، فإن تأويل الخطابات (بالمعنى الإجرائي Processif) يَخْضَعُ للمبادئ والآليات ذاتِها التي تخضع لها الملفوظات. لهذا، فإن الخطابَ منبثقٌ 1، ولا يُسَوِّغُ إنشاءَ برنامجِ بحثٍ خاصٍّ به.

تختلف عن مكونات الجملة، أيْ المورفيمات. وعليه لوكـان تأويـلُ الملفـوظِ خاصـيةً منبثقةً سببياً (ولو كان الملفوظ بقوة الواقع واقعةً منبثقةً1)، لَتَعَـيَّنَ أن يكـون مـساوياً لدلالة الجملة الموافقة. بيد أن تأويل الملفوظات، كما اتضح لنا من الأمثلةِ المُقَدَّمَة في (1) في الفقرة السابقة، لا يُمْكِنُ إرجاعُه إلى دلالة الجمل، لأن هذه الدلالة في الحالة القصوى، قد توافق تصريحيات الملفوظات[6] عنـد الاقتـضاء، ولكنَّهـا لا يُمْكِـنُ أن تشمل تضميناتِ الملفوظات في أي حال من الأحـوال. ولهـذا الـسبب يُعَـدُّ الملفـوظُ ظاهرةً منبثقة 2.

وبالمقابل إنْ أقَرَّ **محللو الخطاب** بأن **الخطابَ** يتألف من الملفوظات، **أفَلا يُمْكِنُهُم** تفسيرُ تضمينات الملفوظات بوساطة مبادئَ خِطابية معينة[7]؟ إذا أعَدْنا فَحْصَ المثال (1) في كُلِّيَتِه، أفَلا يوجَدُ مبدأٌ خِطابي قَمِينٌ بفهم تأويل هذا الملفوظ باعتبـاره جوابـاً بالقبول أو جواباً بالرفض؟ ألا يُمْكِنُ استعمال مبدإٍ مِثْل المبدإ الذي اقترحه شارول، وهو *مبدأ الانسجام* (تُراجَع المقدمة، القسيم 4) ؟

(3) A : Voulez-vous du café ?
B : Le café m'empêche de dormir.

(3) أ: هل تريد قهوةً؟
ب: تمنعني القهوة من النوم.

يؤوِّلُ المخاطَبُ الملفوظَ، تبعـاً لهـذا المبـدإ، واضـعاً نـصب عينيـه بنـاء **انـسجام الخطاب**. وسنلاحظ أن تبيان كيفية تطبيق هـذا المبـدإ أمـرٌ صـعبٌ، في ظـل غيـاب تعريف دقيق **للانسجام**. وإذا أخذنا بتأويل متساهلٍ، يمكن أن نفترض أن القيد الأول لكي يكون هذا التبادل *منسجماً*، هو الإقرار بأن كـلام "ب" يمثـل جوابـاً. ولكـن بِـمَ يَكونُ *انسجامُ* هذا التبادلِ مُتَوَقِّفاً على كون هذا الجواب قبـولا أو رفـضاً؟ بعبـارة

6- لا يُمَثِّلُ هذا الرأيُ موقفَ سبيربر وويلسون (1989)، وسنرى لاحقاً (يُنْظَر القـسم الثـاني) أنـه لا يُمَثِّـلُ موقِفَنـا كذلك.

7- هذا هو الاتجاه الذي سار فيه أ. أوشلان Antoine Auchlin وج. موشلار لإنشاء مقاربةٍ ديناميةٍ تهم بناء الخطـاب وتأويله (يُنْظَر رولي وآخرون 1985، الفصل الثالث). للأسف لم تنجح هذه المقاربـةُ في تحليـلِ التـضمينات، لأن منهجيتها انبنت على مواضعة Convention محضة.

أخرى، يبدو أن أقصى ما يُمكِنُ أن يَقومَ بهِ **تحليلُ الخطاب**، هو القولُ إن الملفوظ "ب" يَتَنَزَّلُ في منـزلةِ جوابٍ. ولكنّا لا نَعْلَمُ كيف يكفي **مبدأ الانسجام**[8] وحدَه للقولِ إنه جواب بالقبول أو بالرفض. قد تَتَمَكَّنُ مبادئُ خِطابيةٌ أخرى من تحقيق ذلك، ولكنَّ الملاحظَ أنه لم يُقترَح[9] حتى الآن أيُّ مبدإٍ من هذا القبيلِ، رغم الجهـود المُبـدَّدَة في **تحليل الخطاب**. وهكذا يبدو بوضوح أن الملفوظات تُعَدُّ وقـائعَ منبثقـةً 2، وتـسمح بإنشاء برنامج بحث، هو التداولية.

5- التداولية: برنامجُ بحثٍ مفتوحٌ علمياً

تبدأ التداولية باعتبارها برنامجَ بحثٍ يرتكز على استراتيجية مفتوحة، بالمعنى الدقيق، مع نظريـة الملاءمـة الـتي طورهـا سـبيربر وويلـسون في الثمانينيـات[10] مـن القـرن العشرين. غني عن البيان أن تداولية الملاءمة ورثت نظرياتٍ تداوليةً أخرى[11]، لكنها تعد النظرية الأولى التي تتبنى مقاربةً سياقيةً تبنّياً صريحاً؛ والسياقية مَحْمولَةٌ هنا على معنى يتجاوز إلى حد كبير مفهومَ *السياق* الذي وظفته التداوليةُ السياقيةُ.

لقد تطوَّرَتْ نظرية الملاءمة، فعلاً، وهي تتناول مفهوم *السياق*. وتـذهب هـذه النظرية، كما سبق قوله، إلى أن تأويل الملفوظات يُحدَّدُ تحديداً لسانياً جزئياً. ومن هذا المنطلق إذا كان تأويلُ ملفوظٍ يرتكز على الدلالة اللغوية للجملة، فإنه لا يُخْتَـزَلُ في هذه الدلالة؛ بل ينطلق من دلالة الجملـة ويُواصِـلُ تأويـلُ الملفـوظ بوسـاطة آليـات استنباطية تَتَّخِذُ الدلالةَ اللغويةَ وعدداً من المعطيات اللغوية وغير اللغويـة مقـدماتٍ لذلك، وتفضي إلى عدد من النتائج. ويُسَمَّى مجموعُ هذه المقـدمات *السياق*. ويـرى

8- نجد لدى موشلار (1985) نقداً تفصيلياً للجوء إلى مبدإ الانسجام.

9- التعميم الوحيد الذي أدرجه الباحثون في الإثنوميتودولوجيا هـو التمييـز بنـاءً على المبـادئ اللـسانية (حـضور الأدوات: *bon*، *hmm*، *إلخ*) والمبادئ التفاعلية (التوقفات، والترددات، إلخ) بـين الأجوبـة المفَضَّلة والأجوبـة غير المُفَضَّلة. بيد أن كون الجواب مفضَّلاً أو غير مفضّل لا يُؤَثِّرُ بتاتاً في انسجام الخطاب.

10- يُنْظر سبيربر وويلسون (1989).

11- تجد نظرة شاملة في موشلار وروبول (1994). وللاطلاع على تـاريخ مقتـضب للتداوليـة، يُمْكِـنُ الرجـوعُ إلى الفصل الأول من روبول وموشلار (1998).

سبيربر وويلسون أن السياق ليس معطى كما جَرَتْ بذلك العادةُ في الدلالة السياقية، وإنما يُـبْنى ملفوظاً إِثْرَ ملفوظٍ؛ وهذا من مواطن التفرد والأصالة في نظريتهما. علاوة على ذلك، يتجاوز السياق لـديهما الـبرامترات المعـدودةَ الـتي تـصورتها التداوليـةُ السياقية، بما أنه يتضمَّنُ معلوماتٍ متنوعةً تُستَخْلَص من معارف المخاطَب حول العالم (المعطيـات الموسـوعية) ومـن معطيـات إدراكيـة ومعلومـات مـستمدة مـن تأويـل الملفوظات السابقة. وهنا مَكْمَنُ الفرقِ بين الملاءمة من جهة، والتداولية الـسياقية أو علوم دلالة الخطاب من جهة ثانيـة. فالتداوليـة الـسياقية تتـضمن بـرامتراتٍ يمكـن إدْراجُها إجمالاً ضمن المعطيات الإدراكية[12] في نظرية الملاءمة؛ وعلوم دلالة الخطاب تدرج المعلوماتِ المستخلصةَ من تأويل الملفوظات (وبخاصة قائمة المراجع التي تُدْرجُ في الخطاب تزامنيا) والمعارف الموسوعية[13]. غير أن السياقية التداولية وعلوم دلالـة الخطاب لا تُدْرِجان كل المعلومات التي تَستَدْرِكُها الملاءمةُ ضمن المعطيات الإدراكية أو ضمن المعلومات المُستخلَصة من تأويل الخطابات السابقة، ولا تُدْرِجانِ كذلك كل المعطيات الموسوعية.

وبناءً على ذلك، تَتَّسِعُ الهُوّةُ بين مفهوم *السياق* كما توظفه الملاءمـة، ومفهـومي السياق اللذين قد تلجأ إليهِما التداوليةُ السياقية أو علوم دلالـة الخطـاب. فالملاءمـة برنامج بحث يرتكز على استراتيجية علمية مفتوحة، وهو أمرٌ يُعْوِزُ التداوليةَ السياقية وعلوم دلالة الخطاب [14]. ويصبح السياقُ آنئذٍ مدارَ الأمر في النظرية التي عليهـا أن تُحَدِّد كيف يَتَشَكَّلُ هذا الـسياقُ علـى وجـه الدقـة، وكيـف يمكـن أن تتفاعـل فيـه معلومات ذات طبيعة غير متجانسة. وسنُفصِّل القـولَ في كيفيـة الاشـتغال هاتـه في القسيم 7، ولكنَّا نريد قبلَ ذلك ذكرَ مَوْطِنِ تَفَرُّدٍ آخَرَ تتسم به نظريةُ الملاءمة.

12- لكن التداولية السياقية لا تُدْرجُ المعطياتِ الإدراكيةَ كلَّها.

13- اعتماداً على نظرية المعرفة المشتركة.

14- مع ذلك، من الملاحـظ أن علـوم دلالـة الخطـاب ، وبخاصـة نظريـة التمثـيلات الخطابيـة (DRT) (*Discourse Representation Theory*) تطمح إلى الاقتراب من الاستراتيجيات العلمية المفتوحـة، علـى حـد قـول كامـب وريل (1993). إلا أن هذا الطموح لم يتحقق بعـد، دون أن يعـني ذلـك أنـه لـن يتحقـق. في الواقـع إذا كانـت لبرنامج بحث في الوقت الراهن حظوظٌ في أن يصبح مفتوحاً من الناحية العلمية، فيبدو لنـا أن نظريـة التمثـيلات الخطابية ونظرية التمثيلات الخطابية المُجزَّأة (آشير 1993) ستَكُونانِ مرشَّحَتَيْنِ لذلك.

6. الملاءمة واستراتيجية المُؤَوِّل

ذَكَرْنا فيما سبق (يُراجع القسيم 3) أن مشكلةَ التضمينات من المشكلات التي تواجه برامج البحث المغلقة علميًّا حينما تحاول الإجابة عن الأسئلة التي يثيرها تأويلُ الملفوظ. ونلاحظ في هذا الصدد أن سبيربر وويلسون المتأثرَيْنِ بغرايس[15] في هذا الجانب يجعلان مفهومَ *القصد* قطب مقاربتهما. كان الأمرُ كذلك في نظرية أفعال اللغة المستندة بالأساس إلى مفهومي *القصد والمواضعة*: يرى سورل (1972) مثلا أن للمتكلم *قصداً* يُعَبَّرُ عنه في ملفوظات بفضل المواضعات اللغوية. ويكمن الفرق مع نظرية غرايس في أن سورل يرى اللغةَ شفافةً إلى حدٍّ كبير: يُمْكِنُ التعبيرُ عن كل ما نريد بطريقة حرفية. أما غرايس (1989) فيرى على العكس من ذلك أن دلالة الملفوظ لا تُستعاد بالضرورة بوساطة المواضعات اللغوية، بل تُستعادُ في شكل *استلزامات Implicatures* (وهي شبيهة *بتضمينات Implicitations* نظرية الملاءمة، إن لم تكن مماثلةً لها).

وينبغي أن نَتَبَيَّنَ أن مفهوم القصد، إذا انطلقنا من منظور تواضعي صرف كمنظور سورل، يبدو ثانوياً ومُفارِقاً إلى حدٍّ كبير: فلا يستغرقُ كلُّ معناه إلا ضمن منظور تُحَدِّدُ فيه الدلالةُ اللغويةُ (التواضعية) تأويلَ الملفوظ جزئياً دون أن تستنفدَها. بالإضافة إلى ذلك، فإن مفهوم *الضمني* ذاته لا معنى له إلا إذا أقررنا بوجود تحديد لساني جزئي في تأويل الملفوظات، ومن ثمة بوجود "بقية" من تأويل الملفوظات عندما نستخلص دلالة الجمل المطابقة. يَقومُ مفهومُ القصد إذاً بدور مُهِمٍّ، فعليه يتوقف نجاح تأويل الملفوظ؛ لذا نقول إن المخاطَب يتوصَّلُ إلى تأويل الملفوظ تأويلاً مُرْضِياً إذا تَمَكَّن من تحصيل المحتوى الذي كان القائلُ يريدُ إبلاغَه من ملفوظه، أي من إنتاجه هذه الجملةَ في ظروفٍ خاصةٍ. وعلى هذا الأساس يتواشَجُ مفهوما *الضمني والقصد* تواشجا وثيقاً ومباشراً: إن تأويل الملفوظ يقوم على إيضاح المحتوى الضمني إلى جانب الدلالة اللغوية، لأن ما كان المتكلمُ يَقْصِدُ إبلاغَه يتجاوز الدلالة اللغوية الموافقة التي يُحَمِّلُها ملفوظَه.

15- بصدد العلاقات بين نظرية الملاءمة ونظرية غرايس في الدلالة، يُرجع إلى سبيربر وويلسون (1989)، وموشلار وروبول (1994، الفصلان الثاني والرابع)، وموشلار (1995)، وروبول وموشلار (1998، الفصل الثالث).

في الواقع، يرتكز برنامج البحث لدى سبيربر وويلسون بشكل صريح على موقف قصدي *Intentionnaliste*: فهما لم يتنكرا للمقاصد لأنها سيكولوجية ولأنها لا تحمل مضموناً لسانياً، بل اختارا التموقع خارج اللسانيات، وأن يجعل مقصدية المتكلم والمقصدية التي يَنْسُبُها إلى الآخر مركزاً لنظريتهما. وفي هذا الإطار تَبَنَّيا بكلِّ وضوح الموقفَ الذي عرضه دنيت(*) Dennet (1990) بِمُسَمّى *استراتيجية المـؤوِّل*. ويُمْكِنُ أن نُقَدِّمَ لها التعريف الآتي:

استراتيجية المؤوِّل

تُمَكِّنُ استراتيجيةُ المؤولِ الفردَ من توقع سلوك الأفراد الآخرين[16] انطلاقاً من مقدمتين بسيطتين هما:

1- الأفراد الآخرون فاعلون عاقلون.

2- لهؤلاء الأفراد معتقدات ورغبات وحالات ذهنية أخرى.

إن استراتيجية المؤوِّل هي ما يسمح لنا، في الواقع، باستباق(*) ما سَيَقولُه متكلمٌ ما، وبإتمام كلامه قبله: إذ نَنْسُبُ إليه قصدَ إبلاغنا محتوى خاصّاً؛ وانطلاقاً من هـذا، نَسْتَخْلِصُ الشكلَ الذي سيتخذه كلامُه. من البدهي أن استراتيجية المـؤول ليست طريقةً معصومةً من الخطإ، ولكنها تُتَوَّجُ بالنجاحِ في أغلبِ الحالات.

تقع استراتيجيةُ المؤول في قلب نظرية الملاءمة. فهي تذهب إلى أننا عندما نـؤول ملفوظاً، فإننا نستعمل معطيات نعتقد، عن خطإ أو عن صواب، أنها صـادقة فيما يتعلق بمعتقدات المتكلم ومقاصده من أجل أن نَنْسُبَ إليه قَصْدَ إبلاغنا هذا المحتوى أو ذاك. وقد مَيَّزَ سبيربر وويلسون أن لدى المتكلم قَصْدَينِ حينَ يتحدث:

16- نشير إلى أننا نُقَدِّمُ هنا تعريفاً لاستراتيجية المؤول ارتباطاً بالأفراد، غير أننا نُعْمِلُ عادةً، كما لاحظ دنيت، هذه الاستراتيجيةَ على الأشياء كذلك.

*- يشبه الاستباقُ ما أُطْلِقَ عليه في البلاغة العربية "الإرصاد" أو "التسهيم". وهو مُحسِّنٌ بديعي، يعني أن يُجْعل قبل الفاصلة (من الفقرة النثرية) أو القافية (من البيت الشعري) مايَـدُلُّ عليها إذا عـرف الروي. فالإرصـاد يتعلق باللفظ إذاً، أما الاستباق -ضمن استراتيجة المؤول- فيشمل، علاوة على الملفوظات- التصرفات والسلوكات. [المترجِم].

القصد الإخباري

يَقْصِدُ قائلُ ملفوظٍ ما جعلَ مجموعة من الافتراضات ظاهرة أو أكثر ظهوراً {ا}.

القصد التواصلي

يَعْمَدُ القائلُ إلى جعل هذا القصد الإخباري ظاهراً بصورة متبادلة.

سَنعود لاحقاً[17] إلى ما تعنيه على وجه الدقة عبارةُ "*ظاهر بصورة متبادلة*"، لكِنّا نُلاحِظُ أن القصد التواصلي مرتبط باستراتيجية المؤوِّل ارتباطاً وثيقاً: إذ لا يُحدَّدُ قصدُ القائل انطلاقاً من التأويل اللغوي للملفوظ بشكل مباشر، كما يزعم سورل (1972)[18]، وهو ما يجعل التأويلَ حَشْوِياً، وإنما يُؤَوِّل المخاطَبُ الملفوظَ إذا تَوَصَّلَ إلى إدراك قصد القائل الإخباري بعْد تَعَرُّف قصدِه التواصلي. وبعبارة أخرى، يعود قسط كبيرٌ في ذلك إلى إقرار المخاطَب بأن للقائل قصداً تواصلياً، مِمّا يُمَكِّنُه من تَعَرُّف القصد الإخباري للقائل، و-على نحو آلي- المحتوى الذي سعى القائلُ إلى إيصاله، أي مجموع الافتراضات {ا}. ويبقى أن نُبَيِّن كيف يتم الانتقالُ من هذا إلى ذاك.

7- السياق والملاءمة

يَتِمُّ الانتقالُ من القصد التواصلي للقائل إلى قصده الإخباري، كما رأينا ذلك، عبر عملية تأويلية ترتكز على آليات استدلالية خاصة ببناء الفرضيات وتأكيدها؛ وتنطلق هذه الآليات من مقدمات (السياق) لتصل إلى النتائج. ويُعَدُّ مفهومُ *السياقِ*، كما ذكرنا في القسيم 5، أشدَّ اتساعاً في نظرية الملاءمة منه في جل النظريات المعاصرة. بيد أن هذا يُثيرُ مشكلةً، إذ ثمة حاجة ماسة إلى مبدإٍ ما يساعدنا في الاختيار، إلا إذا سَلَّمْنا بأن تأويل أيِّ ملفوظٍ يُعَبِّئُ مجملَ ما يَعْرِفُه المخاطبُ[19]؛ وهو أمر غير قابل للتطبيق مطلقاً.

يُمَكِّنُنا قِوامُ هذا الخيار من إيضاح العلاقة القائمة بين الدلالة (اللغوية) للجملة،

17- نكتفي الآن بالتأويل الشائع.

18- سيضيف سورل بعد ذلك (1982) المعرفةَ الخلفية في تحليله لتأويل الملفوظات، وهذا ليس كافياً لتكون مقاربته مقاربة غير تواضعية، لأسباب سنَفْحَصُها فيما يأتي (يُنظَر الفصل التاسع، الفقرتين الثالثة والرابعة).

19- وهو ما يَقودُ علاوة على ذلك إلى القول بوجود سياقٍ ثابتٍ تقريباً.

والتأويل (التداولي) للملفوظ بعضَ إيضاحٍ. وتَقَعُ نظريةُ الملاءمة، كما ذكرنا سابقاً، خارج مجال اللسانيات. وقد ارتكز سبيربر وويلسون على النظرية القالبية لدى فودور (1986)، لتسويغ خيارهما ذاك: يَعْمَلُ الذِّهْنُ، كما يرى فودور، عبر مراحل متلاحقة، ويُحَرِّكُ قدراتٍ معرفية مختلفةً. ففي حالة تأويل مُعْطىً ما، مُدْرَكاً كان أم لغوياً، يُتَرْجَم إلى صيغة قابلة لأن يستخدمها الدماغ بوساطة مُحَوِّلات *Transducteurs*؛ ثم يُعالَج المعطى بحسب أصله في *نسق ربضي* *Système péripherique* مُخْتَصّ: فإنْ كان هذا المعطى مَرْئياً يعالجه النسقُ الربضي المختص في معالجة المعطيات البصرية، وإن كان سمعياً يعالجه النسقُ المختصُّ في معالجة المسموعات، إلخ. وتُفْضي هذه المرحلةُ الأولى من المعالجة إلى تأويل أوَّلي للمعطى المعني، ثم تُقَدِّم هذا التأويلَ الأولَ إلى النظام المركزي للفكر (غير المختص) الذي يتابعُ التأويلَ ويُتِمُّهُ.

عرَض سبيربر وويلسون في عملهما (1989)، انطلاقاً من هذا المخطط، نقطةَ الاتصال بين ما ينتمي إلى اللسانيات الصرف، وبين ما ينتمي إلى التداولية المحض. فالملفوظ، بحسبهما، يُؤوَّل أولاً عبر نسق ربضي لغوي (يشتمل على مجالات الصواتة والتركيب والدلالة) يُقَدِّم دلالةَ الجملة (أي *صورتها المنطقية*) إلى النظام المركزي حيث يجْري التأويلُ التداولي[20]. والصورةُ المنطقيةُ للملفوظ (المعادِلة للدلالة اللغوية للجملة) متواليةٌ مُبَنْيَنَةٌ من المفاهيم. وتوافق هذه المفاهيمُ مَحَلات *Adresses* في الذاكرة[*] طويلةِ المدى لدى المخاطَب. ويَضُمُّ محلُّ كلِّ مفهومٍ معلوماتٍ ذاتَ طبيعةٍ متنوعةٍ، ومنظمةً في شكل مداخلَ مختلفةٍ:

20- يندرج موقفُهما، في اللحظة الراهنة، في إطار الفرضية القالبية المُعمَّمة، التي تذهب إلى وجود قوالبَ تصوريةٍ أي أن مخرجاتها ومدخلاتها معطياتٌ تصوريةٌ، إلى جانب قوالبَ مكرَّسةٍ لمعالجة المعطيات الإدراكية. وتُعَوِّضُ هذه القوالبُ النظامَ المركزي لدى فودور. بيد أن هذا التعديلَ لا يشكِّك في التمييز بين اللسانيات/ التداولية. فالمعالجةُ التداولية تتم في مستوى القوالب التصورية، وتستلزم أيضاً قالباً آخر على الأقل؛ يتمثل في نظرية الذهن (التي ستتضح لنا فيما بعد صلتُها الوثيقة باستراتيجية المؤوِّل- يُنظر الفصل التاسع-).

*- للمزيد من التعمق يُنْظَرُ كتاب محمد مفتاح، *مفاهيم موسعة لنظرية شعرية*، مرجع مذكور. لقد قدم في الفصل الأول منه عرضاً مُرَكَّزاً عن النظرية القالبية وعن الأبحاث المعاصرة في الذاكرة. وقد أفدنا منه كثيراً في إيجاد المقابلات للمصطلحات المعرفية. وكذلك كتاب محمد غاليم، *النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، مبادئ وتحاليل جديدة*، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط.1، 2007. [المترجم].

(أ) *المدخل المنطقي*: ويضم كلَّ المعلوماتِ المتصلةِ بعلاقات المفهوم المنطقية بالمفاهيم الأخرى (الاستلزام، والتناقض، إلخ)؛

(ب) *المدخل الموسوعي*: ويَضُمُّ المعلوماتِ المتوفرةَ لدينا عن الأشياء التي تُوافِق المفهومَ، وتسمح بناءً على ذلك بتحديد مَا صَدق هذا المفهوم.

(ج) *المدخل المعجمي*: ويَضُمُّ مقابلاتِ المفهوم في لغة طبيعية[21].

نُحَدِّدُ (جزئياً) من طريق المفاهيم المندرِجة في الصورة المنطقية، المعلوماتِ التي ستَرِدُ في السياق: يَصِلُ النظامُ المركزي إلى المفاهيم المندرِجة في هذه الصورة المنطقية عبر محلاتها، ويَستخْلِصُ منها المعلوماتِ اللازمةَ في تأويل الملفوظ. وهكذا فإن الدلالة اللغوية للجملة الموافقة للملفوظ تُحَدِّدُ (جُزْئِياً) السياقَ. بيد أن هذا ليس كافياً لتحديد السياق، لسببين هما:

أ- توجد معلومات أخرى غير المعلومات المتصلة بالمفاهيم المندرِجة في السياق.

ب- إذا كانت كل المعلومات الواردة في مفاهيم الصورة المنطقية مُدرَجَةً في السياق على نحو آلي، فسيكون السياقُ شاسعاً جِدّاً.

فمن أين تَصْدُرُ هذه المعلوماتُ الأخرى؟ توجَدُ في السياق أيضا، كما رأينا سابقاً (يُراجع القسيم 5)، معلوماتٌ مستقاةٌ من تأويل الملفوظات السابقة، ومعلوماتٌ إدراكيةٌ. وتُستَمَدُّ الأولى مما يسميه سبيربر وويلسون *الذاكرة متوسطة المدى*. إذ توجَدُ في رأيهما إلى جانب *الذاكرة طويلة المدى* التي تَضُمُّ، بصفة خاصة، المعلوماتِ المتعلقةَ بالمفاهيم، ذاكرةٌ متوسطةُ المدى ذاتُ طاقةٍ محدودةٍ وتَحْتَفِظُ لِمُدَّةٍ محدودةٍ كذلك، بالمعلومات التي خضَعَتْ للمعالجة توّاً؛ وهذه بالذات هي حالُ تأويلات الملفوظات السالفة. وربما يَكُونُ هذا شأنَ المعلومات الإدراكية التي تُعالَجُ توّاً بمجرد تلقيها.

21- لا تتوفر بعض المفاهيم على هذه المداخل كلِها؛ فالمفاهيمُ الموافِقةُ للروابط التداولية على سبيل المثال، لا تتوفر على مدخل موسوعي.

وتُسلِّم نظريةُ الملاءمة بوجود ضَرْبٍ ثالث من الذاكرة، وهو *الذاكرة قصيرة المدى* أو *ذاكرة العمل*؛ وهي أشد محدوديةً من *الذاكرة متوسطة المدى* سواء من حيث حجم المعلومات أو من حيث مُدَّةُ تخزينها. في الواقع، لا تتجاوز مَهَمَّتُها تجميعَ المعلومات الضرورية لمعالجة المعطيات الآنية. وعند انتهاء هذه المعالجة، تنتقل المعلومات المُحَصَّلة إلى الذاكرة متوسطة المدى، وبعضها الآخر يُنَمِّي الذاكرةَ طويلةَ المدى، في حين ينمحي بعضُها بكلِّ بساطة.

وهكذا يوافِقُ السياق، إجمالاً، المعلوماتِ الموجودةَ في الذاكرة قصيرة المدى في لحظة معينةٍ. لكن كيف نختار اختياراً دقيقاً من بين كتلة المعلومات الممكنةِ تلك المعلوماتِ الواردةَ فعلاً في السياق؟ يَستحضِرُ سبيربر وويلسون للجواب على هذا السؤال مبدأً عاماً سَمَّيا به نظريتَهما، وهو *مبدأ الملاءمة* الذي يمكن تعريفه على النحو الآتي:

مبدأ الملاءمة

يَنطَوي كلُّ ملفوظٍ في ذاته على ما يَضْمَنُ ملاءمتَه المثلى.

أما الملاءمة فتُحدَّد انطلاقاً من شرطين:

تعريف الملاءمة

1- كُلَّما تَطَلَّبَ تأويلُ الملفوظ جهداً أكبر، قَلَّتْ ملاءمةُ هذا الملفوظ.

2- كُلَّما زادت آثارُ الملفوظِ، زادت ملاءمتُه.

ستتناول فيما بعد أنماطَ الآثار التي قد يُنتجِها ملفوظٌ ما. ونكتفي الآن بملاحظة أن عمل الذهن، في رأي سبيربر وويلسون، يُقَيِّدُهُ البحثُ عن الملاءمة المثلى بشكل كلي[22]. ويُوَجِّهُ هذا القيدُ اختيارَ المعلومات التي تندرج في السياق؛ وهي تلك التي

22- لهذا الاعتبار، ورغم أن نظرية الملاءمة تَتَمَحْوَرُ حول التأويل التداولي للملفوظات، فإنها تطمح إلى البحث في اشتغال الفكر. وهذه إحدى سمات طابعها المفتوح الذي يميزها، إلى جانب سمات أخرى، عن النظريات التداولية كتحليل الخطاب مثلاً.

تَقْتَرِنُ به ولها حظٌ إنتاج آثار أكثر، وهي كذلك المعلومات المُتاحَة، أي الأقـل كلفـةً. وهكذا فإن عَمَل الذهن يخضع لشرطينِ هما البحثُ عن المردودية المعرفية، والبحثُ عن إقامةِ التوازن بين الكلفة والآثار.

ولكي يَتَأتّى استثمارُ المعلومات المندرِجة في السياق، يجب أن تكـون لهـا صـيغةٌ واحدةٌ. وإحدى هذه المعلومات، كما رأينا سابقاً، هـي الـصورةُ المنطقيـةُ للملفـوظ. وتتخذ الصورةُ المنطقية للملفوظ صيغةً قضويةً [23]؛ ويعني ذلك إمكانيةَ الحكمِ عليها، من حيث قيمةُ صدقها، أي تحديد ما إذا كانـت صـحيحة أم خاطئـة. وللمعلومـاتِ الأخرى في السياق الصيغةُ ذاتُها، أي أنها تمثيلات ذات صيغة قضوية.

يرى سبيربر وويلسون، كما يتضح من دراستهما لتأويـل الملفـوظ، أن التداوليـة وسيلةٌ يُضفي بها الفردُ معنىً على العلاقة بين التمثيل (الداخلي) الذي يُكَوِّنُـهُ عـن العالم، وبين العالم نفسِه؛ ويتم ذلك من طريق معالجةِ المعلومات التي يُتاحُ له أن يصل إليها. وبعبارة أخرى إنهما يدافعان عن رؤية تذهب إلى أن اللغة تُعَدُّ بشكل جوهري، أداةً لتمثيل العالم بدلاً من اعتبارها مجرد أداة للتواصل[24]. ومـن هـذا المنطلـق تعـد مقاربتهما مشروطة الصدق[*] Vericonditionnaliste في تأويل الملفوظـات: يـستند هذا التأويلُ جزئياً إلى تحديد شروط صدق الملفوظ، أي القضية الـمُعَبَّرِ عنها.

23- في الواقع، كما سنرى (الفصل السادس، القسيم 5) فإن الصورة المنطقية هي غالباً أقل قضوية، وتحديـد القـضية التي يعبر عنها الملفوظُ الذي يمثل إحدى تصريحياته، هو بـشكل جزئـي تـداوليٌّ (بـالمعنى الـذي يعطيـه سـبيربر وويلسون طبعاً).

24- للاطلاع على النقد المُوجَهَ للمقاربات التي ترى أن اللغة أداة بسيطة للتواصل ترتبط ارتباطـاً وطيـداً بالوظـائف الاجتماعية، إن لم يكن غيرها، يُنظر روبول وموشلار (1998، الفصلان الرابع والخامس).

*- يرتبط مفهوم شرطية الصدق بالشروط التي تَجْعَلُ جملةً ما صادقةً أو كاذبة؛ ويَكُونُ فهـمُ الجمـل قائمـاً علـى مـا يحدد مبدئياً شروط صدقها. وهو مفهوم ذو أصول منطقية وفلسفية، وظّفه ريتشارد مونتاغ الذي لا يَنْفـي وجـودَ فَرْق نظري مهم بين اللغة الطبيعية واللغة الصورية.

ومبادئ الدلالةِ مشروطةِ الصدق هي:

- المبدأ الأول: معرفة ما تعنيه جملةٌ ما، هي معرفة في أية شروط تَكـونُ صـحيحة؛ أي أن معنـى الجملـة تُحَـدِّدُه شروطُ صدقِها.

==

8- الآثار والجهود

تتوقَّفُ الجهودُ المتصلةُ بتأويل ملفوظٍ ما تَوَقُّفاً كبيراً على إمكانية الاهتداء إلى المعلومات التي تندرج في السياق. ومن ثم فإن الملاءمة ليست مسألة جهود فقط، وإنما هي مسألة آثار كذلك. فما هي الآثار الممكنة التي يُحْدِثُها ملفوظٌ ما؟ يَتِمُّ تعيينُ هذه الآثار ارتباطاً بسياقٍ ما؛ ويُطْلَقُ عليها *الآثارُ السياقيةُ*؛ وهي ثلاثة أنماط:

أنماط الآثار السياقية الثلاثة

يُمْكِنُ أن تَكُونَ لتأويل ملفوظٍ ما (م) ثلاثة آثار متوافقة فيما بينها، ارتباطاً بسياقٍ ما (س)، وهي:

أ- أن يُغَيِّر تأويلُ الملفوظ (م) الاقتناعَ الذي تَتَعَزَّزُ به القضيةُ (س).

ب- أن يُفنِّد تأويلُ الملفوظ إحدى قضايا (س). ويَجِبُ عندئذٍ استبعاد إحدى القضيتين (ق) التي وقع الحصول عليها بعد تأويل الملفوظ) أو (ق') (التي تفنِّدُها). وسيجري إقصاءُ القضية التي لا تتعزَّزُ إلا بأقل قدر من الاقتناع.

ج- أن يُقَدِّمَ تأويلُ (م) استلزاماً أو استلزاماتٍ سياقية: هي النتائج التي تُفْضي إليها الآلياتُ الاستدلاليةُ الاستنباطيةُ، بكيفية تركيبية، انطلاقاً من مجمل القضايا الكائنة في السياق **بما فيها الصورة المنطقية للملفوظ.**

=

- المبدأ الثاني: إذا عرفنا معنى جملةٍ ما، وعرفنا الشروط (حالة العالم) التي تقع فيها هذه الجملة، فإننا سنعرف بشكل آليّ إحالتَها.
- المبدأ الثالث: إذا كنا قادرين على حِسَابِ إحالةِ عبارةٍ ما، ومن بابٍ أوْلى، إذا توصَّلْنا إلى تحديد هذه الإحالةِ؛ فلأننا نعرف معنى هذه العبارة.
- المبدأ الخامس: إذا كنا نعرف معنى جملة وأقْرَرْنا أنها صحيحةٌ، فإننا نُحَصِّلُ معلومةً عن العالم (أو حالة العالم) الذي تتصِّلُ به تلك الجملةُ.
- المبدأ الخامس: تتوقف دلالةُ العبارة على دلالة أجزائها، وعلى طرق تأليفها التركيبي.

يُنْظَر للمزيد من التوسع مقال جاك موشلار:

- « Pourquoi le sens est-il structuré? Une approche vériconditionnelle de la signification linguistique et du sens pragmatique» *Article rédigé dans le cadre du projet FNSRS Pragmatique lexicale et non-lexicale de la causalité: approches descriptives, théoriques et expérimentales (projet n°100012-113382).* [المترجم]

انطلاقاً من هذا، يمكِنُ أن نجيب على سؤال بالغ الأهمية هو: متى تَتَوَقَّفُ عملية التأويل؟ إنها تَتَوَقَّفُ حين تَكونُ الآثارُ التي تُفْضي إليها هذه العمليةُ كافيـةً لتحقيـق توازن مع الجهود التي تَطَلَّبَتْها.

نود الآن أن نشير بالضبط إلى قِوام الآلية الاستدلالية. إنها أوَّلاً آليـةٌ اسـتنباطيةٌ تستند إلى الحساب القضوي التقليدي الذي اسـتبعد منـه سـبيربر وويلـسون قواعـدَ الإدراج التي تُفْضي إلى نتائجَ مبتذلـةٍ مـن قبيـل "*القـط علـى الحـصير والقـط علـى الحصير*" (قاعدة إدراج "و")[25]. ومن جهة ثانيةٍ هذه الآليةُ في مجملها غيرُ برهانية.

وتكادُ الآلياتُ الاستنباطيةُ -الحساب القضوي بشكل خاص- أن تَكُونَ برهانيةً على الإجمال، لأنها مشروطة الصدق؛ بمعنى إنْ قدَّمْنا فيها بمقدمات صحيحة، أفضت إلى نتائج صحيحة، وإنِ كانت المقدماتُ خاطئةً، فإنها تفضي إلى نتائجَ خاطئـةٍ. فـإذا كانت الآلية الاستنباطية التي صاغها سبيربر وويلسون تقوم على الحساب القضوي، وإذا كان هذا الأخير مشروطَ الصدق، فكيف تُقوَّمُ الإنجازيات التي تَندرج في السياق بكونها محتملة إلى هذا الحد أو ذاكَ، بدلاً من تقويمها بأنهـا صـحيحة أو خاطئـة؟ لا يمكن أن نتصور على نحو جدي أن تَكونَ المقدماتُ المستعملةُ في الـسياق مـن أجـل تأويل الملفوظات صحيحةً دائماً، نظراً إلى أن النظام المعرفي البشري معـرض للخطـأ (وبعبارة أخرى إن الإنسان مُعَرَّضٌ للخطإ). إضافة إلى ذلـك، فـإن الإنـسان نفـسَه يُدْرِكُ عدمَ عصمته من الخطإ ويميل إلى الاقتناع بأن القضايا المندرجة في تمثيله العـالَمَ تحتمل الصحة كما تحتمل الخطأ[26]. وهكذا، فإن الاعتقاد الـذي يأخـذ بـه فـردٌ مـا القضايا المكوِّنةَ لتمثيله العالَمَ قابلٌ لدرجات مختلفة تبعاً للقضية المعتبَرة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا لا يعني أن سبيربر وويلسون يتبنيان رؤية نسبية لمفهوم الحقيقة[27]، كما لا يعني أنهما ينسُبانِ إلى الإنسان رؤيةً نسبية للحقيقة. بل بـالعكس

25- في ما يخص العرض الكامل للنظام المنطقـي الـذي صـاغه سـبيربر وويلـسون، نحيـل علـى مُؤَلَّفِهمـا (سـبيربر وويلسون 1989، الفصل الثالث).

26- مفهوم الاحتمال المستعمل هنا هو المفهوم الذائع، وليس المفهوم الرياضي في نظرية الاحتمالات.

27- بعبارة أخرى، لا يتعلق صدقُ قضيةٍ معطاةٍ باعتقادنا بصحتها، بل يتعلق بحالة العالم.

هما *واقعيان* (بالمعنى الفلسفي للمصطلح) ويفترضان أن الإنسان واقعيٌّ (بالمعنى الفلسفي دائماً) ويَعي عدمَ عصمته فوق ذلك. ومن ثمة فإن القضايا ليست صحيحة في السياق، ولا تعتبر بالضرورة صحيحة[28].

9- المعرفة المشتركة والمعلومات الظاهرة بصورة متبادلة

لكي نَختِمَ حديثنا عن وضع المعلومات، لا بد أن نشير إلى أن هناك صيغةً ممكنةً من استراتيجية المُؤوِّل ترتكز على مفهوم *المَدارِك* Connaissances أو *المعارف* Savoirs *المشتركة*. وفي هذا المنظور:

1. تُعَدُّ المعلوماتُ التي تَرِدُ في السياق معلومةً من قبل المتكلم والمخاطب؛
2. يَعْلَمُ كلٌّ من المتكلم والمخاطب أن هذه المعلومات مشتركةٌ بينهما.

ويؤكد سبيربر وويلسون أن لهذه النظرة إلى المعلومات السياقية جانباً سلبياً يتمثل في القهقرى إلى ما لا نهاية [من النتائج إلى المقدمات في تسلسل لا ينتهي]. فلكي يَتِمَّ استيفاءُ الشرط الثاني، يجب أن يَعْلَمَ المتكلم أن المخاطب يعلم (ق) (ق" هي المعلومة المعنية)، وأن يَعْلَمَ المخاطبُ أن المتكلم يعلم أن المخاطب يعلم (ق) وهكذا دواليك إلى ما لا نهاية. ويكفي هذا الأمرُ لإقصاء المقاربات المؤسَّسَةِ على مفهوم *المعرفة المشتركة* Savoir partagé[29]. ولهذه النظرة،كما هو ملاحَظٌ، جانبٌ سلبيٌّ آخرُ: فإنْ قَبِلْنا به فمن الواضح أن التواصل لا يمكن أن يُخْفِقَ أبداً. وبعبارة أخرى، يَغدو سوءُ التفاهم بين الأشخاص أمراً غيرَ وارد. ولكن تحليلَ عملية تأويل الملفوظات، كما بينا آنفاً (الفصل الأول، القسيم 9)، يجب ألاَّ يسمحَ بتفسير سببِ نجاحِ التأويلِ فحسب، بل ينبغي أن يسمح بتفسير سوء التفاهم أيضاً. لهذا استبدل سبيربر وويلسون مفهومَ *الواقعة الظاهرة بصورة متبادلة* بمفهوم المعرفة المشتركة. ويَتوقَّفُ تعريفُ المفهوم الأول على تعريف *الواقعة الظاهرة*:

28- بصدد نقد النسبية في اللسانيات والتداولية، يُنظَرُ روبول وموشلار (1998، الفصلان الرابع والخامس).

29- تَجِدُ نقداً مفصَّلاً لهذا المفهوم في الفصل التاسع، القسيم 4.

تعريف الواقعة الظاهرة

تُعَدُّ الواقعةُ ظاهرةً لشخصٍ ما في لحظةٍ معينةٍ، إذا وفقط إذا كان هذا الشخصُ قادراً في هذه اللحظة أن يتَمَثَّل ذهنياً تلك الواقعةَ، وأن يعتقد أن هذا التمثيل صحيح أو أن يُرَجِّح صحتَه.

لقد أتاح هذا التعريفُ لسبيربر وويلسون تحديدَ مفهومِ المحيط المعرفي:

تعريف المحيط المعرفي

المحيط المعرفي لدى الفرد هو جملة الوقائع الظاهرة له.

ونلاحظ أن مفهوم *الظهور*[30] Manifesteté في هذا التعريف ضعيفٌ، لأنه لا يشمل الوقائع التي يَتَمَثَّلُها الفردُ تمثلياً فعلياً فحسب، وإنما كذلك ما يمكن أن يتمثله، سواء أقام بذلك أم لم يَقمْ به. فما يُشَكِّلُ المحيطَ المعرفي لدى فردٍ هو مجموعُ هذه الوقائع التي يتمثلها الفرد فعلياً أو التي يمكن أن يتمثلها فقط. لقد يَسَّرَ هذا الضَعفُ النسبي في مفهوم *الظهور* لسبيربر وويلسون تعريفَ مفهوم *الظهور المتبادل*[*] الذي يتم عبر مفهوم المحيط المعرفي، وتفادي العقباتِ التي تعترض مفهوم المعرفة المشتركة:

30- نعتذر عن هذا التوليد الاصطلاحي المؤسِف الذي تسوّغُه أغراضُ تيسير العرض الذي يعنينا. وقد سبق استعماله للأغراض ذاتها في الترجمة الفرنسية لعمل سبيربر وويلسون (1989).

*- Mutuel Manifestness مصطلحٌ ابتدعه المؤلفانِ بمعنى خاص لتفسير التواصل نجاحه و/ أو فشله، ولتجاوز ثغرات نظرية المعرفة المشتركة. وقد ترجمه روبول وموشلار بـ"Manifestetè mutuelle" معتذرينِ عن هذا التوليد الاصطلاحي الذي تفرضه المقترحاتُ النظرية.

ترجمها هشام إبراهيم عبد الله الخليفة في "*نظرية الصلة أو المناسبة في التواصل والإدراك*" بـالظهور المتبادل؛ تُنظر الصفحات: 80-86، على سبيل المثال. وقد تبنينا هذا الاقتراح لتعبيره عن المعنى المقصود.

والظاهر، في نظرية الملاءمة، هو كلُّ هو يدركُه المتخاطبانِ وما يستطيعانِ استنتاجَه من مقدمات يتم اختيارُها لتحقيق الملاءمة المثلى. [المترجِم].

تعريف الواقعة الظاهرة بصورة متبادلة

المحيط المعرفي المشترك محيطٌ يَظهر فيه ما هو مشترك. إنه محيط معرفي متبادل يَكونُ فيه ظهورُ افتراضٍ ما للأشخاص الذين يتقاسمون هذا المحيطَ ذاتَه ظاهراً. وبهذا الاعتبار، تُعَدُّ كلُّ واقعة ظاهرةً في المحيط المعرفي المتبادل *ظاهرة بصورة متبادلة*.

ويَتَأتّى لنا بهذا أن نُفسِّرَ في الآن نفسه نجاحَ التواصل وإخفاقَه المحتَمَل: قد يتوهم القائلُ أموراً بصدد ما يدخل في المحيط المعرفي المتبادل المشتَرَك بينه والمخاطب. وفي هذه الحالة لا يَصِلُ المخاطبُ إلى مجمل القضايا التي اعتقد المتكلم أن مخاطَبه سيستخدمها في تأويل ملفوظه؛ في حين يلجأ هذا الأخيرُ إلى مجموعة أخرى ويَسْتَخْلصُ منها استلزاماتٍ خاطئةً عما يقصد القائلُ إبلاغَه.

10- خلاصة

إن دواعي نشوء **تحليل الخطاب** كما ذكرنا في *المقدمة* بسيطة ومُسَوَّغةٌ في الآن نفسه: وجودُ مورفيمات لا يُمْكِنُ تأويلُها داخل الجملة من جهة، وعدمُ اختزالِ تأويلِ الخطاب في حصيلة تأويلات الجمل التي يَتَأَلَّفُ منها من جهة ثانيةٍ. وسنرى في القسم الثاني كيف يُمْكِن، في نظرية الملاءمة، تأويلُ المورفيمات غير القابلة للتأويل في مستوى الجملة. وفيما يخص كونَ تأويل الخطاب لا يُخْتَزَلُ في تأويل الجمل التي تُؤَلِّفُه، فقد سبق أن قلنا إنه ليس في ذلك ما يدعو إلى الدهشة لأن الخطاب لا يتألف من الجمل، بل من الجمل مستعملةً في مقامٍ (الملفوظات). ولِتَسْويغِ مقاربةِ **تحليل الخطاب**، كان ينبغي تبيان أن تأويل الخطاب لا يختزل في تأويل الملفوظات التي يتألف منها. والحال أنه إذا كانت الملفوظات قابلةً لتأويلٍ تامٍّ، وهو أمرٌ واردٌ في إطار نظرية الملاءمة، فإن تأويل الخطاب يُخْتَزَلُ إلى حدٍّ بعيدٍ في مجموع تأويل الملفوظات التي تُكَوِّنُهُ. وبناء على ذلك، **فالخطاب** ليس منبثقاً 2، بل ليس وحدة صورية منبثقة 1 مثل الجملة، بما أن تأويلَه لا يتعلق بمبادئ خاصة، وإنما يرتكز على عملية تداولية خاصة بتأويل الملفوظات. وهو، *نتيجةً لذلك، ليس مقولةً ملائمة علمياً، كما أن مفهوم الخطاب لا يَسْمَحُ لتحليل الخطاب بأن يَصيرَ برنامجَ بحثٍ سليماً*.

ومع ذلك، ثمة سببٌ آخر يجب استحضاره: عندما نسأل شخصاً عن إعادة محتوى خطابٍ تَلَقّاهُ، فإن تفسيره، كما بَيَّنا آنِفاً (تُراجع المقدمة، القسيم 2) لا يقتصر عموماً على جَرْدِ تأويلات الملفوظات التي يتألَّفُ منها ذلك الخطاب. وقد عكف **محللو الخطاب** على الأقل بطريقةٍ غيرِ مباشرةٍ، على هذه المسألة، حينما دَرَسُوا ما سَمَّوه *بتسلسل التغريض* (تُراجع *المقدمة*، القسيم 4). وأقلُّ ما يُمْكِنُ قولُه هو أن استكشافاتِهم في هذا المجال لم تُحَقِّقْ أيَّ نجاحٍ. وسنقترح في القسم الثالث حلولاً لهذه المشكلة؛ وهي حلولٌ لا تستعين بمبادئَ خالصةٍ للخطاب كما سنرى، وإنما تستعين بكل بساطة بمبادئَ عامةٍ قابلةٍ للتطبيق على الملفوظات.

الفصل الثالث:
الرد على الاعتراضات: مشكلة الانسجام

1- توطئة

سبق أن قُلْنا (تُراجع *المقدمة*، القسيم 4) إن **الانسجام**[1] مفهومٌ مَرْكَزِيٌّ في **تحليل الخطاب**؛ إذ يؤدي فيه الدورَ ذاته الذي تؤديه النحويةُ في التركيب. وقد صَمَدَ مفهومُ **الانسجام**، مثل مفهوم **الخطاب**، رغم التخلي عن برنامج **نحو الخطاب**. وتَكْمُنُ المشكلةُ الرئيسيةُ التي يثيرها في مسألةِ تعريفِه؛ ويَجْعلُهُ -في نظرنا- غيابُ تحديدِهِ تحديداً واضحاً مفهوماً قبلَ-نظري وحدْسياً يحتاج إلى ما يُفَسِّرُهُ أكثر من كَوْنِه مفهوماً مُفَسِّراً. سنُخَصِّصُ هذا الفصلَ لنقد مفهُومَي **الخطاب والانسجام**، مبينين أن «تعريفاتِهما» في **تحليل الخطاب** تتسم بالدَّوْر[*] ولا تُسْهِمُ في تجلية المشكلات. وسنُبيِّن أن **الانسجام**، إنْ تأتَّى استعمالُه (وهو أمر نشك فيه)، لا يُمْكِنُ تحديدُهُ من طريق الاستعانة بتوافر واسمات لغوية أو بانعدامها. مع ذلك سنلمع إلى ما قد يُقَدِّمُه مفهومٌ قبل نظري **كالانسجام**، وكذلك مفهوم **الخطاب** *مُقرِّينَ* بوجود *أحكام انسجام* عفويةٍ وتلقائيةٍ. ولئن كان لهذه الأحكام تفسيرٌ، فإنها في المقابل لا تفسِّرُ شيئاً.

1- سنكتبُها من الآن فصاعداً بخط مضغوط [Gras] كما سنكتُب به كل المفاهيم التي ترتبط **بتحليل الخطاب**.

*- المرادُ بالدور توقُّفُ تعريفِ **الانسجام** على تعريف **الخطاب**، وتوقُّفُ تعريفِ هذا على تعريف ذاك. وقد ترجمنا به الكلمةَ الفرنسيةَ "Circulaire" (مصدرُها Circulairaté). والدورُ مصطلحٌ أصيلٌ حَدَّهُ أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت. 1094 هـ) بقوله: "التعريف الدوري: عبارَة عَن توقف الْمُعَرّف أَوْ بعض أَجْزَائِهِ على الْمُعَرّف. والتعريفُ الْمُشْتَمِلُ على الدّور: هُوَ عبارَة عَن توقف أَجزَاء الْمُعَرّف على الْبَعْض الآخر من تِلْكَ الأَجْزَاءِ". *الكليات*: معجم *في المصطلحات والفروق اللغوية*، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت،، ط. 2، 1998، ص. 264. [المترجِم].

2- الانسجام: مفهوم مركزي في تحليل الخطاب

لقد كان **الانسجام** ولا يزال مفهوماً محورياً في **تحليل الخطاب** وفي كل الأعمال المندرجة في تياره، لا سيما في تلك التي تَستعمِلُ مفاهيمَ من قَبيلِ *الذاكرة الخطابية* *Mémoire discursive*. فقد استُعمِلَ مفهومُ **الانسجام** منذ بدايات **نحو الخطاب** مُنْزَلاً في **الخطاب** مَنْزِلةَ **النحوية** في الجملة. وتبعاً لذلك لدينا تعريفان: تعريف الجملة وتعريف **الخطاب**؛ الأولُ متصل بالتركيب، والثاني متصلٌ **بتحليل الخطاب**:

تعريف الجملة

تُعَدُّ متواليةٌ من المورفيمات جملةً إذا وفقط إذا كانت *نحوية*.

تعريف الخطاب

تُعَدُّ متواليةٌ من الجمل **خطاباً** إذا وفقط إذا كانت **منسجمةً**.

من المعلوم أن مفهوم *النحوية* مَرْكَزِيٌّ في التركيب، لأن برنامج البحث ضمنه يدور حول استنباط القواعد التي تتحكَّمُ في تنظيم الوحدات داخل الجملة. يُضاف إلى ذلك، أن هذه القواعد مستقلة عن الاعتبارات الخارجة عن نطاقِ الجملة. ومن هذا المنطلق، تُعَدُّ الجملةُ مقولةً ملائمة علمياً، ويُعَدُّ التركيبُ برنامجَ بحثٍ مشروعاً. وقد ازدهر هذا البرنامج الذي مَكَّنَ مقارباتٍ مختلفةً من الظهور، في العقود الأربعة الأخيرة، بفضل نشوء النحو التوليدي والأنحاء الصورية. في هذا الاعتبار، تَحْتَمِلُ النحويةُ التعريفَ المزدوج الآتي:

تعريف النحوية

1- النحوية هي الخاصيةُ المحدِّدةُ للجمل.

2- تُحَدَّدُ النحويةُ بأنها احترامُ مجموعة من القواعد التي تَتَحَكَّمُ في التنظيم التركيبي للمورفيمات في لغة معطاةٍ.

ولقد كان برنامجُ **نحو الخطاب**، كما سبق الذكر (تُراجَع *المقدمة*، القسيم 4) موازياً لبرنامج بحث التركيب: وَضَعَ أصحابُه نُصْبَ أعينهم أن يُنْجِزوا في مستوى **الخطاب**، ما أنجزه التركيب في مستوى الجملة، أيْ أن يستخرِجوا مجموعَ القواعد

المتعلقة بتنظيم الوحدات داخل **الخطاب**، أو بعبارة أخرى مجمل القواعد المحددة **للانسجام**، وبالتَّبَعِ القواعد المحدِّدة **للخطاب**. ولو كان هذا البرنامج تُوِّجَ بالنجاح، لَتَمَّ تعريف **الانسجام**، مثل النحوية، تعريفاً مزدوجاً:

تعريف الانسجام

1- الانسجام هو الخاصية المحددة **للخطابات**.

2- يُحَدَّدُ **الانسجامُ** بأنه احترامُ مجموعةٍ من القواعد التي تتحكم في التنظيم الخِطابي لوحدات **الخطاب** في لغة معطاة.

والحال أنه يجب أن نتبين أن البند الثاني ضروريٌّ في تعريف **الانسجام**، مثلما هو ضروري في تعريف النحوية. إذ لو كان تعريفُ النحوية أو تعريفُ **الانسجام** لا يتضمنان إلا الشرط الأول، لأفضى ذلك حتماً إلى دَوْرِيَّةٍ واضحة، بما أن الجملة **والخطاب** لا يُعَرَّفانِ إلا استناداً إلى مفهوم *النحوية* أو مفهوم **الانسجام**. وبيان الأمر في التعريفين أدناه:

تعريفا الجملة والنحوية

تُعَدُّ متواليةٌ من المورفيمات جملةً إذا وفقط إذا كانت نحويةً.

النحويةُ هي الخاصية المحدِّدة للجمل.

تعريفا الخطاب والانسجام

1- تُعَدُّ متواليةٌ من الجمل **خطاباً** إذا وفقط إذا كانت **منسجمة**.

2- **الانسجام** هو الخاصية المحدِّدة **للخطابات**.

وبعبارة أخرى إن تفادي الدَّوْرِيَّةِ رَهْنٌ لوجود مجموعة من القواعد المنظِمة للعلاقات بين الوحدات داخل الجمل **والخطابات**. أما إذا انعدمت هذه المجموعةُ من القواعد، صار التعريفان دَوْرِيَيْنِ وغيرَ دقيقين. وإذا كان التركيب قد نجح في استخلاص تلك القواعد، فإن **نحو الخطاب** قد أخفق- لأسباب سنعْرِضُها على التوِّ- في استخلاص مثل تلك القواعد؛ ونُشَكِّكُ في إمكان نجاحه في استخلاصها.

3. أسباب إخفاق تحليل الخطاب

تَتَمثَّل الصعوبةُ الجوهريةُ التي اعترضت **تحليل الخطاب**، كما ذكرنا آنفاً (الفصل الأول، القسيم 5)، في استخراج الوحدات الداخلية **للخطاب والمتمايزة فيما بينها**: وقد كانت مَهَمَّةُ النحو على الدوام هي استخراجُ الوحدات ومَقْوَلَتُها على أساس شكلها لا محتواها. فالاسم لا يتميز عن الفعل بمحتواه، بل بوظيفته في الجملة وبِسِمَتِهِ في الآن نفسه، أي بشكله وبالمقولات الأخرى التي لها علاقة توزيعية مع هذا المورفيم. وبعبارة أخرى، إن "*القط*" و"*المعجز*" اسمان، و"*تخَيَّل*" و"جرى" فِعْلان، لا بسبب معانيهما وإنما بسبب أشكالهما. وكما أن جملةً معينةً قد تكون نحوية دون أن يكون لها معنى مُهِمٌّ، فإن النحوية لا تكفي لتحديد وجود دلالة ما، رغم كونها تَشْرِطُ تأويلَ الجمل إلى حد بعيد (بحيث إن جملة لا نحوية تُطْرَحُ صعوباتٍ كبرى في التأويل). وهكذا نجد أنفسنا في هذا المنظور أمام ثلاثة أنماط من الأمثلة: الأمثلة اللانحوية، والأمثلة النحوية صعبة بل مستحيلة التأويل، ثم الأمثلة النحوية القابلة للتأويل[2]:

(1) (a) noir chat souris mange la le
(b) D'incolores idées vertes dorment furieusement.
(c) Le chat noir mange la souris.

(1) (أ) أسود قط فأر أكل ال ال.
(ب) الأفكار الخضراء عديمة اللون تنامُ بعنف[*].
(ج) أكَلَ القطُّ الأسودُ الفأرَ.

لم يَتِمّ إذاً تعرُّفُ المقولات النحوية والتمييزُ فيما بينها بناءً على محتواها، اي معناها المعجمي، وإنما على خاصياتها الشكلية. وهو ما يجعل التركيبَ يستوفي شرطَ

2- تتذكر هنا تنويعات أستاذ الفلسفة في "*Le Bourgeois gentilhomme*" (الفصل الثاني، المشهد الخامس) حول جملة *Belle Marquise*:

- تُهلكني عيناك الجميلتان حبّاً.

– Vos beaux yeux me font mourir d'amour.

* - Colorless green ideas sleep furiously. جملة مشهورة مَثَّلَ بها شومسكي في نموذج 1957 "Syntactic structures" للفرق بين النحوية وفساد المعنى. [المترجِم].

الاستقلالية الذي يفيد أن تَكُونَ القواعدُ المتحكِّمة في تنظيم الوحـدات داخـل الظـاهرة المدروسة (الجملة في حالة التركيب) مستقلَّةً عن الاعتبارات الخارجة عن هذه الظاهرة.

لم يُفْلحْ **نحو الخطاب**، خلافاً للتركيب، في استخراج المقولات الموافقة لوحـدات **الخطاب**. كما أشرنا إلى ذلك سابقاً (يُنظر الفصل الأول، القسيم 5) ليس هناك أدنى شك في أن الجمل هي وحدات **الخطاب** الرئيسية من الناحية الشكلية. ولكن التمييز فيما بينها على أساس شكلها يبدو في غاية الصعوبة (يُنظُر الفصل الأول، القسيم 5)؛ لأن العلاقات بين الجمل، إنْ وُجِدَتْ، غير مرتبطةٍ بخصائصها الشكلية، وإنما بتأويل الملفوظات التي توافقها.

إذا كانتْ هذه الملاحظةُ الأخيرةُ صحيحةً، فإن **نحو الخطاب** لا يمتلك أي فرصةٍ مواتيةٍ لبلوغ غايته بدون أن يخرق قيد استقلالية القواعد. فهذه القواعدُ ستكون إذاً مرتبطةً بتأويل الملفوظات الذي لا نستطيع الإحاطة بآلياته إلا ضـمن برنـامج بحـث مؤسس على استراتيجية علمية مفتوحةٍ. وهو ما لا يُمَثِّلُـه **نحـوُ الخطـاب** ولا ينـشُد تحقيقَه.

4- حل بديل: واسمات الانسجام اللغوية

لم يُـؤَدِّ التخلي عن **نحو الخطاب** إلى الإعْراضِ عن مفهومَي **الخطاب والانسجام**. بل حاول **تحليلُ الخطاب** اتباعَ سبيلٍ بديل للبحث عن قواعد تنظيم الجمل في **الخطاب**، مُقْتَرِحاً إِخْلالَ شرطٍ أضعفَ مَحَلَّ شرط التعريف المزدوج **للانسجام**:

تعريف الانسجام

التعريف الأول

1. الانسجام هو الخاصية المحدِّدة **للخطابات**.
2. يتحدَّد **الانسجام** باحترام مجموعة من القواعد التي تـتحكَّمُ في التنظـيم الخِطـابي **للخطاب** في لغة معطاة.

التعريف الثاني:

1- الانسجام هو الخاصية المحدِّدةُ **للخطابات**.

2- يرتبط انسجام خطابٍ ما بوجود واسمات لغوية مخصوصة في هذا الخطاب.

إن فرضية مُحَلِّلي الخطاب سليمةٌ: فهي تنطلق من إحدى الملاحظات التي أدَّتْ إلى ظهور تحليل الخطاب؛ ومفادُها وجودُ مورفيمات يَسْتحيلُ تأويلُها في نطاق الجملة، واعتبارُ حضورِها في خطابٍ ما مشيراً إلى انسجام هذا الخطاب.

وتُجمَعُ هذه الواسماتُ عموماً تحت اسم الجنس "*واسمات الاتساق*"؛ وتنقسم إلى أربعة أنواع:

(1) الضمائر، والنعوت المحدِّدة، وأسماء الإشارة التي تناسِب عائديات خطابية، أي عبارات تحيل على عنصر وَرَدَ في جملةٍ سابقةٍ (أي أنها شريك إحالي)؛

(2) الحذف[3]؛

(3) الروابط التداولية؛

(4) أزمنة الأفعال.

يَجِبُ أن نُقِرَّ أن لهذه النظرة إلى الأشياء معقوليةً معينةً، وتناغماً ظاهرياً مع قواعد الانسجام الأربع التي اقترحها شارول؛ ونُوردُها هنا للتذكير:

1. *قاعدة التكرار*: «لكي يَكُونَ نصٌّ ما [...] منسجماً، يتعين أن يَتَضَمَّنَ في تناميه الخطي عناصرَ تَتَرَدَّدُ بانتظام».

2. *قاعدة التدرج*: «لكي يَكُونَ نصٌّ ما [...] منسجماً، يجب أن يتضمن تناميه إضافة دلالية تُجَدَّدُ باستمرار».

3. *قاعدة عدم التناقض*: «لكي يَكُونَ نصٌّ ما [...] منسجماً، يجب ألا يُقحَمَ في تناميه أيُّ عنصر يناقِضُ محتوى وارداً أو مُتَضَمَّناً فيما سبق، أو مستنتجاً منه من طريق الاستدلال».

4. *قاعدة التعالق*: «انسجامُ المتوالية أو النص مُنْشَرِطٌ بتعالق الوقائع التي يُعَبِّران عنها في العالم المُمَثَّلِ».

3- يَبْدو من المفارقة أن نتحدث عن الحذف بكونه واسمة اتساق. فالحذفُ، على التحقيق، في هذا المنظور ليس إلا أثراً لعملية تروم طَيَّ عناصرَ لسانيةٍ بدون أن يُهَدِّدَ تأويلُ الخطاب.

يَجدُرُ التذكيرُ بأن القاعدةَ الأولى الخاصةَ بالتكرارِ يُفتَرضُ فيها، بتعبير شارول، أنها تُسَهِّلُ "التنامي الموضوعاتي المُتَّصِلَ"، أي أنها تدل على أننا نَسْتَرْسلُ في الحديث عن الموضوع نفسِه أو الشخص نفسِه بعد إدراجهما. أما قاعدة التدرج فتفترض أننا لا نُرَدِّدُ الشيءَ ذاته عن ذلك الموضوع أو الشخص. قد تبدو هاتان القاعدتان خاصَّتينِ بالخطاب ومستقلتينِ عن الاعتبارات الخارجية. وبالمقابل يبدو أن قاعدتي عدم التناقض والتعالق ترْبِطانِ بين المحتوياتِ لا الجملِ؛ ويحق لنا أن نشك في كونهما، بأيِّ وجهٍ شئتَ، خاصَّتيْنِ **بالخطاب**. وبهذا الاعتبار لا يَسْتَوْفي شرطَ الاستقلاليةِ من بين القواعد التي اقترحها شارول سوى القاعدتين الأولَيَيْنِ.

فما هي الصلاتُ القائمةُ بين أدوات الاتساق والقواعد التي اقترحها شارول؟ تُناسِبُ هذه الواسماتُ قاعدةَ التكرار بوجه خاص: إذْ تُمَكِّنُ الإعادةُ الخِطابيةُ من الحديث عن الموضوع ذاته، مع استئناف الوصف الأول أو تعديله، وكذلك بالنسبة للحذف إلى حدٍّ ما. وتَسْمَحُ الروابطُ التداولية بالوصل بين المحتويات، وبخاصة الاستلزامات والاقتضاءات التي تَصَدّى لها شارول[4]. وقد يتوقع البعض أنها تسمح على وجه الدقة بإبراز هذه العلاقات بين المحتويات بطريقة صورية، وبدون لزوم المرور من المحتويات ذاتها؛ كما افترض البعضُ الآخرُ أن أزمنة الأفعال تسمح بترتيب الوقائع الموصوفة في جمل خطابٍ بعضها إلى بعض مقترِنةً بزمان. وبهذا قد تُمَكِّنُ العائديةُ الخطابيةُ والحذفُ من دعم متانة **الخطاب**، بالحفاظ على **محور** واحد **Thématique**، وتَكُونُ الروابطُ وأزمنةُ الأفعال واسماتٍ لغويةً **للعلاقات الخطابية** بين المحتويات، دون وُجوبِ أخذِ هذه المحتويات بعين الاعتبار.

4- نلاحظ مع ذلك أننا، حينما نتحدث عن استعادة الاستدلالات أو استخلاص المعنى المقتضى Préssuposé، لسنا في إطار برنامج مغلق. غير أن هذه القواعدَ، كما يعترف شارول نفسُه الذي كان أكثر وضوحاً من زملائه في تلك المرحلة، حول هذه النقطة، تَستخدِمُ ظواهرَ تداوليةً يصعب أن نفترض أنها ستسمح بصَوْرَنَة الخطاب Formalisation في برنامجِ بحثٍ مبنيٍّ على استراتيجية علمية مغلقة.

بعبارة أخرى، رغم كَوْنِ التعريف الثاني **للانسجام** أضعفَ من التعريف الأول، ففي مُكْنَتِنَا تقديمُ ثلاثِ قراءاتٍ متباينةٍ للشرط الثاني(*):

(أ) لا توجَدُ في المرحلة الأولى على أيِّ حال، مجموعةٌ محدَّدَةٌ من القواعد الدقيقة التي تتيح القولَ إن **الخطاب** الذي يستوفيها يُعَدُّ **خطاباً منسجماً**. ولكن تُوجَدُ بالمقابل، مجموعةٌ من الواسمات اللغوية تَدُلُّ على الحضور الضمني لهذه القواعد، وتستلزم إذاً انسجامَ **الخطاب** الذي يتضمَّن تلك الواسماتِ.

(ب) الخيار الآخر المُمْكِن هو أنَّ الشرط الثاني يُمَكِّنُ من تحديد مقولات الجمل: فوجودُ هذا النوع من الواسمات اللغوية أو ذاك قد يُبيحُ القولَ إن هذه الجملة أو تلك تنتمي إلى هذه المقولة أو تلك. وهو ما قد يشكل خطوةً أولَى نَحْوَ صياغة قواعد صريحة(5).

(ج) قد توافق الإمكانيةُ الثالثة تنميطَ **الخطابات** عبر حضور هذا النوع أو ذاك من الواسمات.

وسنعود إلى الحديث عن هذه الإمكانية الثالثة (يُراجع الفصل الخامس). ونريد هنا فحص مدى وجود علاقة مباشرة بين حضور واسمات الاتساق في **خطاب**، وانسجام هذا **الخطاب**، بدون التعمق في الخيار بين القراءات الثلاثِ الممكنة من الشرط الثاني في التعريف المذكور أعلاه.

5- أحكام الانسجام الحدسية

يُمكِنُ تَبَنِّي أربعِ استراتيجيات، تُطَبَّقُ معاً أو بشكل متناوب، من أجل إبراز وجود أو غياب صلة مباشرة بين واسمات الاتساق في **خطابٍ** وبين انسجام هذا **الخطاب** أو عدم انسجامه:

(أ) تبيان وجود **خطابات منسجمة** بفضل واسمات الاتساق؛

(ب) تبيان وجود **خطابات منسجمة** بدون واسمات الاتساق؛

(ج) تبيان وجود **خطابات غير منسجمة** على الرغم من وجود واسمات الاتساق؛

---

*- الشرط الثاني هو أن انسجامَ خطابٍ ما يرتبط بوجود أدواتٍ لغويةٍ مخصوصةٍ في هذا الخطاب. [المترجِم].

5- لن نقف على هذا الخيار طويلاً؛ إذ يبدو أن هذه الفرضيةَ لم تحظ بالاعتبار على نحو جدي.

(د) تبيان وجود **خطابات غير منسجمة** بدون واسمات الاتساق.

في الحقيقة، ثمة فائدةٌ جزيلةٌ تُجْنى من تطبيق هذه الاستراتيجيات الأربع معاً، لأن تطبيقَها دليلٌ على استقلالية **انسجام خطابٍ** ما عن حضور واسمات الاتساق أو غيابها في هذا الخطاب. وبعبارة أخرى، لا توجَدُ علاقةُ استتباعٍ بين حضورِ واسمات الاتساق في **خطاب** ما أو غيابها، وطابعِ **انسجام هذا الخطاب أو عدمِ انسجامه**.

إن أول سؤال ينبغي لنا طرحُه في هذا الصدد هو القرارُ المتصل **بالانسجام أو عدم الانسجام** اللّذينِ نَعْزوهُما **لخطابٍ** ما: من الواضح أنه إنْ قَرَّرْنا أن **خطاباً** ما **منسجمٌ** بمجرد تَضَمُّنِهِ لواسمات الاتساق، فإننا نُسَلِّمُ بما يجب البرهنةُ عليه، ونُقيمُ حتماً علاقةً مصطنعة تماماً بين **الانسجام** وواسمات الاتساق. وحتى تُمَكِّنَ الاستراتيجياتُ الأربع السالفة من حَسْمِ المسألة، يجب أن يَكُونَ الحكمُ **بانسجام الخطاب** المَعْنِيِّ **أو عدم انسجامه** مستقلاً عن حضور واسمات الاتساق أو غيابها. ولهذا السبب، إذا كان الحكم **بالانسجام** إيجابياً، وكانت كل الخطابات التي عُدَّتْ **منسجمة** تتضمَّنُ واسماتِ الاتساق، ولم يتضمن أيُّ خطاب آخر هذه الواسمات، فإن **الانسجام** يتوقَّفُ مباشرة على وجودها.

فكيف نُقَوِّمُ انسجام الخطابات إذاً؟ نلاحِظُ وجودَ مشكلةٍ مُماثِلةٍ بصدد مفهوم النحوية في التركيب. وقد حَلَّ الباحثون في التركيب هذه المشكلة استناداً إلى مفهوم *القدرة*، إذِ افترضوا أن لِلمتكلمين الذين يتحدثون لغة أولى ما (لِتَكُن الفرنسية مثلاً) قدرةً تخص هذه اللغة، أي معرفة لا واعية بالقواعد التي تحدِّدُ الجمل النحوية في تلك اللغة؛ فثمة إذاً قدرة للحكم على نحوية الجمل أو عدم نحويتها. ويُمْكِنُهم استثمار هذه القدرة. وبعبارة أخرى، إنهم يستعينون بالحكم الحدسي الذي يمتلكونه عن لغتهم الفرنسية. وهذا الحكم هو ما يُجَلِّي إلى حدٍّ كبير ما إذا كانت القواعد التي اقترحها الباحثون في التركيب قواعدَ جيدةً أو ليست كذلك: فإذا كانت هذه تُجَوِّز جُمَلاً يرفُضُها المتكلمون فإنها لا تمثل قواعد اللغة الفرنسية، وإذا كانت هذه القواعد ترفُض جُمَلاً يقبلها أولئك المتكلمون، فهي ليست قواعد للغة الفرنسية أيضاً. وفي الواقع، إن الحكم الحدسي الذي يُصْدِرُهُ المتكلمون هو ما يُحَدِّدُ مجموع القواعد التي يجب أن تحترمها جملةٌ ما لتكون نحويةً.

بإمكانِنا أن نعتمد على هذا الاستدلال فيما يخص الانسجام: فكما أن المتكلمين قادرون على قبول أو رفض جمل في لغتهم الأم، دون أن يملكوا القدرة على ذكر قواعد دقيقة، فإنهم كذلك قادرون على قبول أو رفض **الخطابات** باعتبارها **خطابات منسجمة أو غير منسجمة**. ويمكننا اختبار القواعد الخطابية التي اُقْتُرِحَتْ وبخاصة أبسطها، ونعني الشرطَ الثاني من تعريف **الانسجام**. فإذا كانت الخطابات التي يرى المتكلمون أنها **منسجمة** هي وحدها التي تتضمن واسمات الاتساق، فالشرط الثاني سيتم تأكيدُه. وفي الحالة المخالفة، يُفَنَّدُ تفنيداً. والملاحظُ أنه لن يَكُونَ بمقدورنا تأكيدُ الشرط الثاني أبداً، لاستحالة مراجعة الخطابات كلِها وتَعَذُّرِ استقرائها، غير أنه يكفي أن نجد مثالاً سلبياً واحداً لتفنيد هذا الشرط[6].

6. الانسجام وواسمات الاتساق

لنبدأ بمِثالٍ منسجم، ويَتضَمَّنُ واسماتِ الاتساق في الآن نفسه:

(2) [...] (a) Une série de blocs de pierretombe sur l'Olympe, accompagnée detorches enflammées. (b) Les Immortels seregroupent aussitôt etexaminent la situation qui s'avère extrêmement préoccupante. (c) En effet, surtoutes les montagnes avoisinantes, se dressent les silhouettesinquiétantes devingt-quatre Géants à lalongue chevelure et possédant des pieds enforme deserpents. (d) Ce sont les auteurs dubombardement qui dévaste l'Olympe.(e)Fils de la Terre, ces horribles créatures ont décidé de détrôner Zeus, dechasser lesautres divinités et de prendre leur place.

(f) Pour le moment, ils bénéficient de l'effet de surprise et risquent de parvenir à leurs fins si uneréaction rapide ne se produit pas. (g) Héra, l'épouse de Zeus, a l'air particulièrement sombre : elle sait que ces Géants ne pourront être tués par aucun des dieux; seul un être mortel, vêtu d'une peau de lion, pourrait les mettre hors

d'état de nuire. [...]

6- يُنْظَر كارل بوبر Karl Popper (1978). قد يحمل توازي حكم النحوية وحكم الانسجام على الاعتقاد أننا نتبنى **مفهوم القدرة الخطابية Compétence discursive**. فهذا في الواقع، غير صحيح، كما تبينه تتمةُ هذا الفصل، وكذلك الفصل الثامن. بالمقابل، فإن مفهوم **القدرة الخطابية** مُتَضَمَّنٌ، للأسباب التي عرضناها، في التعريف الثاني **للانسجام** (يُنظر روبول 1991 في نقد مفهوم القدرة الخطابية، وبخاصة الموقف المُوَضَّح في أوشلان 1989).

Quesnel, A. et Torton, J. (1990), *La grèce: Mythes et lègendes*, Paris, Hachette jeunesse,2.

(2) [...] **(أ)** تساقطت سلسلة من كتل الأحجار على الأولمب، مرفقةً بمشاعلَ محرقةٍ. **(ب)** تجمع الخالدون Immortels فوراً وتَداوَلوا في شأن الوضع المقلِق جداً. **(ج)** لقد انتصبت على الجبال المجاورة ظلالٌ مرعبةٌ لأربعة وعشرين عملاقاً Geants ذوي شعَر طويل وأرجل كالثعابين. هم الذين قصفوا الأولمب حتى الدمار. **(د)** لقد قرَّرَت هذه الكائناتُ المرعبةُ، أبناءُ الأرض، خلعَ الإله زوس Zeus عن عرشه، وطردَ الآلهة الأخرى لِتَحُلَّ مكانها. **(ه)** وهي الآنَ تستفيد من وقع المفاجأة وتقترب من تحقيق أهدافها، إذا لم يحدث أيُّ ردٍّ فعل سريعٍ. **(ز)** بدت هيرا Hera زوجة زوس مُغْتَمَّة: تَعْلم استحالة قتل هؤلاء العمالقة من قِبَلِ أيِّ إلهٍ خَلا كائنٍ فانٍ يَرتدي جلدَ أسَدٍ هو القادر على وضع حدٍّ لبطشهم. [...]

يتحدَّث هذا المثال المقتطف من كتاب للأطفال عن مجموعتين من الأشخاص، وهما الخالدون سكانُ الأولمب من جهةٍ، والعمالقةُ أبناءُ الأرض من جهةٍ ثانيةٍ. وأُشيرَ إلى هاتين المجموعتين جماعياً أو فردياً عبر عائديات خطابية متنوعة (*هذه الكائنات المرعبة*، هم، هؤلاء *العمالقة*) ونجد حذفا في (2 ه) (*يستفيدون من وقع المفاجأة ويقتربون من تحقيق أهدافهم*). لا يتضمن النص أيَّ رابطٍ تداولي؛ وزمنُ الفعل الطاغي هو الحاضر. غير أن وجود واسمة اتساق (وهي هنا العائدية الخطابية[*] Anaphore discursive) في **خطابٍ** يَظْهَرُ بشكلٍ حدسي **منسجماً**، يدعم- فيما يبدو- الشرطَ الثاني من تعريف الانسجام.

هل توجد **خطابات منسجمة** لا تتضمن واسمة الاتساق؟ نرى أن الجواب إيجابي؛ وهذا مثال دال على ذلك:

(3) Le bombardier pense à sa jambe.
Gardet pense à son visage. Gardet aime les femmes.

Malraux, A (1937), L'espoir, Paris, Gallimard, 562.

---

*- العائدية ترجمة لِـ "Anaphore". وهي صورة بلاغية مطردة في الشعر، لكن قد نجدها في أنواع أخرى، وتكمن وظيفتها في لفتِ الانتباه إلى فكرة ما، ومنحِ إيقاع للملفوظِ ما، وترسيخِ معلوماتٍ في ذهن المستمع. وفي النحو، تشير العائديةُ التركيبيةُ إلى تكرير عنصر سابَق في النص. [المترجِم].

(3) يفكر قاذفُ القنابل في ساقه.

جاردي يفكر في وجهه. جاردي يحب النساء.

يبدو هذا المثال **منسجماً** انسجاماً كاملاً، إذا استحضرنا السياق الآتي: يتعلق الأمر بطاقم طائرة أثناء حرب إسبانيا. وقد جُرِحَ أفرادُه؛ ومنهم جاردي الذي أصيب في وجهه، فلم يَتَمَكَّنْ من رؤيته، لأنه لم تكن في حوزته مِرآةٌ.

قد يعترِض علينا معترِضٌ قائلاً إن هذا المثالَ قصيرٌ؛ وقِصرُه هذا يَحولُ بَيْنَنا وبين استعماله في الاستدلال على رَأْيِنا. لكن يَحِقُّ لنا التذكيرُ بأن من آراء الباحثين في **الخطاب** أن القواعد الخِطابية تنطبق بمجرد وجود سلسلة مُؤَلَّفة من جملتين. وهو موقفُ شارول وكومْبيتْ في مقاليهما سنة 1978؛ وهو كذلك موقف ستاتي Stati (1990) الذي يرى أن "عبر الجملي"(*) Le transphrastique يبدأ بمجرد توفر جملتين، وأن أمثلةً من هذا النوع تسمح باستخراج القواعد التي تَنْطَبِقُ على متوالياتٍ أطول بكيفية مماثلة. وبما أن المثال (3) يتضمن ثلاث جمل، فقد استوفينا القاعدة. وتَدُلُّ هذه الأمثلةُ دلالةً واضحةً على إمكان وجود **خطاب منسجم** بدون واسمات الاتساق.

ويُمْكِنُ كذلك أن نُلْفي خطاباً غير منسجم بدون واسمات الاتساق:

(4) اشترى جان بقرةً تُدْعى روسيت. روسيت شقراء مثل سنجاب. السنجاب يعيش في الغابة. السنجاب يقضي فصل الشتاء في السبات. الشتاء بارد جدا في المنطقة.

(4) Jean a acheté une vache qui s'appelle Roussette. Roussette est rousse comme un écureuil. L'écureuil vit dans la forêt et hiberne l'hiver. L'hiver est très froid dans la région.

* – Transphrastique "عبر جملي": تَحَوَّلَتِ الصفةُ إلى اسمٍ لتعيين حقل من علوم اللغة؛ وظيفتُه وصفُ العلاقات الشكلية والدلالية التي تتجاوز حدودَ الجملة، إلى مستوى النص أو الخطاب. ما أطلق عليه "عبر الجملية" La transphrastique – إن جازَ القولُ– في الثمانينيات من القرن الماضي، كانت غايتُه إنشاءَ حقل لملاحظة هذه الظواهر وتحليلها. وكان يُظَنُّ آنذاك أنه حقل واعد.

ولعل التأخر للِعبر جملي" يعود إلى كون تعاقب الملفوظات لا يخضع للقواعد النحوية؛ وكونِ تتابع الأفكار والتدخلات في الحادثة لا تتحكم فيه قيودٌ مورفولوجية و/ أو نحوية صرف. ولهذا، سرعان ما تم التخلي عن مجال "عبر الجملي" للمشكلات الاصطلاحية، والإبستمولوجية المتصلة بالتخلي المتنامي عن منظور نحو النص. [المترجِم].

ويَسْرِي الشيءُ ذاتُه على خطابٍ غير منسجم؛ على الرغم من تضمنه واسماتِ الاتساق:

(5) اشترى جان بقرة. إضافة إلى ذلك فهي شقراء مثل سنجاب. هو يعيش في الغابة، ويُسْبِتُ. ولكن الجو بارد جداً في المنطقة.

(5) Jean a acheté une vache. D'ailleurs elle est rousse comme un écureuil. Il vit dans la forêt et hiberne l'hiver. Mais, il est très froid dans la région.

لدينا في المثال (5) عائديات خطابية، وحذفٌ، وروابطُ تداولية، وورود الأفعال في الحاضر باستثناء الماضي المركب (a acheté) في الجملة الأولى.

بناءً على ما سبق يتضح .ألّا وجودَ لصلة مباشرة بين حضور واسمات الاتساق في **خطاب معطى أو غيابها، وانسجام هذا الخطاب أو عدم انسجامه.** ويَطْرَحُ هذا سؤالين:

(1) ما الفائدة العملية التي يُقَدِّمُها مفهوم **الانسجام** إنْ لم يَكُنْ له محتوى محددٌ؟

(2) علامَ تتأسس أحكام **الانسجام** التي يُصْدِرُها المتكلمون؟

لن نستفيضَ هنا في مناقشة السؤال الثاني (ويُمْكِنُكَ مع ذلك مراجعة الفصلين السابع والثامن). وسنركز بالمقابل على السؤال الأول.

7- الانسجام بوصفه مبدأً معرفياً لحل العائديات الخطابية

تتمثل الإمكانية الثانية فيما يخص **الانسجام** في استعماله باعثاً لمبدإ معرفي يعادِل من زاوية **الانسجام** مبدأ التعاون لدى غرايس. ونُسْنِدُ، في هذا المنظور، إلى المخاطَب الذي يؤوِّل خطاباً ما، استدلالاً على الشكل الآتي (أُشيرَ إليه هنا من أجل تأويل العائديات الخطابية):

تطبيق مبدإ الانسجام

1- الخطابُ منسجمٌ (بالضرورة).

2- إذا وردت فيه **عائدية خطابية**، فهي تحترم انسجام النص.

3- يجب إذاً أن نُسْنِدَ إلى هذه العائدية عنصرا سابقاً يفضي إلى تأويل منسجم مع 1.

تَكْمُنُ مشكلةُ **العائديات الخطابية** (سنعود إليها فيما بعد) في ما تثيرُه الكلماتُ التي:

أ- ليست مستقلة من الناحية الإحالية؛

ب- لها سابق في جملة قبلها.

يعود مفهومُ *الاستقلالية المرجعية* إلى أعمال جان كلود ميلنير(*) J.C. Milner (1978، و1982، و1989) الذي ميز بين الإحالة الافتراضية Rèference virtuelle لكلمةٍ (أي معناها المعجمي) عن إحالتها الفعلية Rèference actuelle (أي الشيء الذي تُعَيِّنُهُ الكلمةُ المستعملة). ومن ثمة فإن الكلمة تُعَدُّ مستقلةً مرجعياً عندما تكون لها إحالةٌ افتراضيةٌ تُمَكِّن، عند استعمالها، من تحديد إحالتها الفعلية. ويختلف هذا عن حالة الضمائر والنعوت المحددَّة حين تكون *غير تامة*. ويكون النعت المحدد غير تام عندما يخفق في تعيين شخص بعينِه باعتباره مرجعه الذي يُستفاد مِنْ إحالتِه الافتراضية. وتسمح لنا هذه الملاحظةُ الأخيرةُ بالتشديد على أن ميلنير، الذي يتبنى بالتأكيد مقاربةً تأليفيةً للمعنى، يفترض -هو على حَقٍّ في ذلك- أن الإحالات الافتراضية لمختلف الكلمات في مثل "*القط الأسود*" تتآلف فيما بينها لتقديم إحالة افتراضية للعبارة برمتها.

يرى ميلنير أن العائديات الخطابية أو غير الخطابية عباراتٌ غيرُ مستقلةٍ مرجعياً، أي أنها تفتقر إلى إحالة افتراضية تسمح بتحديد إحالةٍ فعليةٍ لها؛ وتستمد إحالتَها الفعليةَ من الإحالة الافتراضية لسابقها. وبعبارة أخرى، إن العنصر العائدي Anaphorique يستمِدُّ إحالتَه الافتراضية (*) من سابقه، ومِمّا يُستفادُ من هذه يُحَدِّدُ لِنَفْسِه إحالةً فعليةً.

---

*- الإحالة الافتراضية والإحالة الفعلية: من مصطلحات اللساني الفرنسي جان كلود ميلنير الذي عرفنا به في ملحق التعريف ببعض الأعلام. إذا انطلقنا من المثال الآتي: "صدر *كتابُ الأستاذ الجديدُ*. الإحالة الافتراضية *لِكتابٌ* هي مجموع العناصر التي يمكن أن يشير إليها مركبٌ يتضمن كلمة "كتاب" بفضل مدلوله. والإحالة الفعلية هي المرجع الذي يمثله في وضعية الخطاب والسياق المعطيين *(الكتاب الجديد)*.

==

هَبْ أن هذا البيانَ صحيحٌ؛ فما دور **مبدإ الانسجام** في ما يتعلق **بالعائدية الخطابية**؟ الجواب على هذا السؤال بسيط: فالعبارة الإحالية تستعير إحالتها الافتراضية مِمّا سبقها. لكن قد تَرِدُ في بعض الحالات عدةُ عناصر سابقة ممكنة. فيتدخل لحظتئذٍ **مبدأ الانسجام** لتحديد العنصر المتقدم، ويسمح خصوصاً ببيان وجوب ظهور هذا المتقدِّم في الخطاب نفسه.

لنتأمل من جديد مثالاً سبقت دراستُه في *المقدمة*:

(6) Fred a bu du schnaps. *Il* est saoul.

(6) فريد شرب شنابص. *إنه* ثملٌ.

يسمح **مبدأ الانسجام**، في غياب القيود التركيبية (غيرِ القابلة للتطبيق في حَلِّ العائدية الخطابية، إذْ لا دور لها إلا في نطاق الجملة) بتحديد أن الضميرَ "ـهُ" في الجملة الثانية يحيل على الفرد الذي يحيل عليه اسمُ العَلَم *فريد*.

لِنفترضْ أن **مبدأ الانسجام** يُمَكِّنُ من تعيين المُحالِ عليه الخِطابي "السليم"، أي المُحال عليه الذي قصد المتكلم تعيينه، ولِنفحصْ هذا المثال:

(7) [...] Justement, au pied du Sacré-Cœur, où l'on édifie la basilique, secréent descabarets - tout près des anciens bals duSecond Empire. Bourgeoiset canailles s'ycôtoient. Lautrec s'attarde longuement àl'Élysée-Montmartre, croque sur papiers et nappes des danseuses jambe en l'air, fleursflétries de lapassion. Manet vient de peindre son «Bar des Folies-Bergère». Bonnat, trop académique, ne le satisfait plus, il l'a quitté pour s'inscrire chez Cormon, rue Constance, à deux pas de la rue Lepic. Lorsqu'il quitte l'atelier, il estsolitude, appétit, souffrance. [...]

«Toulouse- Lautrec, du bordel au musée», Nicole Leibowitz, *Le Nouvel Observateur*, 20- 26 Février 1992.

=

بناءً على ذلك، فالدلالة المعجمية لِـ"كتاب" ليست سوى الدلالة الافتراضية لِـ"كتاب". وهذه الأخيرة هي مجموع الشروط التي ينبغي أن يستوفيها شيءٌ / موضوعٌ ما في العالم لكي يتأتّى تعيينه، في الإحالة الفعلية، بعنصر تركيبي يَكونُ "كتاب" اسمَه الرئيسي (ميلنير 1989: 236). أما في حالة أسماء الاعلام، فثمة تطابقٌ بين الإحالة الافتراضية والإحالة الفعلية. وإن شئتَ الدقةَ، فاسمُ العلم لا يتوفر على دلالة افتراضية. [المترجِم].

(7) [...] في سفح Sacré-Coeur تحديداً حيث أقيمُ معبد البازيليك؛ ظهرت ملاءٍ على مقربة من المراقص القديمة الكبرى للأمبراطورية الثانية يرتادها البرجوازيون والرعاع. أبطأ Lautrec طويلا في Elysée Montmarte منهمكاً في تخطيط أوّلي على أوراق وأثواب للوحة راقصات يقفزن في الهواء كأنهن أزهار ذابلة من الشوق. أما ماني Manet فقد أنهى لِتَوّهِ لوحتَه " Bar des folies-Bergère ". **لم يَعُدْ يُرضيه بونات الأكاديمي العالي، فهجَرَه والتحق بـ Cormon، في زنقة كونستانس، على بعد خطوتين من زنقة Le pic**. وحين يغادر الورشةَ، تداهِمُه العزلةُ والنهمُ والألمُ. [...]

يثير هذا المثالُ مشكلةَ الضمائر في الجملتين الأخيرتين؛ فقد أدرج النص **مرجعينِ خطابيينِ**(7)؛ وهما الفنانانِ التشكيليان Toulouse- Lautrec و Manet. فكيف نحدِّدِ الشخصَ الذي يحيل عليه هذان الضميران المختلفان على التوالي؟

إن الجواب بمعيار **مبدإ الانسجام** صعبُ التطبيق على كل حال، مادام إسناد المرجع "السليم" Toulouse- Lautrec (تُحيل الضمائر الأربعة المعنية على المرجع نفسه) يَتِمُّ اعتماداً على المعارف الموسوعية أكثر مِن أيِّ مبدإ خطابي آخر. فإذا كان الحال عليه هو Toulouse- Lautrec، فبسبب التطابق بين الخصائص التي نعرفها عنه (والتي لا يتقاسمها مع Manet) وتلك الخصائص التي يعرضها النص. من المعروف أن Toulouse هو مَنْ يُداهِمُه الإحساسُ بالعزلة والنهم والألمٌ"، وليس Manet.

لا نرى في هذا المثال أيَّ موقعٍ **لمبدإ الانسجام** ولا نعرفُ كيف يُؤدي في الفهم دوراً معيَّناً، إنْ لم نستحضر المعلوماتِ غيرَ اللغوية وغيرَ الخطابية. لكن إن استَعَنَّا بمعرفة غير لغوية فيجب أن نُفَسِّر كيف وصَلنا إليها، وكيف نختار المعلومات المفيدةَ وحدَها، وكيف نُطَبِّقُ بالضبط **مبدأ الانسجام** على هذه المعلومات وعلى المعلومات اللغوية والخطابية في الآن نفسه، وبأيِّ صيغة تُخَزَّنُ هذه المعلوماتُ غير المتجانسة، وما ذلك بأبسطَ مشكلةٍ تعترضنا.

7- باستعارة مصطلحات محللي الخطاب.

علاوة على ذلك، فإن الطموحَ الكامنَ وراء مشروع نشوء **تحليل الخطاب** هو التمكن من تأويل العناصر اللسانية التي لا يَتأتّى تأويلُها في مستوى الجملة بدون الخروج من نطاق **الخطاب**[8]: وبهذا المعنى يُعَدُّ **تحليل الخطاب** برنامج بحث يرتكز على استراتيجية علمية مغلقة، وبالمقابل إذا كان **مبدأ الانسجام** لا يكفي لتأويل العائديات الخطابية إلا باللجوء إلى المعارف الموسوعية، فمن البدهي أن برنامجَ البحثِ هذا يتهاوى من تلقاء ذاته، ولا يتبقى مِنْهُ في أحسن الأحوال سوى تلفيقٍ لا تستند معقوليتُه على شيءٍ آخرَ سوى الافتقار إلى الدقة النظرية.

لكن هَبْ أننا نستطيع أنْ نَقْرِنَ **مبدأ الانسجام** بالمعارفِ الموسوعية، فالمشكلة التي ستُثارُ حينئذٍ تَكْمُن في معرفة كيف نُحدِّدُ **الانسجام**، وتعريفُه الصريح منعدِمٌ. هَبْ أننا نوظف مثلاً إحدى القواعد التي اقترحها شارول، قاعدة عدم التناقض:

قاعدة عدم التناقض: «لكي يَكُونَ نصٌّ ما [...] منسجماً، يجب ألا يُقحَمَ في تناميه أيُّ عنصر يناقِضُ محتوى وارداً أو مُتَضَمَّناً فيما سبق، أو مستنتجاً منه من طريق الاستدلال».

لنفحصْ الآن الأمثلةَ الثلاثةَ الآتيةَ:

(8) [...] un instant plus tôt, j'avais rencontré Jacques Sariette, le fiancé de ma fille Marie-Thérèse. Il tenait un cerceau et donnait la main à sa mère. Je m'arrêtais auprès de M^{me} Sariette qui m'entretint de ses enfants et de Jacques en particulier. L'excellente femme, non moins soucieuse que son marie de travailler au relèvement moral de la France, me confia *qu'ils avaient voué le petit garçon à l'état ecclésiastique*. Je lui dis qu'ils avaient bien raison, [...]

Aymer, M. (1943), *Le Passe-muraille*, Paris, Gallimard, 102.

(8) [...] لقد التقيتُ، قبل قليل، جاك ساريت *Jacques Sariette* *خطيب ابنتي ماري تيريز* *Marie-Thérése*. كان يُمْسِك بيد أمه حاملاً طوقاً. توقفتُ قرب السيدة

8- لهذا السبب يصير تأسيسُ مشروعِ **تحليل «معرفي» للخطاب** (لم يُعلَن عنه أبداً، لكن يتجلى في معطيات عديدة)، غيرَ منسجمٍ (وهو مصطلحٌ يُؤْثِرُه **محللو الخطاب**).

ساريت التي حدثتني عن أبنائها وعن جاك بالخصوص. أَسَرَّتْ إليَّ السيدةُ الفاضلة التي لا يَقِلُّ طموحُها عن طموح زوجها في إحياء الأخلاق في فرنسا، *بأنهما نذرا الابن الصغير لخدمة الكنسية*. وقلت لها إنهما محقان في ذلك [...]

Aymer, M.(1943), *Le Passe-muraille*, Paris, Gallimard, 102.

(9) [...] *Pendant qu'elle se mariait à Londres, Sabine dinait rue de l'Abreuvoir en face de son mari, Antoine Lemurier.* Il trouvait qu'elle avait déjà meilleure mine et lui parlait avec bonté. Touchée de cette sollicitude, elle fut prise de scrupule, se demandant si elle pouvait épouser lord Burbury sans contrevenir aux lois humaines et divines. Question épineuse qui en impliquait une autre, celle de la consubstantialité de l'épouse d'Antoine et du lord. [...]

Aymer, M. (1943), *Le Passe-muraille*, Paris, Gallimard, 32.

(9) [...]*كانت صابين ليلة زفافها في لندن، تتعشى بزنقة L'Abreuvoir مع زوجها* أنطوان *Antoine Lemurier*. شعر أنها ذات مظهر بشوش وتُحَدِّثُه بطيبوبة. أصيبت بالحيرة لتأثرها بهذا الاهتمام، وهي تتساءل ما إذا كانت تستطيع الزواج من *Lord Burbury* بدون أن تُخالِفَ القوانينَ البشريةَ والإلهيةَ. مسألة شائكة تستلزم مشكلة أخرى، هي مشكلة وحدة جوهر زوجة أنطوان واللورد. [...]

Aymer, M. (1943), Le Passe-muraille, Paris, Gallimard, 32.

(10) [...] Antonin Ponchon, qui se trouvait ce jour-là au 44e d'infanterie, m'a dit que quelques centaines d'hommes seulement échappèrent au massacre de son unité. Faisant une fois le récit de ce sombre épisode, il prononça un de ces mots grands dont il a le secret. C'était à la fin d'un repas, dans un restaurant des Champs-Élysées, le soir du jour où fut décidée l'entrevue de Munich. Nous évoquions la guerre et les attaques de 1915; dans la chaleur du récit, Ponchon s'écria:

– *Nous* avons tous été tués!

Chevalier, G. (1956), *Chemins de solitude*, Paris, PUF.

(10) [...] قال لي أنطوان بونشون الذي كان ذلك اليومَ في فرقة المشاة الرابعة والأربعين إن بعض مئات من الرجال فقط نجوا من مذبحة فرقته. حين كان يحكي هذه الواقعة الكئيبة نبس بإحدى كلماته الرنانة التي لا يعرف سرَّها إلا هو. كان ذلك في ختام وجبة بمطعم Elysées Champs، مساء اليوم الذي تقرر فيه لقاء ميونيخ. كنا نتذكر حرب 1915 وغاراتها. في غمرة الحكي، صرخ بوشون:

- لقد قُتِلْنا جميعاً!

Chevalier, G. (1956), Chemins de solitude, Paris, PUF.

ينطوي المثال (8) على تناقضٍ واضحٍ في الحكي بين الوصفِ المُقَدَّمِ عن الْمُحالِ عليه (*جاك ساريت، خطيب ابنتي*) والوصفِ المُقَدَّم عنه بعد ذلك (*الطفل الصغير*). وعلاوة على ذلك، ثمة تناقضٌ أيضاً بين المعلومات التي قدمتها الأم (*أسَرَّتْ إليَّ السيدةُ الفاضلة* [...] *بأنهما نذرا ابنهما الصغير لخدمة الكنسية*) وبين الوصفِ الأوَّل (*خطيب ابنتي*). ويتضمن المثال (9) تناقضاً مرتبطا بنظام الزواج وزمنيا وجغرافيا كان يجب أن يمنع عَوْدَ الضمير الغائب المؤنث على صابين. وفي المثال (10) تجعل قاعدة عدم التناقض إنتاجَ مثل هذا المثال أمراً مستحيلاً؛ ومع ذلك تمَّ إنتاجُه. بعبارة أخرى، إن كان **مبدأ الانسجام** يرتكز على قاعدة عدم التناقض، فيجب أن يمنع تأويل الكلمات المرجعية في الأمثلة (8) و(9) و(10) عوض أن يُسَهِّلَ تأويلَها. وبالفعل فإن مفهوم **الانسجام** ليس ذا جدوى -كما كان من ذي قبل- ما دام تعريفُه المقبول منعدِماً. لكن يُمكِنُ أن نُعَمِّقَ نقدنا للمقاربة المدافعة عن الانسجام Cohérentiste، ونبين أن **تحليل الخطاب** لا يساعد في التأويل، بَلْهَ أن يؤدي أي وظيفة في هذا المجال.

8- تأويل الملفوظات المفردة

إذا كان تأويل الجمل يتوقف على **مبادئ خطابية**، كما يزعم **تحليلُ الخطاب**، فقد أُسيءَ شرحُ لماذا وكيف يتأتى تأويلُ الجمل المفردة. وبطبيعة الحال قد نقبل أن تأويل جملة مفردة يَكونُ ممكناً إذا لم تتضمن أي عنصر يتعذر تأويله داخل الجملة. وقد يُفترضُ في هذه الحالة أن تأويلاً لسانياً صرفاً أمرٌ ممكنٌ ووارِدٌ.

غير أن هناك جملاً، أو جملاً في بداية **خطابٍ**، تتضمن عباراتٍ يرى البعض أنها عموماً لا يُمْكِنُ تأويلُها إلا ارتباطاً ببقية **الخطاب** السابق. وهذه حالة النعوت المحددة (غير) التامة في الجمل الأولى من الروايات. فلو كانت هذه النعوتُ المحددةُ عائدياتٍ خطابيةً كما يزعُمُ البعض عموماً، فإننا:

أ- ينبغي أن لا نجد نعوتاً محددة (قبعة التبن لِـ Tante Ursule) في الجمل الأولى من الخطابات أو في الجمل المفردةِ.

ب- ينبغي أن لا نتمكن من تأويلها إن وردت فيها النعوت المحددة.

والحال أننا نجد هذه النعوت المحددة، كما تبين الأمثلة الآتية:

(11) L'autobus allait partir; il grondaitsourdement avec de brusques toussotements, de brusques hoquets.

Sciscia, L. (1989), *Le jour de la chouette*(*), Paris, Garnier-Flammarion.

(11) تتأهَّبُ الحافلة للانطلاق: كانت تُزمجر زمجرة خفيةً، مصحوبة بسعال وفُواق مفاجئين.

(12) Pendant un demi-siècle, les bourgeoises de Pont-l'Évêque envièrent à Madame Aubain sa servante Félicité.

Flaubert, G., *Un Cœur simple* (**).

(12) كانت النساءُ البورجوازياتُ في منطقة بون-لوفيك Pont-l'Eveque يغبطن، طوال نصفِ قَرْنٍ، السيدةَ أوبان Aubain على خادمتها فيليسيتيه Félicité.

وهذه الأمثلة تُؤوَّلُ تأويلاً تاماً، ولا تُشَوِّشُ على القارئ ولا تُرْبِكُهُ.

9- خلاصة

هكذا يتضح أن **تحليل الخطاب** أخْفَقَ في توطيد مفهوم **الانسجام** الذي لم يُعرَّفْ؛ ويبدو أنه لا يمكن تعريفه تعريفاً دقيقاً. ومن ثمة فهو لا يكفي لتفسير كيف أن العناصر

* - le jour de la chouette رواية بوليسية للروائي الإيطالي ليوناردو سيسيا Leonardo Seiascia، ظهرت سنة 1961 لدى الناشر Einaudi، وصدرت ترجمتها إلى الفرنسية سنة 1962 لجولين بيرتهاند Juliette Bertand لدى Flammarion سنة 1962. تدور أحداث الرواية حول المافيا الإيطالية في مرحلة كان هذا الموضوع غيرَ مطروق. فتلا نشرَها نقاشٌ واسع. وقد كان هدف الروائي سيسيا نقدَ إجرام المافيا والرشوة ومظاهر الفساد في إيطاليا. تحولت الرواية إلى فيلم بعنوان المافيا تضع القانون (Il giono della eir) من اقتراح ديامانو دياماني. [المترجم].

** - قلب بسيط Un cœur simple: رواية لغوستاف فلوبير (1821-1880) تحكي عن فتاة قروية رقيقة وَوَرِعَة. وقَعَتْ في حُبِّ رجل، فأبناءِ سيدتها، وابنِ أخيها، ورجلٍ عجوز كانت تتولى علاجَه، ثم ببغائِها. وعند موت الببغاء، قامت تحيطه (حَشَتْهُ بالقش للحفاظ على هيئته)، وعند وفاته بدوره، طابقَتِ الببغاءَ بالروح القدس. [المترجم].

اللسانية التي لا تُؤَوَّلُ في مستوى الجملة، يَتِمُّ تأويلُها في مستوى **الخطاب**[9]. علاوة على ذلك، من غير المؤكَّد أن هذه العناصر تؤوَّل في مستوى **الخطاب**. وعلى العكس من ذلك تماماً تُؤوَّلُ في الغالب باستحضار معارف موسوعية متعددة. وسنقترح في القسم الثاني سلسلةً من التحليلات حول تأويل هذه العناصر اللسانية التي لا يتأتّى تأويلُها في مستوى الجملة؛ وسَنَتَعَرَّفُ بخاصة الروابطَ التداوليةَ في الفصل الرابع، وأزمنةَ الأفعال في الفصل الخامس، والعباراتِ الإحاليةَ في الفصل السادس.

ومع ذلك ينبغي لنا أن نفسِّر سببَ وجودِ أحكام الانسجام. فإنْ لم يكن الانسجامُ مُعادِلاً خِطابيّاً للنحوية في التركيب،كما ارْتأتْهُ التحليلاتُ المعروضةُ في هذا الفصل، فلن نتمكن إذاً من معرفة مصدر أحكام الانسجام هاتِهِ. سنُعالِجُ هذه المسألةَ في القسم الثالث، وبخاصة في الفصل الثامن منه.

9- هذا من طروحات **تحليل الخطاب**.

القسم الثاني

الحجج اللغوية

الفصل الرابع :
الروابط التداولية

1. توطئة

سندرُسُ في الفصولِ الثلاثةِ المواليةِ ما يَعُدُّه **تحليل الخطاب** أدوات الاتساق، أي الروابط التداولية، وأزمنة الأفعال، والعبارات الإحالية. ولقد وظفتْ مختلفُ مقارباتِ الخطاب اللسانيةُ هذه المعطياتِ اللسانيةَ حججاً على وجود وحدة تواصلية فوق لسانية؛ هي **الخطاب**. ونُلْفي دائما الاستدلالَ نفسَه؛ ويتم بهذه الكيفية:

1- في الخطاب وحدات لسانية لا يُمْكِنُ تأويلُها، إلا باستحضار المعلومات غير الواردة في الجملة التي تنتظمها.

2- لهذه الواسمات وظيفة تتجاوز إطار الجملة؛ وبعبارة أخرى إنها ذات وظيفة خطابية.

3- إن وجودَها في الخطاب واشتغالَها يُعْتَبَرانِ دليلينِ قويينِ على وجود وحدة أعلى من الجملة؛ وهي **الخطاب**.

سَنُبَيِّنُ، في ثنايا هذه الفصول الثلاثة، أن الحجج التي تُقَدَّمُ لدعم هذا التأويل ليست دامغةً. فبَدلَ اتِّخاذِ هذه الواسماتِ اللسانيةِ ذريعةً للدفاع عن وجود **الخطاب**، يُثْبِتُ وجودُها شيئاً آخر هو: إلى جانب العبارات اللسانية ذات المضمون المفهومي Contenu conceptuel ثمة عباراتٌ ذاتُ مضمون إجرائي Contenu procédural. وقد وضَّحْنا في الفصل الأول (القسيم 7) من هذا الكتاب، الفرقَ بين المضمون المفهومي والمضمون الإجرائي بمثال العبارات المقامية Expressions situationnelles، أي العبارات التي لا يَتأتَّى تأويلُها إلا في سياق خاص، ومثالُها العباراتُ التي تَتضمَّن ضمير المتكلم. نُدافِع في هذا الفصل، وفي الفصلين المخصصين لأزمنة الأفعال وللعبارات الإحالية، عن فرضية مفادها أن هذه المورفيمات لا تُرَمِّزُ مفاهيمَ، بل إجراءاتٍ Procédures، إذْ تمنحنا تعليماتٍ عن كيفية الوصول إلى التمثيلات الذهنية أو

تسمح لنا بمعالجة تمثيلات ذهنية توجد في موضع آخر. من هذا المنظور تَتَبَين الحاجةُ الماسةُ إلى نظرية التمثيلات الذهنية، لا إلى نظرية **تحليل الخطاب**.

ونَودُّ، قبل تفصيل الحديث عن هذه العبارات التي تؤدي هذه الوظائفَ المعرفيةَ الخاصة (وهي على التوالي بناء السياق، أو تمثيل الوقائع، أو كذلك النفاذ إلى التمثيلات الذهنية التي تؤدي دور الوجاه بين اللغة والواقع)، أن نُرَكِّزَ على الخاصية المشتركة بين هذه العبارات. تُحيل العباراتُ اللسانيةُ ذاتُ المضمون الإجرائي (*العبارات الإجرائية*) على مفاهيمَ لا وجود لها إلا في المستوى اللساني، لكنها ذات قيمة معرفية. وبعبارة أخرى، إنها خاصة باللغة؛ والخصائص الإجرائية التي تحددها أشَدُّ التصاقا بلغة معينة، مثل اللغة الفرنسية.

لقد أقر اللسانيون بهذه الخاصية، منذ وقت طويل، بيد أن الخلاصاتِ التي تَوَصَّلوا إليها خاطئةٌ، في نظرنا. واستُنْبِطَ من ذلك أمرانِ: إما أن لهذه العبارات الإجرائية وظيفةً في مستوى **الخطاب**، وإما أن وصفها الدلالي لا يُمْكِنُ أن يَتِمَّ إلا في إطار مقاربة تُدْمِجُ التداوليةَ في اللسانيات، ولا سيما أن دلالتَها، كما سنرى في حالة الروابط، تُحيل على استعمالها. وإذا كنا نرفض الصيغة الأولى (سنقدم حججاً قويةً تُفَنِّدها في الفصل الخامس الخاص بأزمنة الفعل)، فإننا نرفض الصيغة الثانية أيضا، دون أن ننفي الطابع الخاص للمعلومات الإجرائية التي تميزها، ولا الطابعَ اللساني المعقدَ للمورفيمات التي تحملها (توزيعها، والأنساق اللسانية الفرعية التي تُحَدِّدُها). باختصار، نحن لا نرفض كونَ المعلوماتِ الإجرائيةِ تَحْمِلُها الواسماتُ اللسانيةُ، لكِنّنا نَعْتَرِضُ على الاستدلال الذي يُفيدُ أنه متى كانت صيغةُ الوصولِ إلى التمثيلات الذهنية لسانيةً؛ فإن ذلك يوجِبُ وصفَ هذه الوقائع لسانياً على وجْه الحصر، وأنَّ التفسيرَ الذي يجب تقديمُه محايثٌ لِلِسانياتِ الخطاب (اللسانيات النصية أو **تحليل الخطاب**) أو للتداوليات اللسانية (التداولية المُدمَجة).

سنشرح، في هذا الفصل، كيف ولماذا نَجَمَ عن العنايةِ بمسألة الروابط التداولية عددٌ غزيرٌ من النظريات والأوصاف، وكيف ولماذا تَدْفَع الوقائعُ التي تُجسّدُها هذه الروابطُ، على العكس مما ظُنّ، في اتجاه معالجة تداولية تُمَيّزُ بكيفيةٍ جليةٍ بين

المعلومات اللسانية والمعلومات غير اللسانية، كما تُمَيّزُ بين المعالجة اللسانية (الترميزية) والمعالجة التداولية (الاستدلالية).

2- أهمية الروابط التداولية

لقد لاحظ ستيفان ليفنسن Stephen Levinson في كتابه عن التداولية، الذي صدر سنة 1983، في بداية الفصل المخصَّصِ للأفعال اللغوية، غزارةَ الأعمال التي أثارتْها نظريةُ الأفعال اللغوية[1] ووفرتَها. ونسجل نحن كذلك الملاحظةَ نفسَها بصدد الروابط التداولية فيما يخص التداولية اللسانية في أوروبا، وبخاصة التداولية المدمَجة؛ إذ يبدو أن الروابط إِستحوذت، منذ السبعينيات إلى أيامنا هذه، على اهتمام اللسانيين التداوليين، إلى حد يجعلنا نتساءل أَلَمْ يَقْتُلِ اللسانيون المسألةَ بحثاً بعد عشرين سنة من الأوصاف والفرضيات الصريحة والحاسمة بدرجات متفاوتة؟ أَوَلَمْ يَتِمّ حَلُّ مسألة الروابط حلاً نهائياً؟

إن هدفنا ليس تبيانَ صحةِ ذلك الأمر (وهو ما يضفي على اللسانيات وضعا وصفيا فقط)، ولا إبرازَ ألّا قيمةَ لمسألة الروابط في اللسانيات أو التداولية. ومع ذلك، سنحاولُ القيامَ بخطوة أولى لمعرفة سببِ نَيْل الروابط هذا الاهتمامَ وهذه المنزلةَ، ولِمَ تَسْتَمِرُّ في شغل بال اللسانيين والتداوليين.

نقترح قبل الإجابة عن هذا السؤال، تعريفا أدنى مقبولا، بغض النظر عن نوع المقاربة، لما اصطلح عليه *الروابط التداولية*. ونشير بدءاً إلى أن المصطلح غير قار، فحين نتحدث هنا عن الروابط التداولية، يتحدث بعضُ المؤلِّفينَ عن *الروابط الخطابية* *Connecteurs discursifs* (بلاكمور Blakmore 1987)، وعن *الروابط التفاعلية* *Interactifs* (رولي وآخرون 1985)، وعن *كلمات الخطاب* Mots du discours (دوكرو Ducrot وآخرون، 1980)، وعن *واسمات الوصل* *Marques de connexion* (جان-مارك لوشير(*) Jean-Marc-Luscher، 1994)، إلخ. تلتقي هذه التسمياتُ كلُّها في هدف مشترك هو إبراز اشتغالِ هذه الروابط بوصفها واسماتٍ تشير إلى أوجه

---

1 - «of all the issues in the general theory of language usage, **speech act theory** has probably aroused the widest interest» ((*)Levinson 1983, 226).

الترابط التي يُعَدُّ الخطابُ مجالَ تحققها. وإليكَ التعريـف الأعـم والتـوافقي الـذي يمكـن إعطاؤه للروابط التداولية:

الرابط التداولي

الرابط التداولي واسم Marque لساني، ينتمي إلى مقولات نحوية متنوعـة (روابـط النسق، وروابط التبعية، والظروف، العبارات التكميلية Adverbiales) تضطلع بـ:

أ- وصْل وحدات لسانية تتجاوز مستوى الجملة أو وحدات خطابية ما؛

ب- إعطاءِ تعليمات عن كيفية الربط بين هذه الوحدات؛

ج- استنتاجِ خلاصاتٍ من الوصل الخطابي لا يمكن استنتاجُها في غيابه.

ولتوضيح هذا التعريف الأدنى، نأخذ مثال "*لكنّ* *Mais*"، التي تَتَنَزَّلُ في الـروابط منـزلةَ الوعد في أفعال اللغة.

أ- أولا، إن رابط النسق *Mais* يُمَفْصِل وحـداتٍ لـسانيةً كـبرى (أو قابلـة لإعـادة الإنشاء على هذا النحو)[2] أو وحـدات خطابيـة كـالفِقْرات مـثلا. وإليـكَ مثـالان متداولان:

(1) Il fait beau, mais j'ai envie de rester à la maison.

(1) الطقس جميل، لكني أرغب في البقاء في البيت.

(2) «A. La théorie de Benveniste ne peut certainement pas être dite adéquate descriptivement :

1. d'une part, les cas de récits à la première personne sont nombreux, et l'incompatibilité du passe simple et de la première personne est une contraintebeaucoup trop forte;

2. d'autre part, la typologie qu'elle fonde ne peut correspondre qu'aux pôles extrêmes d'un continuum, où le récit autobiographique aurait une position intermédiaire.

Mais admettre on tel continuum revient in renoncer à l'explication donnée auxdeux systèmes des temps verbaux. »

2- نفترض أن "*لكنّ*" في قولنا "*ماكس ذكي لكنه كسولٌ*"، تُدْرِجُ قضية "*ماكس كسولٌ*" التي خضعت لاختزال عطف (*ماكس ذكي، لكن ماكس كسول؛ لتصير "ماكس ذكي لكنه كسولٌ*).

(2) «إن نظرية بنفنيست لا يمكن أن تكون كافيةً وصفياً:

(أ) من جهة، لأن حالات السرد باستعمال ضمير المتكلم متعددة، ولأنَّ التنافر بين الماضي البسيط وضمير المتكلم قيدٌ قويٌ جدا؛

(ب) ومن جهة ثانية، لأنَّ التصنيف الذي تضعه هذه النظريةُ لا يناسِب إلا قطبي المُتَّصل Continuum، حيث يحتل فيه السرد السيرذاتي موقعاً وسطاً.

لكن القبول بمثل هذا المتصل يقود حتماً إلى التخلي عن التفسير الذي قُدِّم لنظامَيْ أزمنة الأفعال». (الفصل الخامس من كتابنا هذا).

في (1) ربطت "لكنْ" بين قضيتينِ مستقلتينِ، في حين أنها أدْرجَت في (2) فقرة، فمَفْصَلَتْ مضمونَ الفقرة السابقة بمضمون الملفوظ الذي تُدْرِجُه.

ب- ثانيا، إحدى تعليمات "لكنّ" الأساسية هي إقَامَةُ تقابُلٍ بين المقطعين الـمُمَفْصَلَيْن. وهكذا ففي (1)، يظهر التباينُ بين الطقس الجميل والرغبة في الخروج؛ وفي (2) يقوم التباين بين تأويلٍ لتصنيف بنفنيست ونتيجةٍ غير مرغوب فيها تترتب على هذا التأويل.

ج- أخيرا، إذا كانت "لكنّ" قد أدخلت التباين بين الوحدتين اللتين تُمَفْصِلهما، فلأن مميزاتها الدلالية تستوجب استخلاص نتائجَ متباينةٍ. في (1) قد يَكونُ المتكلمُ راغبا في إبلاغ أن جمال الطقس داع للخروج؛ وهي نتيجةٌ يطلب من مخاطبه نفيَها بسبب الخلاصة المقابلة التي يستطيع استخلاصها من الملفوظ الثاني. في (2) تشير "لكنّ" في بداية الفقرة إلى وجوب التخلي عن الفرضية الثانية، فليست تأويلاً سَديداً لموقف بنفنيست.

يجب إقامةُ التمييز الذي جعلتْه التداوليةُ المدمَجةُ في صميم تحليلات الروابط، ورَفَضَهُ في الغالب **تحليلُ الخطاب**، ولم نُورِدْهُ في تعريفِنا الأدنى للروابط. وهو التمييز بين *القِطَع اللغوية* *Segments Linguistiques* *والمحتويات الدلالية* *Contenus Sémantiques* التي يُمَفْصِلُهَا الرابطُ.

3- الروابط والتداولية المدمَجة

لقد ألَحَّ أوزوالد دوكرو أيّما إلحاحٍ على الفرق بين القِطَعِ اللغوية التي تَصِلُ بينها الروابطُ، والمحتوياتِ الدلالية التي تُعَدُّ موضوعَ هذه العلاقة. ويقول بصدد "لكن":

«كل ما تشير (الجملُ) إليه، هو أن المتكلم يُنْشِئ تقابلاً بين وحدات دلالية مرتبطة بما يسبق "لكن" وبما يليها. بيد أن الجملَ لا تُخبِرنا عن ماهية هذه الوحدات: وإنما تفرض على المؤولِ فحسب أنْ يبحثَ، بالنظرِ إلى مقام الخطاب، بَيْنَ أيِّ الوحدات الدلالية الموصولة بهذه القِطَع يُقيمُ المتكلِمُ علاقةَ تقابل»[3]

دوكرو، 1980، 16.

ويستشهد دوكرو بالمثالين التاليين اللذين يسمحان بِتَبَيُّنِ عدم إمكانية تعرُّف قِطَع لغوية ووحدات أو محتويات دلالية:

(3) Pierre est là, mais Jean ne le verra pas.

(3) بيير هنا، لكن جان لن يراه.

(4) Pierre est là, mais ça ne regarde pas Jean.

(4) بيير هنا، لكن هذا لا يعني جان.

في (3)، تُمَثِّلُ القضايا النحوية موضوعَ علاقةِ التقابلِ؛ وهو ما أوضحه دوكرو في الفقرة ('3):

('3) كونُ بيير موجوداً هنا قد يقود إلى الظن أن جان سيلتقيه؛ لكن رغم ذلك فإن اللقاء لن يَتِمَّ بينهما.

أما في (4) فنحن إزاء فعل كلامي، يرتكز على إخبار المخاطَب بوجود بيير، مِمّا يُمَثِّلُ موضوعَ العلاقة بـ"لكن". وهو ما يُوضِّحه شرحه ('4)[4]:

('4) أخبرك أن بيير حاضر هنا. وهو ما قد يقودك إلى إخبار جان بذلك؛ لكن يجب ألا تخبره، لأن حضور بيير أمر لا يعنيه.

3- نشير إلى أن دوكرو يُلِحُّ على الدلالة التوجيهية (أو الإجرائية) للروابط أيضا، لتخصيص الفرق بين القِطَع اللسانية والمحتويات الدلالية.

4- الأمور أكثر تعقيدا، لأن دوكرو يبيّنُ أن القراءة التلفظية لـ(3) ممكنةٌ، وأن القراءةَ الحدثيةَ لـ(4) ممكنةٌ كذلك.

إليكَ الآن كيف يُميّزُ دوكرو بشكل صريح بين القِطَع اللغوية والوحدات الدلالية:

«نميز بين القِطَعِ، أي القضايا النحوية، التي تسبق أو تتبع الرابطَ مباشرةً (لنطلق عليهما "آ" و"ب")، والوحداتِ الدلالية التي يُمَفْصِلُها هذا الرابطُ نفسُه (سنطلق عليها "س" و"ص"). فالجملة لا يمكن أن تتضمن إلا أَلِفاتٍ وباءاتٍ، وتكونُ لها مثلاً البنيةُ آ + الرابط + "ب": لا يُمْكِنُ أن تُعَيّنَ بذاتها طبيعةَ الوحدات الدلالية المتَمَفْصِلة، ولا اتساعَ القِطَع التي تظهر[5] فيها هذه الوحداتُ. وبالتَّبَعِ، فإن دلالتها لا تحتوي قضيةً تفترض هذه العلاقة أو تلك بين "س" و"ص": فالجملة تشيرُ إلى المؤوّل بوجوب البحث عن الوحدتين الدلاليتين "س" و"ص" اللّتيْنِ تتَّصِلان تقريباً بشكل مباشر بـ"آ" وبـ"ب" (وَفْق صيغ يجب تحديدها لكل رابط)، مع إمكان اقترانهما في علاقة يستلزمها الرابط»

دوكرو، 1980، 17.

تُمَكّنُنا هذه الملاحظةُ التي اعتُبِرَت مبدأً منهجياً في التداولية المدمَجة، وتَخَلّى عنها للأسف بعض المؤلِفينَ الذين يعلنون انتماءَهم إلى **تحليل الخطاب**[6]، مِنْ فَهْمِ ما يجعل التداوليةَ المدمَجةَ علماً دلاليا توجيهيا Sémantique instructionnelle ، وتُقَدِّمُ في الآن نفسه عنصراً أوّلياً في معرفة سبب إثارة الروابط هذا الاهتمامَ البالغَ لدى اللسانيين.

إن التداولية المدمجة علمُ دلالةٍ توجيهيٌّ للسبب التالي: ليست للروابط – لكِنَّا قد نفترض أن مورفيمات أخرى تُشاطِرها هذه الخاصية – دلالةٌ مفهوميةٌ، وإنما لها دلالةٌ توجيهيةٌ. فماذا تعني *الدلالة التوجيهية*؟ هذا هو التعريف الذي يُقَدِّمُه دوكرو بشكل صريح:

«تحتوي [الدلالة] ... تعليماتٍ تُقَدَّمُ إلى من سَيُؤَوّلُ ملفوظَ الجملة، تَحُثُّهُ على البحث في مقام الخطاب عن هذه المعلومة أو تلك، واستعمالها بهذه الكيفية أو تلك من أجل إعادة بناء المعنى الذي قَصدَهُ المتكلمُ».

دوكرو، 1980، 12.

5- سنرى في القسيم 4 أن المشكلة خطيرة بالنسبة إلى **تحليل الخطاب**.

6- تخلى عنها بخاصة روساري Rossari (1994، 9، الهامش رقم 7). ويتضمَّنُ هذا الهامش توضيحاً للتأشير *pCq*: أقصد بالحرفين *p* و*q* الإشارة إلى القِطَع اللسانية المُتَمَفْصِلة بوساطة الرابطْ.

لِنَعُدْ إلى مثال "لكن"؛ تفترض دلالةُ جملة "أ لكن ب"، بحَسَبِ دوكرو، أننا قادرون على أن نقْرِنَ مضمونيْ "س" و"ص" بـ"آ" وبـ"ب" على التوالي، وعلى اعتبارِ "س" حجةً للنتيجةِ "ح"، و"ص" حجةً على نتيجة معكوسة لا-ح، وعلى استخلاص النتيجة لا-ح من الكل "س" لكن "ص". ويعني فهمُ ملفوظ الجملة "أ" لكن "ب" إذاً إسنادَ قيمةٍ على التوالي إلى "س" و"ص"، ح ولا _ح. وهكذا يمكن أن نُمَثِّل سيرورةَ التأويل التي تستلزمها جملةٌ مركبةٌ تتضمن "لكن"، بالشكل التالي:

1- الانتقال من«أ لكن ب» إلى "س لكن ص":

أ- تحديد محتوى س على أساس المعلومة التي يُقَدِّمها آ؛

ب- تحديد محتوى ص على أساس المعلومة التي تمنحها بْ؛

2- إضافةُ تعليمة لكن إلى س لكن ص؛

أ- من س استخلص ح؛

ب- من ص استخلص لا -ح؛

ج- من س لكن ص استخلص لا -ح؛

3- أَسْنِدْ إلى ح وإلى لا -ح قيمةً وَفْقاً:

أ- للقيمةِ المسندةِ إلى س وإلى ص في 1.

ب- لِمقام الخطاب.

بناءً على المعطيات السالفة، يعني تأويلُ الملفوظ تطبيقَ التعليمة أو التعليمات التي تُمَكِّنُ من التوصل إلى دلالة الجملة الممهِّدَةِ للنفاذ إلى معنى الملفوظ. لنا ملاحظتان حول التعريف الذي قدمه دوكرو للدلالة:

أ- الملاحظة الأولى هي أن الانتقال من دلالة الجملة إلى معنى الملفوظ يُصبح ضرورياً لأن «دلالة الجملة ليست شيئا قابلا للتبليغ، [...] ليست شيئا يمكن قوله» (دوكرو 1980، 12). إضافة إلى أن دوكرو يتصور أن معنى الملفوظ هو «المعنى الذي يستهدفه المتلفظُ» (نفسه)[7].

7- بصدد الفرق بين الجملة و الملفوظ يُنْظر الفصل الثاني.

ب- تتعلق الملاحظة الثانية بما يستلزمه تصورُ الدلالة التوجيهية في تأويل النصوص. يقول دوكرو مُبَيّناً ذلك:

«إذا أقررنا أن دلالة الجملة تتضمن فراغاتٍ يجب ملؤها للحصول على معنى الملفوظ، وكذلك تشكيلةً واسعةً من الإمكانيات عن كيفية ملئها، فإن هذه الدلالة التي يُنشِئُها اللسانيُ يجب أن *تدْفَعَ* تحليلَ النصوص إلى تُخيُّلِ تنويعاتِ المعنى المتعددةِ والممكنةِ. وتُشَكِّلُ، في نظري، هذه الدعوةُ إلى الابتكار الدلالي، أحدَ الإسهامات الأساسية التي قدمتْها اللسانياتُ لتحليل الخطاب».

دوكرو، 1980، 18.

وبعبارة أخرى، إذا كانت دلالةُ الجملة ثابتةً، فإن معنى الملفوظ متعددٌ، ومتغيرٌ وَفقا لمقامات الخطاب. سنعود إلى هذه النقطة لاحقاً، لأنها تفسّر سبب الاهتمام الذي حظيت به الروابط. لَكِنَّنا نود الإشارة أولا، إلى أن هذا التصور للمعنى (يُمْكِنُ نَعْتُهُ *بالمفتوح*) يتناقض مع الملاحظة التي أوردناها في أ. فإذا كان معنى الملفوظ هو المعنى الذي قصده المتكلم، فلا يُمْكِنُنا عندما نقرأ نصّاً مُعَيَّناً، أن نَعْتَبِرَ المقاصدَ متعددةً ومتغيرةً وغيرَ محدودةٍ؛ ولا أن نعتبر القارئَ حُرّاً في تحديد المعنى الذي يريدُ المتكلمُ إبلاغَه. وسنُحلِّل هذه النقطةَ في الفقرة الموالية.

لِمَ أثارتِ التداوليةُ المدمَجةُ التي حدَّدَتْ دلالةَ الروابط بكونها توجيهيةً، هذا الاهتمامَ كلَّه؟ ثمة عناصر عديدة للإجابة:

I- العنصر الأول من الإجابة سطحيٌّ، هو جدة هذا المبحث في تلك المرحلة؛ وهذا مُعطى لا نَشُكُّ فيه، لكن الجواب يظل ناقصاً، لأن الروابط إنْ كانت موضوعاً جديداً في بداية الثمانينيات[8]، فهي لم تَعُدْ كذلك بعد عشرين سنة.

II- العنصرُ الثاني من الجواب مرتبطٌ بما يترتَّب على اعتماد علم الدلالة التوجيهي في تأويل النصوص والخطابات. وتُوَظَّف في هذا الجواب قولةُ دوكرو السابقة؛ بيد أن وجهة النظر التي عبَّر عنها في هذه القولةِ تُناقِض -على الرغم من ذلك- تعريفَه لمعنى

8- يُنظَر مثلا:

- Ducrot *et al.* (1980), *Cahiers de linguistique française* 5 (1983).

الملفوظ. فلِمَ حظيت بهذه الأهمية؟ لأن دراساتِ النصوص، خاصة الأدبية منها، كانتْ تتجاذبهما مقاربتان: إحداهما تقليديةٌ والأخرى معاصرةٌ:

أ- المقاربة التقليدية في النقد الأدبي آثرت على الدوام ما يوجد قبل النص لاستخلاص معناه. فتَكَوُّنُ النص، ومحيطُ كاتبِهِ وسيرتُه عناصرُ رئيسيةٌ في تأويل النصوص.

ب- المقاربة المعاصرة (البنيوية) قامت ضد المقارباتِ التقليديةِ مُطالِبةً باستقلال النص وباستقلال معناه تَبَعاً لذلك: يوجد المعنى في النص، لا خارجه؛ ومن ثمة اتَّجه تحليلُ النصوص بإصرارٍ نَحْوَ صياغةِ منهجياتٍ بنيويةٍ تُمَثِّلُ استراتيجيةً علميةً مغلقةً(9).

لقد ظلَّتِ اللسانيات، منذ بروز البنيوية، حذرةً تجاهَ مسألة تأويل النصوص؛ لسبب بسيط هو عدمُ امتلاكِها أدواتٍ كفيلةً بتحليل النصوص والخطابات(10). وقد مَكَّنَ بروزُ علم الدلالة التوجيهي من تخطي المعضلةِ الناجمة عن هاتينِ المقاربتنِ المتعارضتينِ للنصوص، لأن علم الدلالة التوجيهي مقاربة بنيوية بلا ريبٍ (وهو ما يسميه دوكرو بنيوية الخطاب المثالي *Structuralisme du discours idéal* من جهة؛ ولأنه يَسْتَثْمِرُ المعلوماتِ غيرَ اللغوية في تحديد معنى الملفوظ من جهة أخرى.

وهذا يعني أن جملةً من المشاكل تَلوحُ عندما يُقَرِّرُ دوكرو أن المقاربةَ التوجيهيةَ ليست مفتوحةً فحسب («تتضمن دلالةُ جملةٍ ما فراغاتٍ يجب ملؤها للحصول على معنى الملفوظ»)، بل إن المعنى متعدد كذلك (« هذه الدلالة التي يضعها اللساني يجب أن تدْفَعَ تحليلَ النصوص إلى تَخَيُّل تنويعات المعنى المتعددةِ والممكنةِ»). والحقُّ أن هذه النقطة مَكَّنَتْ من رسْمِ مَسْلَكٍ ثالث ذي مزايا كثيرة:

1) من جهة، وهذا في سياق تحليل نصي لم يَسَعْهُ إلا القبول بهذا المسلك، إن علم الدلالة التوجيهي لم يشأ تقديمَ جوابٍ لمسألة أحادية تأويلات النصوص أو تعددها. فهذه التأويلات تتباين تبعاً لتأويل المتغيرات التي تمنحها الدلالةُ. وبهذا يتوقف المعنى

9- نحيل هنا على السجال بين بيكار Picard وبارت Barthes، كما قدمه بارت (1966).

10- هي أيضا من أسباب بروز اللسانيات النصية (يُنظَر الفصل الخامس) وتحليل الخطاب.

إذاً على الكيفيةِ التي يُشْبِعُ بها المؤوّلُ المتغيراتِ (بحسب تعبير دوكرو): إن المعنى في *آخر المطاف، يَتَوَقَّفُ* على الدلالة اللغوية ومقام الخطاب.

2) من جهة أخرى، وهذا يُعيدُ منحَ اللسانياتِ وضعاً ضمن *التخصصات التفسيرية* Exégétiques، يعَدُّ دورُ اللساني حاسماً في تحديد الثوابت "القارة"، أي الدلالة اللغوية ("وتشكل، في نظري، هذه الدعوةُ إلى الابتكار الدلالي، أحد الإسهامات الأساسية التي قدمتها اللسانيات لتحليل الخطاب").

لقد أسلفنا أن هذا الموقف يَتَضَمَّنُ تناقضاتٍ: لا يمكننا القول إن معنى الملفوظ هو قصد المتكلم، وأن المعنى يتنوع وَفق مقام الخطاب. فإما أن هذين القولين متعارضان، حيث لا يُمْكِنُنا أن نفترض أن المعنى مُحدَّدٌ (قصد المتكلم) ومفتوحٌ (تعدد التأويلات تبعا للمقامات) في الآنِ نفْسِه. وإما أن هذين القولين متناغمان، بيد أن الفكرة الثانية تُخْتَزَلُ في الأطروحة البدهية والواضحة التي بمقتضاها يتنوع المعنى تبعاً للسياق. لكننّا، حتى في هذا التأويل الضعيف الذي لا يرى أيَّ تناقض بين الفكرتين، نضطر إلى التسليم بأن معنى النصِّ والنص الأدبي بشكل خاص لا يمكن أن يَكُونَ، في كل الأحوال، مفتوحاً كلياً.

يتضح إذاً أن أحد جذور الاهتمام بالروابط، هو النظريةُ التي أتاحت هذه الروابط بلورتَها: علم دلالة توجيهي يسمح بتطبيقات متعددة وحرة في تحليل الخطابات. علاوة على ذلك، فللعناية بالروابط تفسيرٌ آخر غير تأويلي، وإنما بنيوي: لقد وُصِفَتْ الروابطُ باعتبارها مشيرات دالة على **بنية الخطاب**، وسنحاولُ فيما يلي إبرازَ ذلك.

4. الروابط وتحليل الخطاب

صيغةُ **تحليل الخطاب** التي سنَعْرِضُها هي الصيغة المعيار[11] التي بلورها نموذجُ جنيف[*] في **تحليل الخطاب**، كما وصفه رولي وآخرون (1985). فقد خصص فصلا

11- بحسب مصطلحات موشلار (1996a، الفصل التاسع). يتعارض النموذجُ المعيارُ -التراتبي والوظيفي- مع النموذج المعيار الموسَّع الذي وصفه موشلار (1989)، وهو محاولة لإدماج المظاهر الدينامية والسياقية في النموذج التراتبي الوظيفي.

*- أعلن إيدي رولي، منذ إنشاء كرسي اللسانيات الفرنسية سنةَ 1979 برنامج بحث يدرس بنيات الحوارات، بدعم من الصندوق الوطني للبحث العلمي. وقد نُشرت أعمالُه في دفاتر اللسانيات الفرنسية *Cachiers de* ==

(من بين فصول الكتاب الثلاثة) لدراسة الروابط التداولية التي عُرِّفَتْ بأنها واسمات Marqueurs لوظائف تفاعلية. ويمكن أن نُعَرِّفَها تعريفاً صريحاً بما ورد في الاستشهاد التالي:

« تسمُ الروابطُ التفاعليةُ العلاقةَ بين مُكَوِّنٍ تابع/ أو مُكَوِّناتٍ تابعة (فعل Acte، أو تدخل Intervention، أو تبادل Echange) والفعل المُوجِّه Acte directeur لِتَدَخُّلٍ ما»

رولي وآخرون، 1985، 111.

إن الفعل الموجِّه يوافق الملفوظَ[12] الذي لا يمكن حذفه من التدخل، وهو الذي يمنحه معناه، ووظيفتَه الإنجازيةَ بالتَّبَعِ. ويُعَدُّ الفعلُ تابعاً إذا أمكن حذفه دون أن يتغير معنى التدخل.

= *linguistique française*، وفي عمل جماعي لإيدي رولي، وأوشلاون A. Auchlin وسيلينغ M. Schelling، وجاك موشلار وروباتيل C. Rubahel بعنوان:

– (1991), *L'articulation du discours en français contemporain*, Berne, Lang, 3ème Ed..

انشق بعض أعضاء الفريق الأوائل عن نموذج جنيف، وطوروا أبحاثا حول الروابط والعائدية والإحالة الزمنية في إطار نظرية الملاءمة. أما أ. أوشلان (1985) فصاغ مقاربة جديدة تتمركز حول البعد العاطفي والتجريبي للخطاب.

في حين وسَّع إيدي رولي نموذج جنيف في منظور قالبي يراعي تعقيد الخطاب مدمجا الأبعاد اللسانية والنصية والمقامية. وقد شارك باحثون عديدون في تطوير النموذج القالبي (من 1995 إلى 2000)، بدعم من الصندوق الوطني للبحث العلمي وهم:

Laurent Perrin, Elisabeth Miche, Marcel Burger, Anne et Grobet, Laurent Fillehaz

ونُشِرَتْ نتائجُ هذه الأبحاثِ في الأعمال الآتية:

– E. Roulet (1989), *La description de l'organisation du discours*, Didier Paris.

–E. Roulet et *al.* (2001), *Un modèle et un instrument d'analyse de l'organisation du discours*, Lang, Berne.

–A. Kuyumcuyan (2001), *Mention et diction pour une pragmatique du discours narratif*, Lang, Berne.

[المترجِم]

12- المصطلح العام المستعمل هو *Constituant*. لكِنّا سنلاحظ إنْ أنْعَمْنا النظر، أن هذا الاصطلاح لا يَحسِم في طبيعة الوحدات الموسومة بالوظائف التفاعلية. وقد قاد هذا، علاوة على ذلك، بعضَ المؤلفين إلى استعمال مفهوم أدنى من الفعل، بخاصة شبه فعل Semi-acte، للحفاظ على نمطِ العلاقة التداولية نفسِه بين جملة وأخرى، وبين جملة ومركب (يُنْظَر روباتيل Rubattel 1989):

(i) Je vais faire un tour, malgré qu'il pleut.
(ii) Je vais faire un tour, malgré la pluie.

(i) سأقوم بجولة، رغم أنها تمطر.

==

وفي سبيل فهم كونِ الروابط واسماتٍ لوظائفَ تفاعليةٍ واستيعابه، يلزم إتمام هذه الفكرة بالمعلومات التالية:

I- يفترض نموذج جنيف في تحليل الخطاب أن بنية **الخطاب** تشير إليها مجموعةٌ من الواسمات اللغوية:

أ- واسمات الوظائف الإنجازية (كالأفعال الإنجازية، وأفعال اللغة غير المباشرة، أو بعض العبارات التركيبية أيضا)؛

ب- واسمات الوظائف التفاعلية مثل واسمات بنية المحادثة (حسناً، لا بأسَ، إذاً، هو ذاك)، التي تشير إلى أيِّ « مستوى من التنصيص Textualisation» يقع فيه الملفوظ الذي تَتِمُّ معالجتُه، ومثل الروابط التفاعلية التي تُدْرِجُ إما مكونا موجِّهاً، وإما مكونا تابعاً.

وبناء على هذا، فإن الوظيفة الرئيسية للرابط (*لكن، إذاً، مع ذلك، فعلاً، أخيراً*... إلخ) ستكون الإشارةَ إلى **بنية الخطاب**، والإشارةَ إلى وظيفة الفعل الذي يَرِدُ فيه ذلك الرابطُ.

II- يفترض نموذجُ جنيف أن الروابط تنتظم في أربعة أقسام أساسية؛ وهو تصنيف ينبني أساساً على علاقات الحجاج وعلاقات إعادة الصياغة[13]. وفيا يلي التعريفات التي قَدَّمها رولي وآخرون (1985):

«- تَسِمُ الروابطُ الحجاجية علاقةَ الحجة (الحجج) التي تَصِلُ المكونَ التابع، بالفعل الموجِّه؛

- تَسِمُ روابطُ التعاقب علاقةَ حجة مع المكون الموجِّه؛

- تَسِمُ روابطُ الحجة المضادة علاقةَ الحجة المضادة بفعل موجِّه؛

=

(ii) سأقوم بجولة، رغم المطر.

في هذين التدخلين (بحسب اصطلاحات مدرسة جنيف)، العلاقة بين المكون الموجه "*سأقوم بجولة*" والمكونات التابعة "*رغم أنها تمطر*" و"*رغم المطر*" هي هي (علاقة حجة مضادة Contre argument).

13- أكّد موشلار (1985) الدورَ القوي الذي يضطلع به الحجاجُ في المحادثة. وبالنسبة لإعادة الصياغة، فإن أهميتها مرتبطة بأحد المفاهيم الرئيسية في نموذج جنيف، وهو *التمام* وبخاصة، التمام التبادلي *Complétude Interactive* الذي يشير إلى أن تدخلاً ما قد تمَّ، يمكن أن يشار إليه باستعمال رابط إعادة الصياغة (روساري 1994) أو رابط إعادة التقييم Évaluatif (رولي وآخرون 1985).

- تَسِمُ روابطُ إعادة التقييم التبعية الارتدادية Retroactive لتدخل (أو تدخلات) مُقَدَّمٍ (مُقَدَّمَةٍ) في البدء باعتباره مستقلا عن فعل موجَّه جديد».

رولي وآخرون، 1985، 112.

"لأنّ"، "بما أنّ"، "لما كانَ"، "فعلاً"، "أضف إلى ذلك"، "حتى"، "على الأقل" روابطُ حجاجيةٌ، *"إذاً"، "هكذا"، "أيضاً"، "وبالتالي"* روابطُ استنتاج، *"لكنّ"، "رغم ذلك"، "غير أنّ"، "والحال أنّ"، "مع ذلك"، "على أنّ"، "مع أنّ"، "بالرغم من"* روابطُ اعتراضية؛ *"أخيراً"، "إجمالاً"، "في نهاية المطاف"، "مهما يكنّ"، "في كل الأحوال"، "باختصار"، "والحقيقة أنّ"* روابطُ إعادة التقييم. وقد اقتُرِحَتْ بالإضافة إلى ذلك جداولُ إجماليةٌ من أجل إبراز دلالة كل رابط من الروابط داخل كل قسم من الأقسام.

III- يفترض نموذج جنيف، اعتمادا على تحليلات دوكرو، أن الرابط الوارد في صدارة الرد «يمفصل رَدّاً ضمنياً لخطاب المرسل إليه مع خطاب المتلفظ» (رولي وآخرون، 1985، 81). وقد قاد هذا الموقفُ المؤلِفينَ مثلاً إلى تحليل الرد (5) باعتباره ('5):

(5) NO : Dans votre livre, pourtant, vous ne vous ralliez pas entièrement à cette thèse du neutralisme.

(5) مجلة *Nouvel Observateur*: في كتابكم، مع ذلك، لا تتبنون تماماً أطروحة الموقف الحيادي.

(5') NO : (Certes, vous dites que pour le généticien japonais K.K...)[14]. Dans votre livre, pourtant, vous ne vous ralliez pas entièrement à cette thèse du neutralisme.

('5) *Nouvel Observateur*: (بالتأكيد، أنت تقول إنه بالنسبة إلى عالِم الوراثة الياباني Kotoa Kimura ...)(14). في كتابكم، مع ذلك، لا تتبنون كُلِيّاً أطروحةَ الحيادِ هذه.

14- هذا التأويل «المزدوج الصوت Diaphonique» حدده التدخل السابق للبروفسور جاك روفيي Jaques Ruffié (الذي استجوبته مجلة *Le nouvel Observateur* العدد 909، 1982):

NO: إذاً كيف تفسر هذا التنوع الكبير في مواجهة الضغط الانتقائي؟

JR: بالنسبة إلى عالم الوراثة الياباني Kotoo Kimura، فإن أغلب التغيرات لا تحمل للشخص امتيازاً خاصا ولا تُجَرِدُهُ من حظوة محسوسة. إنها محايدة [...] Kimura لا يقصي الانتقاء كلياً، وإنما يمنحه دورَ الكابحِ.

ستُتاحُ لنا فرصةُ العودة إلى هذا التأويل للروابط التي ترد في صدر الرد في تبادلٍ ما، لكنّا نود -قبل التعليق على هذه النقطة التي ستُعْطِي تأويلاً آخر لعلاقات الخطاب التي تتم بوساطة الروابط- أن نسجل أن تأويل *رولي وآخرين* تأويلٌ يُوَسِّعُ تأويل دوكرو. فما قاله هذا الأخير عن الروابط في الردّ، هو أن التَّمَفْصُلَ ذو نمط واحد سواء في الحوار أم في المناجاة[15] من جهة، وأن هذا التمفصل يخص الفعل اللغوي المنجز («لكنّ لا تجيب على المحتوى المؤكد، وإنما على التأكيد نفسِه» دوكرو وآخرون 1980، 126). ويَكْمُنُ هنا تغييرٌ مهم تَعَرَّضَ له الاختيارُ الذي قام به دوكرو. فدوكرو يرى أن ليس هناك استعمالان للروابط، استعمالات في المناجاة، واستعمالات في الحوار: عندما تستعمل "*لكنّ*" مثلا في صدارة الرد، فإن التسلسل Enchaînement الذي تُنْتِجُهُ يَتِمُّ على الفعل الكلامي للمتحدث، أي ما يسميه دوكرو القول Le dire. لماذا اعتمد دوكرو مثل هذا التحليل؟ لأنه ببساطة يعتمد تصوراً لاستعمال اللغة مُرْتَكِزاً على نظرية أفعال اللغة: عندما يتحاور المتلفظون، ينجزون أفعالا لغويةً، ويتعلق تسلسلُ الروابط الواردة، خصوصاً في صدارة الرد، بأفعال اللغة أكثر مما يتعلق بمحتواها.

أما تأويل *رولي وآخرين* فمختلفٌ. من المؤكَّد أنّه يستعيد فكرةَ كونِ أفعالِ اللغة تُنْجَزُ ضمن التبادلات (عبر التدخلات)، لكن المؤلفينَ يسندون إلى الرابط إضافة إلى ذلك، القدرةَ على تضمن الفعل الكلامي. وقاد هذا *رولي وآخرين* إلى إدراج مفهوم جديد، هو مفهوم *ازدواجية الصوت Diaphonie*، الذي يُمَكِّنُ بخاصةٍ من فهم التسلسلِ الذي يستعيد أقوالَ المخاطَبِ صراحةً أو ضمنياً كما في (5). أما دوكرو فلم يكن بتاتاً في حاجة إلى مفهوم آخر يُضيفُه إلى نظرية البوليفونية، مادام تحليلُه للروابط يفسِّر الترابطَ بين أجزاء الحوار، إما اعتمادا على التلفظ أو على الفعل الكلامي.

إن النقطة الحاسمة في تحليل مدرسة جنيف للروابط تتمثّل في أن لهذه وظيفةً في بَنْيَنَةِ الحوار. ولعل ما ينبغي تفسيره هو: لماذا يحتاج الحوار إلى الروابط لكي يشير إلى بنْيَتِهِ؟ سنقف عند مثال يبدو أنه يدعم هذا الاتجاه. لكن قد يُؤَوَّلُ تأويلا آخر، وسيظهر أن فرضية الروابط، بوصفها واسمات لوظائف التفاعل، فرضيةٌ أَخْفَقَتْ إخفاقاً تاماً.

15- هي الأطروحة الأساسية لديه، لأنه يريد أن يبين بالضبط دوام استمرار التعليمات الدلالية أيا كان سياق الخطاب.

5- حجة "لأن" Parce que

من التفسيرات التي تتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى أن الروابطَ تُيَسِّرُ معالجةَ الخطاب، وأنَّ دورها مرتبط في بَنْيَنَةِ الخطاب، بتخفيف كلفة سيرورة المعالجة. بيد أن هذه الفرضية، التي سنأخذ بها في مقاربة أخرى للروابط (يُنظر القسيم 6) لا تتماشى مع رؤية نموذج جنيف. إذا كانت الروابط واسمات للوظيفة التفاعلية، فليس ذلك لأنها تشير إلى بنية الخطاب فقط، وإنما على وجه الخصوص لأن فكرة بنية الخطاب ذاتها، تشير إليها مجموعةٌ من الواسمات اللغوية، منها الروابط.

انطلاقاً من هذه النقطة الحاسمة يتم التمييز بين المقاربات المفتوحة والمقاربات المغلقة. وفي الحقيقة، يعتمد علمُ الدلالة التوجيهي لدى دوكرو، رغم اقتصاره على دلالة الجملة، استراتيجيةً مفتوحةً، إذا سَلَّمْنا بأن معنى الملفوظ شيء يُبْنى على أساس مقام الخطاب: لا يسعى علم الدلالة التوجيهي البتة لإظهار الآليات التي تُمَكِّنُ من الانتقال من دلالة الجملة إلى معنى الملفوظ. في حين أن نموذجَ جنيف برنامجُ بحث مغلق، إذ أنه يتأسس حَصْراً على المعلومات اللغوية[16]، ولا يسعى إطلاقا إلى دمج المعلومات غير اللغوية والمعلومات اللغوية في برنامج بحثٍ مِحورُهُ تأويلُ الملفوظات[17].

سَنَفْحَصُ الآن مثالا مدرسياً قد يبدو في قراءة أولى أنه يدعم تحليل الروابط باعتبارها واسمات للوظائف التفاعلية، بيد أنه يحتمل في الحقيقة قراءةً مختلفةً تماماً. وهو مثال الوصل باستعمال "لأن" في تبادل ما. ورهان المناقشة فيما يلي.

يسمح تحليلُ بعضِ استعمالات الرابط "لأن" *Parce que* باستنتاج أن هذا الرابط يلتحم بالتبادل: هذا يعني أن المتوالية "سٌ *لأن* صٌ" تُؤوَّلُ بالكيفية التالية:

16- رُبَّ معترضٍ يقول إن الصيغةَ الحاليةَ من نموذج جنيف -*المقاربة القالبية* (يُنظر رولي 1991، 1995، 1996، 1997)- تسعى إلى إدماج مختلف المعارف (اللسانية، والخطابية، والمقامية) في مصدر إنتاج الخطاب وتأويله. أمَّا هذا المسعى صَريحٌ في المقاربة القالبية، لكنَّ الطابعَ اللساني الغالب على هذه التحليلات لا يسمح بأن نستخلص أنها استراتيجية علمية مفتوحة: بل هي بالأحرى مقاربة شبه معرفية Pseudo-cognitive (يُنظر الفصل الثالث، القسيم 7).

17- عَرَضَ المؤلِفان (أوشلان وموشلار) مِثْلَ هذا البرنامج، في الفصل الثالث من رولي *وآخرين* (1985)، خاصة حينما سَعَيا إلى إلحاقِ شروط التأليف الجيد للتدخلات والتبادلات بالشروط القائمة على تأويلاتِها.

أ- يتكون"ص" من تدخلات متكلمين مختلفين في حالة تبادُل؛

ب- يتكون"ص" من تدخل متكلم يقوم بالربط استعانةً بـ"لأن"؛

ج- تُدرِجُ "لأن"تدخلا يُسَوِّغُ أحدَ عناصر التبادل (التدخلَ الأول، أو سؤالاً على سبيل المثال)؛

لنأخذ مثالا بسيطا يوضح ما قلناه:

(6) Jacques: Qu'est-ce que tu fais ce soir ?
Anne: Rien de spécial.
Jacques: Parce qu'il y a un bon film au cinéma.

(6) جاك: ماذا ستفعل هذا المساء؟
آن: لا شيءَ محدد.
جاك: لأن هناك فيلما جيدا في السينما.

تجدر الإشارة إلى أن ما قام به جاك في إطار التبادل يمكن أن يكون ضمن تدخل واحد:

(7) Jacques: Qu'est-ce que tu fais ce soir ? Parce qu'il y a un bon film au cinéma.

(7): جاك: ماذا ستفعل هذا المساء؟ لأن هناك فيلماً جيداً في السينما.

بعبارة أخرى يَعْتَبِرُ التحليلُ الخطابي الوصلَ بِـ"لأن" تبريراً للمحتوى أو التلفظ: فما يقوم به المتكلم (جاك) هو تقديم سببٍ (يُسوّغ) فعلَه الكلامي (السؤال).

ولتبيان المشاكل الإمبريقية والتقنية التي يطرحُها هذا التحليلُ، نسوق من جديد مثالا سبق لموشلار أن علّق عليه مراتٍ عديدةً[18]؛ وهو مقتطف من *Apostrophes*[*] (1.2.1985)، يسأل فيه بيرنار بيفو (BP) فريدريك هيربارت (FH):

18- يُنظر بالخصوص موشلار (1996a الفصل الثاني عشر).

*- *Apostrophes* : برنامج في التلفزيون الفرنسي، أعده ونشطه بيرنار بيفو Bernard Pivot على القناة الثانية Antenne 2؛ كان يقدم كل يوم جمعة من الساعة التاسعة والنصف (فيما بين 1975 و1985). [المترجِم].

FH1 ...je me souviens de mon père avec un revolver 1c soir du 6 février
BP1 et votre père c'était qui
FH2 ah mon père André Chamson
BP2 a. André Chamson
b. parce que tous les spectateurs ne savent pas
c. donc c'était un écrivain
FH3 très engagé
BP3 a. très engagé à gauche
b. on dit un intellectuel de gauche...

(8): FH ... أتذكر والدي حاملا مسدسه مساء يوم 6 فبراير.
BP1 ووالدك من هو
FH2 آه، والدي هو أندري شامسون A. Chamson
BP2 أ- أندري شامسون
ب- لأن كل المشاهدين لا يعرفون ذلك.
ج- إذاً، كان كاتباً.
FH3 ملتزما غاية الالتزام.
BP3 أ- ملتزم، منحاز إلى اليسار.
ب- يقال إنه مثقف يساري...

ما قولُ التحليلِ الخِطابي في هذا المَقْطع الحواري؟ لا بد من التذكير بأن هذا التحليل مؤسَّسٌ على دور واسمات الوظائف الكلامية من جهة، وعلى واسمات الوظائف التفاعلية من جهة ثانية. ظاهِرياً، تُمَثِّلُ الصيغةُ الاستفهاميةُ لِـBP1 واسماً للوظيفة الإنجازية: BP1 (*ووالدُك من هو*) تدخلٌ ذو وظيفة إنجازية هي السؤال (يطلق عليه تدخل أوّلي Initiative) الذي يَفْتَتِحُ التبادل. وFH2 (*آه، والدي هو أندري شامسون*) جوابٌ على هذا السؤال (تدخل جوابي)، وبما أن الجواب يليه إعلانٌ عن أخذ الجواب بعين الاعتبار أو تقييم في BP2-أ (*أندري شامسون*)، وأن التقييمات تشير (وهي فرضية التحليل التراتبي) إلى نهاية التبادل (تمام التفاعلية)، فإن

الملفوظ الذي يلي (BP2-ب: *لأن كل المشاهدين لا يعرفون ذلك*)، لا يشكل جزءا من التبادل. لكن بما أن هذا الملفوظ (الفعل) تم إدراجه بوساطة الرابط *لأن*، أي واسم لوظيفة لتفاعلية، فيجب أن يُرْبَطَ بِمُكَوِّن سابق. في هذا الشأن ثمة تأويلانِ ممكنانِ:

1- التأويل الأول، منسجم مع الملاحظة الواردة في (6) و(7) هو أن *لأنّ* يُدْرِج فعلا تابعاً خاصاً بتسويغ السؤال BP1.

2- التأويل الثاني هو أن الوصلَ الذي أُنتِجَ بوساطة *"لأنّ* يخص العدة الخطابية المتوافرة ابتداءً، أي التبادل BP2-FH2-BP1.أ.

المشكلةُ تَكْمُنُ في أن كلا التأويلين فاسدٌ، للأسباب التالية:

I- يفترض التأويل الأول أن تدخل BP، المتكون من السؤال والتسويغ، منقطع. إذا كان ذلك كذلك، فإن BP2ج *(إذاً، كان كاتبا)* يرتبط بمجموع التبادل، وليس بالتبرير فحسب. وما يبدو مفاجئاً ومعقداً من الناحية الإجرائية، هو أن BP مُتكَوِّنٌ من ثلاثة ملفوظات (من ثلاثة أفعال) في دَوْرٍ كلامي واحد:

أ- بإنهاء التبادل (BP2.أ)،

ب- وبتسويغ السؤال الذي يستهل التبادل (BP2.ب)،

ج- وبالالتحام بالتبادل الأوَّلي بافتتاح تبادل جديد (BP2ج).

II- التأويل الثاني يؤدي إلى توقع خاطئ: إذا كانت *"لأنّ* رابطا تفاعليا، فإنه يسم إذاً بكيفية اتفاقية فعلا تابعاً خاصاً بالتسويغ. والحال أنه لا يمكنه أن يربط، في تصور نموذج جنيف، تبادلاً، لأن الفعل أو التدخل وحدهما يمكن أن يكونا موجِّهين (التبادل لا يمكن أن يكون إلا مستقلاً أو تابعاً).

في هذا الطور، ثمة طريقتان لإنقاذ التحليل 2:

أ- إما أن نعتبر أن الوصل يجري على رد ضمني للسؤال، الذي يُؤلِّف مع التسويغ تبادلا موجِّها تابعاً للتبادل السابق.

ب- وإما أن نعتبر أن الفعل الذي أدرج بوساطة *"لأن"*يتبع التبادل السابق.

لكن لِكِلا الحلَّينِ حدودُه وسلبياتُه:

1- في الحل الأول سلبية إدراج مكوِّن موجِّه ضمني: نُلْفي هنا التحليل المعطى للروابط في صدر الرد، التي تشير إلى وصل التلفظ، لكن هذا يؤوبُ إلى إدخال عُدَّة

غير خطابية في تحليل خطابي يرفضُ مبدئياً تشييد تمثيلات بناءً على معايير تأويلية[19]. إضافة إلى أن هذا الإجراء يحتمل أن يَكونَ عنصراً مضافاً مرتبطاً بحاجة خاصة Ad hoc: نستثمر عُدَّة ضمنية عندما نكونُ في حاجة إليها، أي عندما يُعْوِزُنا عنصرُ الوصل في العدة الخطابية[20].

2- الحل الثاني يُقَوِّضُ الفرضية التي تُعَدُّ الروابطُ بمقتضاها، واسماتٍ لوظائف تفاعلية: إذا كانت "لأنْ تُدْرِجُ، بكيفية اتفاقية، فعلاً تابعاً، فإنها لا تستطيع أن تُدْرِجَ فعلا موجِّها[21]، في سياقات شبيهة بهذا.

يتضح إذاً أن هذه الوضعية لا مخرجَ منها؛ ونفسِّر هذا بأن التحليل أُسِّسَ على الخصائص البنيوية للروابط فقط. وما يَنْقُصُ هو أخذ خصائصها الاستدلالية بالحسبان. وهو ما لا يَتِمُّ إلاَّ بالتساؤل عن جدوى الروابط وعن وظيفتها في الخطاب.

19- هناك قراءتان ممكنتان لنموذج جنيف: إما أن نعتبر بنياتِ الخطاب تأويلاتٍ، ومن ثمة فإن واسمات الوظائف الإنجازية والوظائف التفاعلية تسمح بالنفاذ إلى التأويلات عبر البنيات التي تشير إليها؛ وإما أن نفترض أن التأويل مُعْطى، وثابت، وأن التحليل التراتبي ليس إلا تمثيلا من بين تمثيلات أخرى لهذا التأويل. ونحن نرفض القراءة الأولى التي توجد في صميم إشكالية *تمفصل الخطاب في الفرنسية المعاصرة* *L'articulation du discours en français comtemporain*. والاتجاه الثاني الذي يُمَثِّلُ، فيما يبدو، الموقفَ الحالي لرولي، مع ذلك لا يتناغم مع استراتيجية مفتوحة: تأويلُ خطابٍ لا يُمكِنُ أن يُختزل في تأويل المعلومات اللغوية فقط التي يتضمنها هذا الخطابُ.

20- الطريقة الإجرائية التي تشكل إحدى الكشفيات Heuristiques التي تفضلها تحليلات جنيف، تقوم على إدخال الروابط بين المكونات من أجل إظهار العلاقة بين الأفعال وجعلها مفهومةً.

21- لإنقاذ هذا التحليل، اقترح موشلار قاعدةً تخاطبيةً للخطاب تُفسِّر هذا النمط من الربط Connexion، وهي قاعدة الصعود الأقصى La loi de remontée maximale (يُنظَر موشلار 1982، 1985، 1996 a، الفصل الثاني عشر).

6- الجهود المعرفية والآثار السياقية للروابط

لقد عَرَضْنا حتى الآن جوابين عن أهمية الروابط بالنسبة إلى **تحليل الخطاب**:

I- تَسْمَحُ الروابطُ بالنفاذ إلى تأويلات النصوص، لن ينفَذَ إليها المؤوِّلُ بدون توسل التحليل اللساني للروابط.

II- تسمح الروابطُ بالنفاذ إلى تمثيلٍ عن **بنية الخطاب**، سواء كانت تشير إلى العلاقات التفاعلية، أو أن إدماجها يُفْصِح عن هذه العلاقات.

لقد توقَّفْنا وبيَّنّا حدودَ هاتين المقاربتين، ونريد الآن تقديم رؤية بديلة ترتبط بالتداوليات المعرفية (نظرية الملاءمة)، ولها ثلاثة جوانب إيجابية:

1- تُقَدِّمُ جواباً مَتيناً لمسألة أهمية الروابط؛

2- تُقَدِّمُ جواباً لأحادية أو تعدد مقاصد و/ أو تأويلات النصوص؛

3- تُقَدِّم حلاً للاستعمالات التخاطبية المعقدة للروابط؛

لِنُحَلِّلْ هذه القضايا بالترتيب؛ ولنبدأ بأهمية الروابط. تذهب فرضية جديدة بَلْوَرَتْها ديان بلاكمور Diane Blakmore (1987) في إطار نظرية الملاءمة إلى أن الروابط *قيودٌ دلاليَّة* على *الملاءمة*. فما المقصود بذلك؟

تقومُ الفَرْضيةُ على أن الروابطَ واسماتٌ إجرائيةٌ تؤدي دوراً في معالجة المعلومات في مستوى النظام المركزي للفكر. ويستلزم هذا الافتراضُ شيئينِ على الأقل:

أ) تؤدي الروابطُ دوراً في تيسير معالجة المعلومة: تَكْمُنُ وظيفتُها بالأساس، في تخفيف الجهود المعرفية؛

ب) وتضطلع بدور في مستوى التأويل: فوظيفتها هي تحديد الآثار السياقية للملفوظ.

يُتيحُ هذان المظهرانِ -الجهدُ المعرفي والآثارُ السياقيةُ- تعريفَ الروابط، ضمن نظرية الملاءمة، من زاوية مختلفة وجديدة: لا تشتغل الروابطُ بوصفها عوامل لتنوع التأويلات، ولا بوصفها واصلات خطابية، ولكن بوصفها أدلة *تُرْشِدُ التأويلَ* (إذا استعملنا مصطلحات لوشير، (يُنظر لوشير 1994). بالفعل، إن الروابط تُقَدِّمُ

تعليماتٍ حول كيفية بناء السياق وحول كيفية استخلاص التضمينات السياقية للملفوظ.

سنرى، فيما بعد، كيف يُمْكِنُ تمثيلُ هذه المعلومات، لكننا نستطيع من الآن تجليةَ الأسباب التي جعلت الروابط ذات أهمية وفائدة، ولِيَكُنْ مُنْطَلَقُنا مجموعاتِ الأمثلة التالية، التي تتألف من ملفوظات مترابطة ترابطا صريحا (الأمثلة أ)، وملفوظات غير مترابطة بكيفية صريحة (الأمثلة ب):

(9) (a) Max cria et Marie pleura.
(b) Max cria, Marie pleura.

(9) (أ) صرخ ماكس وبكت ماري.
(ب) صرخ ماكس، بكت ماري.

(10) (a) Jean tomba, **parce que** Max le poussa.
(b) Jean tomba, Max le poussa.

(10) (أ) سقط جان، **لأن** ماكس دفعه.
(ب) سقط جان، ماكس دفعه.

(11) (a) Max tomba dans précipice, **mais** il s'en sortit sans mal.
(b) Max tomba dans précipice, il s'en sortit sans mal.

(11) (أ) وقع ماكس في ورطة، **لكنه** تخلص منها بدون أذى.
(ب) وقع ماكس في ورطة. تَخلَّص منها بدون أذى.

الملاحظة الأولى هي أن الملفوظات (ب) ملفوظاتٌ قابلةٌ للتأويل، وتأويلها لا يختلف اختلافا ملموسا عن الملفوظات (أ)، باستثناء ما ورد في (10ب). فكيف نفسر، إذاً، أن الروابط تسهم في ملاءمة الخطاب؟ يجدر بنا التذكير هنا بأن الملاءمة قضيةُ توازنٍ بين الجهود المعرفية والآثار السياقية: كلما تَطَلَّبَ ملفوظٌ جهوداً معرفية، كان أقل ملاءمةً؛ وكلما أنتج الملفوظ آثارا سياقية، كان أكثر ملاءمة. فإذا كان ثمة فرق بين الأمثلة (أ) والأمثلة (ب)، فَلأنَّ:

1- أمثلة المجموعة (أ) تُخَفِّفُ جهود المعالجة: تُعَيِّنُ الروابطُ المعلوماتِ التي ينبغي الربطُ بينها، وكيفية معالجتها؛

2- أمثلة المجموعة (ب) تُقَوِّي الآثارَ السياقية: تدلنا على أن التضمينات القابلة للاستنتاج من الملفوظات هي كذلك بحكم ترابطها، وتُقَدِّمُ تعليماتٍ دقيقةً عن كيفية استخلاصها.

لنفحص الآن الفروقَ بين هاتين المجموعتين من الأمثلة فحصاً دقيقاً:

أ- في المثالي (9 أ و ب)، القراءة المُفَضَّلة هي القراءة الزمنيةُ والسببيةُ: فالحدثُ "صرخ ماكس" يَسْبِقُ الحدثَ "بكت ماري" ويُسَبِّبُهُ. وهذا التأويلُ لم يتم إبلاغه بوساطة مواضعةٍ ما على المعنى، لأن لواو العطف استعمالاتٍ أخرى غير الاستعمالات الزمنية والسببية. وفي المقابل لتقييم (9 أ) يجب أن يكون ما يصرح به الملفوظُ الثاني مُنَبِّهاً إلى العلاقة الزمنية والعلاقة السببية. في الخطاب الذي لم يرد فيه الرابط (9ب) يمكن أيضا استخلاص هذا التأويل، لكنه يظل نتيجة افتراض، ويمكن نفيُهُ بسهولة. علاوة على ذلك، ليكون كذلك، يجب اللجوء إلى المعلومة المفهومية، أي أن نكون قادرين على بناء سيناريو، يستطيع فيه صراخُ رجلٍ أن يسبب بكاءَ امرأة. هذه العلاقة السببية هي بالتأكيد مدعومةٌ باختيار أزمنة الأفعال، أي الماضي البسيط، لكن هذه المعلومةَ (الإجرائيةَ) أضعف من تلك التي تمنحها الروابط (يُنظر الفصل الخامس، القسيم 6).

ب- في المثال (10) الأمور أكثر وضوحاً، لأن هناك اختلافاً بين تأويل (10 أ) وتأويل (10 ب). فتأويلُ (10 أ) سَبَبِيٌّ بالضرورة: حدث "*دفع ماكس جان*" يَسْبِقُ حدث "*سقوط جان*" ويُسَبِّبُهُ. في حين أن المثال (10 ب) الذي لم يَرِدْ فيه الرابطُ "لأنَّ" يقود إلى تأويل زمني: حَدَثُ "*دفع ماكس جان*" يلي حدثَ "*سقوط جان*" زمنياً. فالقيد الدلالي لـ"*لأنَّ*" هنا واضح جدا: "لأنَّ" يتطلب أن نَصِلَ سببياً وأن نَعْكِسَ الترتيب الزمني للأحداث الموصوفة في ما تُصَرِّحُ به الملفوظات[22].

ج- وأخيراً تُبْرِزُ المجموعةُ (11) بشكلٍ واضحٍ الفرقَ بين التوجيه الاستدلالي والتأويل السياقي. فالأثر الأساسي لِـ(11ب) هو تكوين فرضية توقعية: يَحِقُّ للقارئ أن يستخلص نتائجَ سيئةً حول ماكس، إذا علم أنه وقع في ورطة. وأثــرُ نَفْــيِ هــذه

22- نُذَكِّر بأن هذا النمط من المعلومة إجرائيٌّ. هو المظهر الأقل مقبولية في تحليل الروابط المقترح في إطار نظرية الملاءمة. إذ يرفُضُ البعض عموماً أن المعلومة السببية مفهومية وليست إجرائية. وجوابنا على هذا الاعتراض هو ما يلي: إذا كان الرابط يفرض علاقة من نمط معين بين صيغتينِ قضويتينِ، فإن هذه العلاقة ليست مفهومية، لأنها تُحَدِّدُهَا شروطٌ أخرى تستهدف تخصيصَ حججهما.

النتائج واردٌ مع استعمال "لكنّ"، بيد أن الرابط يُجَلّي ويستبق وجوبَ نفيها: في (11ب) ، في نهاية معالجة الملفوظ الثاني فقط يَحِقُّ لنا نفيُ النتائج المستخلَصةِ من الملفوظ الأول.

يتعلق الإسهام الثاني للتحليل الاستدلالي بمسألة تعدد المقاصدِ وتأويلاتِ الروابط. الجواب الذي سَنُقَدِّمُهُ بسيطٌ، ويتجسد في اقتراحين:

I- إن الرابط عبارةٌ تتأثر بالسياق الذي له استخدامات متنوعة، ولهذا السبب تتنوَّعُ التأويلات من سياق إلى آخر. لكن هذا لا يسمح لنا في أي حال بأن نرى غموضاً ما في استعمال الروابط. وفيما يلي مجموعة من التعليمات المُحَدِّدَة للمحتوى الإجرائي للروابط[23]:

أ- تُعَرَّفُ الروابط دلاليا بمعلومات إجرائية تتصل بالتوجيه المشترك بين كل استعمالاتها (مجموع التعليمات الأساسية)، وتتناولُ تعليمات خاصة باستخدامات معينة (تعليمات المستوى الثاني)؛ التعليمات الأساسية ضرورية (يجب تنفيذها)، في حين أن تعليمات المستوى الثاني اختيارية؛

ب- إن التعليمات متعالقة ضمن إجراء، وهي منظمة بشكل تراتبي: كل مرحلة من الإجراء يناسب شرطا واحدا على التأويل؛ إذا كان الملفوظ يستجيب لهذا الشرط، فإن التأويل يمكنه أن يتوقف أو تتم مواصلةُ الإجراء؛ إن مسار الإجراء يتوقف بمجرد الحصول على تأويل منسجم مع مبدإ الملاءمة.

ج- يتعلق محتوى التعليمات بـ:

1- تكوين الفرضيات التوقعية؛

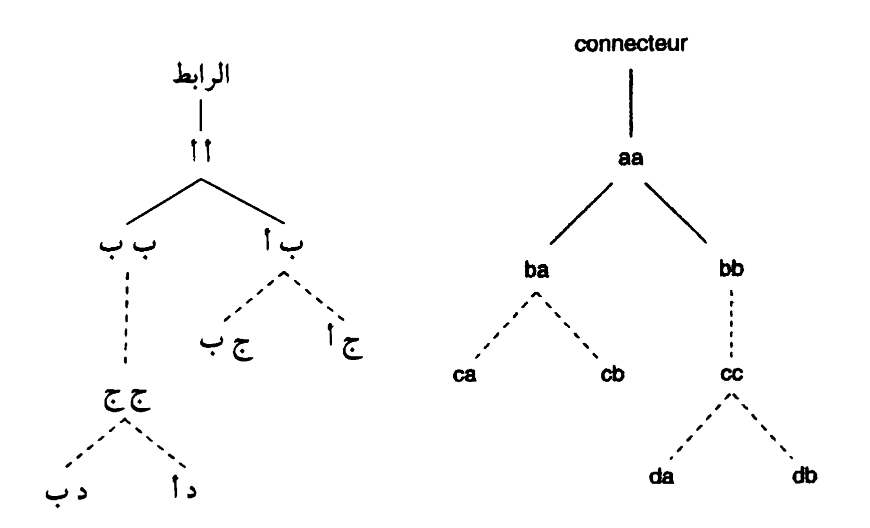
2- انتقاء الافتراضات السياقية؛

23- نستعيد هنا، على وجه التبسيط، مبادئ تحليل لوشير (1994). بعضُ هذه الأفكار قُدِّم في موشلار (1989)، لاسيما الفرق بين شروط الاستعمال والتعليمات.

3- نمط الأثر السياقي (حذف افتراض، أو إعادة تقييم افتراض، أو إضافة افتراض).

4- الاحتفاظ بالافتراضات المُحَصَّلةِ في الذاكرة أو حذفها منها.

لن نقدِّم أمثلة وصفية مُثقَلَة بالتفصيلات، لِذا نحيل -للمزيد من الاطلاع على تفاصيل التحليل- على لوشير (1989) و(1994) الذي قدم تحليلات دقيقة "للواو" "*et*"، و"D'ailleurs" و"*لكن*". ونكتفي بالإشارة إلى أن للإجراء الذي يصف رابطاً، في صياغة لوشير (1994، 194) الشكلَ التوليدي الموالي:



فالتعليمات أأ، و ب أ، و ب ب مثلا، تُـحَدِّد مجموعَ التعليمات الأساسية، بينما التعليمـات ج أ، و ج ب، و ج ج، و دأ و دب تعليماتٌ من المستوى الثاني.

اا- يسمح هذا النوع من التمثيل بالإجابة على مسألة تنوع تأويلات الروابط. فالملفوظات التي تتضمن رَوابطَ لا تكون غامضةً، ولا تكون غيرَ محددة من زاوية معناها. إذا كان التأويل الذي توَصَّلَ إليه المرسَلُ إليه يخالف التأويل الجيد، أي إذا لم ينسجم مع مبدإ الملاءمة، فهذا يعني أن المسار الذي أُختيرَ في الإجراء المتصل بالرابط ليس السبيلَ السليمَ، أو أنه لم تتوفر لديه كلُّ المعلومات للقيام به، أو أن المتكلم قد أخطأ. ومثالُ ذلك أن يُختارَ المسارُ <أأ، ب أ، ج أ> في حين أن التأويل المقصود

يتطلب المسار <أا، ب ب، دأ>. وإليكَ مثالٌ جَيّدٌ على هذه الحالة في الاستعمالات الاستدلالية ذات الصلة بـ"لأنّ"، كما يتضح في (12):

(12) Jacques est tombé à mobylette, parce qu'il a le bras dans le plâtre.

(12) سقط جاك من الدرّاجة، لأن جبيرةً من جص تَلُفُّ يدَه.

تأويلُ المثال (12) بالتجرد Par defaut [أي التأويل المحايد بدون استحضار أية معطيات خارجية] هو أن نقرأه قراءةً سببيةً تؤوَّل فيها المتتالية مثل (13 أ) بوساطة الصيغة القضوية (13ب) والعلاقة السببية (13ج):

(13) (أ)- "أ" لأن "ب"

(ب)- "س" لأن "ص"

(ج)- "ص" يُسَبِّبُ "س"

في هذه القراءة أُعْتُبِرَ حملُ ماكس جبيرةَ جِصٍّ في اليد سبباً لسقوطه. هذه القراءة مفَضَّلةٌ، لكنها ليست القراءة الوحيدة الممكنة. فهناك على الأقل قراءة أخرى يمكنها أن توافق القصد الإخباري للمتكلم، وهو ما يتضح في (13د).

(13) (د) "س" تُسَبِّبُ "ص"

في هذا التأويل، يُقدِّمُ المتكلمُ السببَ في مرحلة أولى، ثم النتيجة/ الأثر في مرحلة ثانية. وهذه الحالة المُتَوَقَّعة أكثرُ وسماً في الأمثلة التي تربط فيها "لأنّ" وقائعَ لا تُفضي إلى القراءة السببية (13ج)، أي استدلال بالقهقرى، ويجب أن تؤول بالقراءة (13د)، أي الاستدلال التوقعي (يُنظر الفصل الخامس، القسيم 6):

(14) Max poussa Jean, parce qu'il tomba.

(14) دفع ماكس جون، لأنه سقط[24].

24- نلاحظ هنا أن الفاصلة بين القضيتين ضروري. إذ إنّ استعمال "لأنْ" «عاملاً» (يُنظر مجموعة مو-1، 1975) مستحيلٌ هنا، كما يمكن تبيانه في ('14)، حيث يتسم هذا التأويل شكلياً بغياب الفاصلة:

('14) دفع ماكس جون لأنه سقط.

لا يتبادر إلى الذهن أي تأويل منسجم مع ('14)، التأويل الذي يستلزم (13ج)، أي «سقط جون» يُسبب «دفع ماكس جون».

أخيراً، إن التحليل المقترح يقدم حلاً للاستخدامات المعقدة للروابط، خاصة الاستخدامات غير المعيارية في المحادثة. فكيف تُمَكِّنُ المقاربةُ الإجرائيةُ من تفسير استخدام"لأنّ" في (8) (*)؟ إحدى خصائص"لأنّ" في مثل هذا النمط من الاستخدام، والتي يجب أن يخصصها الوصف الإجرائي بكيفية صريحة، هي أن"لأنّ" تُدْرِج علةً، أو باعثا لطلب بيرنار بيفو. هذا والحال أن ثمة وسيلةً أبسطَ للحصول على توضيح لهذه العلة أو هذا السبب: وهي الانتقال من استدلال من قبيل (15):

(15) (أ) إذا تلفظ المتكلم م بسؤال س، فثمة علةٌ ع لـ س.

(ب) م تلفظ بـ س.

(ج) إذاً، هناك ع لِـ س.

يُمْكِنُ أن يتخذ هذا الاستدلالُ، في المثال (8)، الصيغةَ التالية:

(16) (أ) إذا سأل بيرنار بيفو فريدريك هيربارت عن اسم أبيه (س)، فثمة علةع لِـ(س).

(ب) يسأل بيرنار بيفو فريدريك هيربارت عن اسم أبيه (Q).

(ج) ثمة إذاً علةع لِـ(س).

من اللازم أن نبدي هنا ملاحظتين:

1- من الواضح أن الفرضية الأولى التي تتبادر إلى الذهن، أي فرضية كون ع= *يجهل بيرنار بيفو من هو والد فريدريك هيربارت* ليست ملائمة في السياق: فبرنار بيفو يعرف ضيوفه. فملاءمة الملفوظ لا تعود إلى كون المعلومة موجَّهةً إليه، وإنما تعود إلى كون هذه المعلومة موجَّهةً إلى المشاهدين. والمفاجأة التي أحستْ بها وأبْدتْها فريدريك هيربارت إزاء سؤال بيرنار بيفو تعد سببا كافيا لجعل العلة ع ظاهرة بصورة متبادلة: *لا يعرف جميع المشاهدين أن فريدريك هيربارت هي ابنة André chamson*. فما يتيحه الرابطُ"لأنّ" هو تَجْلِية العِلَّة.

2- اشتغال"لأنّ" الذي قد يُفْهَم في قراءة أولى مثل *إذًا*، لا يستتبع ذلك الترادفَ بين "لأنّ" و"*إذاً*". فـ"*إذاً*" يجب أن تُدْرِجَ معلومةً جديدةً، ولكنها سهلة الإدراك: تُدْرِجُ "*إذاً*" ناتِج

* – المثال الوارد في ص. 222.

مقدمة شرطية مُضَمَّنة، لكنها لا تستطيع أنْ تُظْهِرَ هنا محتوى العلة ع المسوغة للسؤال س. لهذا يتعذر استعمال *إذا* في (8'):

FH1 ...je me souviens de mon père avec un revolver 1c soir du 6 février
BP1 et votre père c'était qui

FH2 ah mon père André Chamson
BP2 a. André Chamson
b. ?? **donc** tous les téléspectateurs de savent pas...

(8') FH1 ... أتذكر والدي حاملا مسدسا مساء يوم 6 فبراير
BP1 ووالدك من كان
FH2 آه، والدي هو أندري شامسون
BP2 أ- أندري شامسون
ب-؟؟ **إذاً** كل المشاهدين لا يعرفون ذلك.

في الختام، إن رابطاً مثل *لأنّ* لا يربط قِطَع خطاب أو وحدات تخاطبية، بل يسمح فقط بوصل المعلومات الجاهزة (التي تم التصريح بها أو التلميح إليها) بعضها ببعض، مُشيراً إلى وجه الملاءمة الذي ينبغي أنْ يُحْمَلَ عليه القولُ. من الكيفيات التي تجعَلُ ملفوظاً ما ملائماً، أنْ يُشيرَ إلى علةِ ملفوظٍ سابقٍ، عندما لا تكون هذه العلةُ ظاهرةً لطرفي التخاطب أو مفترض أنها ظاهرة بصورة متبادلة.

7- دور الروابط في الخطاب

بإمكاننا الآن تقديم جواب أكثر إيجابيةً عن سؤال دور الروابط في الخطاب. من المؤكَّد أنَّ الروابط تُقَدِّم تعليمةً عن ربطِ هذه التمثيلات ذات الصيغ القضوية، وهي جزء من دلالتها الإجرائية. لكن هذه الدلالة الإجرائية لا تطابق حتماً قِطعاً لغوية أو وحداتٍ خطابيةً. وذلك لأن وظيفة تعليمات الروابط هي بالذات إعادة بناء تمثيلات ذات صيغة قضوية ضرورية لتأويل الملفوظات.

ويَنتُجُ عن هذه الفرضية أن الروابط لا تُبَنْينُ الخطاب، وإنما لها وظيفة تأويلية بالأساس: إذا كان لها من وظيفة في الخطاب فهي توجيه المخاطَب في مساره التأويلي. وبعبارة أخرى إن اختيار الرابط يجب أن يتم بِنَحْوٍ يؤدي دوراً في تخفيف الكلفة المعرفية وليس العكس.

يجب أن تُحْمَلَ هذه الملاحظةُ على محمل الجِدِّ، ليس لأنها قد تُقَدِّم جواباً نهائياً لمسألة الروابط، وإنما من الضروري استخلاصُ كل النتائج منها، وهي على ضَرْبَيْنِ في رأينا نخصص نهاية هذا الفصل للتعليق عليهما.

أ- النتيجة الأولى مفادها: إذا كانت الروابط تُقَدِّمُ تعليماتٍ حول كيفية معالجة المعلومات التي تقدمها الملفوظات والمعلومات التي تشكل السياق، فقد يحصل أن لا يختار المتكلم الرابط الأنسب، ليس لأنه لا يعرف لغته جيداً، ولكن لتدخل إكراهات متناقضة.

هَبْ أن المتكلمَ يريد إبلاغ مخاطبه أن ماكس دَفَعَ جان، وأن فعل ماكس قد سَبَّبَ سقوطَ جان. إذا أراد المتكلم إبرازَ سقوط جان، فلن تعترضه أيُّ مشكلة: قد يكون ملفوظُه من قبيل (17):

(17) Jean est tombé, parce que Max l'a poussé.

(17) سقط جان لأن ماكس دفَعَهُ.

يتناغمُ كلُّ شيء في ملفوظه هذا: المعلومة التي يريد المتكلِمُ إبرازَها وردتْ في الموقع الأول، ولأن" تُبَيّنُ بشكل صريح العلاقة بين *دفع ماكس جان وسقط هذا الأخير*.

هَبْ الآن أن المعلومة الأساسية التي يريد إبلاغها، أيْ تُعَدُّ في نظره الأظهر ويريد وضعَها في الموقع الأول، ليست سقوط جان، وإنما فعل ماكس، وعلاوة على ذلك يريد التصريحَ بالعلاقة السببية بين الحدثين. ظاهرياً، إن اختيار (18) ليس كافياً: الواو لا تُبَلِغُ السببيةَ بشكل صريح، بل تكتفي بتضمينها.

(18) Max a poussé Jean et Jean est tombé.

(18) دَفَعَ ماكس جان وسقطَ جان.

يريد المتكلم إذاً أن يَعْرِضَ المعلومات مرتبةً وأنْ يُظْهِرَ العلاقةَ السببية: يريد أولا أن يقول إن ماكس دفع جان، ثم يقول إن جان سقط، إلى جانب ذلك يريد أن يقول صراحةً إن فَعْلَ ماكس قد سبب سقوط جان. فكيف يَتَأَتّى له التعبير عن كل ذلك؟

للوهلة الأولى، قد يكفيه أن يُعَزِّزَ (18) برابطٍ سببيٍّ. المشكلة هي أن الفرنسية لا تتوفر على رابط سببيٍّ تقدمي: تشتغل "لأن" بالقهقرى على نحوٍ اتفاقي، كما يتضح في (17). ليس أمام المتكلم إلا حل واحد: استعمال (18) و"لأن"، ونتيجته هي (19)

(19) Max a poussé Jean, parce que Jean tombé.

(19) دفع ماكس جان لأن جان سقط.

إن الجملة شاذة لأسباب عديدة: أولا، إذا طبقنا القراءة السببية التراجعية فيعني ذلك أن سقوط جان هو سببُ فعلِ ماكس؛ وهو تأويل غريب جداً. لكن إذا كان التأويلُ، الذي بمقتضاه يكون فعل ماكس سببا لسقوط جان في المُتناول، فإن هذا التأويل قراءة استباقية أو استدلالية لِـ"لأن"، وهي قراءةٌ قد يرفضها المخاطَبُ.

الوضعيةُ بسيطةٌ: المتكلمُ الذي يريد التعبير عن فكرته بوساطة (19) يُجازِفُ بألاَّ يُفْهَمَ، إذْ يَطْلُبُ مخالفةَ التعليمات المعيارية للرابط.

ب- النتيجة الثانية للفرضية التي تقوم على كون الروابط تُخَفِّفُ الجهود المعرفية، هي ضرورة الحذر فيما يخص دور الروابط في التعلم، لا سيما تعلم الإنشاء. ثمة ميلٌ منذ فترة، إلى توجيه التعلم باعتماد فرضيات **تحليل الخطاب**؛ ولم تَكُن الروابطُ بمنأى عن هذه العملية. والحال أن الروابط ليست أدواتِ تزيينٍ بسيطةً للنص، ولا أدواتٍ لِبَنْيَتِهِ وتنظيمه، بل إن وظيفتها هي السماح بالنفاذ إلى المعلومات الضرورية للاستدلالات. وهذا يفترض أن تعلمها لا ينفصل عن قضايا الاستدلال والقصد، وإلا فإننا سَنَحْصُلُ على نتائجَ كارثيةٍ، خاصة إذا طُبِّقَتْ المبادئُ المعنيةُ تطبيقاً واسعاً [25].

25- لقد أتيحت لأحدنا فرصةُ إبداء حذره إزاء بيداغوجيا التحرير الموجَّهة نحو الروابط (يُنظر موشلار 1994a). وكانت خلاصاته ثمرةَ بحثٍ دقيقٍ لإنشاء كتبَتْه تلميذةٌ من المستوى الثالث. فالنص الذي كتبته هذه التلميذةُ محشو بالروابط، وجيد التنظيم على المستوى الظاهري. لكن للأسف، كان الإنشاء غير قابل للفهم، ولم تُضِف الروابطُ شيئاً يُذكَر لتَيْسيرِ التأويلِ، والتقاطِ المقصديْنِ المحلي والشامل (يُنظَر الفصل الثامن، القسيم 5).

8- خلاصة

حاولنا في هذا الفصل الإجابة عن سؤالِ أهمية الروابط، وتبيان سبب اضطلاع كلمات الخطاب هذه، في نهاية المطاف، بوظيفة معرفية وخطابية: إن الروابط أدِلَّةٌ يسترشد بها التأويل، وهي بتخفيفها جهود المعالجة، وبتوجيه عملية اكتشاف الآثار السياقية تَضْمَنُ ملاءمةَ الخطاب على نحوٍ ناجعٍ. ومع ذلك، فقد تبين لنا، من التحليل الذي قدّمناه، أن وجودها يُسَهِّلُ مَهَمَّةَ المخاطَب، لكنها ليست لوحدها كافية لِضمان قابلية تأويل الملفوظات وملاءمتها. فالتركيزُ الشديدُ على الدور المحوري الذي تؤديه الروابط، نجمَ عنه –ربما– أنها ليست واسمات ذات مضمون إجرائي: تسهم في معالجة المعلومات التي ينبغي، علاوة على ذلك، أن يَكونَ النفاذُ إليها مُمْكِناً.

الفصل الخامس:
الزمن والحكي والخطاب(*)

1- توطئة

ورثَ **تحليل الخطاب**، من الستينيات إلى الثمانينيات [من القرن العشرين]، حججاً تبدو حاسمةً ودامغةً تَسْنُدُ فرضيةَ وجودِ تنظيمٍ مستقلٍ **للخطاب**. وكان مصدرُ هذه الحجج دراسةَ أزمنة الأفعال في الخطاب، وفي الخطاب السردي بشكل خاص. غير أن اللافتَ للنظر أن الحجج المقدَّمة لم تصدُر عن نقاد الأدب ومُحَلِّلِيهِ الذين كان من المفروض أن يُنْتِجوا، بناءً على الملاحظات الدقيقة والمتعددة، تعميماتٍ حول استعمال أزمنة الأفعال في الأدب[1]، وإنما عن اللسانيين الذين لم يَكُنْ طموحُهم تأسيس تخصصٍ جديدٍ، أي **تحليل الخطاب**. كان رائدَ هؤلاء اللسانيين وأشهرَهم إميل بنفنيست E.Benveniste اللسانيُّ المعروفُ بأعماله في اللسانيات التاريخية والمقارنة، وثانيهم اللسانيُّ الألماني هارالد فينريش Harald Weinrich الذي تكْمُنُ أصالتُه الوحيدة في تأسيس نظرية عن أزمنة الأفعال في الخطاب، اعتماداً على أعمال بنفنيست وأعمال كات هامبورغر[ب] Käte Hamburger.

يتعارض الطابعُ المحلي للملاحظاتِ أساسِ نظريةِ بنفنيست أو نظريةِ فينريش،

---

*- استعنا في نقلِ مصطلحاتِ هذا الفصلِ وأمثلتِه إلى اللغة العربيَّة بالدراسات اللسانية التي تناولتْ قضايا الزمن والجهة؛ وفي مقدمتها:

- عبد المجيد جحفة،
  - *دراسات دلالية في اللغة العربية*، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط. 1، 2018
  - *دلالة الزمن في العربية، دراسة النسق الزمني للأفعال*، دار توبقال للنشر، ط.1، 2006.
- امحمد الملاخ، *الزمن في اللغة العربية، بنياته التركيبية والدلالية*، دار الأمان (الرباط)، منشورات الاختلاف (الجزائر)، الدار العربية للعلوم ناشرون (بيروت)، ط.1، 2009.
- بريسول أحمد (ترجمة)، *في بنية الحدث التركيبية والدلالية*، دار الكتاب الجديد، دار الكتاب الجديد، ط. 1، 2003. [المترجِم].

1- نفكر في أعمال مثل أعمال جنيت Genette (1972) الذي أسس *السرديات*، انطلاقاً من ملاحظات واسعة للإجراءات السردية.

على الأخص مع الأهمية التي حظيت بها فرضياتُهما. لكن إذا كان نجاح نظريتيْهما وذيوعهما بين أوساط اللسانيين ودارسي الأدب يُعْزَيانِ جزئياً إلى بساطة نموذجيْهما، ويُفَسَّرانِ كذلك بإحدى نتائجهما في **تحليل الخطاب**؛ وهي وضعُ **تصنيف للخطابات**، فمن المهم بالفعل أن نفهم أنه إذا كانت أزمنة الأفعال وتوزيعُها قرائنَ دالةً على نمط النص (على سبيل المثال *القصة* Histoire أو *الخطاب* Discours بحسب مصطلحات بنفنيست 1966، *والحكي* Recit أو *التعليق* Commentaire، بحسب مصطلحات فينريش 1973)، فإن هذه القرائن، من بين مجموعة أخرى من القرائن، ستُتَّخَذُ إشاراتٍ تدُلُّ على نمط خاص من **الخطاب**. ثمة إذاً خلف وصف الظواهر اللسانية مثل أزمنة الأفعال **قَصْدٌ واضح: اتخاذ بعض الإشارات اللسانية علاماتٍ على** الانتماء إلى هذا النمط من الخطاب أو ذاك (مثلاً، السردي، والوصفي، والحجاجي، والمقصود لذاته Autotélique، إلخ.)[2].

إن الرغبة في تنميط النصوص، اعتماداً على معاييرَ لسانيةٍ خالصةٍ، لا تُدرَك إلا في ضوء مسلماتِ **تحليل الخطاب**. ولا يشكل هذا التنميطُ امتداداً لمشروع **تحليل الخطاب** فقط -ما دام هذا التحليلُ يقوم على تفسير ظاهرة **الخطاب** انطلاقاً من مقولات لسانية- ولكنه يُمِدُّ أيضاً **تحليل الخطاب** بطموحٍ ومشروعٍ جديدَينِ. فإبرازُ وتجليةُ كَوْنِ تشكيلاتِ الخطاب وتنظيماتِه نتاجَ تفاعلات بين أنواع مختلفة من الإشارات اللسانية يفتح أمام **تحليل الخطاب**آفاقاً لا تنضب بل لم تكن مأمولةً. وأحد هذه الآفاق هو، بطريقة مفاجئة إلى حدٍّ ما، تعليم اللغات؛ ويكفي أن نتصفح الكتب المدرسية الخاصة بالابتدائي والثانوي في مادة الفرنسية اللغة الأمّ، لِنَتَثَبَّتَ مِنْ أن مفاهيم مثل *نمط النص*، أو بنحو أدق مفاهيم من قبيل *الحكي* أو *الوصف* المؤسسةِ على الخصائص اللسانية تُعَدُّ الآن عنصراً رئيسياً في تعليم اللغة الفرنسية[3].

2- وفقاً للتصنيف الذي اقترحه جان مشيل آدم Jean Michel Adam (1990) و(1992). يُنظر كذلك العدد من *Langue française 74*، *La typologie des discours*، 1987 (شيس Chiss و فيليولي Filliolet، éds).

3- نرى أن دور هذه المفاهيمَ يقتصر على تعويض مبادئ التحليلاتِ التقليدية الفضفاضة المُؤَسَّسة على بلاغة يغلب عليها البعدان الأسلوبي والنحوي لا غير. لسنا نبث شكوانا، وإنما نعبر عن قلقنا: سنبين أن هذه التصنيفاتِ تفتقر إلى حجةٍ لسانية جادة؛ ويبدو أن فرضها في مستويي الابتدائي والثانوي في الوقت ذاته غيرُ مُسَوّغٍ، وخطيرٌ من زاوية ديداكتيكية.

نرى أن الإشكالية المقترنةَ بتنميط النصوص، وبخاصة ذلك التنميط المؤسس على توزيع أزمنة الأفعال مثّلتْ تقهقراً للسانيات وتحليل الخطابات. فمن زاوية اللسانيات، أغفل هذا التوجهُ عقوداً من التقليد في التحليل اللساني أو النحوي، الذي يُعَدُّ داموريت(*) Damourette وبيشون Pichon أو غيوم(*) Guillaume من أشهر ممثليه. ففي غمرة النجاح والصعود، أغْفلَتِ الأعمالُ البنيويةُ ذاتُ التوجهِ النصيِّ المضمونَ «النفسانيPsycholgisante» (يُنْعَتُ اليومَ بالذهني) الوارد في اقتراحاتِ أولئك النحاة واقتراحات مؤسس علم النفس الميكانيكي Psycho-mécanique، خاصة الإصرار الذي يَصِفُ به هؤلاء المؤلِفونَ الكيفيةَ التي يسمح لنا زمنُ الفعل بأن نَتَمَثَّلَ بها الحدثَ الموصوفَ[4]. أما من زاوية نظر تحليل الخطابات التي نَتَبَنّاهَا، فإن اللسانيات النصية قد أهْمَلَتْ تماما البعد الإحالي لأزمنة الأفعال، وبدل الإقرارِ بأن أزمنةَ الأفعال، مثلها مثل الإشارات الزمنية الأخرى، تُسْهِمُ في تمثيل الأحداث الموصوفة في الخطاب، شدَّدتْ اللسانياتُ النصيةُ على الطابع اللاإحالي للواسمات الزمنية، ولِما تعنيه، بناءً على ذلك، الجملُ في الخطاب.

يتعارضُ موقفُنا كلياً مع صيغة **تحليل الخطاب** هذه. ونُشدِّد هنا على "صيغة **تحليل الخطاب**"، لأن التقليدَ الذي دشنه بنفنيست وفينريش- وإن كان يتقاسمُ فكرةَ **الخطاب**- أجنبي عن **تحليل الخطاب** من حيث أصولُه. في حين يتقاسم هذا التقليد، شأنه في ذلك شأن التداولية المدمَجة (نظرية الحجاج في اللغة)، مع **تحليل الخطاب** فكرةَ أن المورفيمات ذات المحتوى الإجرائي[5] (أزمنة الأفعال هنا) ليس لها محتوى إحالي، وتشتغل مشيراتٍ **للخطاب**. سنبين في ثنايا هذا الفصل أن هذه الفرضيةَ خاطئةٌ: لأزمنة الأفعال (والمورفيمات ذات المحتوى الإجرائي بشكل عام) محتوى إحالي، ولا تتمثل وظيفتُها في الإشارة إلى هذا المظهر أو ذاك في الخطاب (انسجامِه،

4- لقد بادرنا – في إصدار حديثٍ يُوَسِّعُ مقترحَ هذا الكتاب في إطار تحليل الإحالة الزمنية وأزمنة الأفعال- إلى تخصيص جزء مُهِمّ من إشكالية الزمن والجهة لتقديم المقاربات النحوية التقليدية. ونحيل هنا على فصول كلّ من لويس دو سوسور Louis de Saussure وبيرتراند ستيول Bernard Sthioul في موشلار وآخرين (1998، الفصول الثلاثة الأولى). نحيل كذلك، بخصوص نقد مقاربتي بنفنيست وفينريش، على الفصل الرابع الذي كتبه جان مارك لوشير في الكتاب نفسِه.

5- يُنْظر الفصل الأول، القسيم 7، من أجل تعريف المورفيمات ذات المحتوى الإجرائي.

أو نمطِه)، ولكن في تمكين المخاطَب من النفاذ إلى تمثيلٍ ملائـمٍ للأحـداث الممثَّلـة في الملفوظات. ولتجلية هذه الأطروحة، سَنُبَيِّنُ، بعد نقد الأوصاف التي قُدِّمَتْ لأزمنـة الأفعال في إطار **تحليل الخطاب**، كيف تشتغل هذه الواسماتُ الزمنيةُ والجِهِيةِ في اللغة الفرنسية، مما سيسمح لنا بإدراج الفرضيات الرئيسية، المبنية على علم دلالة إحـالي، تُمَكِّننا من الوصول إلى التمثيلات انطلاقا من المعلومات الزمنية المُقَدَّمـة في الجمـل. وسَنُجَلِي أوجهَ التباين مع هذه المقاربات، مقترحين معالجةً تداوليةً مبنيةً على وِجْهَة الاستدلالات الزمنية في الخطاب.

2- اللسانيات النصية وعلامات الخطاب

نتحدث هنا بصفة عامة، عن *اللسانيات النصية* قاصدينِ صيغة **تحليل الخطـاب** الـتي تفترض أن وظيفة أزمنـة الأفعـال هـي الإشـارة بطريقـة متـواترة، إلى نمـط الـنص. *فاللسانيات النصية* تنطلق، كما سبق أن رأينا، من فرضيتين:

1- ليست الجملة مجالَ اللسانيات الطبيعي ، وإنما النص، أي ما سمَّيْناه **الخطاب**.

2- تَتَمَثَّلُ وظيفةُ أزمنة الأفعال، شأنُها شأن الواسمات الـصرفية الأخـرى المُتميّـزة بحشويتها[6]، في الإشارة إلى نمط **الخطاب**.

سنفحص أطروحات بنفنيـست وفينـريش في ضـوء هـاتين الفرضـيتين، مُبَيِّـنينَ جوانبَ قصورِهما. وسنعلق في الأخير على ما ادَّعَتْه اللسانياتُ النصيةُ من إسهامٍ في تحليل الخطابات واللسانيات.

أ- نشأتْ فرضية بنفنيست التي تقوم على التمييـز بـين مـستويي الـتلفظ (*الخطـاب والقصة*) من الحاجَةِ إلى تفسير حَشْوِيَّة النسق الزمني في اللغة الفرنسية (وجود الماضي المركب والماضي المستمر إلى جانب الماضي البسيط) من جهـة، ومـن ضـرورة إقامـة توافق بين النسق الزمني والنـسق الشخـصي[*]. وبالفعـل، لـيس تنميـطُ مـستويات

6- أي قدرتها الضعيفة على الإخبار Faible informativité، بحسب *نظرية الإخبار* *Théorie de l'information* الـتي استعملتها اللسانيات النصية. ونذكر بأنه، في نظرية الإخبار، كلما كانت الإشـارةُ متـواترةً، كانـت أقـل إخبـاراً؛ وكلما كانت الإشارةُ أقل تواتراً، كانت أكثرَ إخباراً.

* - نسق الضمائر المشيرة إلى الأشخاص. [المترجِم].

التلفظ، الذي كان مصدرَ نجاحِ بنفنيست وشهرته، سوى ملحقٍ في تحليلاته. فيما يلي ملاحظتاه الأصليتان:

1- في المقام الأول لا شيءَ، في النسق الزمني للغة الفرنسية، يُفَسِّرُ الحضورَ المشترك لزمني الأفعال: الماضي البسيط والماضي المركب، بالإضافة إلى الماضي المستمر. ويرى بنفنيست أن هذا الحضور المشترك لا يُمكِن تفسيرُه اعتماداً على اختلاف نوع الاستعمال المكتوب مقابل (vs) الشفهي.

2- في المقام الثاني هناك، في نظر بنفنيست، صلةٌ بين النسق الذي يُنَظِّمُ أزمنة الأفعال، والنسقِ الذي يُنَظِّمُ الضمائرَ المشيرة إلى الأشخاص.

يسمح التوافق بين هذين النسقين بتعميم مُهِمٍّ يُدْرِجُ فكرةَ مستويَي *التلفظ*، أي *الخطاب*[7] *والقصة*.

1- في *الخطاب*، يمكن استعمال كل الأزمنة، ما عدا الماضي البسيط (المُبهَم Aoriste)، وكلِّ الضمائر. *الخطابُ* «يفترض متكلماً ومستمعاً، ولدى الأول قصدُ التأثير في الآخر بشكل من الأشكال» (بنفنيست 1966، 242).

2- في *القصة*، لا نستَعْمِلُ ضمير المتكلم (نُحَدِّد الحكيَ التاريخي بأنه صيغةٌ تلفظيَّةٌ تُقْصي كلَّ شكل لغوي "سيرذاتي"، نفسه، 239)[8]؛ وعدد الأزمنة فيها ثلاثة، وهي: الماضي البسيط، والماضي المستمر (+ صيغة الشرطي)، والماضي الفائق Plus-que- parfait.

على هذا النحو فُسِّرتْ حشويةُ أزمنة الماضي: لا يوجد نسق واحد، وإنما نسقان «متمايزان ومتكاملان» (نفسه، 238). فالحشوُ إذاً غيرُ موجود ما دام الماضي المركبُ منتمياً إلى *الخطاب*، والماضي البسيطُ منتمياً إلى *القصة*، والماضي المستمرُ مشتركاً بين مستويي التلفظ. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذين النسقينِ الزمنيينِ المتعالقينِ مع مستويي التلفظ، يُكَمِّلُهُما النسقان الخاصان بالضمائر الشخصية: الضمائر الشخصية

7- لِتَجنُّبِ لَبسٍ آخرَ، سنَكتُبُ *Discours* بخط مائل للإحالة على مستوى التلفظ الذي يستبعد الماضي البسيط.

8- نشير فقط إلى وجود لَبْسٍ يعود إلى أَوْلَوِيَّةَ الضمائر في تعريف *الخطاب*. وكما بَيَّنَ بانفيلد Banfield (1995)، ليس ضميرُ المتكلم ما يُمَكِنُ أن يُحدِّدَ *الخطابَ* لدى بنفنيست، وإنما ضمير المخاطب: "*أنا*" لا تستلزم بالضرورة "*أنتَ*"، في حين أن "*أنتَ*" تستلزم بالضرورة "*أنا*".

أو المشيرات (*أنا وأنت*) تعود إلى *الخطاب* فقط، في حين أن ضمائر الغيبة (أو البدائل الدالة على «اللا شخص») تُعَدُّ من خصائص *القصة*.

توجد إذاً خلف التصور التبسيطي للعلاقة بين الأنسقة المورفولوجية واستعمالات اللغة، نظرةٌ موحَّدةٌ ونسقيةٌ أَسَّسَتِ المقارباتِ النصيةَ الأولى، خاصة مقاربة فينريش. وسنخصص لها بعضَ الأسطر، قبل أن نبين ما الذي يجعل هاتين المقاربيتنِ ناقصتينِ، بل تشكلان تراجعاً عما حققته المعارفُ النحويةُ التقليديةُ.

ب- لقد حقق النموذج الذي قدمه فينريش سنة 1964 في *Tempus* (صدرت الترجمةُ الفرنسية سنة 1973) نجاحاً إلى حد يصعب معه التراجعُ، في الوقت الراهن، عن السبيل التي سلكها **تحليل الخطاب** منذ ثلاثة عقود في تحليل أزمنة الأفعال. مع ذلك فإن موقف فينريش غَيْرُ أصيلٍ كلياً، لأنه استعار من جهةٍ نظريةَ التخييل التي اقترحتْها كَات همبورغرKäte Hamburger سنوات قبل ذلك (يُنظر همبورغر 1975، و1986 بالنسبة إلى الترجمة الفرنسية)، واستعار من جهةٍ ثانيةٍ نظريةَ مستويي التلفظ لبنفنيست.

اِسْتلْهَمَ فينريش من نظرية همبورغر فكرةً مهمةً مفادها أنْ ليست للأعمال التخييلية، على خلاف الملفوظات العادية في التواصل، نقطةٌ مرجعية ذاتيةٌ تسمح بتأويل المتغيرات الإشارية الشخصية والزمنية والفضائية. لقد كانت همبورغر أولَ من لاحظ ظواهرَ غيرَ مألوفةٍ، مثل تطابق الظروف الإشارية الزمنية مع أزمنة الماضي. وفسَّرَتْ ذلك بضرورة قَرْنِ نقطة مرجعية ذاتية، في التخييل، بشخصياتٍ أو وجهات النظر في التخييل. لا يَطْرَحُ هذا الاضطرابُ في مراكز الإحالة الشخصية والزمنية مشكلةً في نظرية همبورغر لأن خاصية التخييل الرئيسية هي جعل الوعي يدرك الأحداث التي لم تقع. وبناءً على ذلك، سنجانِب الصوابَ لو ذهبنا إلى أنَّ للأزمنة التي تسمح بِمَوْقَعَة هذه الأحداث استعمالاً زمنياً بالمعنى التام للكلمة. وبطريقة مدْهِشَةٍ لم يأخذ فينريش إلا بالمظهر الثاني من نظرية همبورغر، واستنتج وَفْقَ قياس جميل أن أزمنة الأفعال عاريةٌ من الإحالة[9].

9- الصيغة الكاملة للقياس هي كالتالي:

(i) الأحداث التي وقعت فعلاً هي الواحدة التي يمكن أن نقول عنها ماضية؛

==

إن كانت أزمنة الأفعال لا تُحِيل، أي إن كانت أزمنة مثل الماضي المستمر والماضي البسيط لا تشير إلى لحظات ماضية، فما وظيفتها إذاً؟ إن الأزمنة في نظر فينريش ليست سوى «علامات عنيدة» عن *موقف التكلم Attitude de locution*، أي أنها سماتٌ متكررة ومُلِحَّة عن الكيفية التي يُنشيء بها المتكلم علاقته بمستمعه أو قارئه: موقف متوتر (*التعليق*) وموقف غير متوتر (*الحكي*). وهنا يَتَبَنّى فينريش رأيَ بنفنيست.

I- تشير أزمنة الأفعال إلى موقفي التكلم (التعليق والحكي) المُتوافقين مع مستويي التلفظ لدى بنفنيست، أي *الخطاب والقصة*. فموقف التكلم تَتِمُّ الإشارةُ إليه إذاً عبر مجموعة من الإشارات، وأزمنة الأفعال التي تشكل أنساقاً. وهكذا تشير إلى العالَم المُعَلَّق عليه (*التعليق*) والعالم المحكي (*الحكي*) مجموعتانِ متمايزتانِ ومتكاملتانِ من أزمنة الأفعال: الماضي الفائت، والماضي السابق، والماضي المستمر وصيغة الشرط في الحكي؛ والماضي المركب والحاضر والمستقبل في *التعليق*[10]. ويسمح معياران آخران بتنظيم نسقي أزمنة الأفعال، وهما *منظور التكلم Perspective de locution* *والإبراز Mise en relief*.

II- يومئ *منظورُ التكلم* إلى العلاقة بين زمن النص («خطية السلسلة المنطوقة»، نفسه، 67) وزمن الحدث («النقطة أو المدة الزمنية التي يستغرقها محتوى التواصل»، نفسه، 68)[11]. وبهذا يُمْكِنُ تحديدُ ثلاثةِ منظورات للتكلم:

=

(ii) أحداث التخييل ليست واقعةً بالفعل؛

(iii) أحداث التخييل لا يمكن أن نقول إنها ماضيةٌ؛

(iv) أزمنة الأفعال التي تُعَيِّن هذه الأحداث عارية من الإحالة الزمنية.

بطبيعة الحال، فالمقدمة (i) هي الخاطئة. إضافة إلى أن المقدمة (ii) ناقصة. لأن التخييل قد يحيل في الآن نفسه على أحداث وقعت بالفعل وعلى أحداث لم تقع.

10- يُعارِض فينريش رأيَ بنفنيست القائل إن زمن الفعل نفسَه لا يمكن أن ينتمي إلى نسقين؛ علاوة على ذلك، لا يرى فينريش تعالقاً بين زمن الفعل والشخص.

11- هذا التمييز بين زمن النص وزمن الفعل غامضٌ في حد ذاته ولا يبدو أنه يوضح الأمور. فهو غامض لأنه يجب إيجادُ حلٍّ من داخلِ للنصِ لتثبيت الإحالة، بما أنه ليس مفروضاً أن تحيل الأفعالُ، وأنه من غير الممكن تعيين موضع الحَدث زمنياً، مثلاً، بفضل نقاط مثل نقطة الكلام Parole (S)، ونقطة الحدث (E)، ونقطة الإحالة (R) لدى ريشنباخ Reichenbach (1947). ما يُؤسَف له هو أن هذا النوع من التمييز، غير المُسَوَّغ تماماً من الناحية الإمبريقية، قد ينتج عنه توجهٌ في البحث عن الزمن غير إحالي Non-référentiel: سنفحص فحصاً دقيقاً، بخصوص هذا الموضوع، المقالات المتضَمَّنَة في باري .Parret (éd.) (1993).

أ- الزمن- صفر، أو الزمن غيرُ الموسوم: وهي حالة الحاضـر في *التعليـق*، والماضـي البسيط والماضي المستمر في *الحكي*؛

ب- الاسترجاع الذي يشير إلى أن زمن الحدث «سابق»: الماضي المركب في التعليق، والماضي الفائق والماضي السابق في الحكي؛

ج- الاستباق الذي يشير إلى أن زمن الحدث «لاحق»: المستقبل في التعليق، وصـيغة الشرط في الحكي[12].

III- الإبرازُ هو ما سمح لفينريش بتمييز الماضي البسيط عن الماضي المستمر وظيفياً ونصياً. يرى فينريش أن التقابل بين الماضي البسيط والماضـي المـستمر لـيس جِهِيـاً ولكنه وظيفي، ويتعلق بطبيعة المعلومة المنقولة: «يُمَثِّلُ الماضي المستمرُّ في الحكي زمنَ الخلفية Arriere-plan، ويمثـل الماضـي البـسيطُ زمـنَ الواجهـة Premier plan». (نفسه، 115). وبعبارة أخرى، إن الأحداث الموصوفة بزمن الماضـي المـستمر هـي كذلك لأنها ثانوية، بينما أحداث الواجهة إذا وردت بزمن الماضي البسيط، فبسبب «بعض القوانين الأساسية للسردية Narrativité. وتقضي هذه القـوانين أن تكـون الواجهةُ السببَ الذي من أجله رُوِيَت القصةُ» (نفسه، 115)[13].

يبدو أن مقولات فينريش تُقَدِّم رسماً كاملا للوحة. لكنها، مثلها في ذلك مثـل مقولات بنفنيست، لا تسمح بوصف الوقائع وصفاً صحيحاً، ولا بوضع أي توقـع. وسنُقدِّم الآن حججاً بها نَفْهمُ لماذا تعتـبر المقاربـة النـصيةُ مقاربـةً مآلُهـا الإخفـاقُ. وسنُحاول فيما بعد تفسيرَ لماذا حققـت، مـع ذلـك، هـذا النجـاحَ وهـذا التـأثيرَ في الأبحاث حول الخطاب.

12- بإنعام النظر، فهذا التصنيف المحصَّل عليه ليس بعيداً -رغم أنه أقل دقة- مـن التـصنيفات المؤسَّسة علـى هـذه المعايير الزمنية و/أو الجهية التي نجدها عند مارتـان Martin (1971) و فيـت Vet (1980)، إذا مـا اقتـصرنا منهـا على الأكثرِ تداولاً.

13- حجة فينريش حجةُ سلطةٍ: إذ لا وجود لمقدمة استدلالية فيهـا. مـا يحيـل عليـه «قـانون الـسردية Narrativité» الذي وضعه لا يعني الحكي، بل يعني أحد مظاهر المقصدية الشاملة للخطاب (يُنظَر الفصل الثامن).

3- عدم كفاية اللسانيات النصية وصفياً وتفسيرياً

هاتان المقاربتانِ اللتان قدمناهما تفتقران إلى الكفاية على وجهين: من وجهة النظر الوصفية ومن وجهة النظر التفسيرية. نُذَكِّر بأن نظريةً ما تُعَدُّ كافيةً *وصفياً*، إذا وفقط إذا قَدَّمَتْ وصفاً صحيحاً للوقائع، أي إذا مَكَّنَت المقولاتُ والمبادئُ التي تستعملها من تفسير الوقائع التي قُرِنَتْ بها. ومن جهة أخرى، تُعَدُّ نظريةٌ ما كافية *تفسيرياً*، إذا كانت كافية وصفياً، وإذا وفقط إذا كانت تسمح بتفسير وقائع جديدة لا تنتمي إلى مجال الوقائع الأوَّلِيَّة التي من أجلها وضعت النظريةُ، بالمقولات والمبادئ نفسها (أي بكيفية غير خاصة Non ad.hoc)، وأن تكون من جهة أخرى قادرة على التنبؤ، أي أن نتنبأ أن بعض الوقائع ممكنة وأخرى ليست كذلك. من البدهي إذاً أن النظرية الكافية (وصفياً وتفسيرياً) يجب أن تكون واضحة ومُصَوْرَنة، لكي تستجيب لهذين المعيارين. ويسمح لنا انعدام الوضوح والصَّوْرَنَةِ في المقاربتينِ اللتينِ قدمناهما بالتشكيك في كَوْنِ هذين الشرطين قد تَمَّ استيفاؤهما. لِنَفْحَص الآن الأمورَ بشكل أكثر وضوحا.

إن نظرية بنفنيست لا يمكن أن تكون كافيةً وصفياً:

1- من جهة، لأن حالات السرد باستعمال ضمير المتكلم متعددة، ولأن التنافر بين الماضي البسيط وضمير المتكلم قيدٌ قوياً جداً؛

2- ومن جهة ثانية، لأن التصنيف الذي تضعه هذه النظريةُ لا يُناسبُ إلا قُطْبي المتصل، حيث يحتل فيه السردُ السيرذاتيُّ موقعاً وسطاً.

ولكن القبولَ بوجود مثل هذا المتَّصِلِ معناه التخلي عن التفسير المقدَّم لنسقي أزمنة الأفعال. يتضح إذاً أن الحل مستحيلٌ:

أ- إما أن نتخلى عن التمييز الحاسم بين *القصة والخطاب*، لتفادي الانتقادات بصدد الكفاية الوصفية، لكن سنغدو عاجزين عن تفسير نسق أزمنة الأفعال.

ب- وإما أن نحتفظ بتمييزٍ واضح بين *الخطاب والقصة*، لكن ستُوَجَّهُ إلينا حينئذ سهامُ النقد بصدد الكفاية الوصفية.

إذا كانت نظرية بنفنيست غيرَ كافيةٍ وصفياً، فسيترتب على ذلك- بناء على تعريفنا الكفايةَ التفسيريةَ- أنها لا يُمْكِنُ أن تكون كافية تفسيرياً. لذا لن نُحَلِّلَ هنا هذه النقطة، وسنحتفظ بالحجج المتعلقة بالكفاية التفسيرية، لنظرية فينريش، التي تستحق تحليلاً خاصاً وتفنيداً حاسماً.

إن نظرية فينريش ليست كافية لا وصفياً ولا تفسيرياً. وتعودُ عدمُ **كفايتها وصفياً** إلى عجزها عن تقديم وصف صحيح للجمل الواردة بالأسلوب غير المباشر الحر، وعن تقديم وصف منسجم لصيغة الشرطي [للزمن غير المكتمل]:

I- **إن صيغة الشرطي** غيرُ مُسْتَبْعَدة من الحكي بطبيعة الحال، فهناك استعمالاتٌ عاديةٌ تماماً، مثل كنت *أَوَدُّ أن نذهبَ إلى السينما هذا المساءَ* *J'aimerais que nous allions au cinéma ce soir* لا يمكن أن تنتمي إلى الحكي: المعايير الـمُحدِّدة لموقف التلفظ (خاصةً التوتر المطلوب) تَمَّ استيفاؤُها، ومع ذلك، ما دام زمنٌ واحدٌ لا يمكن أن ينتمي إلا إلى مجموعة واحدة، فالمتكلم قد يكون يحكي قصة. بالإضافة إلى استعمالات صيغة الشرطي في جمل الامتناع للامتناع مثل "*لو كنت أعرف ماكنت أتيت*" « *Si j'avais su, je ne serais pas venu*"، التي لا يُمْكِنُ أن تُؤَوَّلَ باعتبارها استباقاً ولا خلفية للحكي.

II- حالةُ **الأسلوب غير المباشر الحر** أشَدُّ تعقيداً بالنسبة إلى نظرية فينريش[14]. إحدى الطرق التي يُمْكِنُ أن تُجَنِّب فينريش من الورطة هي أن يقول إنه يجب التمَوْقُع هنا في مستوى النص لا في مستوى الجملة، لكن هذا لن يكون إلا تردداً في اتخاذ قرارٍ مزعجٍ. وبغضِّ النظر عن هذه التعويذة، ما الذي تتيحُ نظرية فينريش قولَه بخصوص الأسلوب غير المباشر الحر؟

أ- أولا، بما أن الجمل الواردة بالأسلوب غيرِ المباشر الحر تَرِدُ عموما بالماضي المستمر، فهذا يعني أنها قطع من النص تحدد خلفية الحكي. وستكون نظرةُ الحكي على هذا النحو: إلى جانب جُمل الواجهة Avant-plan (بالماضي البسيط)، قد تكون الجمل الواردة بالماضي المستمر مُمثِّلةً للخلفية. هذه الجملُ هي بشكل نمطي تلك

14- سنلاحظ أنه لا توجد، في حدود معرفتنا، أيّة نظرية للأسلوب غير المباشر الحر ضمن **تحليل الخطاب**: عموماً، إما أن المشكلة أُهمِلَتْ (وهو ما يطرَحُ مشكلةَ الكفاية الوصفية)، أو أنها إذاً عولجت بمصطلحات غامضة (سرد وصفي Narration descriptive *مقابل وصف مَرْوِيّ* Description narrativisée).

الجمل التي بإمكان القارئ تجاوزها غيْرَ متردد، لأن المعلومات التي تتضمنها هامشيةٌ. وبهذا تُتَجاوز المقاطع الوصفية والمقاطع التي تتضمَّنُ الأسلوبَ غيرَ المباشر الحر. وإذا كان فينريش مُحِقّاً في نقطة واحدة (الجمل بالأسلوب غير المباشر الحر ليست جملاً سرديةً)، فإنه جانبَ الصَّوابَ في عدِّها هامشيةً، مثل كل الجمل في الماضي المستمر. لكن نظريتَه أسوأ من ذلك، لأنها لا تتيح تمييز -ضمن الجمل غير السردية- تلك التي وردَتْ بالأسلوب غير المباشر الحر، عن تلك التي تفسِّرُ جمل الموقع الخلفي. والأسوأ من ذلك، أنها لا تُقَدِّمُ أيَّ تعريف نصي أو خطابي للأسلوب غير المباشر الحر. والحال أنه يبدو أن هذه الصيغةَ من تمثيل الفكر خاصيةٌ مائزةٌ إن لم تكن للتخييل كُلِهِ، فعلى الأقل للأعمال التخييلية منذ أكثر من قرنين.

ب- في المقام الثاني، لا تُفسِّرُ نظريةُ فينريش ما كانَتْ همبورغر لاحظته أيْ حضور مشترك للماضي المستمر والمعَيِّنات Deictiques الزمنية في الأسلوب غير المباشر الحر، كما في المثال التالي:

(1) Mais le matin, il lui fallait élaguer l'arbre. Demain, c'était Noël.

Alice Berend, *Les fiances de Babette Bomberling, cité par K. Hamburger.*

(1) لكن في هذا الصباح، تَعَيَّنَ عليه أن يشذب الشجرة. غداً كان حلَّ عيدُ الميلاد.

يَتِمُّ تفسير هامبورغر بكون الحكي التخييلي يضَعُ مرجعاً خاصاً متمايزاً عن الإحداثيات التي تسمح بوصف فعل التواصل، ولا يتوقف هذا المرجع عن الحركة في التخييل. لكن فينريش لا يستطيع أن يُفسِّر كيف يمكن لمعيَّنٍ خاصٍ بالتعليق أن يندرج في الحكي. والأسوأ من ذلك، إذا أقَرَّتْ النظريةُ بأن الآنَ *Maintenant* واليوم *Aujourd'hui* معلمان في التعليق والحكي في الآن نفسه، فلن نفهم سبب توفر اللغة الفرنسية على سلسلتين من الواسمات الزمنية (السلسلة أ، والسلسلة ب)، ولا لماذا لا تَقْبَلُ دائماً بعضُ الملفوظات، خاصةً في الماضي البسيط، استعمالَ المعيّنات، كما في المثال (1) المُعدَّل في ('1):

السلسلة أ:

Maintenant, aujourd'hui, demain, hier, etc.

الآن، اليوم، غداً، أمس، إلخ.

السلسلة ب:

Alors, ce jour-là, le lendemain, la veille, etc[15].
(1') ?? Mais le matin, il lui fallait élaguer l'arbre. Demain ce **fut** Noël.

(1') ؟؟ لكن في هذا الصباح، تَعَيَّنَ عليه أن يشذب الشجرة. غداً عيدُ الميلاد.

تُبَيِّنُ هذه الملاحظاتُ أن نموذج فينريش ليس كافياً من الناحية الوصفية. ولكن يمكننا كذلك أن نُبْرِزَ أنه غيرُ كافٍ تفسيرياً، أي أنه قد يقودُ إلى تنبؤات خاطئةٍ.

يَكْمُنُ عدمُ كفاية النظرية تفسيرياً في نقطتينِ أساسيتينِ: فمن جهة، نظرية فينريش عاجزة عن تفسير سلسلة من الوقائع التي ترتبط بالحكي؛ ومن جهة أخرى فنظريته حول الإبراز خاطئة بكل بساطة.

1- تخص النقطة الأولى الملفوظات المحيّرة التي اكتشفها فيوم Vuillaume (1990)، وتتألف من ملفوظات محكيةٍ، بالماضي البسيط مثلاً، ومصحوبة بمعيّنات زمنية مثل غداً، أمس، اليوم *Aujourd'hui*، Hier، *Demain*، إلخ. بدون شك، لا تسمح نظريةُ فينريش بأمثلة من هذا القبيل، لأنه ليس ثمة ما يسمح في الجملة نفسها بأن تشير معينات في الوقت ذاته إلى موقفين تلفظيين، إلا إذا وافقنا على أن المعينات تصدر عن نسقي التعليق والحكي. وفيما يلي مثالٌ دالٌ، مقتطف من فيوم (1990، 9)، مقبولٌ تماماً وقابلٌ للتأويل:

(2) Le malheur diminue l'esprit. Notre héros eut le malheur de s'arrêter auprès de cette petite chaise de paille, qui jadis avait été le témoin de triomphes si brillants. ***Aujourd'hui* personne ne lui adressa la parole** ; sa présence était comme inaperçue et pire encore.

Stendhal, *Le Rouge et le Noir.*

15- يتحدث كلوم Klum (1961) عن نسقين، هما التمركز الآني حول الذات Nynégocentrique للسلسلة أ، والتمركز حول اللآخر Allocentrique للسلسلة ب: متمركزة حول الذات لأنها مركزة على المتكلم؛ ومتمركزة حول الآخر لأنها مركزة على وجهة نظر غير المتكلم.

- Nynégocentrique: من اليونانية؛ Nun بمعنى الآن، وEgo بمعنى الذات.
- Allocentrique: من اليونانية؛ Allos بمعنى الآخر. [المترجِم].

(2) التعاسة تُفْقِر الروحَ. عانى بطلُنا من التوقف قربَ هذا المقعد الصغير المصنوع من القش، الذي كان في ما مضى شاهداً على انتصارات لامعة جداً. ***اليوم لا أحد يُحَدِّثُهُ***؛ كأنْ لم يُؤْبَهْ بحضوره، بل أسوأ من ذلك.

لا يستطيع فينريش وصفَ مثال من هذا النمط، أو تفسيرَه، أو التنبؤ بوجوده. والحال أن مثل هذه الأمثلة متداولةٌ في الأدب، خاصةً في القرن التاسع عشر. يستند تفسيرُ فيوم الذي يرتكز على نظرية واقعية للإحالة الزمنية، إلى فرضية مفادها أن هذه الملفوظات تتوافق مع تقابل مستويين تخييليين يؤوِّلُ أحدُهما الآخرَ: الأول يسمى *رئيسياً*، ويتعلق بالأحداث والشخصيات؛ والآخرُ *ثانويًا* وَمُحَرِّكوه هم المؤلِّفُ والقارئ. بهذا، تشير أزمنة الماضي إلى التخييل الرئيسي، في حين أن المعينات ستُفَسَّرُ بإقحام التخييل الثانوي في التخييل الرئيسي. بإيجاز، إن كان بمقدور السارد أن يقول *أنا*، فبإمكانه أن يقول كذلك *اليومَ*[16]. ***أيّاً كانت قيمة تفسير*** فيوم[17]، فلا أقلَّ من أنها تثير الانتباهَ، بطريقة دقيقة، إلى السلبيات الحاسمة في نظرية فينريش العاجزة عن تفسير واقعة بارزة في الحكي.

2- الحجة الثانية التي تُبَيِّنُ عدم الكفاية التفسيرية ترتبط بالإبراز وبتعريفه[18]. قدمتْ لور ألبلانالب Laure alplanalp وجان مارك لوشير في أعمال نقدية حديثة تأويلا جديداً وملائماً للإبراز لدى فينريش، من طريق مقارنة اقتراحاته حول اشتغال الإبراز في اللغتين الفرنسية والألمانية. وافترضَا بناءً على ذلك أن فينريش كان يسعى إلى إيضاح أن ظاهرة الإبراز قد تمت نَحْوَنَتُها[*] Grammaticalisation بطريقة مختلفة، عبر أزمنة

16- قَدَّمَ فوكونيي Fauconnier (1984) تفسيراً مختلفاً اختلافاً طفيفاً، يتم عبر تحويلات متعددة بين عوالم ذهنية، وبخاصة التوافق بين فضاء زمني غير إشاري وفضاء إشاري (يُحَدِّد المسار الذي يقوم به القارىء و/ أو الكاتب في فضاء الأحداث المسرودة).

17- تعرضت هذه المقاربة لانتقادات من أحدنا (يُنظر موشلار 1994b، 1996 b).

18- ملاحظاتنا هنا مؤسَّسَةٌ على أعمال لور ألبلانالب(☜) Laure Alplanalp وجان مارك لوشير (يُنظر على التوالي ألبلانالب 1997 ولوشير 1998). ونشكرهما على إذنهما باستعمال هذه المعطيات.

*- اقترح عبد القادر الفاسي الفهري مصطلحَ "التقعيد" مقابلاً لِـ"Grammaticalisation" (معجم المصطلحات اللسانية (إنجليزي- فرنسي- عربي، 2009، ص. 124). ولم نأخُذ باقتراحه هذا، إذ إنَّ التقعيد يُحْمَل على استكشاف القواعد و/ أو وضعها، ولا يَدُلُّ على ما يعنيه مصطلحُ "Grammaticalisation" في الدراسات اللسانية؛ كما لم نأخُذ بمصطلحَ "التحجُّر" الذي استخدمَه أحمد المتوكل في كتابه *قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي-التركيبي*، منشورات دار الأمان، الرباط، ط. 1، 1996، ص. 27؛ لأن "التحجر" لا ==

الأفعال في اللغة الفرنسية، وعبر موقع الفعل في اللغة الألمانية. وهكذا، بينما تُنَحْوِنُ

= يتضمّنُ الجذر (ن، ح، و)، ولأن "Grammaticalisation" يعني أساساً التحوُّلَ من المعجمية إلى النحوية، لا التحولاتِ اللغويةَ – بما فيها التحولُ من الدلالة الحرفية للعبارة إلى المعنى المجازي- التي درَسَها أحمد المتوكل في كتابه المذكور. ولم نأخذ كذلك بمصطلح "الإنْحَاء" الذي استعمله الأزهر الزناد في كتابه: نظريات لسانية عَرْفنية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط. 1، 2010، ص. 180؛ لأن الهمزة المزيدة في فعل "أنْحَى" بوزنه القياسي "أفْعَلَ" قد تَدُلُّ على معاني التعدية أو الصّيرورة أو الإزالة، كما أن من مشتقات الجذر (ن، ح، و) "إنحاء" بمعنى الميل إلى جهة وبمعنى القصد. (أنحى عليه ضرباً: أقبل، وأنحاه عنه: عدله، والإنحاءُ: اعتماد الإبل في سيرها على أيسرها". مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت. 817 هـ) *القاموس المحيط*، تحقيق مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط. 4، 2015، ص. 1337. وأنحى في سيره: مال إلى ناحية، وأنحى عليه: أقبل، وأنحى له بالشيء: عرض). مجمع اللغة العربية، *المعجم الوسيط*، ، دار عمران، ط. 3، 1985، ص. 963. إضافة إلى ذلك، فقد استعملَ أبو الفتح عثمان بنُ جني كلمةَ "إنْحاء" بمعنى "التوجه إلى حَرْفٍ قصْدَ قَلْبِه"، وهو معنى يُغايرُ ما يدُلُّ عليه مصطلحُ Grammaticalisation؛ يقول في باب "ملاطفة الصنْعَةِ" شارحاً التغييرَ الذي يطرأ على بعض الكلمات: "... ولو بَدَأْتَ فَقَلَبْتَ الوَاوَ يَاءً بِغَيْرِ آلَةِ القَلْبِ من الكسرةِ قَبْلَها لَكُنْتَ قَدِ استَكْرَهْتَ الحرفَ على نفسِه تهالُكاً وتعجْرُفاً، لا رِفقاً وتلطُّفاً. ولمَّا فَعَلْتَ ذلكَ في الضمَّةِ كان أسهلَ منه في الواوِ (والحرف) لأنَّ ابتذالَكَ الضعيفَ أقربُ مأخَذاً منْ **إنحائِكَ** [التشديد مِنِّي] على القَوِيِّ". *الخصائص*، تحقيق محمد على النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، ط. 1، 1952، ص. 470. ولم آخذ أيضاً بـ"الانتحاء" الذي اقترحه عبد السلام المسدي في *قاموس اللسانيات، مرجع مذكور*، لأنّ "انتحى" يدلُّ على الابتعاد والميل من جِهةٍ، ولِبعْد اسم المفعول منه "منتحى" والتباسه إن جعلناه مقابلاً لِـ"Grammaticalisé" من جِهةٍ ثانيةٍ.

أما مصطلح النَّحْوَنة- الذي اخترناه هنا- فيبدو اقتراحاً مقبولاً، لتضمنه الجذرَ (ن، ح، و) وهو ما يعادل Grammaire في مصطلح Grammaticalisation، ولكون النون التي أضيفت من حروف الزيادة (التَّناهي سُمُوٌّ أو سَأَلْتُمونِيها). واستعمله لسانيون عديدون منهم امحمد الملاخ في كتابه *الزمن في اللغة العربية، بنياته التركيبية والدلالية*، دار الأمان (الرباط)، منشورات الاختلاف (الجزائر)، الدار العربية للعلوم ناشرون (بيروت)، ط.1، 2009، ص.247؛ وصاغ منه "مُنَحْوَن" مقابلاً للنعت "Grammaticalisé" (الصفحات 261، 337، 380). والنَّحْوَنة سيرورةٌ لسانية دياكرونية تُحَوِّل وحدة معجميةً إلى مورفيم أو وحدة نحوية. مثالُها في اللغة الفرنسية "النفي". فكلمة Pas (خطوة) اختيرتْ للدلالة على النفي، ولم تأخذ هذا المعنى إلا في الفرنسية القديمة. مع توالي الزمن، ازداد استعمال هذه الكلمة في سياقات عديدة، ومع أفعال كثيرة. واليوم تحتفظ كلمة Pas بمعناها المعجمي، لكنها تُستعمل كذلك لجعل أي فعل في صيغة النفي. هناك مراحل ضرورية في "النَّحْوَنة"، هي:

أ- تجريد الكلمة من الدلالة Désémantisation؛

ب- توسيع السياقات اللغوية التي تستعمل فيها؛

ج- إبعاد الكلمات المنافسة (مثلا gens–nie– goutte في الفرنسية (القديمة).

يُنظر للتوسع:

- C. Marchello-Nizia (2006), *Grammaticalisation et changement linguistique*, Bruxelles, de Boeck.
- Paul J. Hopper, and E. C. Traugott (2003), *Grammaticalization*. Cambridge University Press.
- B. Heine, and T. Kuteva (2002) *World Lexicon of Grammaticalization*, Cambridge University Press.

[المترجم].

اللغةُ الفرنسية، بحسب فينريش، تقابل الواجهة/الخلفية عبر التمييز بين الماضي البسيط/الماضي المستمر، تُنَحْونُ اللغةُ الألمانيةُ التقابلَ نفسَه عبر وضع الفعل في الموقع الثاني أو النهائي. لا تتضمَّنُ هذه الملاحظة في ذاتها شيئاً يُمْكِن الاعتراضُ عليه، لكِنَّا نلاحظ أن هاتين الظاهرتين لا يمكن الربط بينهما إطلاقاً. تشير لور ألبلانالب Laure Alplanalp ولوشير إلى أنه إن كان هذا الترابط قائماً، فسنكون «قادرين على استخلاص أن كل *ماض منقطع*(*) *Prâteritum* في الموقع الثاني سَيُتَرجَمُ بماضٍ بسيطٍ، وأن كل *ماض منقطع* في الموقع النهائي سيوافقُهُ ماضٍ مستمر» (لوشير 1998). غير أنهما يشيران إلى أن هذا التنبؤ لا تُثْبِتُه الأمثلةُ التي أعطاها فينريش نفسُه. لكن هناك ما هو أسوأ من ذلك. لقد حلَّلَتْ ألبلانالب المتنَ الذي اعتمده فينريش بدقة وعناية وبشكل نسقي: ففي 50 في المائة فقط من الحالات يَجري إثباتُ الفرضيةِ. وفي متون أخرى نجد عدداً كبيراً من صيغ الماضي المنقطع في الألمانية في الموقع الثاني يُتَرجم بالماضي المستمر في اللغة الفرنسية (يُنظر ألبلانالب 1997).

هذه الملاحظةُ في غاية الأهمية لأنها تُوضِّحُ عدمَ قدرة فرضيات فينريش على التنبؤ، وتُبَيِّنُ بالخصوص أنه يسعى، بحسب المؤَلِّفَيْنِ، إلى إبانة أن اللغة الألمانيةَ غنيةٌ نحوياً مثل اللغة الفرنسية، لأن غياب زمن فعلي يَتِمُّ تعويضُه بالموقع النهائي أو الثاني. وبلا ريبٍ، فإن هذه الفرضية قد أخفقتْ تماماً.

4. الأسس اللا علمية للسانيات النصية

لماذا حقَّقَت اللسانياتُ النصية بصفة عامة وأعمالُ فينريش بصفة خاصة هذا النجاحَ وصمدت – فيما يبدو- في وجه الانتقادات؟ نريد أن نتوقف قليلاً عند هذا السؤال، مُقترِحين بعضَ عناصر الجواب؛ إذ يبدو مفيداً أنْ نَفْهَمَ لماذا لَمْ تؤثرْ الحججُ العقليةُ والتجريبيةُ في آراء اللسانيين وممارساتهم أيَّ تأثير. نَعْتَقِدُ أن لأعمال فينريش جذوراً عميقةً؛ وهذه الجذورُ هو ما نريد الآن نقدَه. سنناقش بالأساس ثلاثَ حجج: ترتبط الأولى بِجِدَّة أعمال فينريش؛ وتعود الثانية إلى بساطتها وقابليتها للتطبيق؛ وترتبط الأخيرةُ بافتراضاتها النظرية.

* – ترجمنا *Prâteritum* بالماضي المنقطع، ويترجم إلى اللغة الفرنسية بـPrétérit [المترجِم].

تقوم الحجة الأولى على القول إن اقتراحات فينريش مَثَّلَتْ تقدُّماً أكيداً في اللسانيات، وأن إسهامَه لا يُمْكِنُ إنكارُه، على الرغم من أن مقاربته يمكن أن تُنْتَقَدَ اعتماداً على ما راكَمَتْهُ المعارفُ الحالية. في المقابل، لا نريد هنا أن نُبين أن نظرية فينريش خاطئة فحسب، بل إنها مَثَّلَتْ تراجعاً لا تقدماً للسانيات. كيف نُبَيِّنُ هذا؟ هنا جانبانِ في الجواب: يتصل الأوَّلُ بما أغفَلَته المقارباتُ النصيةُ، لا سيما كلَّ تقاليد التحليل النحوي لأزمنة الأفعال؛ والثاني إبيستمولوجيٌّ، ويَخُصُّ أسس اللسانيات النصية. سنحلل هذه النقطة الثانية فيما بعد، مُكتَفينَ هنا بالإشارة إلى أثر إغفال ما راكمه التقليدُ النحوي.

إن مشكلاتِ الزمن والجهة قديمة جدّاً، وقد قدَّم النحاةُ أوصافاً دقيقةً ومَبْنِيَةً عموماً على متون أدبية تَتَضَمَّن استعمالاتٍ متنوعةً لأزمنة الأفعال، مُقْتَرِحينَ في الغالب فرضياتٍ عامةً تُفَسِّر تنوعَ استخدام أزمنة الأفعال. وتتمثل إحدى خصائص المقاربات النحوية في ربط أزمنة الأفعال بمحتوى تصوري[19]. فالرؤية إذاً دلالية، والفكرةُ تقوم على أن لأزمنة الأفعال دلالةً وأنها تسمح بالنفاذ إلى تمثيل الحدث. تتناقضُ هذه الرؤيةُ الواقعيةُ للغة مع لاواقعية فينريش، كما تسمح بفهم لماذا ننفذ، أثناء قراءة السرد، إلى تمثيل الأحداث. يَكْمُنُ خطأ النحاة، بالمقابل كما سنرى ذلك، في اعتبار محتوى المورفيمات الزمنية تصورياً[20].

يعود التراجع الذي أدت إليه اللسانيات النصيةُ إذاً، ومنها نظرية فينريش، إلى أن فرضيتها الضمنية (أزمنة الأفعال إشارات مطردة ولها وظيفة في مستوى **الخطاب**) لا تُفسِّرُ الدورَ الدلالي للمورفيمات النحوية في تأويل الملفوظات. فبدلاً من أن تتوضح الظواهر الدلالية، تزداد غموضاً، إذ لا شيءَ يسمح على سبيل المثال، بتفسير لماذا يكون الماضي البسيطُ زمنَ الواجهة، والماضي المستمرُّ زمنَ الخلفية. في هذا الصدد،

19- لا نقول إحاليٌ، لأن أغلب الأوصاف والتفسيرات تستدعي مفاهيمَ سيكولوجيةً مثل خطاطة الحدث، والزمن البيولوجي، والمنظورية، إلخ.

20- لا محلَّ للمفاجأة في ذلك؛ لأن إحدى الفرضيات التي تخرق التقليد النحوي هي مبدأ التوازي المنطقي-النحوي. يُنظر أنسكومبر (1985) للاطلاع على عرض مُوَسَّع، وموشلار وأوشلان (1997) للوقوف على تطبيقٍ معمَّمٍ على الأنحاء التقليدية.

فإن المقاربات التقليدية والمعاصرة في علم الدلالة مفيدة جدا، وأن مفاهيم مثل التمام vs اللاتمام تسمح بتقديم جواب لهذه الأسئلة.

لكن هناك ما هو أسوأ من ذلك. فقد تحَدَّدَتِ اللسانياتُ النصيةُ، بسبب تركيزها على الوظيفة النصية للإشارات Indications اللسانية (مثل أزمنة الأفعال)، وباعتبارها برنامجاً **مغلقاً** في البحث العلمي. وهنا نُلفي مرةً أخرى الأطروحةَ التي تفيد «كل شيء في **الخطاب**». سنعود إلى هذه النقطةِ للمزيد من الفحص والدرس.

تتعلق الحجةُ الثانيةُ بالبساطة المذهلة التي يتصف بها نموذج فينريش. إذ يبدو، في الوهلة الأولى، شفافاً كما لو أنه يضيء فهم الظواهر اللسانية والخطابية المعقدة. هذا بالإضافة إلى كَوْنِهِ قابلاً للنقل، لا سيما من أجل تحليل النصوص وتَعَلُّمِ اللغة.

لهذين البعدين التطبيقيين أهميةٌ بالغةٌ، لكونهما أضْفَيا، خلال سنوات عدةٍ، شرعيةً على العمل النظري المجرد والمركب الذي يقوم به اللساني. وهكذا لا يمكن لنظرية لسانية تسمح بوضع طريقةٍ في تحليل النصوص، بالإضافة إلى كونها قابلةً للتطبيق في مجال التعليم، أن تَكُونَ نظريةً سيئةً. بيد أننا نَعْلَمُ جميعاً أن هذه الفرضية خاطئةٌ. لقد تَعَلَّمْنا، ربما بشكل رديء –ولكن تعلمنا على أيِّ حال- نَحْوَ اللغة الفرنسية ولغاتٍ أخرى انطلاقاً من نظريات نحوية سيئةٍ.

في الختام، ترتبط الحجةُ الثالثةُ بمسلمات اللسانيات النصية ومسلمات نظرية فينريش بشكل خاصٍ. ولِحُسْنِ الحظ، فإن فينريش قد أوضح مشروعه، بل أوضح كذلك الإطار العام (اللسانيات النصية) الذي يُؤَطِّر عملَه ضمنه:

> «لا نقصد «باللسانيات النصية» مشروعاً كاملاً يشمل مجمل اللسانيات، ولكن برنامج عمل حقيقي، تَمَسُّ الحاجةُ إليه اليومَ، ويَعِدُ بنتائج مهمةٍ. ويقوم، من بين أمور أخرى، على تفجير إطار المقطع في الفونولوجيا، والكلمة في علم الدلالة، وإطار الجملة في التركيب بوجه خاص. ففي إطار النص سيُتَناول وضعُ المسائل اللسانية كلها: سيُدْرَسُ الفونيم، والمونيم (المورفيم واللكسيم)، والمُركَّبُ داخل النص».
>
> فينريش 1973، 13.

لقد تَوَضَّحَتِ الأمورُ على الأقل: اللسانيات النصية برنامج بحثٍ **مغلقٌ**. فجميع المسائل التي واجهتها اللسانياتُ التقليدية يفرض أن تُحَلَّ باللجوء إلى النص، أي

الخطاب. إذا حكمنا على حصيلة ما قدمته اللسانيات النصية للعلم، بعد ثلاثين سنةً من كتابة فينريش لهذا المقطع، فإن النتيجة لن تكون إلا سلبيةً. خُذْ مجال أزمنة الأفعال، فقد قدم علمُ الدلالة والتداوليةُ -لا اللسانياتُ النصية- إسهاماتٍ مهمةً: لم تتطور اللسانيات النصية، ولم تُنتِجْ فرضياتٍ جديدةً ودقيقةً.

بوُسْعِنا إبرازُ ذلك من طريق الاستدلال بالنقيض: يرفض فينريش على سبيل المثال الحلولَ الجِهِيَّةَ المُقْتَرَحةَ للتمييز بين الماضي المستمر والماضي البسيط؛ لأن المفاهيمَ الجهيةَ، في نظره، مقولاتٌ وجوديةٌ مشكوك فيها:

«تندرج نظرية الجهة في إطار الجملة شديد الضيّقِ، إذاً في الميكرو تركيب Micro-syntaxe. بالإضافة إلى أنها لا تتلاءم تماماً مع توسيعها إلى نظرية في اللسانيات النصية، لأن جريان الحدث وأطواره يتنوعان من فعل إلى آخر.

تَفْتَرِضُ النظريةُ الجهيةُ أننا نَنطَلِقُ من تصور إحالي عن التركيب، أي أنه مُوَجَّهٌ صَوْبَ الموضوعات خارج اللسانية. وتُطْرَحُ فيها باستمرار مسألةُ الحالات Etats والوقائع، والأحداث(*) Evénements، إلخ».

نفسه 108.

هذا المقتطف لافتٌ للنظر، لأنه يمكن تطبيقه حرفياً على الأعمال المعاصرة في دلالية الزمن والجهة وتداوليتِهما (يُنظر العرضُ المركب الذي قَدَّمه موشلار وآخرون 1998). وله إيجابية الإجابة على سؤال لماذا يوجد التفسير المنشود في **الخطاب**: ما رُفِضَ، بدون دليل هو كَوْنُ وحدات التواصل (الملفوظات بالنسبة إلينا) يمكن أن تكون لها صلةٌ ما بالعالم، أو بالتمثيلات التي تُكَوِّنُها عنه.

ويُمْكِنُ أن نذهب أبعد من ذلك في نقد قَبْلِياتِ فينريش، إذ لنا أن نفترض أن ما يُعَدُّ موضوعَ برنامجِ البحث هذا، أي النص، سيكون موضوع تعريف دقيق. لكنّا لا نلفي شيئاً من هذا القبيل: إِذْ عُرِّفَ النصُ بكيفية فضفاضة وغامضة، كما يبينه الاستشهاد التالي:

---

* - اعتمدنا فيما يخص المصطلحات المتعلقة بالفئات الجهية للأفعال، على ما أورده أحمد بريسول في الكتاب الذي أعدَّه وترجَمَه:

- *في بنية الحدث التركيبية والدلالية*، دار الكتاب الجديد، ط. 1، 2003، ص-ص. 74-95 [المترجِم].

«...النص تعاقب دال من العلامات اللغوية بين وقفتين واضحتين في التواصل» نفسه.

هذا التعريف إخباري مثل التعريف الذي يجعل من الجملة «متوالية من الحروف بين حرف تاجي ونقطة». يتضح لنا إذاً سببُ إخفاق مشروع البحث هذا: أُسِّسَ على مفهوم عُرِّفَ تعريفاً سَيّئاً وغير ملائم علميا.

والنتيجةُ التي تفرض ذاتها هي ما يلي: برنامجُ البحث الذي اختارته اللسانيات النصية لنفسها غيرُ وجيه؛ ويبقى المخرجُ الوحيد للسانيات النص وتحليل الخطابات في العودةِ إلى الملاحظات التي جناها التقليدُ النحويُّ منذ سنوات، وتحيينِها في ضوء النظريات الدلالية والتداولية المعاصرة. وهو البرنامج الذي نود اقتراحه في نهاية هذا الفصل.

5- الحل الدلالي المعاصر: علم دلالة الخطاب

لقد تغيرت القضايا المتصلة بالزمن في اللغة والخطاب تغييراً جذرياً في اللسانيات منذ عقدٍ من الزمن، وذلك لأن علم الدلالة تناول بالبحث مشكلات تخص الخطاب، مثل العائدية الخطابية (يُنظَر الفصل السادس) وأزمنة الأفعال. لقد لاحظ البعض (يُنظر كامب وروهرير 1983 Rohrer) أن تأويل الخطابينِ المُواليين يَفْرِضُ عَقْدَ علاقةٍ بين الوحدات المرجعية أو **الطبقات الجهية Classes aspectuelles** من جهة، والعلاقات المنطقية بين هذه الوحدات من جهة أخرى(*):

3) Jean entra. Marie téléphonait.

3) دخل جان. كانت ماري تهاتف.

* - راعينا في ترجمة الأمثلة المتعلقة بالزمن خصائصَ اللغةِ-المصدرِ واللغةِ-الهدفِ زمنياً وجهياً؛ يقول امحمد الملاخ موضّحاً الفروقَ بين النظامين الزمنيين والجِهِيَّيْنِ للغتين الفرنسية والعربيةِ: 'إن الفرنسية تُفرّق في المستوى الصرفي بين زمن الماضي البسيط والماضي المركب والماضي المستمر والماضي الفائق، أما اللغة العربية فتملك صورة صرفية واحدة للدلالة على الماضي، وهذه الصورة تدل على الماضي بشكل عام دون تخصيص واضح للسمات الجهية للماضي التي تدل عليها أنواع الماضي في الفرنسية، لذلك فالماضي في اللغة العربية لا يملك أية سمة اتجاهية مخصصة بشكل قبلي'. *الزمن في اللغة العربية، بنياته التركيبية والدلالية*، مرجع مذكور، ص. 460. [المترجِم].

4) Jean entra. Marie téléphona.

4) دخل جان. هاتفت ماري.

في (3)، "*كانت ماري تهاتف*" Marie téléphonait لا تصف الشيءَ ذاته في العالم الذي تصفه جملة "*هاتفت ماري*" *Marie téléphona* في (4). سنقول ضمن تقاليد التحليلات الجهية إن الجملة الواقعة في الماضي المستمر تصف حالة، في حين أن الجملة في الماضي البسيط تصف حدثا[21]. لماذا تمت الأمورُ على هذا المنوال؟ يفترض كامب وروهرير أن ملفوظاً واقعاً في الماضي البسيط يصف حدثاً وأن كل حدث يُرْسي نقطتَه المرجعية الخاصة (R) التي تسمح بتثبيت الإحالة الزمنية للملفوظ، في حين أن ملفوظاً في الماضي المستمر يُرْسي حالةً غيرَ محدودة تضمُّ الحدثَ الذي تحيل عليه وترث منه نقطتها المرجعية، ويمكن آنئذٍ تفسير الأثر على النحو التالي:

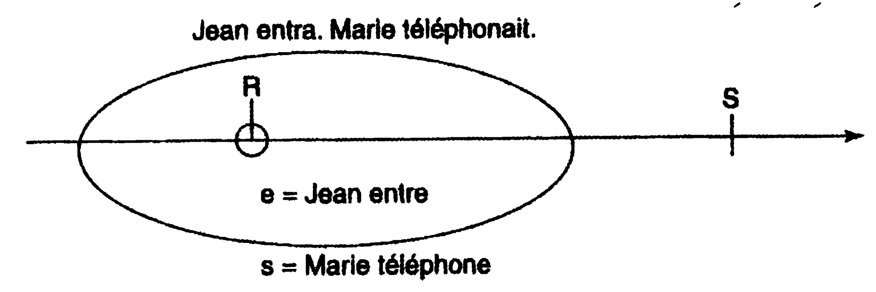
أ- في "*دخل جان. كانت ماري تهاتف*" "*Jean entra. Marie téléphonait*" الحالة الموصوفة في *Marie téléphonait* (s) تحتوي على الحدث الموصوف في *Jean entra* (e): التأويل هو حينما دخل جون، كانت ماري تتصل بالهاتف وواصلتِ الاتصالَ بعد دخول جون.

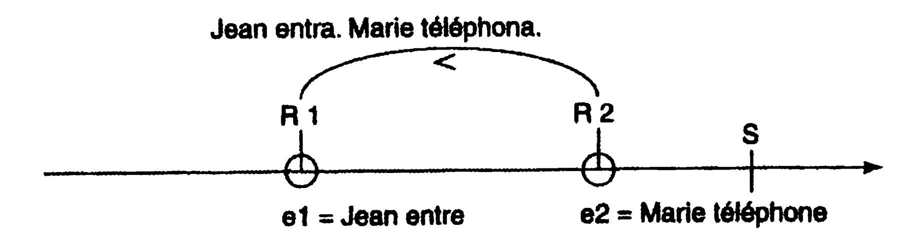
ب- في "*دخل جان. هاتفت ماري*" "*Jean entra. Marie téléphona*" ما تم إبلاغُه هو تعاقب حدثين (e1 و e2)، الحدث الثاني (Marie téléphone) يَلي زمنياً الحدثَ الأوّلَ (Jean entre).

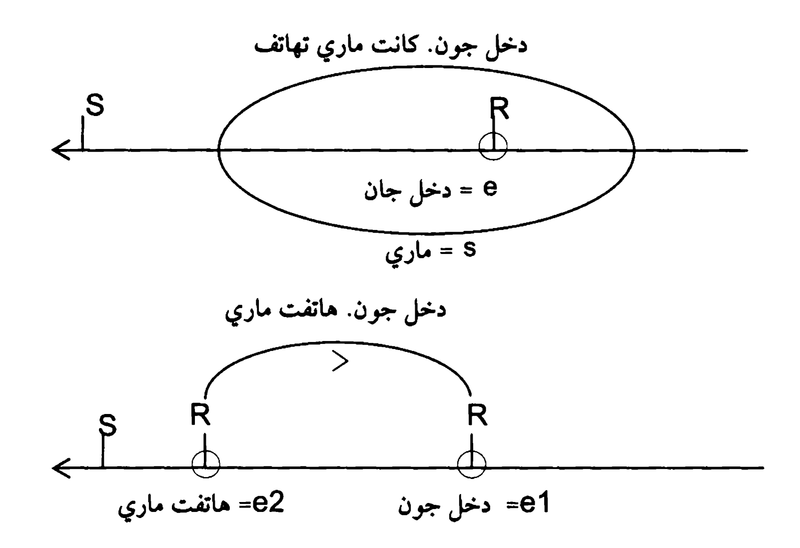
يجدر بنا التعليقُ قليلا على هاتين الواقعتين. فهما تَخُصّان تأويلَ الخطاب، لا سيما العلاقات بين ما تصفه الملفوظاتُ. ويُسَمّى علمُ الدلالة الذي يفسِّر هذه التأويلات إجمالاً علم الدلالة الإحالي أو *علم الدلالة مشروط الصدق* *Vericonditionnelle*، لكننا سنلاحظ تَوّاً أنَّ أهميةَ شروط صدق كل جملة لا تقل عن أهمية شروط صدق

21- التمييز بين حالة **Etat** وحدث **Evénement** تبسيط للطبقات الجهية التي وصفها فاندلر *Vendler* (1977). في التقليد الجهي المعاصر، نميز بين **الحالات** (*Etre endormi*)، *والأنشطة* *Avtivités* (Dormir)، **والإنجازات** *Accomplissements* (*Construire une maison*) **والإتمامات** **Achèvements** (Atteindre le sommet). يُنظر كوزلافسكا Kozlowska (1989) الذي يتضمن تركيباً مركّزاً، وكذلك موشلار (قيد النشر).

الخطـاب. بعبـارة أخـرى، إن الوضـعيتينِ الموصـوفتينِ ليـستا واحـدة، ويمكـن تمثيلـهما بالرسمينِ الآتيينِ:







إن تأويلَ خطابٍ ما، والخطاب الحكائي تحديداً، معناه:

أ- أن نكون قادرين على تحديد الطبقة الجهية (حالة، أو حدث) لكل ملفوظ؛

ب- أن نكون قادرين على تحديد الإحالة الزمنية (R) لكل حدث/ حالة؛

ج- أن نكون قادرين على تحديد العلاقة بين الأحداث أو الحالات (السبق الزمني، الاشتمال).

وهكذا، تفترض أيّة نظرية دلالية للخطاب أمرين:

1) يوجد عددٌ محدودٌ من نمط الوضعيات التي يُمْكِنُ أن تصفها الملفوظاتُ، أي الطبقات الجهية؛

2) تحديد العلاقات بين الطبقات الجهية في الخطاب ضروريٌّ ليحظى الخطابُ بقيمةِ الصدق.

أقامت نظرياتُ الخطاب الدلالية أوزاناً متباينة، بحسب المؤلفين، لدور الأفعال ولأزمنتها في تحديد الطبقات الجهية وعلاقات الخطاب. لكنها كلها تفترض أن هذه المعلومات مُرَمَّزَةٌ لسانياً، سواء أأكَّدتْها معلوماتُنا عن العالَم [معرفتُنا العالَمَ] أم لم تُؤَكِّدْها[22].

مع ذلك، فإن إحدى المشكلات التي اعترضت علوم دلالة الخطاب مرتبطةٌ بملاحظة معروفة بصدد الحكي: في الحكي يتقدَّم الزمنُ بتقدُّم الخطاب. وبعبارة أخرى، تتسم الملفوظاتُ في الحكي، بالإحالة على أحداثٍ تجعل الزمنَ يتقدَّمُ، وهذا بكيفية موازيةٍ لتقدم الخطاب. لقد سمى علم دلالة الخطاب هذه الخاصية في المحكيات بمسألة **الترتيب الزمني Ordre temporel**.

السؤالُ الذي حاول علمُ دلالة الخطاب الإجابة عليه هو لماذا يتقدم الزمن في الحكي، ولماذا لا يتقدم في بعض السياقات. لقد أُستُعْمِلَت استراتيجياتٌ متعددةٌ، نستطيع وصفها على النحو التالي:

I- الاستراتيجية الأولى المقترحة (استراتيجية كامب وروهرير 1983) هي اعتبار زمن الفعل مسؤولاً عن الترتيب الزمني. على نحو موجَز، الزمن يتقدم مع الماضي البسيط، ولا يتقدم مع الماضي المستمر. وهي **الأطروحةُ العائدية Anaphorique**،

22- هي بالخصوص صيغة علاقات الخطاب التي أعطتها نظرية التمثيلات الخطابية المُجزّأة لدى أشير Ascher (1993)، حيث يَقرِنُ النسقُ المعلوماتِ الزمنيةَ والجهيةَ المُرمَّزةَ لسانياً بمبادئ استدلال قابلة للإبطال.

لأنها تُحدِّد العلاقات الزمنية على أساس الطابع المستقل أو غير المستقل لأزمنة الأفعال من أجل تثبيت إحالتها الزمنية الخاصة.

II- الاستراتيجية الثانية هي **الأطروحة الجهية Aspectuelle** (يُنظر داوتي Dowty 1986): بموجب طبيعة الطبقة الجهية للملفوظ الثاني، يحتفظ بالترتيب الزمني أو لا يحتفظ به. بإيجاز، يتقدم الزمن مع الإنجازات والإتمامات (أي الأحداث[23])، ولا يتقدم مع الحالات والأنشطة (أي الحالات)[*].

III- الاستراتيجية الثالثة هي **الأطروحة الاستدلالية Inférentielle**: يتقدم الزمن بالتجرد في الحكي، لكن هذا الاستدلال القابل للتفنيد، لأنه غير رتيب[24] Non monotone، يُمكِنُ أن يُلغى إذا فَنَّدتْ معلوماتٌ حول العالم التأويلَ المُعْطى للخطاب. وهكذا، فإن متوالية من الملفوظات، في حكي ما، تتيح أن نفترض بالتجرد أن العلاقة بين الملفوظات تُمَثِّلُ سرداً يُحَدَّدُ بالترتيب الزمني: إذا أثبتت المعلوماتُ

23- في اصطلاحات، كامب ورييل (1993)، وفي اصطلاحات علم دلالة الأحداث، يُنْظر بارسونس Parsons (1990).

*- وضع فندلر Vendler -يُعَدُّ مقاله (1967) تأسيساً لدراسة الجهة- تصنيفاً رباعياً للفئات الجهية للأفعال، أي البنية الداخلية للأحداث، على خصائص زمنية مثل الامتداد الزمني، والانتهاء الزمني، والبنية الداخلية.
فالحالات تفتقر إلى بنية داخلية وليس فيها تغير أثناء المدة الزمنية التي تكون فيها صادقة (مثل أحب). والنشاط عبارة عن حدثٍ ذي تغيُّر داخليّ وامتدادٍ، وليس له بالضرورة نقطة نهاية زمنية (مثل سار). والإنجازات أحداثٌ ذاتُ امتداد، ولها نقطة زمنية بالضرورة (مثل أكل). والإتمامات لها تراكم لحظي أو نقطة نهاية، وليس لها امتداد (مثل وصل).
وقد دقق فيركويل Verkuyl (1995) أن الأنشطة تتحدد بالسمة [+أضف إليه] (أي أن الحدث يقبل أن يضاف إلى مدته الزمنية، أو أنه مفتوح زمنيا؛ وأن الحالات لها سمة [-أضف]، أي أنها لا تقبل التمدد. وقد استدل جحفة (2006) على قيام نظرية فيركويل في وصف معطيات اللغة العربية.
عبد المجيد جحفة، دلالة الزمن في العربية، دراسة النسق الزمني للأفعال، مرجع مذكور، ص.ص. 175-200.
وللتوسع في موضوع البنية الجهية للأفعال، يُنظَرُ الفصلانِ السابعُ والثامنُ من هذا الكتاب. [المترجِم].

24- يُعَدُّ الاستدلالُ غيرَ رتيبٍ إذا كان لا يُنتِجُ نتائجَ صحتُها مضمونة. ونتيجة الاستدلال غير الرتيب صحيحة بالتجرد، إلا إذا ورد ما يُفَنِّدُ ذلك. مما يعني أنه إذا أضيفت مقدمات جديدة إلى السياق، قد تُعَرْقِلُ الاستدلال. المثال النمطي هو مثال *Modus ponens* *قابل للنقض* الذي نستنتج فيه، انطلاقاً من المقدمتين «الطيور تطير عادةً» و«Titi طائر» أنَّ «Titi تطير». لكن هذا الاستدلال يَتِمُّ نقضُه، إن أضفنا إلى المقدمتين قضية جديدة مثل «Titi نعامة»، لأن القضية «النعام لا يطير» صحيحة.
-*Modus ponens*: قاعدة تقول إذا كانت قضية أ تستلزم قضية ب، إذاً إذا كانت أ صحيحة فـ ب صحيحة. [المترجم].

عَنِ العالم هذه القاعدة، فنستنتج أن بين الأحداث التي تصفها الملفوظات علاقةً ذات طابع زمني؛ لكن قد تُلغي معلوماتٌ جديدةٌ هـذا الاستنتاجَ وتـوردُ تـأويلاً آخـر، التأويل السببي المعكوس Causale inverse (أو علاقة التفسير[25]) علـى سـبيل المثال. وعلى هذا النحو، نقولُ إنَّ بين الملفوظين في (5) علاقةَ تفسيرٍ، في حـين أن الملفوظين في (6) يتيحان التأويل عبر علاقة السرد، لأن أيَّ معرفة عـن العـالم لا تُفنِّدها، بخلاف حالة (5):

(5) جون ساقط. دفعه ماكس.

(5) Jean est tombé. Max l'a poussé.

(6) دفع ماكس جون، إنه ساقط.

(6) Max a poussé Jean. Il est tombé.

قد تُوَجَّه إلى كلتا الصيغتين من علم دلالة الخطاب انتقاداتٌ مهمة، لكـن طينـةَ هذه الانتقادات تختلف عن الانتقادات الموجَّهة إلى اللسانيات النصية، وإلى **تحليـل الخطاب**. ويعود السببُ إلى أن كلَّ صيغ علم دلالة الخطـاب تُـشكِّلُ برنـامجَ بحـثٍ مفتوحاً بدرجات متفاوتة؛ لأنها تَعُدُّ مسألةَ الوجاهِ بين المعارف اللسانية والمعارف غير اللسانية مركزيةً، في حين تلقى الإهمالَ في **تحليل الخطاب** (*تُنظَر الخاتمة*).

نود، قبل أن نُبيِّنَ مسلكاً من البحث يستند إلى تحليل الخطابات وإلى برنامج بحث مفتوح، الإشارةَ إلى سبب فشل علوم الدلالة الخطـاب في أن تكـون برنامجاً حقيقيـاً لتحليل الخطابات. السبب بسيط: كـل هـذه المقاربـات تُعَـدُّ صـيغاً لنظريـة المعرفـة المشتركة التي بَيَّنا حدودَها في الفصل الثاني (القسيم 9؛ يُنْظَر كذلك الفـصل التاسـع القسيم 4). لكن إلى جانب هذا الاعتراض العام، هناك اعتراضات أدقّ منه.

25- مَفهومَـا *الـسردِ Narration*، *والتفـسير Explication*، إضـافةً إلى مفـاهيم التيجـة *Résultat*، *والتفـصيل Elaboration والخلفية Arrière-plan* توافق علاقات الخطاب أو علاقات الانسجام في علم دلالة الخطاب. يُنظر لاسكاردييي Lascardiers وأشير، لاسكارديي(1993) وأوبيرلانـدر Oberlander (1993)، وهـوبس Hobbs (1993)، ومان Mann وطومبسون Thompson (1987). يُنظر كـذلك فيـث Vet (éd.) (1995). ومـن أجـل مناقشة نقدية يُنظر موشلار (1998).

ا- تعترض المقاربةَ العائديةَ التي تَقْرِنُ قيودا دلاليـة بأزمنـة الأفعـال، صـعوباتٌ في وصف استعمال أزمنة الأفعال:

أ. لا ينتُجُ عن كل أزمنة الماضي البسيط التقدمُ في الزمن، كما توضحه الأمثلة التالية:

(7) Marie chanta le récitatif et Max l'accompagna au piano.

(7) غنت ماري وتابعها ماكس بعزف البيانو.

(8) Ce soir-là, notre héros but une bouteille de Whisky et écrivit une lettre à Lady Ann.

(8) في تلك الليلة، شرب بطلنا زجاجة ويسكي وكتب رسالة إلى السيدة آن.

(9) Socrate mourut. Il but La ciguë.

(9) مات سقراط، شرب الشوكران.

ب- ليست كل أزمنة الماضي المستمر ساكنةً Statifs؛ لأنَّ بعـضها نَتيجِـيٌّ Resultatif، وبعضها يُمَثِّل منظوراً غير محايد(*)، وبعضها الآخر سردي (الماضي المستمر الدال علـى الانفصال بين الأحداث):

(10) Marie éteignit la lampe. La chambre était complètement sombre.

(10) أطفأت ماري المصباح. كانت الغرفة حالكة الظلمة.

(11) Le secrétaire entra dans le bureau du Doyen. Il gisait dans une marre de sang.

(11) دخل السكرتير إلى مكتب العميد كان مضرجا بالدماء.

(12) Marie quitta son mari sans crier gare. Le lendemain, elle se baignait dans les eaux délicieusement chaudes de la mer des Antilles.

(12) تركت ماري زوجها دون سابق إنذار. في اليوم الموالي، كانت تستحم في مياه بحر الأنتيي الدافئة.

---

* - أي منقول من وجهة النظر الذاتية لفاعل الجملة. [المترجم].

II- وتعترض المقاربةَ الجهيةَ صعوبات(*) في تفسير لماذا لا تقوم سلسلة المتواليات الواصفة للإنجازات أو الإتمامات بتقدم الزمن، كما في الاستعمالات التفسيرية أو التأطيرية Elaboratifs:

(13) Max est tombé. Paul l'a poussé.

(13) ماكس ساقط دفعه بول.

(14) Max vécut une merveilleuse soirée hier soir. Il fit un repas extraordinaire. Il mangea du saumon. Il dévora moult fromage. Il gagna un concours de danse.

(14) قضى ماكس بالأمس ليلة رائعة. أعَدَّ وجبة شهية. أكل السلمون. التهم جبنا كثيراً. فاز في مسابقة رقص.

فالقراءة المفَضَّلة لـ (13) هي القراءة التفسيرية، رغم أن الطبقة الجهية للملفوظ تقتضي علاقة ذات طبيعة زمنية. أما (14) فتُبَيِّن أن بين الملفوظات الواقعة في الماضي البسيط علاقة سرد، رغم أنها تقوم بإنجازات أو إتمامات.

III- وأخيراً تَطْرَحُ المقاربةُ الاستدلاليةُ مشكلات تقنيةً تتصل بحساب العلاقات السردية والسببية المعكوسة. وتدور هذه المشكلات حول وضع تضمين المعلومات

---

*- يبقى هذا الانتقادُ أهونَ من الانتقاد الذي يَرى أن هذه المقارباتِ غيرُ مرنةٍ في تصنيفها الأفعالَ جِهياً. فتصنيف «فندلر- دواتي»، الذي اقترح أربع مقولات من الأفعال (وهي الحالة، والنشاط، والإنجاز، والإتمام) يُؤْخَذُ عليه ما يلي:

- انتماء فعل أو عدم انتمائه إلى مقولة معينة من هذه المقولات لا يقتضي الفعلَ وحده، بل يقتضي مفعولَه أيضا (إنْ كان متعدياً)، كما يقتضي فاعلَه إلى جانب مكونات أخرى.
- الأفعال لا تنتمي إلى صنف قار، فعلى سبيل المثال: "ذهب" فعلُ نشاطٍ لا يتضمن نقطةَ نهايةِ الحدث، لكن "ذهب إلى المنزل" ينتمي إلى مجموعة الأفعال التي تتضمن حدَّ النهاية.

وقد مُيِّز بناءً على ما سبق، في الأدبيات الجهية، بين مقاربتين: مقاربة غير تأليفية ومقاربة تأليفية؛ تعْتَدُّ الأولى بخصائص الأفعال وتَدرُس كيفيةَ وصفها المعلوماتِ الخارجيةَ (تصنيف دواتي (1979)، وفندلر (1967)). وتُعْتَبَرُ الثانية الجهةَ تأليفيةً، ولذلك ينبغي للتصنيف الجهي أن يكون مرناً؛ وهي تأليفيةٌ لأنها تُؤلِف بين خصائص الأفعال وخصائص الأسماء، ولا تُعْتَدُّ بخصائص الأفعال فحسب كما في مقاربتيْ فندلر وداوتي. ودافع عن هذا الطرح فيركويل (1972) و(1993) و(1995)، وعبد المجيد جحفة (2006) و(2018) الذي يؤكد أن الاكتفاء بوصف الأفعال معجمياً وحده لا يتيح الحصولَ على التأويلات الجهية الملائمة.

للتوسع يُنظر عبد المجيد جحفة:

- *دراسات دلالية في اللغة العربية*، مرجع مذكور، ص.ص: 61-64.
- دلالة الزمن في العربية، دراسة النسق الزمني للأفعال، مرجع مذكور، ص.ص. 175-200. [المترجِم].

الزمنية أو التصريح بها. غير أننا لن نناقشها هنا مكتفين بإحالة القارئ على موشلار (1998) من أجل التوسع.

نحن الآن في الطريق الصحيح لحل المسائل المرتبطة بالإحالة الزمنية، وبالترتيب الزمني بشكل خاص، في إطار برنامجٍ بحثٍ مفتوحٍ علمياً. يجب أن يسمح الإطار النظري بالتوليف بين المعلومات اللسانية والمعلومات غير اللسانية من جهة (وهو القيد الذي لا تستجيب له علوم دلالة الخطاب استجابةً كافيةً)، وبالتوليف بين المعلومات التصورية والإجرائية (وهو القيد الذي لا تستجيب له المقاربات التقليدية للزمن والجهة) من جهة أخرى. ونظريةُ الملاءمة تسمح لنا بتقديم جواب على هذه الأسئلة لأنها تَبَنَّتْ فرضيةَ التحديد اللساني الجزئي Sous-détermination لتأويل الملفوظات، وقَدَّمَتْ تفسيراً لسانياً ومعرفياً لتوزع المعلومة اللسانية بين محتوى إجرائي ومحتوى تصوري في الآن نفسه.

6- تَوْليفُ المعلومات السياقية والتصورية والإجرائية في تأويل الملفوظات

يجب أن يكون تحليل الخطابات، والخطابات الزمنية بشكل خاص قادراً على تحديد العلاقات الخطابية بين الملفوظات. ومع ذلك فإن تأويل الملفوظات لا يُختَزلُ في تحديد هذه العلاقات: فهذه الأخيرةُ هي نتيجة العمليات التداولية التي تتصف بالتوليف بين المعلومات اللسانية والمعلومات غير اللسانية.

كيف تتآلف هذه الأنماط من المعلومات فيما بينها؟ هل توجد مبادئ عامة تسمح بتوقع ما سَتَكونُ عليه نتيجةُ التأويل؟ نقترح ثلاثةَ مبادئ عامة لها دَوْرٌ في التمثيلات الذهنية التي نُكَوِّنُها عن الأحداث:

أ- يُمْكِنُنا النفاذُ إلى الأحداث بفضل مفاهيم مُرَمَّزة ترميزاً لسانياً في مداخلها المعجمية: الأفعال على وجه الخصوص هي التي تُرَمِّز لسانياً المفاهيمَ الموافقة للحالة أو الحدث الموصوف.

ب- يفترض تمثيلٌ دقيقٌ وكاملٌ للحدث أن نستطيع تعيين حدوده، وتكوين تمثيل عن الفاصل الزمني Intervalle التي يكون فيها صادقاً، وموضعته في الزمن، بالنسبة إلى الأحداث الأخرى التي تُؤلِف الحكيَ تخصيصاً. وللواسمات الإجرائية (أزمنة

الأفعال، والروابط) بالأساس وظيفة إعطاء تعليمات عن الطريقة التي تُمَثِّلُ بها الحدثَ لنا، عبر خصائصها الجهية والزمنية والعلاقية.

ج- وأخيراً يفترض كل تمثيلٍ لحدث، وكذلك كل تمثيلٍ لعلاقة حدثٍ بآخر، أن نكون قادرين على النفاذ إلى معلومات عن العالم الذي يُثْبِتُ هذا التمثيل الذهني. وبعبارة أخرى، لينطَبِقَ الأمرُ على تمثيلٍ ذهنيٍّ لحدث، يجب أن يستطيع مستقبل الملفوظ النفاذَ إلى سياق يحكم بصدق التمثيل الذي كَوَّنَـهُ عن الحدث، على أساس المعلومات اللسانية التي وردت في الملفوظ.

تتسم هذه المبادئُ بالعمومية، لكن ما تعنيه هو:

1- يستلزم التمثيل الذهني للحدث أو للعلاقة بين أحداثٍ معيَّنَةٍ توليفاً بين معلومات لسانية وغير لسانية (سياقية)؛

2- للنفاذ إلى التمثيل الذهني لحدثٍ، يجب إجراء حساب على المعلومات المرمَّزة لسانيا، المُفْضِيةِ إلى تمثيلٍ أوَّل للأحداث، وهو حساب مبني على المحتوى التصوري والإجرائي للمعلومات اللسانية.

لا تختلف وظيفة هذه الأنماط الثلاثة من المعلومات (الفرضيات السياقية، والمحتوى التصوري والمحتوى الإجرائي) في النفاذ إلى التمثيل الذهني للأحداث فحسب، ولكن في قوتها بالخصوص:

أ- الفرضيات السياقية هي المعلومات الأقوى. لا تَقومُ في أغلب الأحيان إلا بتأكيد التمثيل الذي لدينا عن الأحداث، دون أن يكون التصديق مُدركاً بشكل أو بآخر. إذا استعدنا مِثالاً عن علاقة السرد مثل (6):

(6) Max a poussé Jean. Il est tombé.

(6) دفع ماكس جون، إنه ساقط.

يبدو السياق غير ضروري لفهم أن العلاقة بين الحدثين سببية وذات ترتيب زمني. ومع ذلك، إنْ أردنا أن نفسر أن الأمور وقعت بهذا الترتيب، وليس بترتيب معكوس، فيجب أن نَتَمَكَّنَ مِنْ تأكيد هذا التمثيل عن الأحداث: النفاذُ إلى فرضية سياقية تُرَتِّبُ الأحداثَ بهذه الكيفية هو المطلوبُ تماماً. إذا أخطأ المستقبل في اختيار

الفرضيات السياقية، وهو أمر مُمْكِنٌ، فسَنَتَفَهَّم ذلك الصنيعَ منه: فوصفُ وضعية مناسبة لِـ(6') بوساطة (6) ليست كيفية ملائمة وعقلانية في التواصل:

(6’) D’abord Jean est tombé. Ensuite Max a poussé Jean et le fait que Jean soit tombé explique pourquoi Max l’a poussé.

(6') أوَّلاً سقط جون. ثم دفع ماكس جون، وكون جون ساقطاً يفسر لماذا دفعه ماكس.

يتضح لنا إذاً دورُ الفرضيات السياقية؛ فمن جهة تسمح بتأكيد فرضية تأويلية، ومن جهة أخرى بتفسير الغرابة، أو الطابع الشاذ للصياغة.

ب- قوة المعلومات المُرَمَّزةِ تصوريّاً، أي عُبِّر عنها لسانياً بعبارة ذات محتوى تصوري (مثل فعل، واسم) أقل من قوة الفرضيات السياقية. فهي بالفعل لا تكفي دائماً في فرض التمثيل الذهني الذي يبدو أنها تُرمِّزه لسانياً. لنفترض، من أجل توضيح هذه النقطة، أن مفهومي "دفع Pousser" و"سقوط Tomber" متصلانِ بخطاطات ذات استدلال سببي، بحيث يَقْدِحُ كلُّ ورودٍ لمفهوم "دفع" حينما يكون المُنَفِّذ Agent والضحية Patient إنسانينِ علاقةً سببيةً دفع (س، ص) وسقوط (ص). هذه الخطاطة من الاستدلال السببي، التي ليست قاعدة معجمية ولكنها قاعدة تصورية، يمكن نقضها. ويمكن نقض هذه الخطاطة الاستدلالية مثلاً إذا كانت المعلومات الإجرائية التي تقدمها أزمنةُ الأفعال، غيرَ موائمة لها كما في (15):

(15) Jean tomba. Max le poussa.

(15) سقط جون. دفعه ماكس.

التأويل السببي المعكوس تكبحه هنا المعلومات الإجرائية التي يوفِّرها الماضي البسيط، وتهيمن على المعلومات التصورية التي يوفرها مفهوم "دفع Pousser". لكن المعلومات التصورية قد تُلْغى أيضاً بالفرضيات السياقية، كما يبينه الخطاب (16):

(16) La scène que nous allons décrire est surprenante. Elle montre que Max, que l’on considère généralement comme une brute épaisse، est en fait un être humain attentif à l’autrui. Voilà ce qui s’est donc passé : *Jean est tombé, Max l’a poussé* et il l’a fait pour lui permettre de reprendre ses esprits, adossé au pied d’un arbre.

(16) المشهد الذي سنصفه مثير للدهشة، يبين أن ماكس الذي يبدو غشوماً، إنسان حذر من الآخرين، إليك ما وقع: *سقط جون، دفعه ماكس*، وقام بذلك ليمكنه من استعادة وعيه مستنداً إلى جذع شجرة.

السياق على قدر كبير من الوضوح، ويسمح بفهم أن الأحداث وقعت بالترتيب: جَلِيٌّ أن المعلوماتِ السياقيةَ تُلْغي المعلوماتِ التصوريةَ.

ج- أخيراً تُقَدِّمُ المعلوماتُ الإجرائيةُ، وبخاصة المعلومات التي توفرها أزمنةُ الأفعال، تعليماتٍ خاصة بكيفية فهم العلاقات بين الأحداث. لكن هذه المعلومات خاضعةٌ هنا أيضا للتصديق السياقي. إذا أراد المتكلم مثلاً أن يبلغ أن ماكس دَفَعَ جون أولاً، وبعد ذلك وبسببه سقط جون، فإن اختيار (15) لن يكون اختياراً موفقاً لأن القيود المرتبطة بالماضي البسيط غير متلائمة مع الوضعية التي يريد المتكلم وصفها:

(15) Jean tomba. Max le poussa.

(15) سقط جون. دفعه ماكس.

النتيجة واضحةٌ. سَيَكونُ التأويلُ المفضَّلُ لِـ(15) هو القراءة الزمنية، حتى لو استطاع المستقبِل أن ينفذ إلى قاعدة تصورية *دفع-سقوط*. إذا كان له علاوة على ذلك، نفاذٌ إلى فرضية سياقية، فإن الحكم الذي سيستخلصه المتكلم قد استعمَل طريقة سيئة في تمثيل الأحداث وعلاقاتها، وأن الكيفية الأكثر ملاءمة هي اللجوءُ إلى (17):

(17) Max poussa Jean. Il tomba.

17- دفع ماكس جون. سقط.

الآن كان على المتكلم اختيار التعبير الإجرائي الجيد: كان عليه ببساطة أن يستعمل في الملفوظ الثاني الماضي الفائق:

(15') Jean tomba. Max l’avait poussé.

(15') سقط جون. كان ماكس قد دفعه.

وهناك إمكانية أخرى: كان بإمكان المتكلم استعمالُ الزمن نفسه في الملفوظ الثاني، أي الماضي البسيط، لكن كان عليه إذن استعمال رابط يَرْفَعُ لَبْسَ العلاقة الزمنية: المثالُ (15') لا يثير أيَّ إشكال في القراءة التفسيرية:

(15') Jean tomba, parce que Max le poussa.

("15) سقط جون، لأن ماكس دفعه.

باختصار، تَفْرِضُ المعلوماتُ الإجرائيةُ قيوداً أكثر قـوةً مِمّـا تفرضـه المعلومـاتُ التصورية، لأنَّ الأولى مُقَيَّدةٌ إلى أبعدِ حدٍّ من زاوية علاقات الخطاب.

7. خـلاصـة

يتسم نموذجُ التأويل الذي عرضناه في القسيم 6 ببساطة شديدة، لكنه يسمح بتبيـان ماهية التحليل التداولي للخطاب الزمني: يفترض هـذا التحليـل أن أزمنـة الأفعـال تشتغل مثل العبارات الإجرائية التي تُقَدِّمُ معلومـاتٍ حـول كيفيـة معالجـة تمثـيلاتِ الأحداث التي أصبح نفاذُنا إليها مُمْكناً عبر العبارات التصورية التي يُقَدِّمُها المـدخل المعجمي للمفهوم. ويفـترض هـذا التحليـلُ كـذلك تراتبيـةَ المعلومـات (الـسياقية، والإجرائية والتصورية)، التي تَنْجُمُ عنها توليفةٌ غنيةٌ جداً. ليست كلُّ الإمكانيات في الخطاب مُسْتَغَلَّةً، بل بالعكس. تَكُونُ الاختياراتُ المنجزَة ملائمـةً إذا كانـت تـسمح بالوصول إلى التمثيلات الذهنية للأحداث؛ وفي الحالة المخالفة، فإن النتيجة الواحدة التي يُمْكِنُ استخلاصُها هي أن المتكلم أخطـأ في اختياراتـه، لا أنَّ مقاصـده لم تكـن واضحة لديه أو تعذر عليه النفاذ إليها.

وفي كل الأحوال، نود أن نكون قد بيَّنا، في هذا الفصل، تَغَيُّرَ وجهة النظر الذي أحدثته التداوليةُ المعرفيةُ حول القضايا المتصلة بالحكي وبالخطاب الـسردي. فنتيجـةُ منظورِ برنامجٍ بحث مفتوحٍ، خلافاً لِبرنامج بحث مغلق كما هو الأمـرُ في اللـسانيات النصية، هي صياغةُ أسئلةٍ جديدةٍ، وبخاصة حول التفاعـل بـين المعلومـات الـسياقية والإجرائية والتصورية.

الفصل السادس:
الإحالة

1- توطئة

تحتَلُّ اليومَ ظاهرةُ **العائدية الخطابية** (يُنظَر الفصل الثالث، القسيم 7) موقعاً مركزياً في اهتمامات الاتجاهات "المعرفية" في **تحليل الخطاب**، التي تستعمل مفهومي **الانسجام** أو **الذاكرة الخِطابية**. وتفيد الفكرة الأساسية الثاوية خلف مفهوم **العائدية الخطابية** أن العبارات غير المستقلة إحالياً[1] لها سابق في جملة سابقة من **الخطـاب** ذاتـه. وبعبـارة أخرى، إن هذا الاتجاه مـن **تحليل الخطـاب** يـستبدل فرضـيةً خطابيـةً تُـؤوَّلُ وَفْقَهـا **العائدياتُ الخطابية** داخل **الخطاب** بحسب **مبادئ خطابية**، بالفرضية التوليدية الـتي تفيد أن الضمائر تُؤَوَّلُ داخل الجملة بمقتضى مبـادئَ تركيبيـةٍ. لقـد ناقـشنا -في مـا سبق- الصعوبةَ التي تعترضُنا في تحديد **المبادئ الخطابية** من جهةٍ، وفي تطبيقها علـى مشكلة **العائدية الخطابية** (القواعد التي اقترحها شارول لا تـستجيب للمطلـوب في هذا المجال كما رأينا) من جهةٍ أخرى. وترجع الصعوبةُ في تحديد هذه **المبـادئ**، كمـا سبق أن قلنا (يُنظَر الفصل الثالث)، إلى كون مفهومي **الخطاب والانسجام** لم يحْظَيا -في نظرنا- بتعريفينِ واضحيْنِ ودقيقيْنِ.

بغض النظر عن المشكلات التي تعترض المفاهيمَ المفاتيح **لتحليل الخطاب**، فليس من البدهي أن يصير مفهوم **العائدية الخطابية** مقبولا كما هو. سنخصص بداية هذا الفصل لتفسير لماذا يَطْرحُ هذا المفهومُ مشكلاتٍ أكثرَ مما يَحُلُّها، ثم نقترح حلاً بديلاً مرتبطاً بنظرية الملاءمة، وهو *نظرية التمثيلات الذهنية*.

1- عن مفهوم الاستقلالية الإحالية Autonomie référentielle، يُنظر ميلنير (1978) و(1982) و(1989)، والفصل الثالث، القسيم 7 من هذا الكتاب.

2- مقاربة الإحالة في تحليل الخطاب

يستند مفهوم *الإحالة الخطابية* إلى مسلمةٍ مُسَوَّغةٍ تماماً؛ وهي أن التعويلَ على التركيب ليتولّى إسناد خاصية المراجع إلى العبارات غير المستقلة إحاليا أمرٌ غيرُ واقعي، بكل بساطة لأن قسماً كبيراً من هذه العبارات يظهر في جملة أخرى غير التي فيها سابقُها، ولأن التركيب لا يتجاوز مجال الجملة. فَحَلُّ هذه العبارات لا يوجَدُ في التركيب، لذا يجب اقتراح تحليلات بديلةٍ عن الكيفية التي تُسنِدُ بها مراجع إلى العبارات غير المستقلة إحاليا التي لا يَرِدُ سابقها في الجملة نَفْسِها. في الواقع، ولأن المأمول تفضيل تحليلات موحَّدة لظواهر متشابهة أو متقاربة، يمكننا أن نعتبر أن هذه التحليلات البديلة يجب أن تراعي كذلك الكيفية التي نُسنِدُ بها مراجعَ إلى العبارات غير المستقلة إحاليا التي تظهر في الجملة نفسها [2]. وهو، علاوةً على ذلك، الموقفُ الذي تبناه **محللو الخطاب** الذين يرون أن اقتراحاتِهم تنطبق على العبارات غير المستقلة إحاليا سواء أكان سابقها داخل الجملة نفسِها أم خارجَها.

ما هي هذه التحليلاتُ؟ لقد أشرنا إليها باقتضاب في الفصل الثالث؛ وهي ترتكز على استحضار مفهوم **المرجع الخِطابي**. ويُعَدُّ هذا المفهومُ إلى حدٍّ ما بديلاً لمفهوم *مرجع الخطاب* لكارتونين Karttunen (1976). **والمرجع الخطابي** هو كلُّ موضوعٍ يُدْرَجُ حالاً في الخطاب، فيكون جاهزاً إذاً *للإحالة المشتركة*[*] Coreference، أي يُمْكِنُ أن يكون سابقاً Antécedant لعبارة غير مستقلة إحاليا مستعملة في ما يلي من الخطاب. تصير المشكلة حينئذٍ اختيارَ السابق "المناسب" من بين السوابق الممكنة (**المراجع**

2- نلاحظ علاوة على ذلك أنه رغم المحاولات الدقيقة والمتطورة التي قِيمَ بها للدفاع عن تحليلات تركيبية بحت لإسناد المراجع إلى الضمائر (يُنظر فينكو Fiengo وماي May 1996)، فإن المحاولات في هذا المجال أصبحت في الوقت الراهن قليلة كما يُقِرُّ بذلك شومسكي (1995).

*- الإحالة المشتركة Coréférence: يعني المصطلحُ في اللسانيات ظاهرةً يجري فيها تعيين الشيء نفسه، سواء كان شخصا أو مكانا أو حدثا أو تاريخاً؛ من قِبَلِ عبارات مختلفة في جملة أو نص. وقد اقترح عبد السلام المسدي مصطلح "توحُّد المرجع" في كتابه "قاموس اللسانيات"، مرجع مذكور، ص. 232. واقترح عبد القادر الفاسي الفهري مصطلح "الشِرْكة الإحالية" في "معجم المصطلحات اللسانية"، مرجع مذكور، ص. 63، وقد تبنينا اقتراح هذا الأخير، مع تعديل العبارة. [المُترجِم].

الخطابية المذكورة). لقد رأينا في الفصل الثالث (القسيم 7) أن هناك صعوبةً في تحديد **المبدإ الخطابي** الذي يُتيحُ القيامَ بهذا الاختيار.

بالإضافة إلى ذلك، يجب ملاحظة أن هذه الطريقة في تناول الأمور تقتضي تمييزاً بين العبارات الإحالية:

- بعضها قد يسمح بإدخال مراجع **خطابية** جديدة؛
- وبعضها الآخر لا يسمح إلا بالإحالة المشتركة (**العائدية الخطابية**).

والحال أنه، كما سبق أن نبهنا إلى ذلك (يُنظر الفصل الثالث، القسيم 7) ليس من المؤكد أن التمييز بين العبارات الإحالية التي تُدْرج **مراجع خطابية** والعبارات الإحالية التي تكتفي بالإحالة المشتركة على **مراجع خطابية** سبق ذِكرُها، سهلٌ كما يبدو، بناء على النمط اللغوي للعبارة الإحالية. بالفعل يجب أن نتبيّنَ أنه لو كان التقسيم الحاسم ممكناً، فإن كل نمط من العبارة الإحالية يتقاسم الإحالةَ مع **مرجع خطابي** سبق إدراجه؛ لا ينبغي له أن يردَ في جملةٍ تفتتح **خطاباً** أو في جملة مفردة، وإنْ وَرَدَ فيها، فيجب أن يتعذر تأويلُه ضمنها. لقد بيَّنا بوساطة المثالين (15) و(16) (يُنْظر الفصل الثالث القسيم 8) أن هذا ليس صحيحا.

هناك مسلماتٌ أخرى في **تحليل الخطاب** منها:

I- إن اللجوء إلى معارفَ

أ- عن العالم

ب- ليست مذْكَورةً في **الخطاب**

غيرُ مفيد.

II- يمكن أن نَستَبْدِلَ، طوال **الخطاب** نفسه وداخل سلسلة من الإحالة[3]، آخِرَ عبارة مستقلة مرجعياً استُعمِلت لتعيين **المرجع الخطابي** بكل عبارة غير مستقلة إحاليا استُعمِلت لاحقاً.

3- يمكن تعريف *سلسلة الإحالة Chaîne de référence* بأنها متوالية من العبارات الإحالية المتنوعة التي تحيل، في خطابٍ ما، على **المرجع الخطابي Référent discursif** نفسِه.

III- **الخطاب** مغلقٌ على نفسه، ومشكلةُ الإحالة تؤولُ إلى مشكلة إدراج **مرجع خطابي** جديد، أو الإحالة المشتركة على **مرجع خطابي** سبق إدراجُه. وبعبارة أخرى، إنها بكل بساطة مشكلة بناء **سلاسل الإحالات**؛ وبالتالي **فالمراجعُ الخطابية** ليست مراجع، أي ليست موضوعات في العالم.

Iv- يُمكِنُ الاستغناءُ عن مفهوم *الإحالة* المحدَّدةِ باعتبارها إشارةً إلى موضوع خاص في العالم بوساطة عبارة إحالية؛ ومشكلةُ الإحالةِ مشكلةٌ زائفة ومصطنعة: ليس هناك عالم مستقل عن اللغة، فيكفي إذاً أنْ نُراوحَ مستوى **الخطاب** للإجابة عنها[4].

يتوقَّف برنامج **تحليل الخطاب** في مسألة الإحالةَ توقفاً تاما على مفهوم **العائدية الخطابية** الذي يستحق الفَحْصَ. سنبدأ بملاحظة أن مفهوم **الإحالة الخطابية** يفترض مفهوم **المرجع الخطابي**، بما أنه الطَّرَفُ الذي تُقاسِمُه **العائدية الخطابية** إحالتَها. علاوة على ذلك سنشير إلى أن مفهوم **المرجع الخطابي** يُختَزَلُ في متواليةٍ لسانية أو متوالية من المتواليات اللسانية (**أي سلسلة من الإحالة**): هذا على الأقل ما يُمكِنُنا افتراضُه في ظل غياب نظريةٍ تُعَرِّف **المرجع الخِطابي**. فليس ههنا إذاً موقعٌ للإحالة، بما أن العبارات المستقلة مرجعياً تُدْرج **مراجع خطابية** وأن العبارات الإحالية غير الخطابية تتقاسم الإحالة مع **مراجع خطابية** سبق إدراجها. وعليه فلا محلَّ للمرجِع في هذا المقام.

وهكذا فإن الجواب عن سؤال مقاربة الإحالة ضمن **تحليل الخطاب** بسيطٌ للغايةِ: **تحليلُ الخطاب لا يعالج الإحالةَ لأن الإحالة ليست ظاهرةً خِطابيةً**.

4- بهذا يتبنى العديدُ من اللسانيين المنكبين على مشكلات الإحالة في إطار **تحليل الخطاب** (سواء أعلنوا انتماءهم إليه بشكل صريح أو غير صريح) موقفاً *مثالياً* بالمعنى الفلسفي. فهم يقبلون إحدى المقدمات التالية أو كلَّها:

المقدمة 1: ليست اللغة منفصلةً عن الواقع غير اللساني.

المقدمة 2: ليست وظيفة اللغة وصفَ الواقع.

المقدمة 3: ليس للكلمات معنى محددٌ.

المقدمة 4: الواقع غيرُ موجود.

هكذا يتضح لنا لماذا اعترضتْهم صعوباتٌ في معالجة الإحالة، كما يتضح إلى أي حد يرتكز **تحليل الخطاب** على استراتيجية علمية مغلقة تقودُ إلى موقفٍ يكاد يكون سوفسطائياً.

3- هل توجد العائديات الخطابية؟

نظراً للصعوبات التي تثيرها مشكلة الإحالة، فإن البعض يَجْنَحُ إلى تبني برنامج **تحليل الخطاب** فيما يخص هذه المشكلة بدون نقاش وتمحيص، وإلى قبول اختـزال الإحالـة في إدراج **المراجع الخطابية** وفي الإحالة المشتركة على هذه **المراجع الخطابية**. لكن هذا يفترض أن تُحتَرم المسلمات الثاوية خلف **تحليل الخطاب**، كما تمت الإشارة إليها في الفقرة السابقة، وأن **العائديات الخطابية** موجودةً. هكذا:

أ- يجب ألا ترد عبارات إحالية غيرُ مستقلةٍ في الجمل الافتتاحية من **الخطابات**، ولا في الجمل المفردة؛

ب- لا يجب أن نحتاج إلى معلومات غير لسانية مـن أجـل إسـناد **مراجـع خطابيـة** لعبارات إحالية غير مستقلة؛

ج- لا يجب أن نجد عبارات إحالية غير مستقلة في **خطابات** دون أن يكـون مرجـع **خطابي** مناسب لها قد أُدْرجَ سلفاً؛

د- يجـب أن نـتَمَكَّن مـن إحـلالِ آخـر عبـارة مـستقلة إحاليـا، متقدمـة في السلـسلة الإحالية(*) نفسِها مكانَ كلِّ **إحالة خطابية**، من غير *أن تفقد صدقَها* *Salva veritate*.

كما سيتضح ذلك لنا، لم يُستَوْفَ أيُّ شرط من هذه الشروط. وقد سبق أن بينـا

---

* - السلسلة الإحالية Chaine de référence: متتاليـةٌ مـن العبـارات اللغويـة الـتي تُعيّنُ في الخطـاب المكتـوب أو الشفهي، المرجعَ نفسَه؛ أو بشكل أدق العبارات التي بينها تلازمٌ إحالي.

قد تتألف السلاسلُ الإحاليةُ من علاقات عائدية. وفي هذه الحالة، تكونُ العلاقةُ بين العبارات موسومةً لغويـاً: مـثلا: *دخل زبون. الرجل كان يرتدي بذلة رثة. يبدو [أنه] منفعلٌ.*

وقد تتألف من عبارات بينها علاقاتٌ غير لغوية مخصوصة، وإنما تنبني على معرفة يفترض أنها مـشتركة بـين المـتكلم والمخاطَب. فعلى سبيل المثال، حينما ترِدُ عباراتُ "مؤدِب الإسكندر"، و"الإسطاخيري"، و"أرسطو" في متوالية نـصية، يُقيمُ المؤوِّلُ ترابطاً إحالياً على أساس المعارف الثقافية التي تسمح له بفهم هذه المتوالية النصية. [المُترجِم].

أن الشرط (أ) لم يتم استيفاؤه[5]، كما أن الشرط (ب) لم يتم استيفاؤه أيضاً، كما يتضح من المثال (1)[6]:

(1) طرد رب العمل العاملَ، *لأنه* كان شيوعياً قُحّاً.

(1) Le patron a renvoyé l'ouvrier parce qu'*il* était un communiste convaincu.

صار هذا المثالُ مدرسياً؛ والمشكلةُ التي يثيرها هي مشكلة اختيار السابق "المناسب"، أي المرجع **الخطابي** "المناسب"، بالنسبة إلى ضمير الجملة التابعة: إن كانت الوضعية وقعت في الاتحاد السوفياتي، فإن سابق الضمير هو *رب العمل*؛ وإن كانت الوضعية وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن سابق الضمير هو *العامل*. نلاحظ أن هذا المعطى لا يكفي لتأويل الجملة تأويلاً صحيحاً: فلتأويلها يجب كذلك توظيفُ معارف غير لسانية حول واقع الحياة في الاتحاد السوفياتي وفي الولايات المتحدة الأمريكية.

علاوةً على ذلك فإن الشرط (ج) لم يَتِمّ استيفاؤه، ويمكن أن نتبين ذلك في المثال(2):

(2) B0 : allô
C0 : allô
B1 : bonjour Madame
C1 : bonjour Madame
B2 : je m'excuse de vous avoir pas dit mais je savais pas je croyais que c'était le docteur et vous êtes peut-être docteur vous aussi
C2 : oui

5- يُنظَر الفصل الثالث، القسيم 8. الأمثلة هي الجمل الأولى من روايات، مقتطفة على التوالي من:

–*Le jour de la chouette* Sciascia, L. (1986) L. Paris, Garrier-Flammaron)

–*Un cœur simple* de Flaubert:

(a) *L'autobus* allait partir ; il grondait sourdement avec de brusques toussotements, de brusques hoquets.

(b) Pendant un demi-siècle, *les bourgeois de Pont-l'Evêque* envièrent à Madame Aubain sa servante Félicité.

(أ) كانت الحافلة تهُمُّ بالانطلاق. كانت تصدر هديراً يشبه السعال.

(ب) على مدى نصف قرن، كان بورجوازيو Pont-Evêque يحسدون السيدة أوبان على خادمتها فيلسيتي.

6- اقْتَطَفْنا هذا المثالَ من ميهر Meher و دوبو Dupoux (1987).

B3 : ah excusez-moi vous faites partie de la commission de l'allocation compensatrice

C3 : oui

B4 : ah bon. Euh je voudrais savoir euh quels sont les critères qui vous ff/ qui vous, qui obligent la commission au *rejet*

C4 : ah qui obligent euh oui enfin il y a des critères bien sûr pour *l*'obtenir

B5 : ouais

C4 : en tout cas hein

B6 : oui oui oui

C5 : alors tous ceux qui n'ont pas (on dira ?)/ qui n'ont pas les critères peuvent ne pas *l*'obtenir[7].

(2)

B0 : آلو.

C0 : آلو.

B1 : صباح الخير سيدتي.

C1 : صباح الخير سيدتي.

B2 : أعتذر عن عدم إخبارك لم أكن أعلم، كنت أظن أنه الدكتور وأنت أيضا دكتورة ربما.

C2 : نعم.

B3 : عفوا لعلك عضو في لجنة التعويض.

C3 : نعم.

B4 : آه جيد. آآ. أريد أن أعرف ما المعايير التي؟؟... التي ألزمت اللجنة *بالرفض*.

7- استعرنا هذا المثال من المحادثات الهاتفية لِشامال Schmale وشامال-بوتون Schmale-Buton (1984)، وتدور بين زبناء عيادة طبية من جهة، وموظفيها؛ السكرتيرة، والطبيب وزوجته (وهي طبيبة وعضو في لجنة التعويضات كذلك). والمقطع هنا أصله مكالمة بين زبونة (B) وزوجة الطبيب (C) ومقتطف من المحادثة المعنونة *Introduit en erreur (70)*.

C4 : آه نعم طبعا، إجمالاً هناك طبعاً معايير *لتحصيله*.

B5 : نعم.

C4 : على أية حال...

B6 : نعم نعم نعم.

C5 : وعليه، كل من لا يستوفي على (إن جاز القول؟) المعايير لا يحصل عليه.

تَكْمُنُ المشكلةُ في هذا المثال، في أنَّ المتخاطبيْنِ في هـذه المكالمـة الهاتفيـة يَعْرِفـانِ موضوعَ حديثهما، لكنَّ الأمر ليس كذلك لمن يقرؤها بعد ذلك مكتوبةً. ومـن ثمـة فإن الضميرين في C4 وفي C5 يجب أن يـستحيلَ تأويلُهمـا، علـى اعتبـار عـدم ذكـر سابقيهما: تتم الإحالة على المُخَصَّص التعويضي فيما سبق، ولـيس هنـا إذاً مرجـع **خطابي** جاهز. اقترح أحدُنا تحليلاً لهذا المثال (يُنظر روبول 1988- 1989 و1989).

وسنَخْتِمُ بالشرط (د)، الذي سيتبين أنـه لم يـتم اسـتيفاؤه هـو الآخـر. إحـدى الوسائل لتبيانه هي إعطاء مثال من *الإحالة التطورية* *Référence évolutive*[8]:

(3) Prenez un poulet vif et bien gras, tuez-***le***, préparez-***le*** pour le four, coupez-***le*** en quatre et rôtissez-***le*** avec du thym pendant une heure.

(3) خذ(ي) دجاجة حية ودهنية، اذ**بحيها**، **أعديها** لوضعها في الفرن، **قطِّعيها** إلى أربعة أجزاء **واشويها** مع الزعتر مدةَ ساعةٍ.

مشكلةُ المراجع التطورية، هي المشكلةُ التي تثيرهـا الأمثلـة الـتي تُـدْرِجُ مرجعـاً مصحوباً بوصفٍ، ثم تَصِف [أي هذه الأمثلةُ] أحداثاً تُغَيِّـرُ هـذا المرجـع بـشكل لا يمكن للوصف الأصلي أن ينطبق عليه، دون تغيير تـسمية ذلـك المرجـع مـع ذلـك، ودون إعادة مَقْوَلَتِه بشكل صريحٍ، مما يُصَعِّبُ الاستبدال من غير *إخلال* بـصدق مـا

8- استعرنا المثالَ من براون Brown ويول Yule (1983).

قيل، بل يجعله مستحيلاً. يُنْتِجُ هذا الاستبدالُ على نحو خاص، نتيجةً مضحكةً فيما يخص (3):

(3') Prenez un poulet vif et bien gras, tuez un poulet vif, préparez un poulet vif et bien gras pour le four, coupez un poulet vif et bien gras en quatre et rôtissez un poulet vif et bien gras avec du thym pendant une heure.

(3') خذ(ي) دجاجة حية ودهنية، اذبحي دجاجة حية ودهنية، أعدي دجاجة حية ودهنية لوضعها في الفرن، قطّعي دجاجة حية ودهنية إلى أربعة أجزاء واشوي دجاجة حية ودهنية مع الزعتر مدةَ ساعةٍ.

المشكلة هَهُنا هي في الآن نفسه مشكلة **تحليل الخطاب** عموماً، ومشكلة مفهوم **المرجع الخطابي** بشكل خاص: ما يُـبَيِّنُهُ هذا النمطُ من الأمثلة، هو أن الضمائر لا تتقاسمُ الإحالةَ بالضرورة مع **مراجع خطابية**، أي مع متواليات لغوية مستقلة إحالياً نستطيع فيما بعد استبدالها من غير إخلال بصدقها. إنها تُحيلُ، في بعض الأحيان على الأقل، على الموضوعات نفسها، أي على وقائع ممكنة التغير. لهذا لا تَتَأتّى لنا معالجةُ الإحالة كما يَوَدُّ **تحليلُ الخطاب** فعلَه، باعتبارها ظاهرةً داخليَّةً تَقْبَلُ تحليلاً أُنْتِجَ في إطار برنامج بحث مبني على استراتيجية علمية مغلقةٍ. كما أننا لا نستطيع إبعاد المفهوم من طريق اختزاله في إدخال **مراجع خطابية** ذات بعد لساني فقط، وفي الإحالة المشتركة على هذه **المراجع الخطابية** الأحادية البعد، أي في **العائدية الخطابية**. بالعكس، يجب أن نَحْمِلَ مفهومَ الإحالة على مَحْمَلِ الجِدِّ، وأن نُقِرَّ أنها تستتبع بالأحرى أموراً أخرى غير اللغة أو **الخطاب**، أكثر ربَّما من أي ظاهرة لغوية أخرى. إنها تتطَلَّبُ استراتيجيةً علميةً مفتوحةً. وسنُخَصِّصُ تَتِمَّةَ هذا الفصل لإجمال مُحدِّداتِ هذه الاستراتيجية البديلة **لتحليل الخطاب**. مع ذلك سَنَشْرَعُ بنقد نظريةٍ حديثةٍ مُبَيِّنِينَ أنها مُخْتَزَلَةٌ في مقاربة خِطابية، خلافَ ما يُوحِي به ظاهرُها.

4. نقد نظرية النفاذ

إن غرضنا هو صوغُ نظرية للإحالة (وليس **للعائدية الخطابية**) تندرج في برنامج بحث يتأطر ضمن نظرية الملاءمة، وترتكز على استراتيجية علمية مفتوحة. وستَكونُ هذه النظريةُ تخصيصاً لنظرية الملاءمة فيما يتعلق بالإحالة.

لقد سبق أن اُقْتُرِحتْ نظريةٌ للإحالة حاولت أن تستلهم من نظرية الملاءمة: يتعلق الأمر *بنظرية النفاذ*[9]. تنطلق هذه النظريةُ من المبدإ التالي: تشير مختلف أنواع العبارات الإحالية إلى درجات مختلفة من النفاذ إلى سوابقها. على هذا الأساس اقترحت أرييل Ariel سُلَّمَ النفاذ، الذي نُذَكّرُ به أسفلَه:

سلم النفاذ

نفاذ ضعيف

أ- اسم علم تام + معدِّل

ب- اسم علم شخصي

ج- وصف معرَّف طويل

د- وصف معَرَّف قصير

ه- اسم عائلي

ز- اسم شخصي

ح- اسم إشارة بعيد + معدِّل

ط- اسم إشارة قريب + معدِّل

ي- اسم إشارة بعيد + اسم شخصي

ك- اسم إشارة قريب + اسم شخصي

ل- ضمير منبور + حركة

ص- ضمير منبور

9- تُنظر أرييل (1990).

ع- ضمير غير منبور

ق- ضمير متصل

ر- واسمات النفاذ الأقوى (الحذف، والضمير المنعكس، والتطابق)

نفاذ قوي

يُحتَسَبُ موقعُ كل نمط من العبارات الإحالية في هذا السُّلَّمِ وَفْقَ حسابات إحصائية تستند إلى عدد العبارات الإحالية لنمط معطى، لها سابق في:

أ- الجملة نفسها، أو الجملة التي قبلها مباشرة؛

ب- الفقرة نفسها؛

ج- النص نفسه.

يُفْضِي هذا المعيارُ، معيارُ *المسافة* بين عبارة إحالية وسابقها إذاً إلى السُّلَّمِ أعلاه، الذي يبدو بالفعل وبالحدس مقبولاً ومستساغاً، والذي تقول عنه أرييل إنه عام واعتباطي، في الآن نفسه. لا نعترض على السُّلَّمِ ذاتِه، وإنما على المقاربة المُتَبَنّاة التي يبدو لنا أنها تعود بوضوح إلى **تحليل الخطاب** وإلى استراتيجية علمية مغلقة، ولا تعود إلى نظرية الملاءمة والاستراتيجية العلمية المفتوحة. نرفض كذلك القول الذي يفيد أن سُلَّمَ النفاذ في الآن نفسه عام واعتباطي من عدة أوجهٍ؛ بل هو في نظرنا عام ويعلِّلُه مبدأ الملاءمة.

لنبدأ بقول أرييل الذي يفيد أن نظرية النفاذ مكمِّلةٌ لنظرية الملاءمة فيما يخص الإحالة. ويقوم استدلالها الذي يُمْكِن قبولُه في حد ذاته، على القول إذا كانت الملاءمةُ مسألةَ كلفة ومسألة أثر على حد سواء، فإن اختزال كلفة معالجة عبارة داخل ملفوظ يعود إلى اختزال كلفة معالجة هذا الملفوظ في كليته، وفي هذا المنظور يُسْهِمُ في ملاءمتها. من ثمة، إذا أشارَتِ العباراتُ الإحاليةُ إلى أي "عمق" من الذاكرة نستطيع إيجادَ سابقها، فإنها تَختزِل كلفةَ معالجَتِها الخاصة وبالتالي كلفةَ معالجَةِ الملفوظ في مجموعه، حيث تُزيدُ في المُحَصِّلة من ملاءمته.

يرتكز هذا الاستدلال على مسلمات يبدو لنا بعضها خاطئاً، أو على الأقل قابلاً للمناقشة:

1- من غير المستساغ، فيما يبدو لنا، أن نخلط بسهولة بين مفاهيمَ لسانيةٍ مَحْضٍ مثل مفهوم *السابق* ومفاهيمَ معرفيةٍ بَحْتٍ مثل مفهوم *الذاكرة*[10]: لاستعادة مصطلحات جيلبير رايل[ﻫ] Gilbert Ryle في سياقات أخرى[11]، يبدو لنا أن ههنا ***خطأً مقولياً*** (*Category Mistake*).

2- لا يعود تأويل عبارة إحالية، في نظرنا، إلى تعيين سابقها.

تُبْرِزُ هاتان الملاحظتانِ بوضوح إلى أي حد يشبه مقترحُ أريبل مقترحَ **تحليل الخطاب**، وتُبَيّنانِ أن أبحاثها تندرج في استراتيجية علمية مغلقة. وبالفعل، فالفرضية التي تفيد أن حل عبارة إحالية يتم عبر تعيين سابقها وليس عبر تعيين مرجع[12] هي بالضبط فرضية **تحليل الخطاب**. ويُبَيِّنُ استعمالُ مفهوم *السابق* أن أريبل، مكرهة لا بطلة، تظل أسيرةَ استراتيجيةٍ علميةٍ مُغلَقةٍ.

لِننظر الآنَ في القول الذي يفيد أن سُلَّمَ النفاذ عامٌّ واعتباطيٌّ في الآن نفسه: عموماً، نعتبر أن ظاهرة لغوية تُعَدُّ عامة، حينما تكون موجودةً في كل اللغات. وتُفَسَّرُ هذه العموميةُ بوجود واقعة معرفية مشتركة بين الناس جميعهم؛ وقد تكونُ لسانيةً أو لا تكونُ. فهذه الواقعية المعرفية **تُعَلِّلُ** إلى حد ما عمومية الظاهرة. في حالة سُلَّمِ النفاذ، نستطيع تعليل الترتيب الذي تقع فيه مختلف أنماط العبارات الإحالية: العبارات الإحالية التي تشير إلى درجةٍ من النفاذ أدنى أو أدنى جداً تتضمن فعلاً معلوماتٍ[13] أكثر مما تشير إليه العباراتُ الإحاليةُ المُتَّصِفَة بدرجة أعلى من النفاذ. وبهذا ينطبق هذا التعليل على سُلَّمِ النفاذ الذي اقترحته أريبل. ويجب ملاحظةُ أنه إذا

10- بإمكاننا توجيه الانتقاد نفسِهِ لمفهوم *الذاكرة الخطابية*.

11- يُنظر جيلبير رايل (1949).

12- تلح أريبل على هذه النقطة إلحاحا شديداً؛ وترفض رفضاً صريحاً الفكرة التي تُفيد أن العبارة الإحالية يمكن أن تحيل على موضوعٍ في العالم.

13- حيث هي أكثر *تَمَكُّناً*، مثل أسماء الأعلام (يُنظر كرايبك Kripke 1982).

كان السُلَّمُ صحيحاً، وإذا كان ينطبق من أعلى السلم إلى أسفله، فإن كل الحسابات التي أكبَّتْ عليها أريبل من أجل وضعه عارية من الفائدة: سَيَكونُ فحصُ العبارات الإحاليةِ من زاوية محتواها الإخباري كافياً.

لكن، ما تقوله أريبل هو أن موقع كل نمط من العبارات الإحالية في السُلَّم لا يُفسَّر بمحتواه الإخباري بالنسبة إلى العبارات الإحالية الأخرى، وإنما هو مُنَحْوَن[14] Grammaticalisé، وبهذه الصفة، هو اعتباطي إلى حد ما. بهذا الاعتبار سيكون عمل أريبل ضرورياً. ولِتَدْعَمَ أريبل موقفَها هذا، أخذت مثال الإشارات القريبة والبعيدة (*Ceci/cela, ce N-ci/ce N-là*)؛ وفي نظرنا أن هذه الإشارات القريبة والبعيدة تُرمِّزُ بالضبط الكميةَ نفسَها من المعلومة، ولا تُفَسَّر مواقعُها على التوالي في سلم النفاذ (إشارات البعيد تُرمِّزُ درجة نفاذ أقل من إشارات القريب) بدون اللجوء إلى الاعتباطية اللسانية.

بصرف النظر عن كوننا نستطيع التساؤل عن اعتباطية توجد بشكل متطابق في كل اللغات، فإننا لا نستطيع دعم هذا الاستدلال على كمية المعلومة بمعزل عن طبيعة هذه المعلومة. وبعبارة أخرى، دَرَسَتْ أريبل أسماء الإشارة عندما تُستَعمَل داخل نص ولكن استعمالها غيرُ إشاري؛ إذ أغفلتْ أنَّ القربَ الذي تشير إليه أسماءُ الإشارةِ القريبةُ في مثل هذه الوضعية، تقود إلى اختيار سابق قريب في حين أن البعد الذي تشير إليه أسماء الإشارة البعيدة تحمل على اختيار سابق أبعد[15]. نحن لا نرى وجودَ ما يُسَوِّغُ القولَ بالاعتباطية أو بالنَّحْوَنَة. بالإضافة إلى ذلك، لنا أن نتساءل عن الكيفية التي يُنَحْوَنُ بها النفاذ في عبارة إحالية مركبة (كما في الاسم الشخصي المُعَدِّل): لا يمكن أن يُشارَ إليها في أي من المكونات، ويجب إذاً أن تكونَ كذلك في العبارة برُمَّتها، وهو ما يَجْعَلُها إشارة تركيبية (على الأرجح)، في حين أن النفاذ ليس مفهوما تركيبياً[16].

14- بمعنى أنها ليست خاصيةً تداوليةً للعبارات الإحالية، أيْ خاصية نستطيع أن نَستنبطَها من محتواها؛ فهي إذاً خاصيةٌ تُمَثِّلُ جزءاً من محتواها.

15- مثلاً، يُختار سابقُ أسماء الإشارة الخاصة بالقريب في الجملة نفسها أو في الجملة التي قبلها مباشرة؛ أما سابق أسماء الإشارة الخاصة بالبعيد فيختارُ في جملة سابقة بعيدة.

16- الوضع مختلف عن وضع الروابط مثلاً (يُنظر الفصل الرابع)، أو كما سنرى فيما بعد، بالنسبة إلى المُحدِّدات Déterminants: تتضَمَّن هذه المورفيماتُ إجراءاتٍ وسيكون النفاذ على الأرجح، إذا تمت نَحْوَنَتُه، ==

وهكذا، يبدو لنا من الصعب إدراجُ نظريةِ النفاذ في نظرية الملاءمة؛ لأنها تناقض إحدى خصائصها المحورية وهي: أن تكون برنامج بحث يَنْدرج في استراتيجية علمية مفتوحة.

5- مفهوم التمثيلات الذهنية

سنَشْرَعُ الآنَ في تلخيصٍ مقتضَبٍ لِما قد يُمَثِّل نظريةً للإحالة مندرجةً في برنامج بحث تُؤطِّره نظريةُ الملاءمة، وتتبنّى استراتيجية علمية مفتوحة[17]. ترتكز نظرية الإحالة على فكرة بسيطة: تفيد العبارات الإحالية في تعيين موضوعات في العالم، وهذا المعطى مُهِمٌّ في دراسة إنتاجها وتأويلها. وتستلزم هذه الخاصيةُ بالفعل أننا لن نستطيع دراسة اشتغال العبارات الإحالية في اللغة فحسب، أو في مستوى الخطاب، ولكن يَتَعَيَّنُ استحضارُ المعطيات غير المتجانسة، اللسانية، والموسوعية، والإدراكية، إلخ. وهذا يستلزم أيضاً أن هدف تحليل العبارات الإحالية ليس تعيين سابق، وإنما تعيين مرجع؛ وهذان أمران مختلفان تماماً.

يَسْتَهْدِفُ مشروعُ CERVICAL (*) الذي طُوِّرتْ فيه هذه النظريةُ وضعَ أداة معلوماتية تَحُلُّ حلاً آلياً الإحالة في الحوار إنسان- آلة. وبعبارة أخرى، بما أن هدف

=

إشارةً إجرائيةً، لكن الإجراءات الخاصة بهذه المورفيمات مُمَعْجَمَة Lexicalisés تعود إلى مورفيم أحادي، لا تأليف من المورفيمات، رغم أنها تتكون دلالياً مع المورفيمات الأخرى عندما تندرج في تعبير مُركَّب. غير أن تحليلاً من هذا النمط لن ينطبق على العبارات الإحالية المركبة التي تدخل في سلم النفاذ الذي اقترحته أريبل.

17- النظرية الموصوفة هنا يجري تطويرها في مشروع بحث CERVICAL (Communication Et Référence: Vers une (Informatique Collaborant Avec La Linguistique) هذا المشروع الممول من قبل GIS Sciences cognitives، يضم باحثي فريق DIALOGUES لـ CRIN (مركز البحث في الإعلاميات بنانسي) ومجموعة LANGAGE ET COGNITION لـ LIMSI (Laboratoire d'Informatique pour la Mécanique et les Sciences de l'Ingénieur) بإشراف آن روبول. بدأ في أكتوبر 1996 وانتهى في أكتوبر 1998. وقد أفضى تطوير التحليل الدلالي- المنطقي لهذا المشروع إلى إنجاز تقرير داخلي ضخم، يُحَيَّنُ باستمرار كلما تقدم البحث. يمكن تحميله من الشبكة على العنوان:

« http ://www. Loria.fr/~ reboul/».

* -CERVICAL (Communication Et Référence: Vers Informatique Collaborant Avec La Linguistique)

- اختصار لِـالتواصل والإحالة: نحو إعلاميات متعاونة مع اللسانيات). يُنظر الهامش رقم 17 في الصفحة السابقة. [المترجِم].

هذا الحوارَ السماحُ للمستعمِل بإعطاء أوامرَ للآلة من أجل أن تُعالِج هـذه الأخـيرةُ موضوعاتٍ تَتَجَلّى في الشاشة، فيجب أن تكون الآلة قادرة على:

أ- تعيين العبارات الإحالية،

ب- تعيين المرجع المناسب.

ليست المهَمَّةُ الأولى من غاياتCERVICAL ؛ فهي تركيبيةٌ ويجب أن تُحَلَّ باعتماد مُحَلِّلٍ تركيبي[18]. أما الثانية فهي ما يَسعى إلى تحقيقِه CERVICAL.

يمكن أن نتساءل، من زاوية نظرية الملاءمة، ماذا يعني تعيين المرجـع. نُـذَكِّر بـأن نظرية الملاءمة نظرية مشروطة الصدق وتنطلق من مبدإ يفيد أن دور الملفوظات، من جملة أدوار أخرى، هو إبلاغ القضايا. بالفعل فالصورة المنطقية للملفوظ (التي يعطيها القالب اللساني) قضيةٌ قد تكون تامةً أو غيرَ تامةٍ. فهي تامة قضوياً أو بتعبير سبيربر وويلسون *قضوية بـصورة تامـة*[*] *Pleinement propositionnelle*، إذا اسـتطعنا أن نسند إليها -مبدئياً على الأقل- قيمة الصدق. لكي يَكونَ ذلك ممكناً، يجـب بطبيعـة الحال أن يُسْنَدَ إلى مراجع العبارات الإحالية في الملفوظ مرجعٌ.

ما إسهامُ العبارات الإحالية في القضية التي يُعَبّرُ عنها الملفوظ؟ إذا علمنـا أن عبـارة إحالية ليست عَنْوَنةً واحدة ملصقةً على موضوع واحد[19]، فما الذي يَتَعَيَّنُ أن يَـرِدَ في القضية حتى يَكُونَ تحديدُ المرجع مباشـراً؟ في منعطـف القـرن العـشرين، تبـادل عالِمَـا المنطق برتراند راسـل Bertrand Russel وغوتلـوب فريجـه Gottlob Frege رسـائل في

18- نحن واعيان بأن المركبات الاسمية لا تُحيل جميعها. لن نتحدث عنها هنا لضيق المجال، لكن يمكن العودةُ في هـذا الموضوع إلى ريكاناتي Recanati (1993)، روبول (قيد النـشر b)، CERVICAL (1997، الفـصل الأول) ونكتفـي هنا بالقول إن المركب الاسمي SN إحاليٌّ إذا وفقط إذا كان تعـيين مرجعـه ضـروريا لملاءمـة الملفـوظ وبـالتبَّع لتأويلِه.

* - إذا لم تكن الصورة المنطقية قضوية بصورة تامة، فإن التداولية تتكفل بإغنائها حتـى تـصير صـيغة قـضوية تامـة. فإذا تضمنت الجملةُ عنصراً إحالياً حراً، يتعين، وفقاً لنظريـة الملاءمـة، بنـاء سـياقات خاصـة مـن أجـل تأويـل الملفوظ المعني. للمزيد من التوسع، يُنظر:

- A. Reboul (1989), «Résolution de l'anaphore pronominale: sémantique et/ ou pragmatique», Cahiers de linguistique française 10, En deça et au-dela de l'analyse de discours, p. 77-100.

[المُترجِم].

19- ما عدا أسماء الأعلام ربما (يُنظر كرايك 1982).

الموضوع: كان راسل يرى أنَّ إسهام العبارة الإحالية في القضية هو الموضوعُ ذاتُه الذي تحيل عليه هذه العبارةُ في الواقع؛ أما فريجه فيذهب إلى أن (الجبل الأبيض في القضيتيْنِ الآتيتين: *"الجبل الأبيض بحقوله الثلجية/ ويزيد علو الجبل الأبيض* على 4000م ليس هُوَ هُوَ")[20]. لكن إنْ لم يَكُنِ الموضوعُ نفسُه، فما الذي يردُ في القضية؟ إنه معنى العبارة بحسب فريجه. لكن، كما سبق أن قلنا، لا تكفي العباراتُ الإحاليةُ وحدها غالباً لتحديد مرجعها. أما ما نقترحه فهو أن دور العبارات الإحالية في القضية التي يُعَبِّرُ عنها الملفوظ هو *التمثيل الذهني* المناسب للعبارة الإحالية.

يُعَدُّ مفهوم *التمثيل الذهني* محورياً في مقاربتنا الإحالةَ: إذْ يُدْرَكُ باعتباره نقطةَ وصلٍ معرفيةً بين الواقع الذي تنتمي إليه المراجع، واللغةِ التي تنتمي إليها العبارات الإحالية. في الحالة المثلى، يجب أن يَكونَ التمثيل الذهني مُحَدَّداً، أي أنْ يُمكِّنَ من تمييز الموضوع المُعَيَّنِ. علاوة على ذلك يجب أن يضُمَّ كلَّ المعلومات عن هذا الموضوع:

I- العَنْوَنَة التي تُعتبر، إن جاز التعبيرُ، اسمَ التمثيل الذهني الخاص بهذا الاسم[21]؛

II- المعلومات اللسانية: هي العبارات التي عُيِّنَ بها أو يُمْكِنُ أن يُعَيَّنَ بها *(المدخل المعجمي)*؛

III- المعلومات الموسوعية *(المدخل الموسوعي)*:

أ- هي المعلومات الموروثة بالتجرد عن المفهوم المناسب للفئة التي ينتمي إليها الموضوع، والتي تُمَيِّزُ الموضوعات التي تنتمي إلى هذه الفئة عن الموضوعات الأخرى التي لا تنتمي إليها *(المعلومات المقولية)*؛

ب- هي المعلومات الخاصة به، أي التي نستطيع أن نُميِّز بها هذا الموضوع الخاص مِنَ الموضوعات الأخرى التي تنتمي إلى المقولة نفسها *(التأشير Notation)*؛

20- يُنْظر فريجه وراسل (1994)، رسالة فريجه إلى راسل مؤرخة في 13 شتنبر 1914.

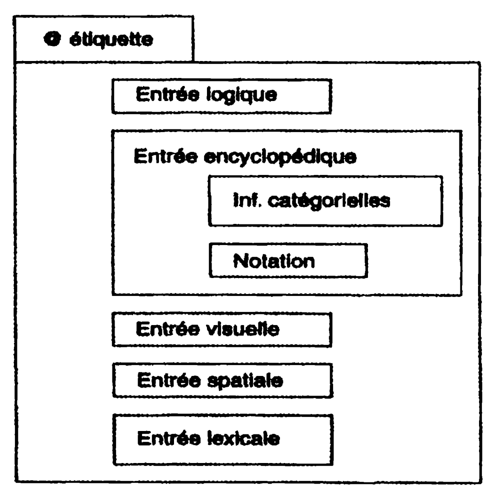
21- العَنْوَنَة تُعَيِّنُ هذا التمثيلَ الذهني تعييناً قارّاً (لكنها لا تُمثِّلُ بالضرورة موضوعَه، رغم أن التوسيمات المختارة تُوافِق في الغالب-على الأقل جزئياً- عناصرَ لسانيةً، تبسيطاً): تُناظر العنونةُ عندنا *محلّ Adresse* المفاهيم في نظرية الملاءمة، وهي وسيلة النفاذ إلى التمثيلات الذهنية وإلى محتواها.

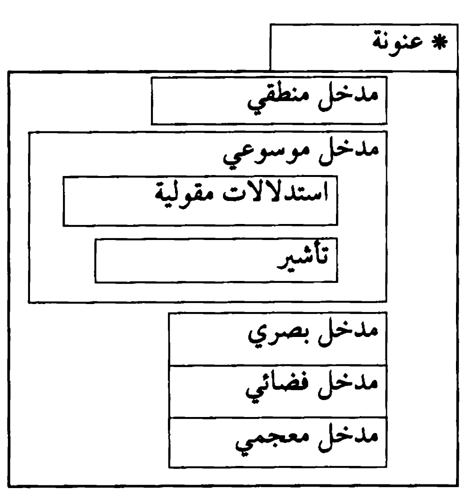
Iv- المعلومات المنطقية (*المدخل المنطقي*): هي العلاقات المنطقية بين هذا الموضوع والموضوعات الأخرى، وبخاصة علاقاتي الجزء-الكل أو الكل-الجزء، اللتين عولِجتا بطريقة المجموعات، كما سنرى فيما بعد.

v- المعلومات المرئية (*المدخل المرئي*): هي المعلومات المرتبطة بمظهر الموضوع وبتغيراته المظهرية التي تتيح في الآن نفسه التعَرُّفَ عليه بصرياً في الحين، والتعرف عليه إن أُشير إليه بوصف يومِئُ إلى خاصية بصرية سابقة؛

vI- المعلومات الفضائية (*المدخل الفضائي*): هي المعلومات المرتبطة بالوضعية الفضائية للموضوع إزاء الموضوعات الأخرى أو إزاء إطار مُعَيَّنٍ، والمرتبطة بالتنقلات[22].

التمثيلُ الذي اخترناه يَتِمُّ عبر نسق من العلب والتعليب؛ ويَتَّخِذُ التمثيل الذهني الشكلَ التالي:





22- في إطار النسق الآلي، تُدمِج كذلك في التمثيلات الذهنية مدخلاً للتعرف يطابق السَّنَن الذي يسمح للتطبيق L'application بالتعرف على هذا الموضوع حين إنشائه أو تحديدِه لأول مرة. ويُحْتَمَلُ ألا يكون مدخلُ التعرف ضرورياً في التحليل الدلالي- التداولي؛ لأننا نعتمد في اختيار التمثيل الذهني على خاصية أو أكثر من السياق، كما أننا نُحدِّدُ المراجع ذاتَها بجملة الخاصيات الموصوفة في التمثيل الذهني الذي يوافقها.

يتضح لنا الآن الفرقُ بين مفهوم *المرجع الخطابي ومفهوم التمثيل الذهني*:

أ- التمثيل الذهني ليس موضوعاً لسانياً؛

ب- إنه موضوع معرفي؛

ج- إنه موضوع ذو أبعاد متعددة؛

د- يسمح بالتفاعل بين معطيات غير متجانسة؛

ه- لا يستلزم بالضرورة وجود موضوع (لدينا على الأرجح تمثيلات ذهنية لأفراد أسطوريين أو خياليين مثل بابا نويل، والقارن أو مدام بوفاري) لكن إنْ كان ثمة شيء يناسبه، فيَسمَح حينئذٍ بتعيينه؛

ز- لأن التمثيلات الذهنية تمثيلات مُبَنْيَنةٌ، فهي تخضع لبعض العمليات التي يُمكِنُ تجليتُها؛

ح- العمليات التي يمكن تطبيقها لا تقدحها عوامل لسانية فقط، بل قد تقدحها كذلك عوامل إدراكية أو التفاعل بين عوامل لسانية، وعوامل موسوعية وعوامل إدراكية.

سنبْسُطُ القولَ، دون إبطاءٍ، العملياتِ التي يُمْكِنُ أن تُفْضِي إليها التمثيلاتُ الذهنيةُ.

6- العمليات المتصلة بالتمثيلات الذهنية

إن التمثيلاتِ الذهنيةَ قابلةٌ لجملة من العمليات يُمْكِن جَرْدُها فيما يلي:

I- يرتبط **إنشاءُ** تمثيل ذهني جديد بإدراك موضوع جديد (والإدراك ههنا بمعناه الواسع)، سواء كان هذا الموضوعُ ملحوظاً، أومذكورا في الخطاب أو كان وجوده مُستَنْتَجاً. ويُبْنى التمثيل الذهني على أساس:

أ- معلومات موروثة بالتجرد من المفهوم الموافق للمقولة التي ينبثق منها الموضوعُ (تندمج في المدخل الفرعي: *معلومات مقولية*)؛

ب- معلومات خاصة بالموضوع قد يوردها الخطاب (في هذه الحالة، تَضُمُّ المدخلَ الفرعيَ: *التأشير*)، أو الإدراك البصري (في هذه الحالة، تندمج في *المدخل البصري*)، أو الفضائي (في هذه الحالة، تندمج في *المدخل الفضائي*)؛

ج- معلومات مرتبطة بالكيفية التي عَيّنا بها الموضوع (ما إنْ كان قد ذكر في الخطاب بشكل صريح) أو التي نستطيع الإشارة بها إليه (تندمج في *المدخل المعجمي*)؛

II- يقوم **تعديلُ** تمثيل ذهني على إضافة عناصر جديدة إلى أَحَدِ مداخل التمثيل الذهني، بل إلى مداخل متعددة في الوقت نفسه: يمكن أن يَقْدِحُ التعديلَ أيُّ نمطٍ من المعلومات المدرَكةِ.

III- يخص **دمجُ** التمثيلات الذهنية تمثيلينِ ذهنيينِ على الأقل: يقوم، عندما نُدرِك أن تمثيلينِ ذهنيينِ يوافقان الموضوع ذاته، على حذف أحدهما، وذلك بإشباع المعلومات التي يتضمنها أحدُهما ولا يتضمنها الآخر في المداخل والمداخل الفرعية المناسبة.

Iv- تفرض **مضاعفةُ** التمثيلات الذهنية ذاتها من أجل معالجة أمْثِلَةِ النسخ، والسحبِ المتعدد، إلخ. يجب أن تسمح، إذا كان ذلك مفيداً (مثلا في حالة نسخ وثيقة رسمية أصلية)، بتمييز الأصلي من النسخة. بهذا الاعتبار، فالمضاعفة ليست تضعيفا بسيطاً للتمثيل الذهني الأصلي[23]، ولكنها تفترض تعديلاً لمدخل التأشير، مبيناً في حالةٍ أن الأمر يتعلق بالأصلي، وفي الحالة الأخرى بالنسخة أو النُّسَخ.

v- يخص **تجميعُ** التمثيلات الذهنية تمثيلينِ ذهنيينِ على الأقل. ويقوم على بناء تمثيل ذهني جديد يوافق مجموعةً من الموضوعات، وبحكم هذا، ينسج علاقة من نمط كل-جزء مع التمثيلات الذهنية المناسبة لهذه المجموعات. يسمح هذا بمعالجة بعض الجموع. ويُمْكِن أن تُقْدَحَ هذه العمليةُ بعوامل لسانية مثلاً العطف والتوازي التركيبي والتعداد، أو بعوامل إدراكية ذات نمط جشطالتي (مؤسسة على المسافة النسبية أو التشابه البصري بين مختلف الموضوعات أو مجموعات الموضوعات).

23- إضافة إلى ذلك، فإن القيود على التمثيلات الذهنية تجعل الأمر ممتنعا. يُنْظر القسيم 7.

vI- العملية الأخيرة هي **الاستخلاص**: وتقوم، كما يدل عليها اسمها، على أنْ نستخلص من تمثيل ذهني موافق لموضوع أو لمجموعة من الموضوعات التي ليس بمقدورنا التمييز بينها، تمثيلاً أو تمثيلات ذهنية جديدة مناسبة لأجزاء هذا الموضوع أو لأعضاء يصير مُمْكِناً تمييزُها مُجَدَّداً عن هذه المجموعة. وتسمح عملية الاستخلاص بمعالجة، من بين أمور أخرى، بعض المركبات الاسمية المعقدة (التي يُطلَقُ عليها س1 من س2)، وبعض ضمائر الملكية وبعض العائديات الاقترانية Anaphores Associatives.

عمليتا التجميعِ والاستخلاصِ هما العمليتانِ اللتان تُوَفِّرانِ المعلومات للمدخل المنطقي: إن التجميعَ يُنْتِجُ علاقة الجزء بالكل التي تَرْبِطُ تمثيلاً ذهنيا فرعياً بتمثيلات ذهنية أصلية. وتستلزِمُ هذه العلاقةُ اقترانَ التمثيل الذهنيِّ الأصليِّ في مدخله المنطقي بما يشير إلى علاقته بالتمثيلات الذهنية الفرعية، والعكس بالعكس؛ ويجري الأمر نفسُه على الاستخلاص، أيْ أن التمثيلات الذهنية الأصلية المُستَخْلَصَة تَحْمِلُ في مدخلها المنطقي ما يَدُلُّ على العلاقة الجامعة بينها وبين التمثيل الذهنيِّ الفرعيِّ، والعكس بالعكس. على أننا سنبسط القول عن هاتينِ العمليتينِ اللتينِ تؤديان دوراً مُهِمّاً، في الفقرة الموالية.

7- التجميع والاستخلاص: التجزيءُ خاصيةٌ مشتركةٌ

عمليتا التجميع والاستخلاص متقاربتان، وما يميزهما هو أنّنا نَمُرُّ في الحالة الأولى من تمثيلات ذهنية أصلية إلى تمثيل ذهني فرعيٍّ، في حين نَمُرُّ في الحالة الثانية من تمثيل ذهني أصلي إلى تمثيلات ذهنية فرعية متعددة. تُعَدُّ هذه الصلةُ واضحةً بشكل خاص إذا اعتبرنا أن العلاقة من الأجزاء نحو الكل أو من الكل إلى الأجزاء مثبتة بعمليةِ التجميع نفسِها؛ أي *التجزيء*. ويتميز التجزيء بالخصائص التالية التي تعود الثلاث الأولى منها إلى استخدامها المألوف في نظرية المجموعات، في حين أن الخصائص الموالية خاصةٌ باستخدامها في إطار نظرية التمثيلات الذهنية:

I- يُعَيِّنُ التجزيءُ حدودَ مجموعات فرعية داخل المجموعة الواحدة؛

II- ليس هناك تقاطعٌ بين المجموعات الفرعية المُحَدّدة بتجزيء معطى؛

III- ليست المجموعةُ الفارغةُ نتاجاً لعملية التجزيء؛

Iv- يترتب على التجزيء لِزاماً تمثيلٌ ذهنيٌ جديدٌ؛

v- ليس من الضروري أن يكون لكل مجموعة فرعية ناتجة عن التجزيء تمثيلٌ ذهني (بعبارة أخرى، يمكن لبعض المجموعات الفرعية ألا تُخَصَّص، ومعناه أننا قد لا نعرف ما إذا كانت التمثيلات الذهنية المبنية تستنفد التجزيء، أو معرفة أنها لا تستنفده دون أن يوجَدَ ما يكفي من العناصر من أجل بناء كل التمثيلات الذهنية الضرورية)؛

vI- لهذا السبب، يجب أن تَكونَ عملياتُ التجزيءُ مُسَوَّغَةً؛

vII- بإمكان التمثيل الذهني الواحد أن يُشَكِّل موضوعاً لمجموعةٍ من عمليات التجزيء المختلفة.

سنُفَسِّرُ بعضَ الخصائص المسندة إلى التجزيء في نظرية التمثيلات الذهنية تفسيراً أفضل في الفقرة الموالية حينما نتناول مفهومي *المايزة Différenciation* و*مجال الإحالة Domaine de référence*.

والآن سنكتفي بالإشارة إلى أيِّ تمثيل ذهني يفضي التجزيءُ، انطلاقاً من مثالين؛ أحدُهما يناسب عمليةَ التجميع، والآخرُ يناسبُ عمليةَ الاستخلاص:

(4) (a) Un homme et une femme entrèrent dans le bar. (b) Ils allèrent s'assoir au fond de la salle.

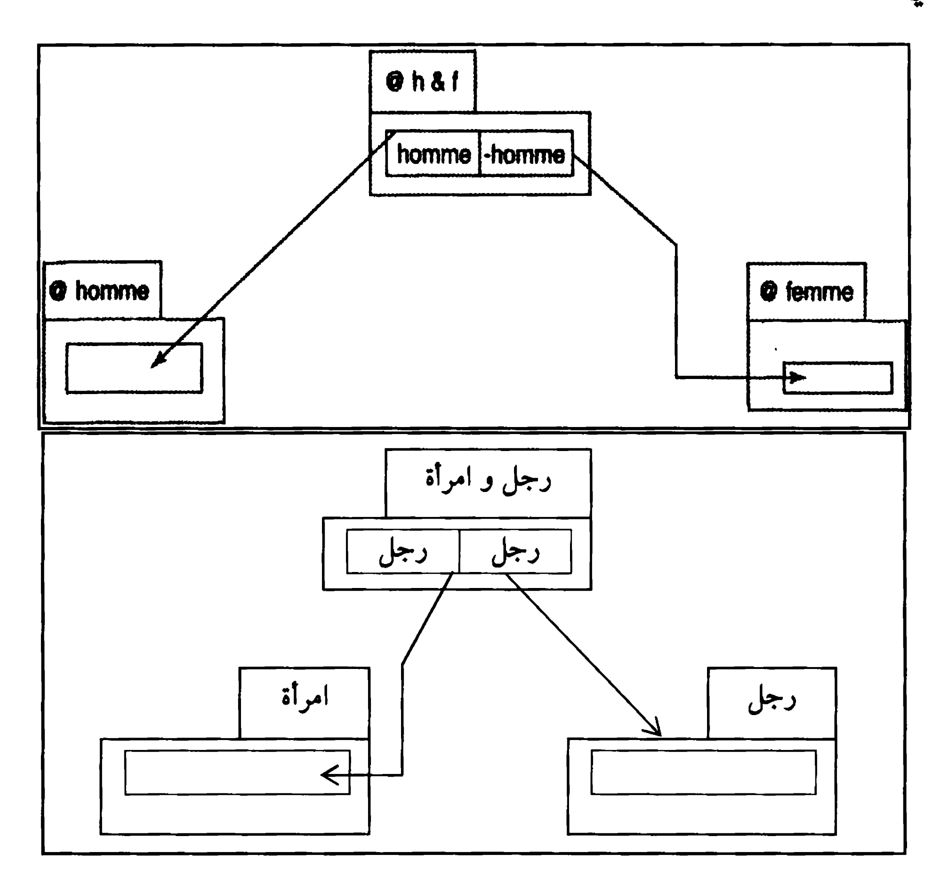
(4) (أ) دخل رجلٌ وامرأةٌ إلى الحانة. (ب) ذهبا للجلوس في أقصى القاعة.

(5) (a) Jean avait neuf billes. (b) Il les a laissé tomber. (c) Il n'en a retrouvé que huit. (d) La dernière avait roulé sous le canapé.

(5) (أ) كانت لجون تسع كريَّات. (ب) تركها تسقط. (ج) لم يعثر إلا على ثمانية. (د) التاسعة تدحرجت تحت الأريكة.

في المثال (4)، هناك تجميع بدءاً من (4أ) بسبب المركب الاسمي المعطوف *رجل وامرأة*. هب أن الفردين الرجل والمرأة يوافقان تمثيلين ذهنيين مُعَرَّفَيْنِ بالبطاقتين التاليتين [@ رجل] و [@ امرأة]. فعملية التجميع يُرَمَّز لها ب[@ رجل] + [@ امرأة]، وتُنتج تمثيلاً ذهنياً جديداً [@ ر& ام]. ويُمثَّلُ بيانياً كما

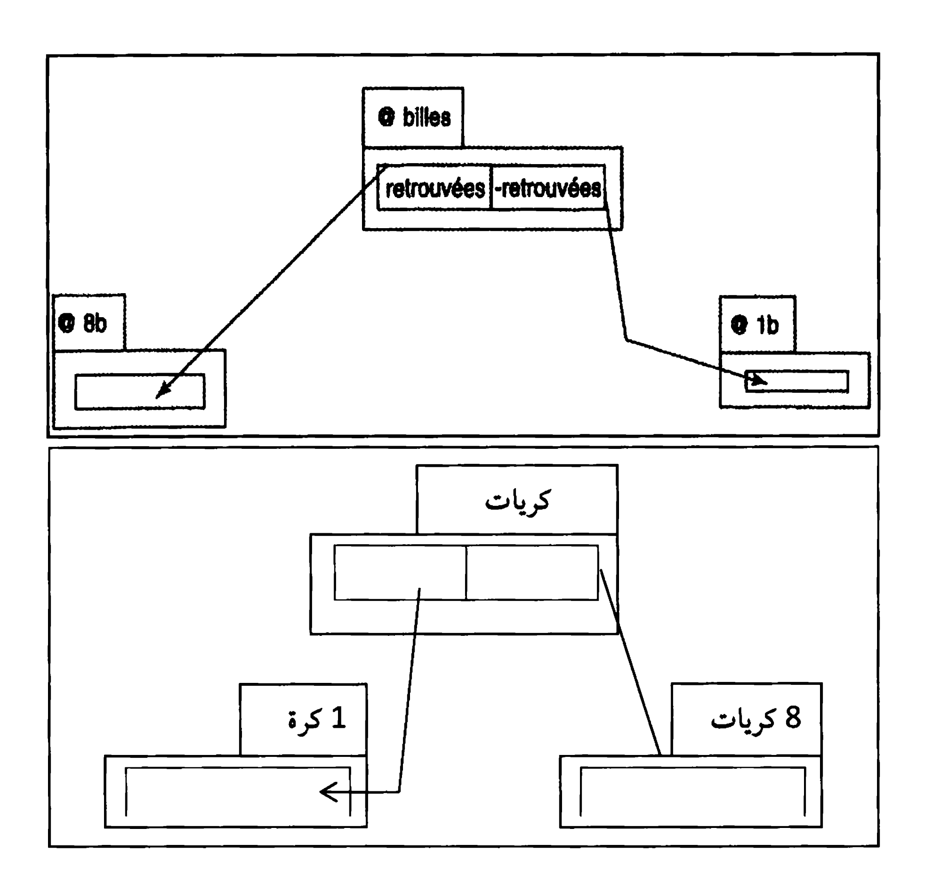
يلي[24]:



في المثال (5)، توافق كرياتُ جون مجموعةً يُمْكِنُنا تمييزُها بدقة (بعددها وبكونها ملكاً لجون) تتكون من موضوعات غير متمايزة فيما بينها. في مثل هذه الحالة، ولأسباب سنفحصها فيما بعد، ننشئ تمثيلاً ذهنياً واحداً لمجموعة الموضوعات المقصودة، في هذه الحالة [@ الكريات]. يتدخل الاستخلاص في (5ج) ويُقدَح بِفِعْلِ إدخال الممايزة في صلب المجموعة: بعض الكريات تم العثور عليها وبعضها ضائع. يمكن تمثيلها رمزياً ب ع [@ كريات]. نَحْصُلُ [من طريق الاستخلاص] على تمثيلين ذهنيين جديدين:

24- لا نشير إلا إلى المدخل المنطقي للتمثيلات الذهنية؛ لأنه المدخل الملائم الوحيد هنا.

[@ 8 ك] [للكريات التي عثر عليها، [@ 1 ك] للكرة الضائعة. يمكن أن نمثلها بيانياً بالشكل التالي[25]:



هكذا يتضح أنه إذا كانت نقطةُ الانطلاق مختلفةً بين الحالة الأولى والحالة الثانية، فإن التمثيل متطابقٌ.

25- مرةً أخرى، لم نُمَثِّل إلا المدخل المنطقي.

8- مجال الإحالة والـمُمايَزَة

نصل الآن إلى مفهومين يعتبران متعالقين، على الأقل جزئياً؛ وهما مفهوما *مجال الإحالة والمُمايَزة*. المبدأ الأساسي هو أن كل موضوع يجب أن يوافقه تمثيل ذهني واحد. وبالمقابل، فإن التمثيل الذهني الواحد يجب أن يناسبَ موضوعاً واحداً لا غَيْر. من وجهة نظر لسانية، يجب أن تناسب كل عبارة إحالية جديدة تمثيلاً ذهنياً واحداً، سواء أنشأناه (عبر عملية الإنشاء مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة، عبر عملية الاستخلاص)، أو كان موجوداً سلفاً؛ يعني كلُّ هذا أنَّ كلَّ تمثيلٍ ذهنيٍّ في لحظة معطاة يجب أن يتمايز عن التمثيلات الذهنية الأخرى الموجودة في هذه اللحظة، بخاصية واحدة على الأقل. بالفعل، كما سبق أن رأينا، فإن المعلومات المَقولِيَّة تسمح بممايزة الموضوع بمَقْوَلَتِه، بالتقابل مع كل الموضوعات التي لا تظهر في هذه المقولة، وتسمح معلومات مدخل التأشير والمدخلين البصري والفضائي بممايزة الموضوع بتعارضه مع الموضوعات الأخرى من المقُولة ذاتها. كذلك لا يحق لنا القيام باستخلاصٍ، أيْ إنشاء تمثيل ذهني جديد، إلا إذا كانت لنا وسيلة ما لممايزة الموضوعات فيما بينها داخل التمثيل الذهني (أو أجزاء الموضوع المناسب للتمثيل الذهني). يفسر هذا بالخصوص لماذا تناسِب مجموعة من الموضوعات التي لا يمكن التمييز فيما بينها تمثيلاً ذهنياً واحداً، كما رأينا في المثال (5).

يعتبر مفهوم *الممايزة* مركزياً في نظرية التمثيلات الذهنية إلى حد بعيد. كما أن الممايزة تؤدي دوراً مهماً في بناء مجالات الإحالة؛ وهو دور يسمح إضافةً إلى ذلك بتدقيقها. إن مفهوم *مجال الإحالة* في نظرنا مهم جداً: مجال الإحالة مجموعة فرعية من مجموع التمثيلات الذهنية الموجودة في لحظة معينة. له حجم محصور في سبعة تمثيلات ذهنية كحد أقصى (يُنظر ميلر(ﻫ) Miller 1956). إنه لا يضُمُّ التمثيلاتِ الذهنيةَ المعنيةَ ذاتَها، ولكنه يضُمُّ وسيلةَ النفاذِ إليها، أي بطائقَها. إن مجال الإحالة، مثل

السياق في نظرية الملاءمة[26]، ليس مُعْطى دفعةً واحدةً، ولكنه يبني عبارة إحالية بعد أخرى. ويرتبط بناؤه بعوامل عدة:

أ- نمط العبارة الإحالية المستعملة؛

ب- المحتوى التصوري للعبارة الإحالية[27]؛

ج- الممايزة بين التمثيلات الذهنية التي تؤلِّفه.

وسنعْمَد حالاً إلى بيانِها وبسْطِها قائلينِ: إنَّ لِنمط العبارةِ الإحاليةِ المستعملة دوراً في بناء مجالِ الإحالةْ:

I- إما لأن العبارة الإحالية المعنية ليس لها محتوى إلا المحتوى الإجرائي (وهي بشكل خاص حالة الضمائر)، وهذا المحتوى قد يَدُورُ:

أ- حول بناء مجال الإحالة،

ب- حول اختيار التمثيل الذهني داخل مجال الإحالة:

1. إمّا أنَّ هذا التمثيلَ الذهنيَّ هو التمثيل الذي يحيل عليه المتكلِّمُ[28]؛

2. وإمّا أنَّ هذا التمثيلَ الذهنيَّ هو التمثيل الذي ينبغي تجزيئه للحصول على التمثيل الذهني المناسب للموضوع الذي يعتقد المخاطب أن المتكلم قصد الإحالة عليه؛

II- وإما لأن المُحَدِّد المسْتَعْمَل (أداة التعريف، وأداة التنكير، واسم الإشارة، وضمير الملكية، إلخ) له محتوى إجرائي يُقيِّد بالضبط بناء مجال الإحالة.

26- سنُخصِّصُ خاتمةَ هذا الفصل للعلاقة بين نظرية الملاءمة ونظرية التمثيلات الذهنية. وكما سنرى فإنَّ التشابه كبير.

27- حول الفرق بين *المحتوى الإجرائي والمحتوى المفهومي*، نعود إلى بلاكمور (1987) وإلى (الفصل الأول، القسيم 7) من هذا الكتاب.

28- أو بنحو أدق، يوافق الموضوع الذي يعتقد المخاطب أن المتكلم قَصَدَ الإحالةَ عليه.

نلاحظ أن هذا التحليل يخلو من السلبية التي سجلناها على نظرية النفـاذ. إذ لا يذهب التحليل إلى أن اختيار مجال الإحالة يتم على أساس النفاذ الأعلى للتمثيلات الذهنية (فعلاً فإن مجال الإحالة أداة لمعالجة التمثيلات الذهنية أكثر من كونه أداة لحل الإحالة): بالمقابل، فإن مجال الإحالة هو ما يشير إلى التمثـيلات الذهنيـة الـتي يمكـن النفاذ إليها في لحظة معطاة.

يَنْـضَمُّ المحتـوى التـصوري للعبـارة الإحاليـة المـستعملة، إنْ كـان لهـا محتـوى تصوري[29]، إلى المُحَدِّد لأداء مهمتين:

I- تعْيين مجال الإحالة، على نَحْوٍ يَجعلُه دالاً على مقولات الموضوعات التي يجـدر أن تنتمي إليها أو تَقْصُرُ عنها التمثيلاتُ الذهنية الداخلة في مجال الإحالة؛

II- اختيار التمثيل الذهني "المناسب":

أ- التمثيل الذي كان يقصد المتكلم الإحالة عليه،

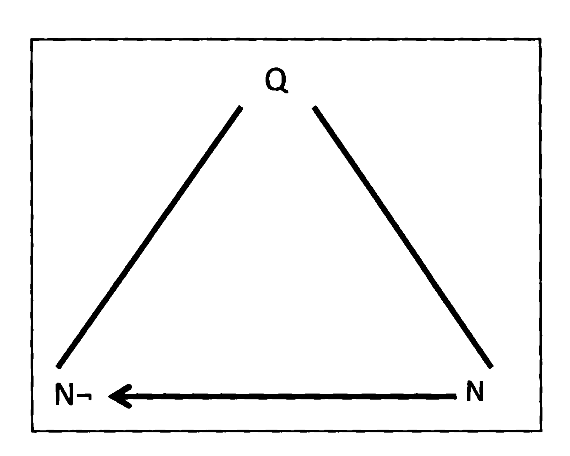
ب- التمثيل الذي يمكـن تجزيئـه مـن أجـل الحـصول علـى التمثيـل الـذهني المناسب.

يتعلق القيدُ الأخير الأقوى المحيط بمجالات الإحالة، بالمايزة. ويُمْكِـنُ تـصَوُّرُهُ بطرق عديدة، لكنـه، في نظرنـا، يـستند إلى الكيفيـة الـتي وصـلنا بهـا آخـر مـرة إلى التمثيلات الذهنية التي تدخل مجال الإحالة. يستحق هذا تعليقاً: ما تم انتقـاؤه لـيس عنصراً في المدخل المعجمي، ولكنه عنصر في مدخل التأشير، أو في المدخل المنطقـي، أو في المدخل البصري، أو في المدخل الفضائي للتمثيل الذهني. وبعبارة أخرى، هـي المعلومة التصورية (التي يمكن أن تستثمر لسانياً، لكنَّ هذا مسألةٌ أخرى). سنعود إليها في مُناسَبة أخرى (تُنظر *الخاتمة*).

29- لِنُلْمِعْ هنا إلى أنه على الأرجح ليست حالة الضمائر.

9- مثال القاعدة المتصلة بمحدد: أداة التعريف والوصف التعريفي

لقد أسَّسْنا مقاربتَنا للمحددات وللعلاقات بين أنماط العبارات الإحالية وقواعد بناء مجال الإحالة على أعمال كايف Gaiffe (1992) الذي اقترح تحليلاً لإسهام المحددات في صيغة التعارضات (أو *Axiologies*) التي تستلزمها [المحددات]. وتتمَثّلُ فرضيتُه في أنَّ مُحَدِّداً يسمح باختيار المجموعة (*مجال الإحالة* في CERVICAL) التي تستمد العبارة الإحالية مرجعَها من داخله. يمكن تمثيل الأكسيولوجيا التي اقترحها كايف للأوصاف التعريفية على الشكل الآتي:



تضم المجموعة Q عنصراً واحداً N (يُحَدِّدُ مرجع الوصف التعريفي *اَل N*) والموضوعات التي ليست N. ويشير السهم بين N و N¬ إلى التعارض. في هذا المنظور، نتعرف مرجعَ الوصف التعريفي على اعتبار أنه الموضوع الواحد الذي يوافق هذا الوصفَ في المجموعة Q. وهكذا يمكن، انطلاقاً من اقتراحات كايف، أن نصف بطريقة عامة الأوصاف التعريفية بالكيفية الآتية:

إزاء وصف تعريفي (*اَل N*)، يجب أن يتضمن مجال الإحالة إما تمثيلاتٍ ذهنيةً متعددةً يناسِب أحدُها موضوعاً N، والآخر يناسب موضوعات N ¬، وإما تمثيلاً ذهنياً واحداً يناسب موضوعاً Q: في الحالة الأولى، فإن مرجع العبارة الإحالية هو التمثيل الذهني

المناسب للموضوع N، وفي الحالة الثانية، ثمة استخلاص على التمثيل الذهني الواحد، الأكسيولوجيا $N \neg \rightarrow N$ تُسَوِّغُ التجزيء[30].

لننظر الآن كيف ينطبق هذا التحليل على مثال خاص:

(6) De tous les fils d'Henri П, *le seul qui parvint à se dégager, au moins partiellement, de l'emprise de sa mère*, Marie de Médicis, a été assassiné.

(6) الوحيد من أبناء هنري الثاني، الوحيد *الذي نجا، جزئيا على الأقل*، من سيطرة أمه، هو هاري دو ميدسيز (قد) اغتيل.

هذا المثالُ بسيطٌ، بحيث إنه يشير بشكل صريح إلى مجال الإحالة الذي يجب اختيارُه لتأويل الوصف التعريفي (كُتِبَ بخط مائل في المثال). العبارات التي أدرجت ب *de* أو *parmi* (من بين أخرى) تُستَعْمَل غالباً من أجل تسهيل بناء مجال الإحالة. في حالة المثال (6) يُختَصَرُ مجال الإحالة في التمثيل الذهني [@ الأبناء] الذي يوافق كل أبناء هنري الثاني (لا يمكن أن نميز بينهم في هذا الطور). نَقومُ إذاً باستخلاص من هذا التمثيل الذهني [@الأبناء]؛ وهو استخلاص يُفضي إلى [@هنري III] وتُسَوِّغه الأكسيولوجيا "يتمكن *من التخلص من سيطرة أمِّهِ*" ← ¬"يتمكن *من التخلص من سيطرة أمِّهِ*". يناسب هذا التمثيل الذهني [@ هنري III] طبعاً مرجعَ الوصف التعريفي.

30- استعرنا هذا التحليلَ المُرْسَلَ لاشتغال الوصف المُعَرَّف من CERVICAL (1997)، الفصل الثالث. يُرْدَفُ هذا التحليلُ في CERVICAL بقاعدةٍ صوريةٍ لم نُوردْها هنا؛ ونحيل القراء المَعْنيينَ على هذه الوثيقة.

10- خلاصة

إن نظرية التمثيلات الذهنية[31]، كما رأينا أعلاه، نظريةٌ تندرج في برنامج بحث نظرية الملاءمة، ومبنية على استراتيجية علمية مفتوحة. سنشير بشكل موجز، إلى وجه اقترابها من نظرية الملاءمة، ووجهِ تناغمِهما.

لا يخفى على القارئ أنَّ تَكْوينَ التمثيلات الذهنية نُقل حرفياً من تكوين المفاهيم في نظرية الملاءمة. ومن وجهة النظر هاته، لا بد أن نشير إلى أنه إذا كان ممكناً أن تصيرَ المفاهيمُ التي تُشَكِّلُ نظريةَ الملاءمة مفاهيمَ عامةً (أي تُحدِّد طبقات الأفراد وليس الأفراد)، فإن التمثيلات الذهنية ليست سوى مفاهيم خاصة (أيْ أنها تُحَدِّد الأفراد وليس طبقات الأفراد). من جهة أخرى، يُشْبِه مجالُ الإحالة في نظرية التمثيلات الذهنية السياقَ في نظرية الملاءمة: مع ذلك نلاحظ أن مجال الإحالة ليس مُرادفاً للسياق ومساوياً له. ويُمْكِنُ هنا الاختيارُ بين الفرضية التي تفيد أن مجال الإحالة المبنيَّ لعبارة إحالية يمنح معلوماتٍ حول كيفية بناء السياق، أو الفرضية التي تفيد أن السياق هو الذي يسمح بتحديد مجال الإحالة. في الواقع، كِلْتا الفرضيتين على الأرجح واردةٌ في الآن نفسِه: إذا كان مجال الإحالة مُعْطى أحياناً (كما في المثال (6))، فإنه في الغالب يُبْنى أو يُسْتَنْتَج. وفي هذه الحالة، من الأرجح أن مجال الإحالة هو ما يسمح بإسناد مرجعٍ منسجمٍ مع مبدإ الملاءمة الذي سيُختار. وفي هذا الاعتبار، سيكون دورٌ للسياق الذي تُحتَسَب بالنسبة إليه الملاءمةُ. وبالمقابل، ففي الحالات الأخرى التي يُنفذْ فيها إلى مجال الإحالة مباشرة، سَيَكونُ له دورٌ في بناء السياق: يبدو أن جزءاً من المعلومات الواردة في السياق ستُسْتَنْتَجُ من التمثيلات الذهنية الواردة في مجال الإحالة. إضافة إلى ذلك، يَسْتَلْزِمُ قيدُ الممايزة على مجال الإحالة أنَّ كلَّ المعلومات داخل التمثيلات الذهنية ليست متكافئة في هذه اللحظة؛ إذ يَكُونُ النفاذُ إلى

31- هي أكثر اتساعا من النبذة البسيطة التي قدمنا عنها هنا، يُنظر CERVICAL (1997).

المعلومات التي تسمح بالتمييز بين التمثيلات الذهنية في مجال الإحالة أكبرَ مِن النفاذ إلى المعلومات الأخرى. وسيَكونُ للمعلومات فرصةٌ كبيرة أنْ ترِدَ في السياق.

فيمَ يتجلى استنادُ نظرية التمثيلات الذهنية إلى استراتيجية علمية مفتوحة؟ بكل بساطة، إنها تشتمل على معلومات موسوعية (غير لسانية)، ولغوية وإدراكية (بصرية وفضائية). علاوة على ذلك، يمكن أن ننظر إليها باعتبارها محرِّكاً للاستدلال[32]، وهو ما يُدْنيهَا من نظرية الملاءمة أكثر فأكثر.

وهكذا، تبدو نظريةُ التمثيلات الذهنية بديلاً مُهِمّاً للمقاربات الخطابية للإحالة، لأنها تسعى إلى إسناد مراجع إلى العبارات الإحالية بدلاً من العوائد، وتأخذ في الآن نفسه في الحسبان المعلومات غير اللسانية؛ وعليها أنْ تسمحَ بتدقيق بعضِ مظاهر نظرية الملاءمة، وقد تُمَكِّنُ، كما سنرى، رغم أن هذا ليس هدفَها، من الإحاطة ببعض جوانب الخطاب، التي يَكِدُّ **تحليل الخطاب** في تحليلها.

في القسم الثالث، سَنُدْلِي بِدَلْونا مُقترحين إسهاما في تحليل الخطابات، بالاستناد إلى نظرية الملاءمة وإلى نظرية التمثيلات الذهنية مُبَيِّنين أن المقاربة التداولية تكفي لحلِّ مشكلات التأويل التي يثيرها الخطابُ.

32- يَصِحُّ هذا الأمر فيما يخص عمليتي الاستخلاص والتجميع بشكل خاص. ويَصِحُّ كذلك في معالجة الأحداث التي لم نتحدث عنها هنا. يُنظر CERVICAL (1997).

القسم الثالث

نحو بناء معنى مشترك

الفصل السابع:
المقصدية المحلية والمقصدية الشاملة

1- توطئة

نتذكر (يُنْظر المقدمة والفصل الثالث، القسيم 7) أن أحد اقتراحاتِ **تحليل الخطاب** يتمثل في القول بوجود **مبدإ الانسجام**، يُماثِلُ مبدأ التعاون لدى غرايس. نرى أن هذه المقارنةَ خاطئةٌ، لأن نظرةَ غرايس، ودون أن تكون سياقيةً بالمعنى الذي عَلَيْهِ نظريةُ الملاءمة، تمنح مع ذلك مكانا مركزياً لقصد المتكلم، وفي هذا تختلف عن **مبدإ الانسجام**، في حدود عِلْمِنا. سَنَدْرُسُ في مُسْتَهَلِّ هذا الفصل هذه المسألةَ وكذا مقاربة غرايس للدلالة، وسنبين فيمَ تُعَدُّ نظريةُ الملاءمةِ وريثةً لغرايس فيما يخص النظرة إلى قصد المتكلم بالنظر إلى مركزيته في تأويل الملفوظات. وبعد ذلك نَصِفُ بِشَكْلٍ أدقَّ مما قمنا به لحد الآن، استراتيجية المؤوِّل لدى دنيت Dennet (1990)؛ يُنظر الفصل الثاني، القسيم 6) وما اصْطُلِحَ على تسميته *نظرية الذهن*. ثم نُدْرج مفهومَي *القصد المحلي والقصد الشامل*، ونشير إل علاقتهما بمفهومي *القصد التواصلي والقصد الإخباري* في نظرية الملاءمة.

2- غرايس ومفهوم الدلالة غير الطبيعية

مَيَّزَ غرايس سنة 1975، بين نوعين من الدلالة، أو إن شِئتَ بين معنيين للفعل الإنجليزي *To mean*. ويَسْهُلُ علينا إدراكُ هذا التمييز انطلاقا من مثالين:

(1) يعني الطفح الجلدي لدى أكسيل أنه مصاب بالجذري.

(2) حينما قال جاك لتهانيل: «غرفتُك زريبةُ خنازيرَ»، كان يريد أن يقول له: «غرفتُكَ قذرةٌ وغيرُ مُرَتَّبةٍ».

المِثالُ (1) مثالٌ لما يُطْلِقُ عليه غرايس *الدلالةَ الطبيعيةَ* *Signification naturelle*.

والمثالُ (2) مثالٌ لما يُطْلِقُ عليه *الدلالةَ غيرَ الطبيعيةِ* *Signification non-naturelle*.

يمكن التمييز إجمالاً بين الضَّرْبَيْنِ من الدلالة بالقول إن الدلالة الأولى ليست قصديةً Intentionnelle (لا تُفتَرِضُ أيَّ قَصْدٍ من قِبَلِ أيّ كان)، في حين أن الدلالة الثانية (غير الطبيعية) تُفتَرِضُ مقصديةَ المتكلم[1]. هذا الوصفُ، رغم صوابه في خطوطه الكبرى، ليس كافياً بحسب غرايس.

يرى غرايس بالفعل أن الدلالة غير الطبيعية لا تَستخْدِمُ قصداً واحداً، وإنما قصدين: قصد إحداثِ أثرٍ في المخاطَب؛ وقصد أن تتم الاستجابة لهذا القصد الأول بفضل تَعَرُّفِ المخاطَبِ القصدَ الأولَ. وفي هذا المنظور، يَكُونُ تعريفُ غرايس للدلالة هو التالي:

تعريف الدلالة غير الطبيعية (غرايس)

القول بأن المتكلم م يعني (بكيفية غير طبيعية) بملفوظه م' شيئاً ما بوساطة م' هو القول بأن:

(أ) للمتكلم م قصدَ ق1، إحداثِ أثرٍ أ في مخاطبه مخ بقوله م'؛

(ب) للمتكلم م قصدَ ق2 أن يُلَبَّى ق1 بفضل تعرف مخ ق1.

نلاحظ أن هذا التعريف للدلالة غير الطبيعية لا يَسْتَتْبِعُ البتة أن تَعَرُّفَ القصدِ ق1 يتعلق بالمواضعات اللسانية حصراً.

غير أن هذه هي الحالة [الارتباط بالمواضعات اللسانية] في التعريف المُعَدَّلِ من قِبَلِ سورل للدلالة غير الطبيعية عندما استعار هذا المفهومَ من غرايس في تحليله أفعالَ اللغة (يُنْظر سورل 1972، ص. 83- 91):

1- نلاحظ أن هذا التمييز الذي أقامه غرايس كان قد تَوَقَّعَهُ مارتي Marty (1908) الذي ميز بين *الدلالة غير القصدية* Signification non-intentionnelle *والدلالة القصدية* Signification Intentionnelle. ونلاحِظ أيضاً أن مارتي، مثل غرايس، مَيَّز داخل الدلالة القصدية بين قصدين هما: قصدُ المتكلمِ تغييرَ حالةِ مخاطبه الذهنية؛ وقصدُ التعبيرِ عن حالتِه الذهنيةِ الخاصةِ. يَتَحَقَّقُ القصدُ الأول عبر القصد الثاني. كما سنرى ذلك، هذان القصدان والعلاقة بينهما ليسا مترادفين تماماً مع القصدين اللذين سَلَّمَ بهما غرايس وراء الدلالة غير الطبيعية. من أجْلِ استكشافٍ مُفَصَّلٍ لأعمال مارتي التي تستحق مِنّا عنايةً بجوانبها الأخرى، وللتوازي مع مقاربة غرايس، يُنْظَر موليكان Mulligan (1990).

تعريف الدلالة غير الطبيعية (سورل)

القولُ بأن المتكلم يتلفظ بالجملة ج بقصد ج (أي أنه يعني حرفياً ما يقوله) هو القول بأن: م يتلفظ بـ ج وأن

(أ) لِـ م، من طريق ملفوظِ م' المتعلق بـ ج، قصد ق1 تعريف مخ بأن الوضعية المُخَصَّصَةِ بقواعدِ ج (أو بعضِها) قد تحقَّقَتْ (لِنُسَمّ هذا الأثرَ الأثرَ الإنجازي أإ)

(ب) لِـ م قصد، عبر م، إحداث أثر أ عبر تُعَرُّف ق1.

(ج) قصد م هو أن يَتَعَرَّفَ ق1 بمقتضى (أو بوساطة) المعرفةِ التي لِـ مخ عن بعضِ القواعد المتحكِّمة في (عناصر) ج.

كما يتضح، فإن القصد 1، في تعريف الدلالة غير الطبيعية الذي عَدّلَه سورل، يُتَعَرَّف عليه عبر الدلالة التواضعية (المُحدَّدَة لسانياً) للجملة. وبهذا الاعتبار لا غرابة في أن تَكُونَ نظرية الأفعال اللغوية بالأساس نظريةً تواضعية. ومن هذه الزاوية نَفْهَمُ لجوء **تحليل الخطاب** إليها (يُنْظر الفصل الأول، القسيم 5، والفصل الرابع، القسيم 4) لأن الأمر يتعلق ببرنامجي بحث مَبْنِيَيْنِ على استراتيجيتين علميتين مغلقتين.

ما فائدة مفهوم القصد في تعريف الدلالة غير الطبيعية بحسب سورل؟ هل يُقدِّم شيئاً ذا بال بمجرد القول إن دلالة الجملة يتم الحصول عليها استناداً إلى نسق القواعد اللسانية المواضعاتية؟ يبدو لنا أن الجواب سالبٌ، وأننا نستطيع إعادة صياغة تعريف الدلالة غير الطبيعية بحسب سورل على النحو التالي:

الدلالة غير الطبيعية هي دلالة الجملة محدَّدَةً بقواعد اللغة.

إذا كان الأمرُ كذلك، واعتماداً على الحُجَجِ التي أدْلَيْنا بها من بداية هذا الكتاب لِدعم مقاربة منفتحة وغير تواضعية بالأساس لتأويل الملفوظات، فمن الأجدى بحثُ الأسباب التي حَدَتْ بسورل إلى تعديل تعريف الدلالة غير الطبيعية الذي اقترحه غرايس[2].

2- على التحقيق، يُمكِنُ أن نَضَعَ بعضَ الفرضياتِ حول الأسباب التي جعلت سورل يعتقد أنه مضطر أن يأخذ في الحسبان مفهوم القصد في تحليله أفعالَ اللغة. يرى سورل، مثل أوستين، أن نظرية أفعال اللغة هي على الأقل جزئياً فلسفة للفعل؛ والفعلُ يستلزم القصدَ. وبما أن نظرة سورل إلى اللغة "مغلقة"، فإنه يرغب في الاستناد إلى ==

3- حجة سورل

تنطلق حجة سورل من مثال: لنتخيل جُنْدِياً أمريكياً وقع أسيراً، أثناء الحرب العالمية الثانية، في قبضةِ الإيطاليين. فأرادَ هذا الجندي أن يُفْرَجَ عنه؛ لتحقيق ذلك عَمِلَ على إقناع الإيطاليين بأنه ليس أمريكيا، وإنما ألماني. غير أنه لا يتحدث اللغةَ الإيطاليةَ ولا اللغةَ الألمانيةَ، وتنحصر معرفتُه الوحيدةُ بالألمانية في البيت الأول من قصيدةٍ لجوته (Kennst du das Land wo die Zitronen blühen?)، ولِيَحْمِلَ الإيطاليين على أن يعتقدوا أنه يتحدث الألمانيةَ، وبالتالي هو ألماني، ينطق هذه الجملة:

(3) *Kennst du das Land wo die* Zitronen blühen?

(3) هل تَعْرِفُ البلد الذي يتفتح فيه الليمون؟

السؤالُ الذي يطرحُه سورل هو سؤالُ الدلالة (غير الطبيعية) لـ (3): بعبارة أخرى ماذا تعني (3) عِنْدَ استعمالِها في الوضعية الموصوفة أعلاه؟

إن جواب سورل مثالي لاعتبارات عديدة، لذا نورده فيما يلي (سورل 1972، 85):

«لِنَصِفِ الآنَ الوضعيةَ وَفْقَ مصطلحات غرايس. أريدُ أن أُحْدِثَ أثراً ما في أعدائي، أي أن يعتقدوا أنني جندي ألماني، وأريدُ إحداثَ هذا الأثرِ فيهِم مُستدرِجاً إياهم إلى تحديد قَصْدِي. **أريد أن يفكروا أن ما أسعى إلى قوله هو أنني جندي ألماني**. لكن هل يمكن أن نستنتج من هذا حينما أقول *Kennst du das Land ... etc* ? أنني أعني بالطبع «أنا جندي ألماني»؟ لا يمكن أن نستخلص هذه النتيجة، بل أكثر من ذلك، لا أُسَوِّغُ لنفسي أن أقول إن نطقي بهذه الجملة الألمانية، أعني به طبعا: «أنا جندي ألماني» أو حتى: «*Ich* bin ein deutcher soldat» لأن ما تعنيه الكلماتُ والذكرى التي قد تكون لي عن دلالتها هو: «هل تعرف البلدة التي تزهر فيها أشجار الليمون».

=

التواضع اللساني، وإعادة صياغة تعريف الدلالة غير الطبيعية على نحوٍ يسْمَحُ له، كما يَظُنُّ، بالتوليف بين رغبته في الجمع بين القصد والتواضع. منذئذٍ، مع ذلك، تمنح اللغة نفاذاً مباشراً إلى المقاصد الرّافِدة لها، والمقاصد ذاتُها ليس لها دور في تحديد الدلالة، عكس ما يَقَعُ عند غرايس. سنلاحظ أن هذه المقاربة المغلقة لمشكلات اللغة هو ما يجعل كل فعل لغوي غيرِ صريح يطرحُ مشكلات -مهملة غالباً- على نظرية أفعال اللغة. وهو لا يَسْتَحْضِرُ عموماً سوى الأفعال غيرِ المباشرة، لكنها ليست الوحيدة، ومن الصعب غالباً، إزاء ملفوظ لا يكون له ردُّ فعلٍ أن نَعْتَبِرَهُ فعلاً غيرَ مباشرٍ، وأن نَعْرِفَ قوتَه الإنجازيةَ Illocutionnaire.

بطبيعة الحال أريد أن أخدع أعدائي وأن أجعلهم يعتقدون أن ما أود قوله هو: «أنني جندي ألماني»، **لكن يستلزم هذا من بين ما يستلزم أن أصِلَ إلى إقناعهم بأن هذا ما تعنيه بالألمانية الكلماتُ التي استعملتُها»** (المائلة من وضع سورل، لكن المضغوطة من المؤلفين).

هذا المقطع في حاجة إلى عدة تعليقات:

I- يدور التعليقُ الأوَّلُ حول الجملة الأولى: «لِنَصِفِ الآنَ الوضعيةَ بمصطلحات غرايس». بالفعل، فإن الوصفَ الذي قدمه سورل ليس بطبيعة الحال الوصفَ الذي قد يُقَدِمُه غرايس. إذا عدنا إلى الوضعية، لدينا جنديٌّ أمريكيٌّ أسيرٌ لدى الإيطاليين ويسعى إلى جعلهم يعتقدون أنه ألماني. لتحقيق هذا الغرض، ينبس إذاً بالجملة الواحدة التي يعرفها في اللغة الألمانية؛ وهي جملة لا تعني بدلالتها اللسانية بتاتاً «أنا جندي ألماني». ومن ثمة لدينا إمكانياتان مختلفتان، كلتاهما تَتَوَقَّفُ على ألا يَكونَ أحدُ الجنود الإيطاليين يعرف الألمانية[3]:

أ- أن يظن الإيطاليون أن ما قاله الأمريكيُّ يعني لسانياً: «أنا جندي ألماني»؛

ب- أن يتعرف الإيطاليون أن الجملة، Kennst du das Land wo die Zitronen blühen? *من اللغة الألمانية دون البحث عن معناها*[4] *وأن يستخلصوا منها أن الأمريكي جنديٌّ ألماني.*

II- لم يستحضر سورل إلا الإمكانيةَ (أ) واستبعد الإمكانية ب، كما تُبَيِّن الجملةُ الأولى التي كتبناها بخط مضغوط. لهذا سببٌ رئيسي هو أن الإمكانية ب قد لا تكونُ مثالاً للدلالة غير الطبيعية، وإنما هي مثال للدلالة الطبيعية. فعلاً، في الحالة الأخيرة، لن يتعرف الإيطاليون قصْداً مُحَدَّداً لإبلاغ شيء دقيق، لكنهم سَيَعْتَدّون باللغة وحدها (الألمانية) للاستدلال على جنسية أسيرهم.

3- إذا كان أحدهم يَعْرِفُ اللغةَ الألمانية، فسَيَستَخْلِصُ على الأرجح من هذه الجملة أن الأمريكي يسعى إلى خداعه (وبالتَّبَعِ أنه ليس ألمانياً) أو أنه ربما ألماني لكنه بالتأكيد مريضٌ عقلياً، أو أنه سيحاول مواصلة الحديث. حظوظ الأمريكي في أن يُطْلَقَ سراحُه، في كل الأحوال، ضئيلةٌ.

4- في مثل هذه الوضعية، أي جندي ألماني قد يسأل عن موقعه، ومآل المعركة، ومكان الفِرَقِ الألمانية، إلخ، راجياً أن يكون أحد الإيطاليين يتحدث الألمانية.

III- يبدو للوهلة الأولى أن الإمكانية (أ) فقط هي التي توافق الدلالة غير الطبيعية.

لننظر الآن إلى ما يُقدِّمُهُ وصفُ الوضعية الذي اقترحه سورل (في الإمكانية أ) بحسب تعريف الدلالة غير الطبيعية لدى غرايس. للجندي الأمريكي قصدُ ق1 إحداثِ أثرٍ ما لدى المخاطبين (الجنود الإيطاليين)، أي أن يعتقدوا أن الجندي الأمريكي ألماني؛ وله أيضاً قصدُ ق 2 أن يُستجاب ق1 بفضل تعرف الإيطاليين ق1. فيمَ يَكونُ هذا الوصف مستحيلاً، أو يجب التخلي عنه؟ بحسب سورل، يجب أن يُتخَلّى عن هذا الوصف، لأن الإمكانية الوحيدة ليُعَدَّ هذا المثال مثالاً للدلالة غير الطبيعية، هي أن يعتقد الإيطاليون أن الجملة *Kennst du das Land wo die Zitronen blühen ?* تعني (لسانياً) *أنا جندي ألماني*. غير أن هذا غير ممكن، بحسب سورل، لأن هذه الجملة تعني (لسانياً) *هل تعرف بلدةً تُزْهِرُ فيها أشجارُ الليمون*؟ لكن بما أن الإيطاليين لا يعرفون اللغةَ الألمانية على سبيل الافتراض، فلا شيء يمنعهم من أن يُؤوِّلوا الملفوظ كما تَمَنّاهُ الأمريكيُّ.

سرعان ما يَطْعَنُ سورل في هذه الإمكانية، بحجة أن القبولَ بهذه الإمكانية يعني أن أي جملةَ قد تُستعمل لقول أي شيءٍ. يبدو لنا هذا الانتقادُ خاطئاً، ويمكن أن يُوردَ عَلَيْهِ جوابانِ هُمَا:

I- يتمثل الأول في القول إن مفهوم الدلالة غيرِ الطبيعية غيرُ صالحٍ إلا بين متخاطِبين يتحدثان اللغة نفسها (سواء أكانت لغتهما الأم أم لا).

II- يقوم الثاني على القول إن مفهوم الدلالة غيرِ الطبيعية صالحٌ كذلك بين متخاطِبينِ لا يتحدثان اللغةَ نفسَها، غير أن القيود على التأويل لا تُتِمُّ إطلاقاً في هذه الحالة عبر الدلالة اللغوية.

في الواقع، كما سنرى، بالعودة إلى نظرية الملاءمة، فإن مفهوم الدلالة غير الطبيعية يعود إلى التواصل عامة (لسانياً كان أم غير لساني) أكثر مما يعود إلى الدلالة اللغوية. وبالفعل، كما سبقت الإشارة إليه أعلاه، فإن دور القصد في التأويل اللساني المحض (الفونولوجيا، والتركيب، والدلالة) معدومٌ؛ وأخذ القصدِ بعين الاعتبار، في هذه الحالة، يبقى أمراً مضحكاً.

4- القصد الإخباري والقصد التواصلي

تَتَمَثَّلُ إحدى نقاط التشابه بين نظرية غرايس ونظرية الملاءمة في المنزلة التي يحتلها مفهومُ القصد الذي يؤدي لدى سبيربر وويلسون، ولدى غرايس دوراً مُهِمّاً في تأويل الملفوظات وفي التواصل بصفة عامة. ونتذكر أن سبيربر وويلسون ميزا بين قصدين[5]:

القصد الإخباري

يقصدُ قائل ملفوظٍ ما جعلَ مجموعة من الافتراضات ظاهرة أو أكثر ظهوراً{I}.

القصد التواصلي

يعمَد القائلُ إلى جعل هذا القصد الإخباري ظاهراً بصورة متبادلة.

يُعَدُّ القصدُ التواصلي نظيرَ القصد ق2 في تعريف غرايس للدلالة غير الطبيعية؛ وهو القصدُ الذي يَسْتَتْبِعُ مبدأ الملاءمة. فعلاً، يفترضُ إنتاجُ الملفوظ أننا نَدْفَع المخاطَب إلى تأويله، ومن المفيد تبعاً لذلك أن يُعيره الانتباهَ، فينشأ عن ذلك مبدأ الملاءمة الذي يناسب في هذا المنظور، إحداثَ انتظارِ الملاءمة لدى المخاطَب آلياً.

سنلاحظ، وهذا يُرْجِعُنا إلى اعتبارات الفقرة السابقة، أن هذا الانتظار لا يصلح للملفوظات فقط، بل لكل ما يرتبط بما يسميه سبيربر وويلسون *فعل التواصل الإشاري-الاستدلالي*. والتواصل الإشاري-الاستدلالي هو كلُّ فعلٍ مُنْتهى غايَتِه التواصل (هو معنى القصد التواصلي المُشار إليه أعلاه، وينبغي الإشارةُ إلى أنه يسري كذلك على التواصل غير اللغوي) ويُحَصِّلُ محتواه (يُحدِّدُه القصد الإخباري) عبر عملية استدلالية جزئية[6]. من وجهة النظر هذه، تقتفي نظريةُ الملاءمة آثارَ المقاربة

5- يُنْظر سبيربر وويلسون (1989) وهنا أيضاً الفصل الثاني، القسيم 6.

6- سنلاحظ، من وجهة النظر هاته، أن الوضعية التي وصفها سورل تندرج تماماً في إطار التواصل الإشاري-الاستدلالي، كما تندرج تماماً في الدلالة غير الطبيعية الغرايسية؛ لكنها لا تندرج، بالتأكيد، في الدلالة غير الطبيعية في صيغتها السورلية. الانتقاد الوحيد الذي يمكن توجيهه لغرايس هو أن مفهومَ الدلالة غير الطبيعية عنده يضم عدداً من أشكال التواصل غير اللغوي. في الأخير، يُعَدُّ ملفوظ الجندي الأمريكي فعلَ تواصل إشاري- استدلالي، لكن يمكن أن نشك في كونه فعلاً تواصلياً لغوياً (قد أسلفنا أنه من الضروري لنجاح محاولته، ألا يَعْرِفَ الإيطاليون اللغةَ الألمانيةَ).

الغرايسية. وسنحاولُ الآنَ أن نَستكْشِفَ بعمقٍ مفهومَ القصد، وموقعه ضمن استراتيجية المؤوِّل، وأن نُحدِّدَ ماهية نظرية الذهن.

5- استراتيجية المؤوِّل ونظرية الذهن

سبق أن رأينا (يُنظر الفصل الثاني، القسيم 6) أن استراتيجية المؤول ترتكز على إسناد العقلانية والحالات الذهنية للآخرين في الآن نفسه. لقد أوضح دنيت (1990) إيضاحاً شديداً أن أحد ردود الأفعال الطبيعية لدى الكائن البشري هو تبني استراتيجية المؤول وتوقعُ أو تفسيرُ تصرف الكائنات البشرية الأخرى، لكن كذلك تصرف الحيوانات، وبشكل غير منتظر تصرف الأشياء المُصَنَّعة. علاوة على هذه الملاحظة، افتُرِضَ وجودُ قدرة فطرية لدى الكائن البشري (يُنظر بارون-كوهين Baron-Cohen 1995)، وهي القدرةُ التي يسميانها *نظرية الذهن*، وتعني بالضبط فعلَ إسنادِ الحالات الذهنية والعقلانية للآخرين:

استراتيجية المؤول

ترتكز استراتيجية المؤول بالنسبة إلى الفرد على توقع تصرف أفراد آخرين انطلاقاً من مسلمتين بسيطتين:

1- الأفراد الآخرون فاعلون عاقلون.

2- لديهم اعتقادات ورغبات وحالات ذهنية أخرى.

هذه القدرة الموجودة لدى الكائنات البشرية وعلى الأرجح على الأقل جزئياً لدى بعض الثدييات المتطورة (مثل الرئيسيات)، قد تغيب في بعض الحالات المَرَضيَّةِ الذهنية. وغيابها هو ما يسمح، *بالمقابل*، بإبراز أهمية استراتيجية المؤول ودور وأهمية نظرية الذهن التي تلازمها في التواصل، وفي التواصل اللغوي بشكل خاص. بالإضافة إلى أن استراتيجية المؤول تبدو مهمة بالنظر إلى ما يَشْغَلُنا في هذا الكتاب، أي الخطاب وتأويل الخطاب، وأحكام الانسجام التي قد نُصْدِرُها على الخطابات[7].

7- هذا ما لم يفهمْه **تحليل الخطاب**، كما لم يفهم أموراً أخرى؛ وما يَجِدُ تحليلُ الخطابات صعوباتٍ في إدماجه. إذا كان لهذا الكتاب من إسهام يقدمه لتحليل الخطابات-كما نرجو- فسيقدمه في هذا المجال بالأساس، مُقترِحاً ==

كيف يُمْكِنُ بيانُ حالة العجز عن تطبيق استراتيجية المؤول، في الإنتاجات اللغوية؟ لا بد أن نفهم أن استراتيجية المؤول تصلح لتأويل الملفوظات (وتأويل الخطابات، كما سنرى فيما بعد)، وأنها تصلح كذلك لإنتاج الملفوظات. ذلك أن إنتاج ملفوظٍ بقصد أن يكون مفهوماً (أي بقصد أن يكون مجموع الافتراضات {ا} ظاهرا أو أكثر ظهوراً للمخاطَب) هو تقدير احتمالات قدرة المخاطب على بناء سياقٍ يُمَكّنه من تأويل الملفوظ كما يريده المتكلمُ؛ وبعبارة أخرى هو إسنادُ اعتقاداتٍ للمخاطِبِ، ووضعُ فرضيات حول ما هو ظاهر بصورة تبادلية بين المتخاطِبَيْنِ[8]. ويعود إسنادُ الاعتقادات كذلك، بطبيعة الحال، إلى استراتيجية المؤول ونظرية الذهن، وفي غياب هذا الإسناد لدى المتكلم ثمة احتمالاتٌ أن ينتج ملفوظات أو متواليات من الملفوظات الغريبة.

لنتأمل هذين المثالينِ من الخطابات الشاذة من هذه الزاوية. الأوَّلُ منهما أنتجه مُصابٌ بالفصام والثاني أنتجه متوحد[9] Autiste:

(4) Et puis, j'ai toujours aimé la géographie. Le dernier professeur que j'ai eu dans cette discipline était le Pr Auguste A. Ses yeux étaient noirs. J'aime les yeux noirs. Il y a aussi des yeux bleus et des gris et d'autres sortes encore. J'ai entendu dire que les serpents ont les yeux verts. Tout le monde a des yeux. Il y en a aussi qui sont des aveugles. Ces aveugles sont guidés par un garçon. Ça doit être terrible de ne pas pouvoir voir. Il y a des gens qui ne peuvent pas voir et qui, en plus, ne peuvent entendre. J'en connais certains qui entendent trop ? Il y a beaucoup de gens malades au Burgholzli; on les appelle les patients.

=

برنامج بحث يُدمِج دور استراتيجية المؤول ونظرية الذهن، وإسناد الاعتقادات والمقاصد للآخر في تأويل الملفوظات والخطابات على السواء.

8- نعرف أنه قد يَكونُ أكثرُ من متخاطِبين؛ لكن لا شيءَ مِمّا قُلْناهُ هنا سيتغير.

9- بخلاف ما نميل إلى اعتقاده، فكل المتوحدين ليسوا بُكْماً. المثالُ (4) مأخوذٌ مِنْ فريث Frith (1996، 129)، الذي استعاره من بلولير Bleuler (1987). والمثال (5) مقتطف من سيرة ذاتية لامرأة شابة متوحدة (وليامز 1992، 18-19)، مثل المثال (6) (نفسه، 43) وترجمناهما من الإنجليزية.

(4) ثم، إنني أحببت الجغرافيا دائماً. الأستاذ الأخيرُ الذي درَّسني هذه المادة هو الأستاذ أوغست أ. عيناه كانتا سوداوين. أحب العيون السوداء. هناك أيضاً عيون زرقاء وعيون رمادية وأنواع أخرى. لقد سمعت أن للأفاعي عيوناً خضراء. لكل الناس عيونٌ. والبعض كذلك عميان. هؤلاء العميان يرشدهم الأطفال. إنه لأمرٌ فظيع أن نفقد البَصَر. هناك أشخاص لا يستطيعون النظر ولا السمع. وأعرف البعض منهم مرهف السمع. هناك مرضى عديدون في بورغولزلي، نسميهم مرضى نزلاء تحت العلاج.

(5) J'aimais les lourdes portes en chêne de la chapelle de l'école, les planchers polis, les hauts vitraux. J'aimais son odeur et les arbres dans la cour de l'école. J'aimais les beignets à la crème à la recréation et j'aimais *les cheveux d'Elizabeth*. J'aimais mon badge métallique d'écolière qui était cousu sur mon blazer. [...] Mais un jour je me suis assise sur le siège à coté d'une grande fille qui s'appelait *Elizabeth*.

(5) كنت أحب أبواب السنديان الثقيلة في كنيسة المدرسة، والأرضية المصقولة والزجاجيات العالية. كنت أحب رائحته وأشجار ساحة المدرسة. كنت أحب فطائر القشدة في الاستراحة وكنت أحب *شَعَر إليزابيت*. كنت أحب شارَتِي المعدنية الخاصة بالتلاميذ، التي كانت مخيطة فوق سترتي. [...] لكن في يوم من الأيام كنت جالسةً على مقعد بجانب فتاة يافعة اسمها *إليزابيت*.

(6) Les autres enfants commencèrent à appeler ces deux enfants «Zombies». Ces deux enfants n'étaient pas agressifs [...] Je regardais les autres enfants devenir violents avec ces deux enfants...

(6) بدأ الأطفال الآخرون يطلقون على هذين الطفلين «Zombies». هذان الطفلان لم يَكونا عدوانيين [...] كنت أشاهد الأطفال الآخرين يَصيرونَ عَنيفينَ مع هذين الطفلين...

يبدو أن الحكمَ الحدسي الذي يمكن أن نُصْدِرَهُ على المثال (4) هو أنه غيرُ منسجم[10]. والمثالان (5) و(6) "غريبان" أكثر من كونهما غير منسجمين، جزئياً بسبب

10- سنعود إلى هذا المثال (يُنظر الفصل الثامن، القسيم 6).

اختيار العبارات الإحالية التي ظهرت فيهما: في المثال (5) مثلا تظهر العبارة الإحالية *شَعَر إليزابيث* في حين أن دونا وليامز Dona Williams لم تتحدث بَعْدُ عن هذا الشخص. ثم هناك أكثر من صفحة واحدة بين هذهِ الإحالةِ الأولى على إليزابيث، واللحظةِ التي قدَّمَتْ فيها دونا وليامز هذا الشخص وفسرت كيف التقته. كنا نتوقع أن يُذْكَرَ حُبُّ شعر إليزابيث بعد ذكر حُبِّ الشارة الخاصة بالتلميذ، وأن يُتْبَع حُبُّ شَعَرِ إليزابيث بوصفها، وهو ما لم يقع. وفي المثال (6) تصف دونا وليامز الطفلينِ قبل ذكر تَعَرُّضهما لإزعاج الأطفال الآخرين وتستمر في الحديث عنهما مستعملةً العبارة نفسَها بكيفية متكررة؛ والمنتظر هنا هو استعمال ضمير أو ضمائر بدلاً من المركب الاسمي الإشاري. وبعبارة أخرى، يظهر أن دونا وليامز تواجه صعوبات في ضبط المعلومات التي يتوافر عليها قراؤها، والحال أنّها هي التي زودتهم بها. ثمة أمثلة عدة من هذا النوع في خطاب المتَوَحِّدينَ.

تتمثَّلُ إحدى فوائد هذا الضَّرْب من الأمثلة في أنَّ أحد تفسيرات النقص المفترض في التوحد هو غياب نظرية الذهن، أيْ الصعوبات التي تَحولُ دونَ المتَوَحِّدينَ وتطبيق استراتيجية المؤول[11]، بل عجزهم عن ذلك. والحال، أن لهذا النقص القاعدي بحسب ما يبدو مضاعفاتٍ على الخطاب والأحكامِ التي قد نُصْدرُها على الخطابات.

هكذا، إذا كان من الصعب تناول الانسجام في مستوى **الخطاب**[12]، فَلَرُبَّما يسْهُلُ تناولُه ضمن المقاربات المبنية على مفاهيم استراتيجية المؤول أو نظرية الذهن، كما هو بالخصوص شأن نظرية الملاءمة. هذا ما سنحاول القيام به في بقية هذا الفصل، وفي الفصل الموالي.

11- يُنْظَر بالخصوص فريث (1989)، وهابي Happé (1994). وسنلاحظ إضافة إلى ذلك أنَّهُ إنْ كان اختيار العبارات الإحالية لا يتم بوساطة نظرية الذهن، فليس لنا، في الوقت الراهن، نظريةٌ تستطيع أن تشرع في تفسير مظاهر الشذوذ Aberrations في اختيار العبارات الإحالية التي يعكسها المثالان (5) و(6).

12- بمعنى **تحليل الخطاب**.

6- المقاربة المعيارية للعلاقات بين المحتويات أو المقاربة القصدية

إذا كانت القدرة على تطبيق استراتيجية المؤول، أي امتلاك نظرية للذهن -كما حاولنا تبيانه -تَشْرِطُ، على الأقل جزئياً، القدرةَ على إنتاج خطابات منسجمة، فمن البدهي أن مفهوم الحالة الذهنية، وبوجه خاص مفهوم القصد يجب أن يكون مركزياً في إنتاج الملفوظات والخطابات وفي تأويلها. ومع ذلك، هل يجب أن نعتقد، كما زعمنا إلى حد الآن، أن تأويل الخطابات لا يتطلب شيئاً آخر غير تأويل الملفوظات؟ سنحاول أن نُبيِّن في هذه الفقرة أن الأمر كذلك.

لِنَنْس الآن المحادثة التي تطرح مشكلاتٍ خاصةً سنعود إليها في الفصل الثامن (القسيم 10). لاحَظ **محللو الخطاب** أنَّ أحدَ العوامل المهمة في أحكام الانسجام على خطابٍ معطى، هو العلاقات بين محتويات الملفوظات المتعاقبة، أو بمصطلح وظَّفه **تحليلُ الخطاب** *تتابع الموضوعات*"*Continuité thématique*"؛ أو إجمالاً، الترتيب الذي تُقَدَّمُ به المعلوماتُ التي يُبَلِّغُها خطابٌ ما.

ثمة خياران ِللتصدي لهذه المشكلة:

1. مقاربةٌ يمكن أن نقول عنها إنها شكليةٌ تَقومُ على محاولة تصنيف الملفوظات تبعاً لبعض العناصر اللسانية التي تظهر فيها، ويُفْتَرَضُ أنها تعكس محتوى الملفوظات بكيفية موثوقة؛

2. مقاربة نَعْتَبِرُ في إطارها أن الكيفيةَ الموثوقةَ الوحيدةَ للنفاذ إلى محتوى ملفوظ هو تأويلُه؛ ويَتَوَقَّفُ وَفْقَها ترتيبُ المعلومات المبَلَّغَة في الملفوظات وبها على قصد المتكلم، أي ما يريد إبلاغه في مجمل الخطاب.

تُعَدُّ الأطروحةُ الأولى أحدَ تَمَظْهُراتِ **تحليل الخطاب**؛ وقد نتجت عنها أدبياتٌ مهمة حول الاستثناء Concession، وإعادة الصياغة Reformulation، والوصف، والسرد، والتفسير، إلخ، وتَمَّ ذلك كلُّه في الغالب بناءً على الروابط التداولية أو أزمنة الأفعال المفترض أنها تظهر في نمط من الملفوظات أو متواليات الملفوظات، وحصراً في هذا النمط من الملفوظات أو متواليات الملفوظات. يَسْتَلْزِمُ هذا النمطُ من الفرضيات،كما سنلاحظ، برنامجَ بحثٍ مؤسساً على استراتيجية علمية مغلقة: لا نضع فيها فرضيات دقيقة عن الكيفية التي تُؤوَّل بها الملفوظات المعنية. ونكتفي فيها

بإقامة علاقة تناظر بين أنماط من الملفوظات أو متوالية الملفوظات من جهة، وبين عناصر لسانية مخصوصة من جهة أخرى. ثمة كيفيتان لدحض هذه المقاربة:

أ- تقوم الأولى على تبيان أن التناسب النظيري بين الأنماط المستخرَجة عبر هذه الصنافة والعناصر اللسانية غيرُ قائم، لأن كل مبادئ أو قواعد التناسب التي اقترحتْها هذه الأعمالُ تواجه عدداً كبيراً من الأمثلة المضادة، أي ملفوظات أو متواليات من الملفوظات تتضمن العناصر اللسانية المعنية دون أن يُمْكِنَ -على نحوِ معقول- اعتبارُ هذه الملفوظات أو متواليات الملفوظات منتميةً إلى المقولة التي تتنبأ بها المبادئ أو القواعد التي تُنَظِّمُ الصنافةَ.

ب- تتمثل الثانية في تبيان وجود ملفوظات يَتَعَيَّنُ أن تندرج في مقولات الصنافة بحكم محتواها، غير أنها لا تتضمن العناصر اللسانية التي افْتُرِضَ أنها الخاصيةُ الُمَيِّزةُ للمقولات المعنية.

يتضح ، بكيفية غير منتظرة، أن الاعتراضين مُمْكنان، وقد احتج بهما البعض في رفض هذه المقاربة؛ ولهما فيما يبدو وجاهتُهما. ومن الُمسْتَحَبِّ إذاً تبني المقاربة الثانية التي تنطلق من استراتيجية المؤول ومن مقاصد المتكلم.

7- القصد المحلي والقصد الشامل

تؤُولُ مشكلةُ تأويل الخطابات، في الأساس، إلى مشكلة الانتقال من تأويل الملفوظات إلى تأويل الخطاب الموافِقِ لها. إنْ كان هذا الانتقال لا يفترض مبادئ تنضاف إلى المبادئ التي تُستعمل في تأويل الملفوظات، فيَحِقُّ لنا أن نقول، كما رَدَّدْنا ذلك من بداية هذا الكتاب، إن الاستراتيجية التي يجب تطبيقُها على الخطابات مزدوجة: اختزالية بما أنها تَخْتَزِلُ الخطابات في الملفوظات التي تُكَوِّنها، وسياقية بما أن الملفوظات تُؤَوَّلُ ضمن سياقها.

لكن أيعني هذا أن تأويل خطابٍ ما يُخْتَزلُ في حاصِلِ تأويلات الملفوظات التي تُكَوِّنُهُ؟ لا نرى ذلك ونود أن نُبَيِّنَه؛ لكن عدم قابليةِ اختزالِ Irréductibilité تأويلِ الخطابِ في تأويل الملفوظات التي تُكَوِّنه، ليس، كما سنرى، حجة ضد قابلية اختزال Réductibilité الخطابات في الملفوظات.

لِنَبْدأ بتأويل الملفوظات. لقد سبق أن وصفنا نظرية الملاءمة بشكل مقتضب. وليس لدينا ما نضيفه خَلا الإشارة إلى أنَّ نجاحَ تأويل ملفوظٍ يرتبط بالتطابق الكبير بدرجة ما بين القصد الإخباري للمتكلم والآثار التي يَحْصُلُ عليها المخاطَبُ. وبعبارة أخرى، إن النجاح في تحديد القصد الإخباري هو شَرط نجاح التواصل. ما الذي يُمْكِنُ قولُه عن نجاح تأويل خطابٍ ما؟ هل يتوقف، مثل نجاح تأويل الملفوظات، على تحصيل قصدٍ إخباريٍ ما؟ وإن افترضنا ذلك، ألا نَكونُ قد عدنا إلى فرضية وجود وحدة هي **الخطاب**؟

قبل أن نُبَيِّنَ أن الأمرَ ليس كذلك، نودُّ إعطاء تعريف لِما يُعَدُّ خطاباً:

تعريف الخطاب

هو متوالية غير اعتباطية من الملفوظات.

نتذكر التعريف الذي اقترحه **تحليلُ الخطاب**، ونلاحظ أنه يُعَرِّف **الخطاب** لا الخطاب:

تعريف الخطاب

تُعَدّ متواليةٌ من الجمل مثالاً **للخطاب**، إذا وفقط إذا كانت **منسجِمةً**.

بإمكاننا مع ذلك أن نقترح تعريف **الخطاب** في **تحليل الخطاب**، وهو تعريف يُستنتج من التعريف السابق:

تعريف الخطاب (تحليل الخطاب)

هو متوالية مُبَنْيَنة من الجمل.

قد يفترض البعضُ أن تعريفَنا للخطاب، وتعريف **تحليلِ الخطاب** له، الذي أشَرْنا إليه على التوِّ مترادفان: بالفعل، فكل متوالية مُبَنْيَنة من الجمل، هي بحكم الواقع، غيرُ اعتباطيةٍ.

لكن من الملاحظ أن تعريفنا لا يتحدث عن *متوالية من الجمل*، بل عن *متوالية من **الملفوظات***. بالإضافة إلى ذلك فإن مفهوم *البنية* في تعريف **تحليل الخطاب**، يحيل على الأمل المتجدد دائماً والمُحبَط دائماً، في وضع قواعد أو مبادئ **الانسجام**. وكما

سنرى فيما بعد أن مفهومنا لِلّااعتباطية لا يَمَتُّ بصلة بتاتاً بفرضية وجود بنية خاصة **بالخطاب**، وهذا لسببين بدهيين: في نظرنا، لا توجَدُ

I- قواعد أو مبادئ خاصة بالخطاب

II- ولا يوجد **الخطاب**(13).

إذا كان الأمر كذلك، ففي ماذا يُمْكِنُ أن يكون الخطاب متواليةً غير اعتباطية (وغير مُبَنْيَنَة) من الملفوظات؟ ما الذي تعنيه الّلااعتباطية في هذا المنظور؟ نتذكر أن المتكلم الذي يُنْتِج ملفوظاً، يقوم بحكم الواقع، بفعل تواصلي إشاري-استدلالي وأن هذا الفعل التواصلي الإشاري-الاستدلالي يفترض قصدين: هما قصد إخباري وقصد تواصلي. يستلزم القصدُ التواصلي مبدأ الملاءمة. وهذان القصدانِ يتعلقانِ بالملفوظ. وبشكل أدق، يسعى المخاطَب الذي يُؤَوِّل ملفوظاً معطى على أساس القصد التواصلي للمتكلم ومبدإ الملاءمة الذي يترتب عليه [القصد التواصلي]، إلى تحصيل القصد الإخباري للمتكلم. هذا القصد الإخباري **محلي Locale** لأنه يتعلق بملفوظ واحد. يُنتِج المتكلم مُنْتِجُ خطابٍ ما متواليةً من الملفوظات. ويوافق كلُّ ملفوظٍ منها قصداً إخبارياً محلياً (وبطبيعة الحال قصداً تواصلياً). نفترض أن لِمُنْتِج خطابٍ ما، إلى جانب مقاصده الإخبارية المحلية التي يقترن كل واحد منها بملفوظ واحد، قصداً إخباريا **شاملاً Globale** يوافِق ما يريد إبلاغَه في مجمل خطابه. وغَنِيٌّ عن البيان أنَّ هذا القصدَ الإخباريَّ الشامل يُصاحِبُه قصدٌ تواصليٌّ.

قد يفترض البعضُ أن **القصد الإخباري الشامل** يجب أن يُعَرَّف تعريفاً مغايراً لتعريف **القصد الإخباري المحلي**، وأن بينهما اختلافاً يتجاوز صلاتهما بالخطاب والملفوظ على التوالي. لِنَتَذَكَّرْ تعريف القصد الإخباري:

القصد الإخباري

يقصدُ قائل ملفوظ ما جعلَ مجموعة من الافتراضات ظاهرة أو أكثر ظهوراً {I} لِمُخاطبه.

13- دائماً بمعنى **تحليل الخطاب**. ولا ننفي بطبيعة الحال وجودَ متواليات غير اعتباطية من الملفوظات.

لا حاجةَ -فيما يبدو لنا- إلى تغيير التعريف. إضافة إلى ذلك، ورغم إمكان افتراض أن مجموع الافتراضات {I} الذي يريد المتكلم إبلاغه متعددة الجوانب عندما يكون القصد الإخباري شاملاً لا محلياً، فيجب أن نلاحظ أن هذا الأمر ليس كذلك بالضرورة.

وهكذا، فهناك مقاصد إخبارية محلية ومقاصد إخبارية شاملة، ويقترن كلاهما ضرورةً بمقاصد تواصلية. ويَتِمُّ نجاحُ التواصل، سواء أكان بوساطة الخطاب أم بالملفوظ، بتحصيل القصد الإخباري الشامل في حالة، والمحلي في حالة أخرى.

8- لا اعتباطية الخطابات

والآن ماذا عن اللااعتباطية التي أوردناها في تعريفنا للخطاب؟ ترتبط اللا اعتباطيةُ، في الواقع، بالعلاقات بين المقاصد الإخبارية المحلية للمتكلم وقصده الإخباري الشامل. فإنْ كان للمتكلم قصدٌ إخباري شاملٌ يقترن بقصد تواصلي، كما هو شأن أي من المقاصد الإخبارية المحلية، فإن الخطاب إذاً سَيَكونُ حالةً من التواصل الإشاري- الاستدلالي، شأنه في ذلك شأنُ الملفوظ. لِهذا السبب، يَخْضَعُ الخطاب لمبدإ الملاءمة. ولهذا نتيجتان مهمتان:

أ- أن الخطاب يُؤوَّلُ في الإطار النظري نفسِه الذي تُؤوَّل فيه الملفوظات، أي أنه لا يفترض مبدأً أو قاعدةً تأويليةً خاصة به؛

ب- أن المقاصد الإخبارية المحلية يُحَدِّدُها القصدُ الإخباري الشامل تحديداً جزئياً على الأقل.

تَنْتُج اللا اعتباطية عن وجود قصد تواصلي يصاحِبُ القصدَ الإخباريَّ الشاملَ، كما أنها تصدُر عن شرطٍ يتعلَّقُ بالمتكلم إن كان له قصد إخباري شامل (إن كان يريد إنتاج خطاب)، فإن قصده الإخباري المحلي يُحَدِّدُه هذا القصدُ الإخباريُّ الشاملُ. علينا الآن أن ننظر لماذا لا يكون تحديد القصد الإخباري المحلي بالقصد الإخباري الشامل إلا جزئياً؟

بذلك نَصِلُ هنا إلى مسألة تدبير المعلومات. وهي مسألةٌ ذاتُ جانبين:

أ. تعاقب مجموعات الافتراضات السياقية {ا} التي تُشَكِّلُ المحتويات المتعاقبة للمقاصد الإخبارية المحلية؛

ب. اختيار العبارات، ضمن كل ملفوظ مُنْتَج،، وبشكل خاص العبارات الإحالية بناءً على المعلومات الظاهرة بصورة متبادلة.

يتقاطع هذان الجانبان تقاطعاً كبيراً: فإحدى كيفيات تدبير المعلومات الظاهرة تبادلياً، هي مراقبةُ -بقدر الإمكان- مجموعات الافتراضات {ا} التي يحصل عليها المخاطَبُ متتابعةً، أي إنتاج ملفوظات. لكنَّا لسنا في مأمن من حدوث سوء التفاهم، إنْ أخْطَأْنا في تقويم قدرات المخاطَبِ على تحصيل مجموعات الافتراضات المتعاقِبة. لكن مما لا شك فيه أنَّ على المتكلم طرحَ مشكلةٍ مزدوجةٍ كلما أنتج خطاباً، أو بعبارة أخرى كلما أنتج ملفوظاً مُكَوِّناً لخطاب:

(أ) أن يُحَدِّدَ، بناءً على قصده الإخباري الشامل، القصد الإخباري المحلي المتعلق بالملفوظ الذي يريد إنتاجَه، علماً أن الملفوظات اللاحقةَ قد تتدخل في ذلك؛

(ب) أن يُحَدِّد، بناءً على الملفوظات السابقة، المقامَ التواصلي، والصورةَ التي يُكَوِّنُها عن مخاطَبِهِ[14]، والمعلوماتِ الظاهرة تبادُلِيّاً، كما يُحَدِّدَ- بحكم هذا المعطى- الشَّكلَ اللغوي الذي سيتخذه الملفوظُ حتى يُسْتَوْفى القصدُ الإخباريُّ المحليُّ.

من هذه الرؤية تتدَخَّلُ استراتيجيةُ المؤوِّل في مستوى إنتاج الخطابات.

9- خلاصة

كما سبق أن ذكرنا، يَتَوَقَّفُ نجاحُ فعل التواصل الإشاري-الاستدلالي الذي يمثله خطابٌ ما على قدرة المخاطَب على تأويل الخطاب، أي تحصيل القصد الإخباري الشامل للمتكلم. وكما سبق أن أومأنا إلى ذلك أيضاً فإن تأويل الخطابات، مثل

14- أو عن مخاطَب مثالي، في حالة الخطاب الذي لم يُوَجَّهْ إلى مخاطَبٍ مخصوصٍ (كالقصص القصيرة، والروايات، والمقالات، إلخ).

تأويل الملفوظات، يرتبط بمبدإ الملاءمة، وليس من الضروري، في نظرنا افتراضُ وجودِ مبدإ أو قاعدة إضافية تنضاف إلى الميكانيزمات التي نَصَّتْ عليها نظريةُ الملاءمة.

إن تأويل الخطابات، في فرضيتنا، تداولي إذاً، ويرجع، من زاوية نظر زمنيـة، إلى تأويل كل ملفوظ متعاقب في الخطاب؛ وهذا التأويل يشتمل، عندما يكون واضحاً أن للمتكلم قصداً إخبارياً شاملاً مصحوباً بقصد تواصلي، على فرضياتٍ عـن القـصد الإخباري الشامل للمتكلم، تُوَلِّدُ بدورها فرضياتٍ حول محتوى الملفوظات الموالية.

يمكن أن نضيفَ أن بعض الكُتّابِ أجادوا استعمالَ هـذا الميـلِ إلى اسـتباق الملفوظـات الموالية (أي بناء ما نسميه *الفرضيات التوقعية Hypothèses anticipatoires*) اعتماداً علـى فرضيات حول القصد الإخباري الشامل. تجدر الإشارة هنا إلى إمكانيتين:

- إما أن يصادق المتكلمُ على هذه الفرضيات التوقعية، ويصادق بذلك على الفرضية التي يضعها مخاطَبُه حول القصد التأويلي الشامل مِنْ وراء الخطاب؛
- وإما أنْ يُشَجِّعَ المتكلمُ مخاطَبَهُ على بناء فرضية حول قصده التأويلي الشامل وعلى بناءِ فرضية توقعية، كلتاهما خاطئتانِ ويُفَنِّدهما فيما بعد، مُحْدِثاً بذلك أثر المفاجأة.

سنقدِّمُ أمثلةً عن هاتينِ الاستراتيجيتينِ في الفصل الثامن. وسنلاحظ أنه في ظـل غياب تفسير بديل، من الصعب إضفاءُ معنىً على هذا النمط من الظاهرة. سَـنُحَلِّلُ هذه الأمثلة مُبَيِّنِينَ من منظورنا كيف نستطيع، دونما حاجة إلى وضع فرضيات حـول قواعد مُحْتَمَلَة تَتَحَكَّمُ في انسجام الخطابات، تفـسيرَ أحكـام الانـسجام واسـتباقَها. للقيام بذلك سنُوَظِفُ نظريةَ الملاءمة ومفهومَ القـصد الإخبـاري الـشامل. وسـنُبَيِّنُ كذلك أن تتابع التغريض Continuité de la thématisation يرتبط بتعاقب مجالات الإحالة، وليس العكس. أثناء ذلك، سنتناول بالتفصيل سيرورة تداولية خاصة ببنـاء المعنى؛ وهذه السيرورة تَتِمُّ عبر تأويل الملفوظات والخطابات في إطار نظرية الملاءمة.

الفصل الثامن :
بناءُ معنى مشترك

1- توطئة

نوَدُّ على سبيل التقديم، قبلَ الشروع في هذا الفصْل، تلخيصَ محتوى الفصلِ السابق. في نظرنا، يجب تعريفُ الخطاب بأنه متواليةٌ غيرُ اعتباطيةٍ من الملفوظات. ومع ذلك، لا يَؤُولُ عدمُ اعتباطية الخطابات إلى وجود مجموعةٍ من القواعد الشكلية أو وجود بِنْـيَةٍ، كما يزعُم **تحليل الخطاب**. ولتفسير عدم الاعتباطية هاته مَيَّزْنا، داخل نظرية الملاءمة، بين ***قصد إخباري محلي*** متعلقٍ بالملفوظات، ***وقصد إخباري شامل*** متعلق بالخطابات. وكِلا القصدينِ يُرافِقُهُ قصْدٌ تواصليٌّ. وبذلك، فإن الخطاب متواليةٌ غير اعتباطية من الملفوظات، لأن كلَّ قصد إخباريٍ محليٍ مناسبٍ لأحد ملفوظات هذا الخطاب، يرتبط جزئياً على الأقل، بالقصد الإخباري الشامل الموافقِ لهذا الخطاب كله.

قد يُستَنْتَجُ مِنْ وجود قصد إخباري شامل لا يمكن اختزاله في مجموع المقاصد الإخبارية المحلية المناسبة للملفوظات المتعاقبة، ومن وجود قصد تواصلي يلازم القصد الإخباري الشامل، ضرورةَ وجود وحدةٍ قد تكون **الخطاب**، بالمعنى الذي يضفيه عليه **تحليلُ الخطاب**. والأمر ليس كذلك. بالفعل، فوجود قصد إخباري شامل وقصد تواصلي متصل به لن يفرض وجود **الخطاب** إلا إذا وُجِدَتْ مبادئُ أو قواعدُ تنضاف إلى الآليات التي نَصَّت عليها نظريةُ الملاءمة ونظريةُ التمثيلات الذهنيةُ المتصلةُ بها، وتكونُ خاصة بالخطاب. والحال أنَّ الأمرَ في نظرنا غيرُ ذلك: تأويل الخطابات (أي نتيجة سيرورات التأويل) لا يُخْتَزَلُ في مجموع تأويلات الملفوظات المتعاقبة، لكنه عمليةٌ لا تفترض آلياتٍ إضافيةً إلى آليات نظرية الملاءمة[1]: بهذا الاعتبار، فإن سيرورة تأويل الخطابات تُرَدُّ إلى العملية المُعْتَمَدَةِ في تأويل الملفوظات. بلْ إن تأويل

1- نُذكِّر، بحسب رأينا، أن نظرية التمثيلات الذهنية ليست إلا تخصيصاً بسيطاً لنظرية الملاءمة في الإحالة، وأنها بذلك تتبنى برنامجَ بحثِ نظريةِ الملاءمةِ.

الملفوظات، حينما تُنتَجُ هذه الملفوظاتُ بوضوح في خطابٍ ما، يتضمن صوغ فرضية حول قصد إخباري شامل مِنْ وراء الخطاب؛ وهذه الفرضية تَشْرِطُ فرضياتٍ توقعيةً حول ما ستؤول إليه بقيةُ الخطاب. في الختام، وكما أشرنا إلى ذلك سابقاً، فإن هذه الفرضية يُسَوِّغُها استثمارُ بعض الكُتّاب، لا سيما في الأدب، الميلَ إلى وضع فرضيات حول القصد الإخباري الشامل ووضع فرضيات توقعية. وسننطلق مرةً أخرى من هذه الملاحظة من أجل تسويغها، ودعمِ تفسيرنا لأحكام الانسجام.

2- تأويل الخطابات ووضع الفرضيات التوقعية

لكي يستثمر المؤلفونَ فرضياتِ قُرّائِهِم التوقعيةَ، عليهم -هم أيضاً- توقعُ تلك الفرضيات. والمشكلةُ حينئذٍ قائمةٌ في معرفة كيف "يتلاعبون" بالفرضيات التوقعية التي سيَضَعُها قراؤهم، من أجل دفعهم لوضع تلك الفرضيات التي سيُؤَكِّدها خطابهم أو يدحضها.

نتذكر أننا أشرنا بشكل مقتضب في الفصل السابع (تُنظر الخاتمة) إلى أن *الفرضيات التوقعية* لمخاطَب معينٍ ترتبط بالفرضيات التي يُنْشِئها عن القصد الإخباري الشامل للمتكلم. والمشكلةُ المطروحة آنئذٍ هي مشكلة الكيفية التي يبني بها المخاطَبُ الفرضياتِ حول القصد الإخباري الشامل للمتكلم. النقطة الأساسية هنا هي اقتران الفرضية الإخبارية الشاملة بقصد تواصلي. وكنتيجة لذلك فالخطاب، شأنه شأنُ الملفوظ، هو مثالٌ للتواصل الإشاري-الاستدلالي، ويخضع لمبدأ الملاءمة مثل الملفوظ. ما يقوله هذا المبدأ هو أننا إذا جاوَزْنا الملفوظ، فإنَّ كل فعل تواصلي في صورته الإشارية الاستدلالية يستدعي بطريقةٍ آليةٍ انتظارَ ملاءمتِه الخاصةِ. وذلك لأن الخطابَ، باعتباره فعلاً تواصلياً-إشارياً استدلالياً يثير انتظارَ ملاءمته الخاصة. ونتذكر أن فعل التواصل الإشاري-الاستدلالي يُعَدُّ ناجحاً إذا تَحَصَّل المخاطَبُ القصدَ الإخباري المناسبَ. علاوة على هذا، تَتَحَدَّد الملاءمةُ بأنها تَوازنٌ بين الآثار المُحَصَّلةِ والجهودِ المبذولةِ.

يسعى المخاطَب الذي يريد تأويل الخطاب إلى بناء قصد إخباري شامل، ويتوقع أن يساعده المُؤَلِّفُ في هذه المَهَمّةِ؛ وهي مساعدةٌ تسمح باختزال كلفة تأويل الخطاب. في هذا المنظور، ستكون الفرضيةُ الأكثر ملاءمةً حول القصد الإخباري الشامل للمتكلم تلك التي يسهل النفاذ إليها اعتماداً على المعلومات التي سبق للمخاطَب أن

تَوَصَّلَ إليها أثناء تأويل الملفوظات السابقة. يتضح حتّى الآن ألّا شيءَ يناقِض فرضيتنا التي تفيد أن الخطاب يُؤَوَّلُ بالطريقة نفسها التي يُؤَوَّلُ بها الملفوظ، أي على أساس الآليات التي وضعتها نظرية الملاءمة.

ما هي هذه الآليات؟ يَتِمُّ تأويل الخطابات، مثلما يتم تأويل الملفوظات، في مستوى النظام المركزي من الذهن بتوَظيف آلية استدلالية ذات طبيعةٍ استنباطيةٍ، مُسَلَّمتُها الأولى صورةُ الملفوظ المنطقية، وكذلك الافتراضات السياقية المستخلَصَةُ من مصادر متعددة منها: تأويل الملفوظات السابقة، والمعطيات المستَخْلَصَة من الإدراك، والمعلومات الموسوعية التي نصل إليها انطلاقاً من المفاهيم الواردة في صورة الملفوظ المنطقية. أتكْفي هذه المعطياتُ لتأويل الخطابات ولوضع الفرضيات حول القصد الإخباري للمتكلم؟ إن الجواب عن هذا السؤال بالإيجاب أمرٌ بَدَهيٌّ. بالفعل، تسمح الفرضية حول القصد الإخباري الشامل للمتكلم، وكذا الفرضيات التوقعية التي ترافقها، بألا يَتَضَخَّمَ حجمُ السياق تَضَخُّماً مُفْرِطاً. في هذا المنظور، *تُعوّض الفرضية حول القصد الإخباري الشامل للمتكلم، جزئياً على الأقل، تأويلات الملفوظات المتعاقبة التي قد نخشى أن يكون عددها كبيراً في السياق إذا ما غابت الفرضية الأولى.* إضافةً إلى ذلك، إن الفرضية حول القصد الإخباري الشامل تُفسِّر عدمَ اختزال تأويل الخطاب في مجموع التأويلات المتعاقبة لِملفوظات خطابٍ معطى. أخيراً يُفسِّر تَوَقُّفُ بناء فرضية حول القصد الإخباري الشامل على السياق وبالتالي على الصورة المنطقية للملفوظ في طور المعالجة، أن الفرضية حول هذا القصد الإخباري الشامل ليست ثابتة، وإنّما تتغير وتَقْبَلُ إدخال تعديلات عليها كلما تقدمنا في الخطاب.

بيد أن ثمة مشكلةً نُوجِزها في القول: إذا كان الخطاب يخضع، مثل الملفوظ، لمبدإ الملاءمة، فعلى الكاتب أن يبحث عن الملاءمة المثلى، ومن ثَمَّ ننتظر أن لا تُبْطَلَ أبداً أيةُ فرضية توقعية. هذا الاعتراض قائمٌ على خطأين، وهما:

I- مبدأ الملاءمة ليس مبدأً معيارياً يَتَعَيَّنُ على المتكلم (المؤلّف في هذه الحالة) أن يمتثل له امتثالاً أعمى: كل ما في الأمر أنه يستلزم أنَّ المخَاطَبَ قد يتوقع أن يَكونَ الخطابُ ملائماً بكيفية مثلى Optimalement.

II- يَزيدُ دحضُ الفرضية التوقعية، بلا أدنى شك، كلفةَ معالجةِ الملفوظ الذي يظهر فيه التناقضُ، لكنه يتمتع أيضاً بحظوظ وافرة لزيادة الآثار التي يُنتِجها الملفوظ المتناقض: بالفعلِ كلما قلَّت حظوظُ توقع ملفوظ، أنتج هذا الملفوظُ آثاراً سياقيةً وغيَّر السياقَ[2].

قد يُعْتَرَضُ علينا بالقول: أليست الفرضيات التوقعية التي نعزوها للمخاطَب خاصةً بتأويل الخطابات؟ وبعبارة أخرى، أليست الفرضياتُ التوقعية قواعدَ أو مبادئ تنضاف إلى آليات نَصَّتْ عليها نظرية الملاءمة من أجل تأويل الملفوظات؟ مرةً أخرى، الجواب هنا سلبي: لقد تحدثنا عن الفرضيات التوقعية في معالجة الخطاب، لكن سبيربر وويلسون سبق لهما أن تَحَدَّثا عنها في مستوى الملفوظ. سنجد أمثلة لذلك أسفله (يُنظر القسيم 4).

3- الاستثمار الأدبي للفرضيات التوقعية

كما سبق أن قلنا (يُنظر الفصل السابع، القسيم 9) إن المؤَلِّفينَ يستطيعون استغلال فرضيات القراء التوقعية بكيفيتين:

أ- بإمكانهم تأكيدُ هذه الفرضيات، في تَكْمِلَة خطابهم.

ب- يستطيعون دحض هذه الفرضيات في تَكْمِلَة خطابهم.

نجد أمثلة للإمكانية الأولى في (1) ومثالاً للإمكانية الثانية في (2):

(1) (a) Oserai-je raconter l'anecdote que l'on m'a confiée en prenant le frais à l'ombre du mur d'un cimetière dans une pièce de luzerne à la verdeur charmante ? (b) pourquoi pas ? (c) je suis déjà déshonoré comme disant des vérités qui choquent la mode de 1838:

(d) Le curé n'était point vieux ; (e) la servante était jolie ; (f) on jasait, ce qui n'empêchait point un jeune homme du village voisin de faire la cour à la servante. (g) Un jour, il cache les pincettes de la cuisine dans le lit de la servante. (h) Quand il revint huit jours après, la servante lui dit :

2- هي قاعدة قديمة في نظرية الإخبار Information (يُنظَر شانون Shanon وويفر Weaver 1994).

(i) « Allons, dites-moi où vous avez mis les pincettes que j'ai cherchées partout depuis votre départ. (j) C'est là une bien mauvaise plaisanterie.»

(k) L'amant l'embrassa, les larmes aux yeux, et s'éloigna.

Stendhal, *Voyage dans le midi*, Divan, 115.

(1) (أ) أأجرؤ على حكي النادرة التي أسِرَّت إلي وأنا استنشق الهواء النقي في ظل جدار مقبرة في غرفة مليئة بالبرسيم الأخضر. (ب) لم لا؟ أنا مصدوم كما تفصح الحقائق التي تصدم تقليعة 1838.

(ج) لم يكن الكاهن طاعناً في السن؟ (د) كانت الخادمة جميلة؛ (ه) [الناس] تتحدث، ما الذي يمنع شابا من بلدة مجاورة أن يتحرَّشَ بالخادمة. (و) يوماً ما، أخفى ملاقط المطبخ في فراش الخادمة. (ز) حينما عاد بعد ثمانية أيام، قالت له الخادمة:

(ح) "هيا قل لي أين وضعت الملاقط التي بحثتُ عنها في كل مكان منذ سفرك. (ي) هذه مزحة سيئة."

(ط) قبلها العاشق، وعيناه مغرورقتان بالدموع، وسار بعيداً.

(2) (A) la ville de Sophrina se compose de deux moitiés de ville. Dans l'une, il y'a le grand-huit volant aux bosses brutales, le manège avec ses chaînes en rayons de soleil, la roue avec ses cages mobiles, le puits de la mort avec ses motocyclistes la tète en bas, la coupole du cirque avec la grappe de trapèzes qui pend en son milieu. L'autre moitié de la ville est en pierre, en marbre et en ciment, avec la banque, les usines, les palais, l'abattoir, l'école et tout le reste. L'une des moitiés de la ville est fixe, l'autre est provisoire, et quand le terme de sa halte est arrivé, ils la découlent, la démontent et l'emportent pour la planter sur les terrains vagues d'une autre moitié de ville.

(B) Ainsi, chaque année survient le jour où les manœuvres enlèvent les frontons de marbres, descendent les murs de pierre, les pylônes de ciment, démontent le ministère, le monument, les docks, la raffinerie de pétrole, l'hôpital, les chargent sur les remorques, pour suivre de place en place, l'itinéraire de chaque année. Ce qui

demeure ici, c'est la demi-Sophrina de tirs à la cible et de manèges, avec le cri suspendu dans la nacelle du huit volant la tête à l'envers, et elle commence à compter combien de mois, combien de jours elle devra attendre pour que revienne la caravane et qu'une vie complète commence.

I. Calvino, *Les villes invisibles*, Seuil, 77-78.

(2) (أ) تتألف مدينة سوفرونيا من مدينتين. في واحدة منهما مرتفعات ومنحدرات بحدبات، وفيها مضمار مع سلاسله تحت أشعة الشمس، العجلة بأقفاصها المتحركة، وحفرة الموت وبداخلها دراجون مطأطِئ رؤوسهم، قبة السيرك مع مجموعة من الأراجيح مشدودة إليها من وسطها. النصف الآخر من المدينة من الجص والرخام والإسمنت وفيه المصرف والمعامل والقصور والجزرة والمدرسة وسواها. أحد نصفي المدينة ثابت والآخر زائل. حين تنتهي فترة الإقامة في هذا النصف يقتلعونه، يفككون أجزاءه وينقلونه إلى الميادين الفسيحة للجزء الآخر من المدينة.

(ب) وهكذا في كل سنة يأتي اليوم الذي يزيح فيه العمال القوصرات الرخامية، يُسقطون الجدران الحجرية والبوابات الأسمنتية، ويهدمون الوزارة الآثار والمعبد وأرصفة المرسى ومصفى النفط والمستشفى، يحملونها في شاحنات لتنقل من موقع إلى موقع حتى يكملوا رحلة الحَوْل. يظل نصف سوفرونيا حيث أبراج الرمي وعروض الفرسان وصيحة تصدر من مركبة ترتقي إلى الحدبات القاسية. وهكذا يبدأ عد الشهور والأيام التي يجب انتظارها حتى تعود القافلة وتبدأ الحياة الكاملة من جديد.

المثال (1) مثالٌ لاستثمار الأدب ميلَ المتكلمين إلى بناء فرضيات توقعية، وهو بالضبط مثال تصديق الفرضية التوقعية. وفي المقابل، فإن (2) مثال لدحض الفرضية التوقعية. سنفحص مبتدئين بالمثال (1) كيف تُبْنى هذه الفرضيات التوقعية، وبالتالي الفرضيات حول القصد الإخباري الشامل.

نلاحظ أولاً أن هذين النصين المُقَدَّمَيْنِ هنا مِثالانِ لم نتصرفْ فيهما ولم نُعَدِّلْهما بأي طريقة كانت: فهي إذاً نصوصٌ نستطيع اعتبارها خطاباتٍ، أي متوالية غير اعتباطية من الملفوظات، تناسب قصداً إخبارياً شاملاً.

في المثال (1) يَحُثُّ ستاندال Stendhal المخاطَبَ في الملفوظات من (1a) إلى (1d)[3] حثّاً قوياً على بناء فرضية فضفاضة حول قصده الإخباري الشامل؛ وهي الفرضية التي نصوغها في (3):

(3) سَيُسَوِّغُ ستاندال سمعتَه السيئةَ.

وهو ما يقود إلى فرضية توقعية نصوغها في (4):

(4) سيحكي ستاندال نادِرةً صادمةً.

إِلامَ يستند القارئُ من أجل وضع هاتين الفرضيتين؟ نلاحظ أن الثانية مشتقةٌ من الأولى ومن تصريحيات الملفوظات، مثل تصريح الملفوظ (1c). أما بالنسبة إلى الأولى فقد تمَّ بناؤها اعتماداً على الملفوظات الثلاثة الأولى (1a-c).

ثم يبدأ الحكي المحض، ويشير هذا الحكيُ إلى الكاهن (1d) والخادمة (1c) واصفاً إياهما بصفتين (الشباب والجمال على التوالي) تحثان بقوة على إعطائهما الأدوار الأولى في النادرة «الفاضحة» التي ينوي ستاندال روايتها. يسمح هذا بتهذيب الفرضية حول القصد الإخباري الشامل لستاندال، وتهذيب الفرضية التوقعية:

('3) سيُبَرر ستاندال سمعته السيئة بمهاجمة الإكليروس.

('4) سيحكي ستاندال أن كاهناً يضاجع خادمةً.

لـ(1f) وظيفة مزدوجة: تصديق الفرضيتين ('3) و('4)، وتعقيد('4) بتدخل رجل شاب:

('4) سيحكي ستاندال أن الكاهن يضاجع الخادمة، والعاشق هو من سيكشف عن هذه الحادثة.

يطرح (1g) بطبيعة الحال الإطار الذي ستُصدَّقُ فيه ("4) ويسمح بوضع فرضية حول ما سيحدث في بقية الحكي:

('4) إذا كانت الخادمة ترقد في فراشها، فستعثر على الملاقط الصغيرة. وإلا فإنها تنام في فراش الكاهن.

3- هي إضافة إلى ذلك، الوظيفة الوحيدة لهذه الفقرة.

(1h-k) تؤكد أن الخادمة لا تنام في فراشها وأنها على علاقة «مشبوهة» بالكاهن.

لننتقل الآن إلى المثال (2). فهو يمثل الحالة المغايرة: يستغل كالفينو فرضية القارئ التوقعية من أجل نفيها. في الجزء (A) يصف كالفينو مدينةً يتكون نصفها من بنايات إسمنتية (الوزارات، والآثار التاريخية، والأبناك، إلخ) ويتكون نصفها الآخر من بنايات بسيطة وقابلة للتفكيك (مغريات حفلة متنقلة)، الأول ثابت والثاني عابر. يسمح هذا الوصف بوضع فرضية حول قصد كالفينو الإخباري الشامل ووضع فرضية حول الجزء(B):

(5) يريد كالفينو وصف صوفرينا.

(6) سيصف كالفينو تفكيك الحفلة المتنقلة.

ثمَّ دحضُ الفرضية (6) مباشرة، وهذا لا يقود إلى التخلي عن (6) فحسب، لكن إلى تعديل (5):

('5) يريد كالفينو أن يصف مدينة يحدث فيها كل شيء بطريقة معكوسة لما يحدث في الواقع، وبشكل خاص حيث تُفكك فيها البنايات وتُنقل، في حين أن المُنشآت الخفيفة تظل في مكانها.

كيف توصل كالفينو إلى أن القارئ يبني (6)؟ بكل بساطة، لأنه لم يُعْطِ خلافاً لستاندال، أي مشير إلى مقاصده، ما عدا المعلومات عن صوفرينا التي نقلها في (2A). يترك القارئَ يبني (6) معتمِداً على المعلومات الموسوعية التي يُمْكِنُ النفاذُ إليها حول الحفلات المتنقلة. هذه المعلومات الموسوعية تشير طبعاً إلى الطابع الانتقائي والمؤقت والعابر لتلك الحفلات؛ من هنا الجملة (6). من الملاحظ أن ('5) لا يمكن الوصول إليها قبل الملفوظ الأول من (2B) ببساطة.

سنُبَيِّن الآن أن الفرضيات التوقعية موجودةٌ سواء في مستوى الملفوظ أم في مستوى الجملة.

4. الفرضيات التوقعية في الملفوظات

تؤدي الفرضيات التوقعية دوراً في تأويل الملفوظات، لا سيما في رَفْعِ اللَّبس. هكذا إذا أخذنا جملاً اعتُبِرتْ أمثلةً متداولةً للبس التركيبي- الدلالي، فإن إيرادها ضمن سياقٍ سيُبْعِدُ التأويلَ أو التأويلات غيرِ المتاحَة. لِنَدْرُس الأمثلةَ التاليةَ لجمل ملتبسةٍ:

(7) La petite brise la glace.

(7) (أ) الصبية تُكَسِّرُ الجليدَ.

(ب) النسيم العليل يُجَمِّدُها.

(8) Le vieux singe le masque.

(8) (أ) القرد المسِنُّ يُواريه.

(ب) المسِنُّ يُقَلِّدُ مُرتدياً قناعاً.

تحتمل كلتا الجملتين تأويلين:

I- بالنسبة إلى الجملة (7)،

أ- في التأويل الأول تكونُ *La petite* مركبا اسمياً **SN**، ويكون *brise* فعلاً و*la glace* كذلك مركبا اسمياً[4]؛

ب- في التأويل الثاني تكون *La petite brise* مركبا اسمياً **SN**، ويكون *la glace* مركبا فعلياً SV (و la فيها ضمير متصل)[5].

II- بالنسبة إلى الجملة (8)،

أ- في التأويل الأول تكون *le vieux* مركبا اسمياً **SN**، ويكون *singe* فعلاً و*le masque* كذلك مركبا اسمياً[6]؛

ب- في التأويل الثاني تكون *le vieux singe* مركبا اسمياً **SN**، ويكون *le masque* *مركبا فعلياً* SV (و le فيها ضمير متصل)[7].

4- أو بصيغة أخرى، [S[SN La petite][SV [V brise][SN la glace]]].

5- أو بصيغة أخرى، [S[SN La petite brise][SV[Prola] [Vglace]]].

6- أو بصيغة أخرى، [S[SN Le vieux][SV [V singe][SN le masque]]].

هذه التأويلات الأربعة ممكنةٌ خارج السياق. والحال أنه في بعض السياقات، من البدهي أن يكون هذا التأويل أو ذاك مُفَضَّلاً. لنفحص من هذه الوجهة الأمثلةَ من (9) إلى (12):

(9) Jean observait l'enfant à la jumelle. Elle avançait sur la banquise, un marteau à la main. Soudain elle s'accroupit. « Que fait-elle ?», demanda Paul. Jean hésita un instant, avant de répondre : « La petite brise la glace».

(9) كان جون يلاحظ الصبية بالمنظار. كانت تخطو على كومة الجليد حاملةً مطرقةً في يدها. جلست القرفصاء فجأة. تساءل بول "ماذا تفعل؟". تردد جون لحظة فأجاب: "الصبيةُ تُكسِّر الجليدَ".

(10) Abigaël se dirige vers le bord de la mer. Elle frissonne dans sa robe légère. La petite brise la glace.

(10) تقدمت إيكبيل نحو شاطئ البحر. إنها ترتجف مُتَدَثِّرةً بفستانها الرقيق. النسيم العليل يجمدها.

(11) Armand passe le carnaval dans un estaminet. Un vieillard ivre est assis au fond de la salle. Un masque entre et se met à danser entre les tables. Le vieil ivrogne semble se réveiller. Il se lève, puis se met à tourner sur lui-même en titubant. Armand réalise que le vieux singe le masque.

(11) قضى أرماند الكرنفال في حانة، في أقصى القاعة كان ثمة شيخٌ ثمل. دخل شخص مقنع وشرع في الرقص بين الموائد. يبدو أن الشيخ المدمن يصحو. قام من مكانه، ثم حام حول نفسه مترنماً. أدرك أرموند أن الشيخ يقلد مرتدياً قناعاً.

(12) Devant la cage des primates au zoo, les enfants cherchent le bébé chimpanzé que promet le prospectus. Ils ne voient qu'un vieux chimpanzé collé à la vitre et qui cherche manifestement à attirer l'attention . « Où est le bébé ?», demandent-ils à leur père. « le vieux singe le masque», répond-t-il.

=

7- أو بصيغة أخرى، [S[SN Le vieux singe][SV[Prole] [Vmasque]]].

(12) بحث الأطفال، أمام قفص القرود عن الشامبنزي الصغير الذي يشير إليه دليل [الحديقة]. لم يشاهدوا إلا قرداً كبيراً ملتصقا في زجاجة النافذة وهو يُكدُّ في لفت الانتباه إليه. "أين الصغير؟" سأل الأطفال أباهم. أجابهم "القرد العجوز: الكبير بخفية؟".

ثمَّ رفعُ اللَّبسِ في كل هذه الحالات بالسياق، عبر فرضية توقعية، هي، على التوالي:

('9) سيتحدث جون عن الفتاة الصغيرة.

('10) الريح القادمة من البحر هي ما يجعل أبيكايل يحس بالبرد.

('11) أرمان يشاهد العجوز متسائلاً عن تصرفه.

('12) الأب سيتحدث عن القرود.

تتعلق كل هذه الفرضيات التوقعية بتأويل ملفوظ خاص، ولا ترتبط ببناء فرضية حول القصد الإخباري الشامل، وإنما بتأويل الملفوظات السابقة وبالمعارف الموسوعية فقط[8].

لكن، في حالات أخرى قد ترتبط الفرضيةُ التوقعية -في تأويل ملفوظٍ وحتى في تأويل كلمةٍ- بقصدٍ إخباري شامل. وهو ما يتجلى في مثال آخر من كالفينو:

(13) (a) si vous voulez me croire, très bien. Je dirai maintenant comment est faite Octavie, ville-toile d'araignée. Il y'a un précipice entre montagnes escarpées : la ville est au-dessus du vide, attachée aux deux crêtes par des cordes, des chaînes et des passerelles. On marche sur des travers de bois, en faisant attention à ne pas mettre les pieds dans les intervalles, ou encore on s'agrippe aux mailles d'un filet de chanvre. En dessous, il n'ya rien pendant des centaines et des centaines de mètres : un nuage circule ; plus bas on aperçoit le fond du ravin.

Telle est la base de la ville : un filet qui sert de lieu de passage et de support. Tout le reste, au lieu de s'élever par-dessus, est pendu en dessous : échelles de corde, hamacs,

8- في حالة الفرضيات التركيبية، يتعلق الأمرُ بالجمل نفسها.

maisons en forme de sacs, portemanteaux, terrasses semblables à des nacelles, outres pour l'eau, becs de gaz, tournebroches, paniers suspendus à des ficelles, monte-charge, douches, pour les jeux trapèzes et anneaux, téléphériques, lampadaires, vases de plantes aux feuillages qui pendent.

(b) Suspendue au-dessus de l'abîme, la vie des habitants d'Octavie est moins *incertaine* que d'autres villes. (c) Ils savent que la résistance de leur filet a une limite.

I. Calvino, Les villes invisibles, Seuil, 91.

(13) إن شئتَ الرضا بما أقول، فذلك حسن، سأخبرك الآن كيف أنشئت أوكتافيا، مدينة من نسج العنكبوت: هنالك فراغ بين جبلين شاهقين، المدينة معلقة فوق ذلك الفراغ، مشدودة إلى القمتين بحبال وسلاسل ومعابر ضيقة. يتم السير فيها على روابط خشبية صغيرة حذراً من أن تزل القدمُ إلى الفراغ. في الأسفل ، وبعد مئات الأمتار، ثمة غيمة تمر، وفي محلٍّ أدنى يُرى قعر الوادي.

هذا هو تكوين المدينة، شبكة تتخذ ممراً وسنداً. كل ما بقي منها، بدلاً من أن يرتفع إلى أعلى، يتدلى إلى أسفل. سلالم من حبال، أراجيح نوم، مساكن على هيئة أكياس، مشاجب ومصاطب مثل زوارق صغيرة، سقاءات ماء، أنابيب غاز، مدورات السفود، سِلال معلقة في خيوط، رافعات ورشاشات ، أراجيح وحلقات الألعاب، عربات معلقة بسلك، حاملات ثريات ومزهريات تَتَدلّى منها نباتاتٌ متسلقةٌ.

حياة أهل أوكتافيا المعلقة فوق تلك الهاوية ليست *أكثر اطمئناناً* من الحياة في المدن الأخرى، إنهم يعرفونه أن سلكهم محدود المقاومة ستستمر طويلاً.

الكلمة التي تعنينا هي"*Incertaine*". ونظراً لكل ما قاله كالفينو في (13a)، فإننا نُرجِّح تأويلَها بأنها تعني *خطيرة*. فثمة دحضٌ مزدوج للفرضيات التوقعية من قِبَلِ كالفينو. يخص الدحض الأول الفرضية التوقعية (14) التي نضعها على أساس (13a):

(14) سيواصل كالفينو وصف حياةً مؤقتةً وخطيرة.

والنفي مصدره أننا نميل بناءً على (14)، إلى تأويل (13b) باعتباره، خلافا لِما هو متوقع، دالاً على أن حياة سكان أوكتافي ليست خطيرةً. هذا يقود إلى فرضية توقعية جديدة:

(15) سيشرح كالفينو سبب عدم خطورة حياة سكان أوكتافي، رغم وضعيتهم.

هذه الفرضية التوقعية الجديدة تنفيها (13c)، أي الجملة الأخيرة في النص، والتي يقول فيها كالفينو إن سكان أوكتافيي لا يعيشون حياة خطيرةً وعابرةً فحسب، بل يعرفون ذلك.

وهكذا، توجد لدينا فرضياتٌ توقعيةٌ تؤدي دوراً في تأويل الملفوظات، وفي تأويل الكلمات الملتبسة داخل الملفوظات. قد تَكونُ أو لا تَكونُ الفرضيات التوقعية مبنيةً على فرضيات خاصة بالقصد الإخباري الشامل للمتكلم، وهذا يوقِعُنا في إشكال: هناك مقاصد إخبارية محلية ومقاصد إخبارية شاملة. لكن هل هما البعدان الوحيدان الممكنان؟ ألا توجد مقاصد إخبارية وسيطةٌ بين المحلية والشمولية، بإيجاز، نقولُ ألا يُمكِنُ أن توجَدَ مقاصدُ إخبارية تَتعلق بمتوالياتٍ لسانيةٍ من أحجام مختلفة؟

5- القصدان الإخباريان: المحلي والشامل

يُمْكِنُ أن نطرح السؤال بكيفية أخرى: بما أن قصداً إخبارياً محلياً يخص ملفوظاً واحداً، ألا يحتمل مفهوم الشمولية درجاتٍ متعدِّدةً[9] ؟ لِنأخُذْ مثالاً ملموساً؛ الكتاب الذي بين أيديكم. من المعلوم أن كتابتنا له لا تخلو مِنْ قصد إخباري شامل، وأن هذا القصد الإخباري الشامل يشْرِطُ المقاصدَ الإخبارية المحلية المناسبة لمختلف الملفوظات التي تُكَوِّنُه. لكن هذا الكتاب لا يتألف فحسب من ملفوظات: بل يتألف من فصول تتكون من أقسامٍ مُرَقَّمَة تتألَّفُ بدورها من فقرات تتكون بدورها من ملفوظات. وبعبارة أخرى، لدينا طبعاً مقاصد إخبارية محلية للملفوظات وقصد إخباري شامل خاص بالكِتاب في مجمله، لكن ألا توجَدُ مقاصدُ إخباريةٌ خاصة بالفصول والمقاطع؟

9- أو العكس طبعاً، ألا يحتمل مفهوم *المحلية* درجاتٍ، بناءً على أن القصد الإخباري يخص مجموع الخطاب؟

الجواب على هذا السؤال بالإيجابِ حتماً. إنْ لم تكن هناك أية صعوبة تُذكَر، ضمن نصوص أو خطابات قصيرة مثل تلك التي استشهدنا بها أعلاه، في أنْ نَتصَوَّرَ أن القصد الإخباري الشامل يَشْرِط المقاصدَ الإخبارية المحلية المناسبة للملفوظات، فمن الصعب جِداً -فيما يبدو لنا- قبولُه في نص طويل. فالمراقبة التي يمارسها القصد الإخباري الشامل على المقاصد الإخبارية المحلية إذاً مُوَسَّطةٌ عبر مقاصد إخبارية من مستوى وسيط[10]، تعود إلى مستوى أو *مستويات* عديدة من *تنظيم النص*، بحسب اصطلاحات غيرِنا. بهذا الاعتبار، فإن تنظيمَ النص، توزيعَه الطباعي في نص محكم الصياغة، يتطابق جزئيا مع مستويات المقصدية التي يمكن أن نعزوَها للمتكلم ويستطيع المخَاطَب إعادةَ بنائها. هكذا، فإن توزيع النص على الصفحة[11] تُقَدِّم مساعدةً للقارئ. وفي الخطاب، تسمح الوقفات والتطريز بشكل عام، للمخاطَب بصوغ فرضيات حول المقاصد الإخبارية الوسيطة للمتكلم، وحول قصده الإخباري الشامل تَبَعاً لذلك. سنحاول الآن تفسير أحكام الانسجام وإبراز أنها لا ترتبط بالخصائص الشكلية للخطاب المدروس ارتباطاً مباشراً، وأنَّ صلتَها بها لا تعدو أن تكون غيرَ مباشرةٍ.

6. أحكام الانسجام

أنهينا فحص أمثلة مأخوذة من نصوص جيدةِ البناء والكتابة، بعبارة أخرى نصوص سَيَكونُ، حدسياً، حكم الانسجام عليها إيجابياً إلى حد بعيد. ثمة كما سبق أن أشرنا إلى ذلك (يُنظر الفصل السابع، القسيم 5)، أمثلةٌ مأخوذةٌ من نصوص أو خطابات مثل (16) يكون الحكم بانسجامها من طريق الحدس سلبياً أو سلبياً إلى حد بعيدٍ:

(16) Et puis, j'ai toujours aimé la géographie. Le dernier professeur que j'ai eu dans cette discipline était le Pr Auguste A. Ses yeux étaient noirs. J'aime les yeux noirs. Il y a aussi des yeux bleus et des gris et d'autres sortes encore. J'ai entendu dire que les serpents ont les yeux verts. Tout le monde a des yeux. Il y en a aussi qui sont des aveugles. Ces aveugles sont guidés par un

---

10- هذا ما يُفَسِّر إمكانَ تأويل مقطع واحد من الخطاب.

11- أو على مجموع الصفحات.

garçon. Ça doit être terrible de ne pas pouvoir voir. Il y a des gens qui ne peuvent pas voir et qui, en plus, ne peuvent entendre. J'en connais certains qui entendent trop ? Il y a beaucoup de gens malades au Burgholzli ; on les appelle les patients.

(16) ثم، إنني أحببت الجغرافيا دائماً. الأستاذ الأخيرُ الذي درسني هذه المادة كان هو الأستاذ أوغست أ. عيناه كانتا سوداوين. أحب العيون السوداء. هناك أيضاً عيون زرقاء وعيون رمادية وأنواع أخرى. لقد سمعت أن للأفاعي عيوناً خضراء. لكل الناس عيونٌ. والبعض كذلك عميان. هؤلاء العميان يرشدهم الأطفال. إنه لأمرٌ فظيع أن نفقد البَصَر. هناك أشخاص يعجزون عن النظر والسمع. وأعرف البعض منهم مرهف السمع. هناك مرضى عديدون في بورغولزلي، نسميهم مرضى يتلقون علاجاً.

من البدهي أنّنا لا يُمْكِنُ إلا أنْ نصدر الحكمَ بعدم الانسجام على النص (16). فكيف نُفسِّر هذا الحكم السلبي؟ من البدهي أن البعض قد يذهب-وهذا على الأرجح ما سيقوله **محللو الخطاب**- إلى أن حكم الانسجام سلبيٌّ لغياب الاستمرار في الحديث عن الموضوع ذاتة في هذا النص. وبعبارة أخرى، إن المتكلم فيه يُغيِّر الموضوعَ بلا انقطاع. لا شك في أن تتابع الموضوعات غائبٌ إلى حدٍّ ما في هذا النص: ينتقل من الجغرافيا إلى أستاذها، فإلى عيونه، ثم إلى العيون بصفة عامة، إلى العمى وإلى العميان، وإلى العميان الصُّمِّ، إلى السامعين، وإلى مرضى بورغلزلي؛ وهو ما يُمَثِّلُ موضوعاتٍ عديدةً في نص يتكون من عشرة سطور. بيد أننا نلاحظ أنَّ هناك تتابُعاً ما في موضوعاته من قبيل: جديلة الشعر-شعر الخيل-خيل السباق-سباق التسوق(*). من جهة أخرى، من المفترض أن مُواصلَة الحديث عن الموضوع عينِه تساعد على تأويل الجمل والعبارات الإحالية بشكل خاص. والحال أنه رغم عدم مواصلةِ الحديث عن الموضوع ذاتِه بالمعنى الدقيق في هذا النص، فليس هناك صعوبة تأويلية فيما يخص العبارات الإحالية أو الملفوظات. وبعبارة أخرى، لا صعوبةَ تَعْتَرِضُنا في

*- يدل هذا المثالُ على الانتقال من موضوع إلى آخر، دون وجود رابط سوى اتخاذ الكلمة الأخيرة موضوعا لاحقا، وهكذا دواليك. [المترجِم].

تحصيل المقاصد الإخبارية المحلية الموافقة للملفوظات. وبالمقابل يكاد يكون بناء قصد إخباري شامل لهذا النص مستحيلاً.

هكذا، ففرضيتنا بخصوص مصدر أحكام الانسجام بسيطة: سيحْكُمُ متلقي خطابٍ ما (قارئ نص) بكون هذا الخطاب (النص المعني) منسجماً بمقدار السهولة التي يجدها في بناء قصد إخباري شامل، وبقدار غِنى ذلك القصد. في هذا المنظور، ليس الانسجامُ مطلقاً، بل نسبياً: قد يُحْكَمُ على نَصٍّ أو خطابٍ معطى بأنه غير منسجم، أو منسجم، وبين هذين الحُكْمَينِ درجاتٌ متباينة. كما أن الأحكام التي نصدرها على بناء نص[12] ترتبط ارتباطاً كبيراً بِكَوْنِ بناء هذا النص يسمح أو لا يسمح بإعادة تحديد القصد الإخباري الشامل مِنْ وراء النص، وهو ما يرتبط كذلك بقدرة المخاطب والقارئ على إعادة بناء المقاصد الإخبارية بدءاً من المستوى الوسيط وصولاً إلى مختلف مستويات النص[13]. هذا يُفَسِّر الصعوباتِ التي تعترض المقاربة البيداغوجية في هذا المجال: لا توجد صَوْرَنَةٌ **كُلِّيَّةٌ** ممكنة لِما يجعل نصّاً ما منسجماً أو غيرَ منسجم، جيّدَ البناء أو فاسدَه. وبالعكس نرى أنه توجد صَوْرَنَةٌ ممكنة لسيرورة تأويل الخطابات.

لِنَعُدْ إلى مشكلة تتابع الموضوعات. يُفْتَرَض في **تحليل الخطاب** أنه تساعد على تأويل العبارات الإحالية، أو بعبارة أخرى في إنشاء الإحالة المشتركة بين عبارة إحالية ومرجع خطابي سبق ذكرُه. وبهذا الاعتبار، فإن تقاسم الإحالة يُستَنْبَطُ من تتابع الموضوعات. ولكِنّا نَوَدُّ في الفقرة الموالية الدفاعَ عن الفرضية المخالفة: يُستَنْبَطُ تتابُع الموضوعات (مع أن حسابها ليس ضرورياً من منظورنا) من إسناد التمثيلات الذهنية[14] إلى العبارات الإحالية.

12- في التعليم على سبيل المثال.

13- إن كان من قرائنا من لم يرجِعْ أبناؤه أبداً من المدرسة بإنشاء يحمل في هامشه ملاحظات من قبيل «إلام تود الوصولَ، ماذا تعني؟»، أو«ما فائدة هذه الفقرة؟»، أو «لا أفهم»، فله أنْ يُؤَنِّبَ ابنَ المؤلِفَيْنِ.

14- لا مراجع خطابية.

7- تتابع الموضوعات ومجال الإحالة

من الواضح أن العلاقة بين تتابع الموضوعات ومجال الإحالة وطيدةٌ، ما دام مجالُ الإحالة هو موضع تحديد الإحالة وبالتالي تحديد ما نتحدث عنه، جزئياً على الأقل. المشكلة المطروحة في نهاية القسيم 6 قد تبدو مثل مشكلة البيضة والدجاجة: قد يقول **محللو الخطاب** من زاوية النظر هاته، إن تتابُع الموضوعات يُحَدِّدُ مجالَ الإحالة[15]، ونقول نحن إن مجالات الإحالة المتعاقبة هي التي تُحَدِّدُ غياب تتابُع الموضوعات أو وجوده. قد يذهب البعض إلى أن النقاشَ أجوفُ، وكما لا معنى للتساؤل عَمّا الأسبقُ أهي الدجاجة أم البيضة، فكذلك لا فائدة من التساؤل عَمّا إذا كان تتابُع الموضوعات يُحدِّدُ مجالَ الإحالة، أو إذا كان مجال الإحالة يُحَدِّد تتابُع الموضوعات.

لِنعُدْ لحظةً إلى ما قلناه أعلاه عن مختلف «مستويات تنظيم الخطاب»، التي تناسب، في نظرنا مختلف مستويات مقصدية المتكلم، والتي تُقَيِّد مجتمعةً، تأويلَ الخطاب والحصولَ على القصد الإخباري الشامل. من البدهي أن **محللي الخطاب** سيرفضون توّاً هذا التحليلَ: بما أن تتابُع الموضوعات من جهة أخرى، لن يُطبَّق على النص كله، وإنما يُطبَّق على الأصح داخل أقسام هذا النص، فيُمْكِنُنا وضع الفرضيتين التاليتين:

ف1: يتطلب قسم داخل نص أو خطاب (مقطع) ثباتاً موضوعاتياً ضمنياً.

ف2: الثباتُ الموضوعاتي وَفْقَ مصطلحات نظرية التمثيلات الذهنية يوافق مجال إحالة يبقى قاراً، وتغييرُ الفقرة يناسِبُ بناء مجالَ إحالةٍ جديدٍ مغايرٍ للسابق لِزاماً[16].

إذا كانت هاتانِ الفرضيتانِ صحيحتينِ، فسيتعذَّرُ تقريباً تأويلُ الضمير الغائب الذي يَرِدُ في الجملة الأولى من فقرة جديدة، فيما سابقُه يظْهَر في الفقرة السابقة لأن ضمائر الغائب مشيرات واضحة إلى تتابُع الموضوعات. لكن مثل هذه الحالات

15- بالفعل، قد يزعمون على الأرجح أنه مجال الإحالة.

16- سنلاحظ أنه على أساس فرضية من هذا النمط اعتمدتْ أريل (1990) في كشف الحساب الإحصائي الذي أسَّسَتْ عليه نظريتَها في النفاذ (يُنظر الفصل الخامس، القسيم 4). ويتعلق الأمر بعَدِّ أنماط العبارات الإحالية التي تظهر في الجملة ذاتِها، وفي الجملة السابقة مباشرةً، وفي الفقرة نفسها، وفي النص نفسه. الفكرة التي يرتبط بحسبها التوزيعُ الطباعيُّ ارتباطاً مباشراً بالنفاذ بدهيةٌ.

موجودة، دون أن تثير مشكلات تستحق الذكر في التأويل، كما يُبيِّن المثال الذي نستعيره من كروس Gross (يُنظر كروس 1997، 130):

(17) [La construction du canal de Suez s'annonce] un désastre, malgré l'optimisme des Lesseps père et fils, qui annoncent la fin des travaux pour 1890.

En janvier 1888, ils n'ont plus que 110 millions en caisse ; Ils veulent forcer la chance en relençant un emprunt de 720 millions.

(17) [أُعْلِنَ عن تشييد قناة السويس]، كان ذلك كارثةً، رغم تفاؤل ليسيس الأب والابن اللذيْنِ أعلَنَا أن نهاية الأشغال ستَكونُ سنة 1890.

في يناير 1888، لم يتبقَّ من الخزينة سوى 110 مليون؛ لقد أرادا تقوية حظهما فطلبا قرضاً بقيمة 720 مليون.

وكما لاحظ ذلك كروس يُبَيِّنُ هذا المثالُ أن التقطيعات الطباعية، التي تتضمَّن علامات الترقيم، بالكاد يُمْكِنُ أن تُستعْمَلَ في تحديد مسافة البحث عن السابق (نفسه). على أي حال، يُبَيِّن هذا المثالُ أن تقسيم النص إلى مختلف "مستويات التنظيم" لا يرتكز مباشرةً على "تتابُع الموضوعات"، وأن "ثبات الموضوعات" لا يَشْرِطُه التقسيمُ النصي. وبعبارة أخرى، يُسَوِّغُ هذا الأمرُ اعتمادَ مقاربةٍ أكثر ديناميةً تراعي تأويل النص أثناء قراءته، وتراعي تأويلَ العبارات الإحالية عبر بناء مجالات الإحالة المتعاقبة التي يناسب كلٌّ واحد منها عبارةً معطاةً، ويمْكِنُ أن يَكونَ المجالُ مختلفاً مبدئياً عن جميع مجالات الإحالة المختلفة المتصلة بالعبارات الإحالية الأخرى من النص نفسه.

فما الذي يتعيَّنُ علينا فعلُه إنْ أردنا تحديدَ نمطِ "تتابع الموضوعات" لنصٍّ ما؟ لا بُدَّ من تقليبِ النظر في تعاقب مجالات الإحالة، وفحْصِ ما إذا كان الانتقالُ من مجال إلى آخر لا يراعي الحفاظ على العناصر المشتركة بين مجالات الإحالة كلِّها، ولكن بين كل زوج من مجالات الإحالة (وغيْرُ هذا القيدِ سيكون قوياً جداً). ومع ذلك، نُسَجِّلُ أن هذا لا يُحقِّقُ الانسجامَ مطلقاً، كما يُبَيِّنُ المثال (16) أعلاه، وكما يُبَيِّنُه المثال (18) (الذي نقتطفه من الفصل الثالث، القسيم 6):

(**18**) Jean a acheté une vache. D'ailleurs elle est rousse comme un écureuil. Il vit dans la forêt et hiberne l'hiver. Mais, il est très froid dans la région.

(18) اشترى جون بقرة. إضافة إلى ذلك فهي شقراء مثل سنجاب. هو يعيش في الغابة، ويُسبِت. ولكن الجو بارد جداً في المنطقة.

يتضمن كلُّ ملفوظ (باستثناء الأول)، في (18) مركباً اسمياً غير ضميري Non pronominal وضميراً. تكمن خصوصية الضمائر، في نظرنا، في أنها حينما تُستَخْدمُ بكيفية نحوية، فإنها تستمد مرجعها مباشرةً من بين التمثيلات الذهنية التي تُشَكِّلُ مجال الإحالة الذي بُنِيَ من أجل تأويل العبارة الإحالية السابقة مباشرةً. بعبارة أخرى، يستعير الضمير مجال الإحالة الذي أُوِّلَ فيه من العبارة الإحالية السابقة المباشرة (التي ليست بالضرورة، كما نؤكد، سابقه [أي الضمير]). وهو ما حصل بالضبط في (18):

- في نهاية الملفوظ الأول، لدينا مجال إحالة يتكون من [@ Jean] و[@vache]. وهو مجال الإحالة الذي سيُستَعمل لتأويل الضمير Elle في الملفوظ الثاني؛
- في نهاية الملفوظ الثاني، لدينا مجال إحالة يتكون من [@ Jean] و[@ écureuil]. وهو مجال الإحالة الذي سيُستَعمل لتأويل الضمير Il في الملفوظ الثالث؛
- وهكذا دواليك ...

بهذا يَتتابَع الحديثُ عن الموضوع نفسِهِ في (18) وَفْقَ التعريف المقترح أعلاه، لكن ليس لدينا انسجامٌ؛ والسبب هو: يبدو من الصعب بناء فرضية حول القصد الإخباري الشامل للمتكلم في (18).

8- الغرابة ومجال الإحالة

نتذكر أننا، في الفصل الخامس (القسيم 5)، كُنّا قد سُقْنا المثالينِ الآتيينِ من أجل توضيح حالة غرابة الخطاب، لا عدم انسجامه:

(19) J'aimais les lourdes portes en chêne de la chapelle de l'école, les planchers polis, les hauts vitraux. J'aimais son odeur et les arbres dans la cour de l'école. J'aimais les beignets à la crème à la recréation et j'aimais *les cheveux d'Elizabeth*. J'aimais mon badge métallique d'écolière qui était cousu sur mon blazer. [...] Mais un jour je me suis assise sur le siège à coté d'une grande fille qui s'appelait *Elizabeth*.

(19) كنت أحب أبواب السنديان الثقيلة في كنيسة المدرسة، والأرضية المصقولة والزجاجيات العالية. كنت أحب رائحته وأشجار ساحة المدرسة. كنت أحب فطائر القشدة في الاستراحة وكنت أحب *شَعَر إليزابيت*. كنت أحب شارَتِي المعدنية الخاصة بالتلاميذ، التي كانت مخيطة فوق سترتي. [...] لكن في يوم من الأيام كنت جالسةً على مقعد بجانب فتاةٍ يافعةٍ اسمُها *إليزابيت*.

(20) Les autres enfants commencèrent à appeler ces deux enfants «Zombies». Ces deux enfants n'étaient pas agressifs [...] Je regardais les autres enfants devenir violents avec ces deux enfants...

(20) بدأ الأطفال الآخرون يطلقون على هذين الطفلين "Zombies". هذان الطفلان لم يَكونا عدوانيينِ [...] كنت أشاهد الأطفال الآخرين يَصيرونَ عَنيفينَ مع هذين الطفلين...

نَوَدُّ تفسيرَ لماذا يُعَدُّ هذان المثالان "غريبين"، مع أنهما ليسا منسجمين بحصر المعنى ولا يطرحانِ مشكلاتٍ تأويليةَ عويصةً.

سنلجأ في تفسيرنا، مرةً أخرى، إلى مفهوم مجال الإحالة. في المثال (19) تصف دونا وليامز مَدْرَسَتَها وتُفسر سبب حبها لها. تصل في وصفها بعد المُصَلّى، إلى ساحة الاستراحة ومن الاستراحة إلى *شعر إليزابيث*؛ وهذه العبارة الإحالية هي التي تطرح مشكلةً. بالفعل نعتبر غالباً -عن حق على الأرجح- أن مرجعَ اسم N2 2 في

المركبات الاسمية المعقدةِ المُؤَلّفةِ من اسم 1 N1 واسم2 N2 2 [17]، هو المعتَمَدُ في تحديد مرجع اسم1 N1 1: بعبارة أخرى، يشير اسم2 N2 2 إلى شيء معطى، والأمر ليس كذلك في اسم1 N1 1. ويعني هذا في نظرية التمثيلات الذهنية وجود تمثيل ذهني جاهز مناسب لِلاسم 2 N2 يُمْكِنُه أن يدخل في مجال الإحالة، وأنه، إما أننا نستطيع أن نستخلص من هذا التمثيل الذهني تمثيلاً ذهنياً مناسباً لمرجع اسم1 N1 1، وإما أن لهذا التمثيل الذهني في مدخل *التأشير* الإشارةَ إلى علاقةٍ ما ينسجها مع مرجع اسم1 N1 1. والحال أن هذا أولُ ذكرٍ لإليزابيث، فهذا المرجع ليس له إذن تمثيل ذهني ليدخل في مجال الإحالة. لا شك في أن من الإجراءات الأسلوبية الكلاسيكية تقديم مرجع ليس معروفاً، وكأنه معروف[18]، لكن في هذه الحالة نتابع عموماً وصف هذا المرجع الجديد. والحال أن هذا ما لم يتم في نص دونا وليامز، التي لا تستأنف الحديث عن إليزابيث إلا بعد صفحات عديدةٍ.

أما المثال (20)، فيبدو غريباً لأسباب مُغايرةٍ تقريباً: المركبات الاسمية الإشارية تفترض بالفعل أن نقيم اختلافاً بين الموضوعات التي تنتمي إلى المقولة نفسها (الأطفال هنا) لكنها غيرُ بارزة Saillant، وموضوعات بارزة[*]: بعبارة أخرى، يتكون مجال الإحالة من تمثيلات ذهنية توافق أطفالاً والمركب الاسمي الإشاري س "يتضمَّنُ" تمثيلين ذهنيين مناسبين لطفلين "بارزين". لكن حينما تُنْجَز هذه العملية، تصير إعادة ذكرها مرات عديدة مُكَلِّفةً، بدلَ تَحَرّي البساطة باستعمالِ ضميرٍ قابلٍ للتأويل مباشرةً في مجال الإحالة المحصل عليه عقب تأويل المركب الاسمي الإشاري الأول.

17- باستثناء أمثلة الكميةِ (كيلو من الخبز، لتر من الحليب، إلخ)، والشتيمةِ التي تم إحصاؤها في ميلنير 1978).

18- يمكننا أن نحلل بهذه الكيفية المثالين (15) و(16) من الفصل الثالث (القسيم 8).

*- يُستَعْملُ مفهومُ البروز Saillance في دلالة الخطاب لوصف وضع بعض المراجع في وعي المتلفظ. ويُعدُّ المرجع بارزاً [ملحوظا] إذا فرض الانتباه. بعض الكيانات الممثلة في الخطاب تعتبر مركزية أو أكثر ملاءمة من كيانات أخرى؛ فتحظى بالتالي بنفاذ مرجعية مهمة جدا. ويُمْكِنُ أن نميز بين البروز المحلي والبروز المعرفي. فالمرجع يُعدُّ بارزا محليا إذا ذُكِر ومازال حاضراً في وعي المتلفظ، أو اذا فرض نفسه على انتباه المتخاطبين، بسبب خاصياته الإدراكية (البصرية، والسمعية، والشمية)؛ ويعدُّ بارزاً من الناحية المعرفية، إذا كان يعود إلى المعارف أو إلى التمثيلات التصورية التي يُفترض أنها مشتركة بين المتكلم ومتلقي الخطاب. على سبيل المثال، العائدية الاقترانية التي يُفترض أن مرجعَها يُمكِنُ تحديده، في حين أنه لم يُذْكَر في الخطاب (مثلا، وصلنا إلى بلدة، الفنادق كانت مغلقة) ترتكز على ظاهرة البروز المعرفية. [المترجِم].

يطرح المثالان (19) و(20)،كما قلنا، مشكلتَينِ متعارضتيْنِ: ففـي الحالـة الأولى هناك صعوبةُ وجود عنصر في مجال الإحالة، كان يجب أن يَرِدَ فيه، وفي الحالة الأخرى ضرورة بناء مجال إحالةٍ جديد مراتٍ عديدةً في الوقت الذي كان بالإمكان أن يُسْتغَلَّ مباشرةً باختيار عبارةٍ إحاليةٍ أخرى. يجب ألا يُخْفِيَ عنّا هـذا الاخـتلافُ أنَّ هـذين الخيارين المنـزاحين نسبياً مصدرُهما العيب ذاته: الصعوبة في بناء حالات ذهنيـة[19] مناسبة وإسنادها إلى الآخر.

9- نظرية الذهن واختيار العبارات الإحالية

كما سبق أن قلنا أعلاه (يُنظَر الفصل السابع، القسيم 5) فإحدى النظريـات الأكثـر ذيوعاً عن التوحد في الوقت الراهن هي أن المتوحدين يفتقرون إلى نظرية الذهن، أي أنهم يفتقدون القدرة على بناء حالات ذهنية (اعتقادات، ومقاصد، ورغبـات، إلخ) وإسنادها إلى الآخر وتوقع تصرفه على هذا الأساس. وبعبارة أخرى، إن المتوحدين يكادون يعجزون كُلِّياً عن استخدام استراتيجية المُؤَوِّل.

تَقَعُ استراتيجيةُ المُؤوِّل بلا شك في قلب تحليلنا لأحكام الانسجام ما دامت تقوم على بناء قصد إخباري شامل لِمُجْمَلِ الخطاب؛ وهو القصدُ الذي يُسْنِدُه المخاطَـبُ إلى المتكلم. على الرغم من أن هذا الأمرَ أقلُّ وضوحا، فإن استراتيجية المؤول تؤدي دوراً مهماً في الاختيار الذي يقوم به المتكلم لهذا النمط مـن العبـارات الإحاليـة أو ذاك. بالفعل، إذا كان تأويل العبارات الإحالية، يتم عبر بناء تمثيلات ذهنية ومجالات الإحالة، فـإن تـسهيل هـذا التأويـل[20] يـستلزم أن نأخـذ بالحـسبان، عنـدما نختـار العبارة/ العبارات الإحالية، التي تدخل في ملفوظ، التمثيلات الذهنية التي يتوافر عليها المخاطَبُ، ومجالَ الإحالة الجاري قبل العبـارة الإحاليـة الجديـدة. وبعبـارة أخـرى، يفترضُ هذا أن نكون قادرين على تقويم التمثيلات الذهنية الجاهزة ومجال الإحالـة الجاري ، وعلى إسنادها إلى مخاطَبٍ.

19- في هذه الحالة التمثيلات الذهنية ومجالات الإحالة.

20- الذي يُسْهِمُ في ملاءمة الملفوظ برمته.

بهذا الاعتبار، فإن اختيار العبارات الإحالية اختياراً صحيحاً يستلزم امتلاك نظرية للذهن وتطبيقَ استراتيجية المؤول. *بالمقابل*، عندما تظهر عبارة إحالية في نفس النص وعندما تكون غير مناسبة في الغالب، استناداً إلى المعلومات الجاهزة، يُمْكِنُنا أن نستنتج أن مُنتِج هذا النص لا يُطَبِّقُ استراتيجية المؤول و/ أو أن نظرية الذهن لديه غير كافية. من وجهة النظر هاته، يجب أن تسمح دراسةُ نصوصٍ أو خطاباتٍ أنتجها مُتَوَحِّدون بتأكيد سلامة الفرضية التي حُلِّلَتْ أعلاه[21].

10- مشكلة المحادثة

قبل ختم هذا الفصل نوَدُّ الإشارةَ، بشكل مُقْتَضَبٍ، إلى أوجُـهِ تطبيـق الاقتراحـاتِ الـمُقَدَّمَةِ أعلاه (يُنظَر القسيم 5) على العلاقات بين سهولة بناء قصد إخباري شامل وأحكام الانسجام الحدسية، في المحادثة. بالفعـل، تَخُـصُّ الإشـاراتُ المُقَدَّمَـةُ أعـلاه النصوصَ بشكل وثيق، أو بشكل أعم الخطابات التي أنتجها متكلمٌ واحد. قد يعتقد البعضُ أن المشكلة تُطْرح على نحو مختلف بالنسبة إلى المحادثـات، أو بـصفة عامـة في الخطابات التي أنتجها متكلمون عديدون. فما الذي يُمْكِنُ قولُه في هذا الشأن؟

تجدر الإشارة إلى أن إحدى النقاط التي يكتسي فيها التمييزُ بـين المحادثـات الحقيقيـة والمحادثات المُتَخَيَّلة Pseudo-conversations (حوارات المسرح أو الحـوارات الفلـسفية مثلاً) أهميةً بالغةً. ذلك أن الحوارات المُتَخَيَّلة مِـنْ إنتـاج مؤلِـفٍ واحـدٍ، رغـم وجـود متكلمين عديدين في الظاهر، تعود عموماً إلى قصد إخباري شامل واحـد يقـترن-ولهـذا أهميةٌ بالغةٌ- بقصد تواصلي واحد. من وجهة النظر هاته، يَتِمُّ توزيعُ القصد الإخبـاري الشامل على أدوار الكلام المتوالية للمـتكلمين المفترضـين عـبر إسـناد مقاصـد إخباريـة محلية أو محلية بدرجة ما إلى هؤلاء المتكلمين، وعبر إسـنادهم مقاصـد تواصـلية مناسـبةً لهذه المقاصد الإخبارية المحلية. بِناءً على هذه المعطيات، فإن الـمَهَمَّة التأويلية للقـارئ أو المشاهِد مُعَقَّدَةٌ: يتعين عليه في الآن نفسه أن يُـؤَوِّلَ ملفوظـات المـتكلمين المفترضـين في

21- الأفكار المعروضةُ في هذه الفقرة، ومثيلاتها في الفصل التاسع، تمت في إطار تعاون بين آن روبول وباحثي مركز البحث IFRAS (على الخصوص فيرونيك جيرادان Veronique Géradin وكريستيان ريبوني Chistiane Riboni).

علاقة بعضها ببعض مُسْنِداً إليهم مقاصد إخباريةً وتواصليةً محليةً، كما يقوم به في حالة حضور محادثة حقيقية، وأن يُؤَوِّلَ مُجْمَلَ الحوار، عبر إسناد قصد تواصلي شامل للمؤلِّف، لكي يتأتى له الحصول على القصد الإخباري الشامل للمؤلِّف. هذا إذاً ما يَخُصُّ تأويل الحوارات المُتَخيَّلة. هذا التأويل المزدوج، المحلي في مستوى الشخصيات- المتكلِّمة) والشامل (في مستوى المُؤلِّف- المتكلِّم)، يفسر إمكان ازدواجية حكم الانسجام في بعض الحالات. إذا تذكرنا مثلاً في مسرحية *المغنية الصلعاء*(*) *La contatrice chauve* ليونيسكو Ionesco، فإن حكم الانسجام الذي يُصدره المشاهدُ على الحوار بين الشخصيات، والذي له حظوظ أن يكون ضعيفا بما فيه الكفاية، قد يكون مختلفاً عن حكم الانسجام الذي يصدره المشاهد على النص كله.

لِنَعُد الآن إلى الحوارات الحقيقية. نلاحظ أولاً أننا، دون أن نُشكك أبداً في التمييز بين الحوارات الحقيقية والحوارات المُتَخيَّلة(22)، لانستطيع مع ذلك أن ندعي وجود فئة منسجمة من الحوارات الحقيقية. فعدمُ تجانس الحوارات الحقيقية مناسبٌ بشكل خاص لأحكام الانسجام: مِنْ محادثة الحانة، أو نهاية عشاء النقاشات السياسية، إلى المقابلات الموجَّهة كلياً أو جزئياً، إلى مقابلات العيادات، فإن التنويعات كلُّها ممكنةٌ في حكم الانسجام بيُسْر، بل في إمكانية بناء فرضية حول المقاصد الإخبارية الشاملة للمشاركين، إلخ.

لِنَبْدأْ الآن بالمحادثات التي لا خيطَ يربط بين أجزائها: في هذا النوع من المحادثات لا يتوفر المتكلمون، أو نادراً ما يتوفرون، على مقاصد إخبارية شاملة (وليس لهم إذاً

---

*- **المغنية الصلعاء**: La Cantatrice chauve: هي أول مسرحية كتبها المسرحي الفرنسي الروماني يوجين يونسكو Eugène Ionesco. عرضت أول مرة في 11 ماي 1950 بمسرح Noctam bleus من إخراج نيكولاي باتاي Nicolas Bataille. حصلت المسرحية على جائزة موليير الشرف Moliére d'honneur سنة 1989. وهي مسرحية عبثية كتبها يونيسكو بعد أن حاول تعلم الإنجليزية بطريقة Assimil، وصُدِم أثناءَها بفحوى الحوارات الغامضة والغريبة، وبتسلسل الجمل فيها بدون أي رابط. فعزم على كتابة قطعة مسرحية تعكس عبثَ الحوارات الإنسانية. [المترجِم].

22- يمكن أن نقول باقتضاب إن الحوار المُتخيَّل، سواء أوافق قطعة مسرحية (أو جزءاً منها) أم نوعا يسمى 'جاداً' كالحوار الفلسفي، يستلزم عنصراً من التخييل: يمكن أن يوافق محتوى الحوار وصفاً (صحيحاً أو خاطئاً) للواقع (كالحوار الفلسفي)، لكن وضعية (الحوار) الموصوفة خيالية (لا تدعي أنها تصف الواقع) وفي بعض الحالات تكون الشخصيات شخصياتٍ خياليةً لا شخصياتٍ تاريخيةً.

كذلك مقاصد تواصلية شاملة). بل على الأصح لهم مقاصد إخبارية وتواصلية محلية، على مستوى أدوار الكلام عموماً (التي قد تناسب ملفوظات متعددةً) يكفي تحصيلُ هذه المقاصد الإخبارية المحلية أو نصف المحلية لتأويل الخطاب. ماذا عن أحكام الانسجام الحدسية التي نصدرها على محادثاتٍ من هذا النمط؟ هذه الأحكام متساهلة تساهلاً كبيراً، وهذا يوضّح خاصيةً أخرى للانسجام، الخاصية التي قد يجد **تحليل الخطاب** صعوبات في تفسيرها، مادام يستند إلى الخصائص الشكلية في **الخطابات** (في هذه الحالة خصائص **المحادثات**)، ويفترض **تحليل الخطاب** أنها نمطية أياً كان الخطاب، أو المحادثة المدروسة: هذه الخاصية هي الارتهان لانتظار المخاطَب. يتوقَّع المخاطَب أن يحصل على قصد إخباري شامل في حوار متَخَيَّل، ويتوقع، تبعاً للمؤلِّف ولمعارفِه هو ولرأيه عن هذا المؤلِّف، أن يكون هذا القصد الإخباري الشامل غنياً أو معقداً: يتوقف حكمُه الحدسي عن الانسجام على مدى حصول التوافق بين ما توقعه المخاطَب وما وصل إلى بنائه فعلياً؛ ويكون حكمُه هذا إمّا إيجابياً إذا ما استُجيبَ لانتظاره، وإمّا سلبياً إذا ما لم يتحقق ذلك الانتظار. في حوار حقيقي كما في المحادثات التي لا رابط يحْكُمُها، لا ينتظر المخاطَبُ أن يكون فيها قصدٌ إخباري شامل لمجمل الحوار، ولا ينتظر أن يكون لكل متكلم قصد إخباري شامل يسمح بفهم كل تدخلاته[23]. بل يتوقع المخاطب أن كل المتحاورين يشتغلون وَفْقَ توجيهات نظرية الملاءمة، وينتظر أن تكون لهم في أحسن الحالات، مقاصد إخبارية نصف محلية مناسبة لكل تدخلاتهم.

ماذا عن الحوارات الحقيقية المُوَجَّهَة (النقاشات السياسية، والإذاعية، والمقابلات في العيادة، إلخ)؟ مرةً أخرى، هنا، تتغير هذه الانتظارات: نَنْتَظِرُ في نقاش سياسي أن نتمكن بِيُسْرٍ من تحصيل القصد الإخباري الشامل لمجمل تدخلات رجل السياسة-المتكلم. بالفعل عندما لا يَكونُ الصِّحافي أو الصِّحافيون الذين يطرحون الأسئلة شخصيةً ثانويةً يقتصر دورُها على إبراز السياسي، فيُمْكِنُ من زاوية عملية أنْ نعتبر النقاشَ السياسي نوعاً من اللعبة يحاول فيه رجلُ السياسة أن يُبَلِّغ قصداً إخبارياً

23- في هذا المقطع، يجب ألا نأخذ *التدخل* بالمعنى التقني لمدرسة جنيف، وإنما بالمعنى المحلي المتداول.

شاملاً (رسالة كما دأب السياسيون على ترداده) في مجمل تدخلاته، في حين أن مخاطَبيه يبحثون عن منعه من تحقيق ذلك، أو عن تبيان أن محتوى هذا القصد الإخباري الشامل لا يناسب الواقع أو تبيان أن المحتوى الذي يسعى رجلُ السياسة إلى إبلاغه لا يُؤْمِن به هو نفسُه ولا يلتزم به إلا لأسباب ديماغوجية. يُوَضِّحُ هذا الأمرُ إحدى خصائص النقاشات السياسية، وهي أن للمتدخلين في الغالب رؤىً سابقةً وأن هدفَ النقاش العمومي في الغالب هو إبلاغ قصد إخباري شامل (حول مجمل تدخلات متدخل واحد على أي حال) يُؤثِّر في تصرف الجمهور[24]. هذه الخاصيةُ مع ذلك، ثانويةٌ في نظرنا.

لِنَعُدْ إلى أحكام الانسجام الحدسية. يسمح لنا الفحصُ المقتضبُ للمحادثة بتدقيق الفرضيات المُقْتَرَحَة أعلاه:

> تتوقف أحكام الانسجام الحدسية على انتظارنا وجودَ قصد إخباري شامل واحد في الحوار المُتَخَيَّل، ومقاصد إخبارية شاملة متعددة في الحوار الحقيقي، كما تتوقف على التطابق بين الانتظارات المعنية والقدرة والسهولة التي نجدها في تحليل المقاصد الإخبارية الشاملة حينما تكون موجودةً.
>
> علينا الآن معرفة عَلى مَا تتوقف عليه هذه الانتظاراتُ.

في نظرنا، تتوقف انتظارات المتخاطبينَ، والمشاهِدينَ وغيرهم في حوار حقيقي أو غير حقيقي، على إمكانية إسنادهم قصداً تواصلياً لمتكلم أو لمتكلمين عَديدينَ، وعلى شُمولِ هذا القصد التواصلي: في حالة الحوارات الحقيقية، نُسنِد أو لا نُسنِد مقاصد تواصليةً شاملة إلى متخاطبين متعددين أو للبعض منهم؛ كل ذلك تبعاً لمقام إنتاج هذا الحوار. في هذا المنظور، ترتبط انتظارات المخاطبينَ أو المشاهِدينَ -فيما يخص وجودَ مقاصد إخبارية شاملة وإمكانية تحصيلها مباشرةً- بإمكانية أو بمقبولية إسناد مقاصد تواصلية للمتكلمين أو لبعضهم، كما ترتبط بشُمولِ هذه المقاصد التواصلية؛ وترتبط

24- مثلا، في حالة النقاش السياسي، فإن هدف السياسي هو حث المستمعين على التصويت لصالحه، أو لحزبه أو للمواقف التي يدافع عنها الحزب. في حالة البرامج التي يُطلَق عليها برامج الأخبار، يسعى المتدخلون، بالقصد الإخباري الشامل الذي يحاول كلُّ واحدٍ منهم إبلاغَه، إلى حث المشاهدين على حضور عروضهم، أو على اقتناء أعمالهم، إلخ.

هذه المقبوليةُ نفسُها بالوضعية التي أنتِج فيها الحوار حقيقياً كان أم غيرَ حقيقيٍّ، وبالمعارف الموسوعية التي يُمْكِنُ أن تكونَ لنا عن هذه الوضعية أو عن الوضعياتِ مثيلاتِها.

11- خلاصة

قبل أن نقارن في خاتمة هذا الكتاب مقاربتنا بعلوم دلالة الخطاب، سنُخَصِّصُ الفصل التاسع لعرض الأسس النظرية لاستراتيجية المؤول ولنظرية الذهن، ولبيان أوجه تفضيل هذه المقاربة على المقاربات الأخرى، وللربط بين مختلف مكونات هذه المقاربة.

الفصل التاسع:
استراتيجية المؤول ونظرية الذهن

1. توطئة

يُمْكِنُنَا تلخيص مُقْتَرَحِ هذا الكتاب بالقول: إنه يدافع عن مقاربة لمشكلات الخطاب مؤسسةٍ على التمييز المهم بين الجملة والملفوظ. فبالإضافة إلى الفرق البدهي بين هاتين الوحدتين- نأمل أن نكون قد بيَّنا أن الجملة وحدة شكلية منبثقة 1، في حين أن الملفوظ وحدة منبثقة 2- يبدو لنا أن الفرق أعمق من ذلك، مادام هو قوام الفرق الجوهري، في نظرنا، بين اللسانيات (الفونولوجيا، والتركيب، والدلالة) والتداولية.

وبعبارة أخرى، فإن فرضيتنا القاعدية تقوم على ما يلي: إذا أردنا معالجة مشكلات الخطاب، فَلَسْنا مضطرين إلى التسليم بوجود وحدة جديدة تسمى **الخطاب**؛ كما تقوم فرضيتنا أيضا على أن المبادئ التي تسمح بتأويل الملفوظات كافية لتأويل الخطابات. لكن مع ذلك، يجب أن تكون هذه المبادئ المعنية كافيةً فيما يخص تأويل الملفوظات؛ ولكي تكون كذلك، ينبغي أن تتحقق فيها بعض الشروط.

هذه الشروط بسيطة: ينبغي أن تندمج هذه المبادئ في إطار تصور غرايس أو ما بعد غرايس، وليس في إطار تصور سورل. وسنحاول في الفقرة الموالية تبيان الاختلاف بين هذين الإطارين النظريين.

2. المقاربات السورلية مقابل (VS) المقاربات الغرايسية (أو ما بعد الغرايسية)

لِنَعُدْ قليلا إلى مثال الجندي الأمريكي الذي حاول أن يُظهِر للإيطاليين الذين وقع أسيراً في قبضتهم أنه ألماني بالقول: «*kennst du das Land wo die Zitronen bluhen*». في مناقشتنا لهذا المثال السابق (يُنْظَر الفصل السابع) أبرزنا أنه يبين الطلاق

بين المقاربات التي يمكن أن نعزوها لسورل وتلامذته، وتلك التي يمكن أن نعزوها لغرايس وأتباعه.

إن سبب هذا الطلاق بسيط: فسورل وغرايس لا يُنْجِزانِ الشيء نفسَه ولا يسعيانِ إلى ذلك. فهدف سورل هو استعادة القوة الإنجازية التي تمثل بحسبه، هي والمحتوى القضوي، مجموعَ محتوى الملفوظ. أما هدف غرايس فهو تأويل الملفوظ الذي لا يختزل في استعادة القوة الإنجازية. وبالفعل، لا نرى في الحقيقة ما يضيفه تعريفُ سورل للدلالة غير الطبيعية إلى مفهوم «الإمساك» (*Uptake*) عند جون لانكشو أوستين John Langshaw Austin. فنجاح فعل لغوي إنجازي، بحسب أوستين (1970) يقوم، من بين شروط أخرى، على "إمساك" المخاطَب بقوة الملفوظ الإنجازية. وما دام الفعل الإنجازي مختلفاً عن الفعل التأثيري بطابعه التواضعي لسانيا، وما دام سورل (1973) قد استبعد –كما هو معلومٌ– مفهومَ الفعل التأثيري، فمن الطبيعي أن يعتبر سورل كلَّ دلالةٍ غيرِ طبيعيةٍ تواضعيةً. ولهذا السبب، نرى (يُنْظَر الفصل السابع، 2) أن مفهوم الدلالة غير الطبيعية بحسب سورل يمكن تعريفه على النحو الآتي:

الدلالة غير الطبيعية هي دلالة الجملة كما تحددها قواعدُ اللغة.

بالمقابل نتساءل كَيْفَ يُعَرِّفُ غرايس الدلالةَ غيرَ الطبيعية[1]؟ إن الأثر الذي هو موضوع 1. i ليس محصورا في الأثر الإنجازي؛ ولهذا تَمَسُّ الحاجةُ إلى قَصْدٍ من مستوى ثان؛ هو قصدُ حصولِ هذا الأثر (أن تتحقق 1. i) بوساطة تعرف 1. i. وبعبارة أخرى، إن الدلالة غير الطبيعية ليست تواضعيةً بالضرورة ، فيصير قصدُ المستوى الثاني ضرورياً.

هكذا فما يجب الإشارة إليه بدءاً -والأهم علاوة على ذلك- فيما يخص الاختلاف بين المقاربات السورلية والمقاربات الغرايسية، هو أن الأولى لا تحتاج إلا

1- نُذَكِّر بأن غرايس هو الذي وضع مفهوم *الدلالة غير الطبيعية* وأن سورل اكتفى باستعادته وتعديله. بإنعام النظر في ذلك، يمكن أن نعتبر التعديلات التي أجراها سورل على المفهوم بمثابة محاولة "*لتقييم وتعديل*" فلسفة اللغة، محدثا بذلك تأخراً واضحا في معالجة المشكلات التداولية ومُدعِّماً الاعتقاد الذي يبدو لنا خاطئاً ويفيد أن دلالة الملفوظات هي مسألة لسانية بالأساس (بالتمييز الذي وضعه سبيربر وويلسون 1989، بين اللسانيات والتداولية).

إلى قصد من مستوى أول يتعلق بالنقل التواضعي للمحتوى[2] (بالمعنى الواسع بما فيه القوة الإنجازية)، في حين أن الثانية تحتاج إلى قصدين. وفق هذا المنظور تكونُ مقاصد المستوى الثاني في المقاربات السورلية حشوية، في حين أنها تعد إجرائية في المقاربات الغرايسية بما أن محتوى الملفوظ يتجاوز ما يُنقَلُ بشكل تواضعي. سنبدأ حديثنا فيما يلي من التمييز بين قصد واحد في المقاربات السورلية، وقصدينِ في المقاربات الغرايسية.

3- المقاربات المفتوحة والمقاربات المغلقة: استحضار المعارف الخلفية

قد يدافع البعض عن موقف سورل بالقول: إذا كان التحليلُ الذي قدمناه عن موقفه في الفقرة السالفة صحيحاً بالنسبة إلى سورل في كتابه "*نظرية أفعال اللغة* *Théorie d'actes de langage*" (1972)، فهي ليست كذلك بالنسبة إلى سورل في كتابه "*المعنى والتعبير* *Sens et expression*" (1982) الذي يُقِرُّ بأن تأويل الملفوظات يتطلب المعارف الخلفية أيضاً. أفلا يستلزم ذلك اللجوء إلى مقصدية مزدوجة؟ ألا يُرْجِعُ مقاربتَه إلى مقاربة ذات صلة باستراتيجية علمية مفتوحة؟ وبهذا الاعتبار ألا نَكُونُ قد أسأنا نقده؟

سنبدأ بملاحظة أنه إذا كان **محللو الخطاب** قد التزموا عموما، في أعمالهم الأولى، بمقاربة تواضعية صرف وبنيوية **للخطاب**، فإن التطويرات الأخيرة لِـ"نظريتهم" تقبل دمج المعرفة الخلفية في تأويل الخطاب[3] بدرجةٍ ما. إذا كان الأمر كذلك، فما هي نتائجُ هذا الإدراجِ في مقاربة تواضعية، وهل ثمة فرق يجب إقامته بين المقاربات الغرايسية والمقاربات السورلية؟ أو بعبارة أخرى، ألا يفترِضُ هذا الموقفُ المعتدلُ تبني التعريف الغرايسي للدلالة غير الطبيعية بدل التعريف السورلي (حيث المقصدية مزدوجة وحيث هذه الثنائية إجرائية)؟

2- سنين فيما بعد أن لجوء سورل إلى المعلومات الخلفية (يُنظر سورل 1982) لا يُغيّر في شيء هذا التحليل.

3- هذه حالة نظرية أفعال اللغة المعاصرة (المتأثرة بسورل وفاندرفكن Vanderveken 1985)، كما تُبيِّنهُ أعمالُ GRC (يُنظَر غيكليون Ghiglione وترونيون Trognon 1993، وترونيون وبراساك Brassac 1993، وترونيون 1995. يُنظر أيضا فاندرفكن 1993).

تَكْمُنُ المشكلة إذاً في معرفة ما يستتبعه ضَخُّ المعارف الخلفية في نموذج تواضعي؛ ومن هذه الوجهة فإن المسألة الأساسية هي معرفة ما إذا كان هذا الضخُّ يُحَوِّل النماذجَ التواضعية إلى نماذج غير تواضعية. إن الإجابة عن هذا السؤال يكُونُ عبر الجواب على سؤالين آخرين:

1. هل يستلزم استخدامُ المعارف الخلفية نموذجاً استدلالياً؟
2. هل يستلزم استخدامُ نموذجٍ استدلالي مقاربةً غرايسية؟

إن الجواب على السؤال الأول سَيَكونُ، طبعاً بالإيجاب: لأن اللجوء إلى المعارف الخلفية يستلزم نموذجا استدلاليا، نَصِفُ فيه، الكيفية التي يتم بها الانتقال من المقدمات الأولية (المعارف الخلفية) إلى النتائج (تضمينات الملفوظ، والفعل الإنجازي الأَوَّلي للأفعال اللغوية غير المباشرة، والمعنى الذي يمنحه المتكلم للاستعارات، مثلا). لكننا نلاحظ، على الرغم من ذلك، أن استعمال نموذج استدلالي لا يستلزم بالضرورة اعتماد مقاربة غرايسية أو ما بعد غرايسية. فيظل السؤالُ المعلقُ آنئذٍ هو معرفة متى تستلزم المقاربةُ التي تمزج الدلالة اللغوية بالعمليات الاستدلاليةِ مقاربةً غرايسيةً.

نلاحظ أن الإجابة عن هذا السؤال تتعلق بالوضع الذي نَمْنَحُهُ للمعلومات المستعملة مقدماتٍ في العمليات الاستدلالية (المعارف الخلفية لدى سورل)؛ وهذا الوضع نفسه يتعلق بالأهمية التي نسندها أو لا نسندها إلى إمكان حدوث سوء التفاهم في التواصل. لقد سبق أن قلنا إن نظرية جيدة في تأويل الخطابات (أي بحسب رأينا نظرية جيدة في تأويل الملفوظات) يجب أن تفسر نجاح التواصل وفشله معاً. من أجل توضيح هذه المسألة، نعود إلى ازدواجية المقصدية في نظرية الملاءمة.

4- المقصدية المزدوجة في نظرية الملاءمة

لم يعتمد سبيربر وويلسون تعريف غرايس للدلالة غير الطبيعية بشكل مباشر؛ بل استَبْدَلا مفهومَ *التواصل الإشاري الاستدلالي* بها، مُلِحَّيْنِ بذلك على عدم ضرورة الطابع اللساني للتواصل. ومَيَّزا، بالكيفية نفسها بين قصدين لا يتطابقان مع قصدي غرايس:

القصد الإخباري

للمتكلم قصد جعل مجموعة من الافتراضات {ا} ظاهرةً أو أكثر ظهوراً لمخاطَبه.

القصد التواصلي

لصاحب الملفوظ نية إظهار هذا القصد الإخباري للمخاطب.

والقصد الإخباري هو الذي سيفيدنا أساساً في تعريف نجاح التواصل أو فشله[4]:

نجاح التواصل الإشاري-الاستدلالي

يتوج فعل تواصلي إشاري-استدلالي بالنجاح، إذا وفقط إذا كان مجموع الافتراضات {ا} التي قَصَدَ المتكلمُ إظهارها أو إظهارها بشكل أوضح، ظاهراً أو أكثر وضوحا للمخاطب نتيجة هذا الفعل.

فشل التواصل الإشاري-الاستدلالي

يفشل فعلُ التواصل الإشاري-الاستدلالي، إذا وفقط إذا كان مجموع الافتراضات{ا} التي قصد المتكلم إظهارها أو إظهارها أكثر، غير ظاهر للمخاطب في نهاية هذا الفعل.

لدينا حلانِ كيْ نستوفي هذا الشرط الذي يفرض على نظرية تداولية جيدة أن تُحَلِّلَ نجاحَ التواصل:

1. إما أن نختار نموذجاً لا نستحضر فيه إلا المعلومة اللسانية، ومن ثمة فنحن في نموذج ترميزي صرف يصير فيه الفشل غير ممكن: ومع ذلك نلاحظ أن العناصر

4- من الملاحظ أنه بإمكاننا- مع ما يلزم من تعديل- اقتراحُ شروط النجاح أو الفشل انطلاقا من القصد i.1 في تعريف سورل للدلالة غير الطبيعية، أو من هذا القصد في التعريف الغرايسي. من هذه الزاوية قد يقول البعض إن إمكانية تعريف فشل الفعل التواصلي أو نجاحه لا يحتاج إلا إلى قصد من المستوى الأول. لكن إمكانيةَ الفشلِ الفعليةَ، كما سنرى فيما بعد، تتوقف على حضور قصد من المستوى الثاني.

اللسانية المقامية، والغموض التركيبي وكل ما هو تضمين يُبْعَدُ من هذا النموذج الذي يعجز، في كل الأحوال عن الإلمام بما يجري في التواصل[5].

2. وإما أن نختار نموذجاً موسَّع السَّنَن نَستحضِر فيه الدلالة اللغوية التي نضيف إليها آليةً استدلاليةً: ليس من البدهي -كما سيتضح لنا فيما بعد- أن مثل هذا النموذج يستطيع استحضار التضميناتِ كلِّها، لكن ما من شك في أنه أقوى من النموذج الترميزي الصرف.

إن نجاح التواصل، في هذه الحالة أو في تلك، يَتِمُّ عبر أدنى تجميعٍ بين الأدوات التي يمتلكها المتكلمُ، وتلك الأدواتِ التي يمتلكها المخاطبُ. في حالة الحلول الترميزية من النمط الأول، يتم هذا الشرط إنْ كان المتخاطبانِ يتحدثانِ اللغةَ ذاتَها[6]. وفي حالة الحلول الترميزية الموسعة، فإن هذا الشرط يستوفى باعتماد:

أ- لغةٍ مشتركةٍ؛

ب- ومحرِّكٍ استدلالي مشتركٍ؛

ج- ومقدماتٍ أوَّلِيَّةٍ مشتركةٍ.

وبعبارة أخرى، ينبغي أن نَمْنَحَ للمعرفة الخلفية التي تُوَظَّف باعتبارها مقدماتٍ أوليةً في السيرورة الاستدلالية لِتُكَمِّلَ التأويلَ اللساني، وضعَ *المعرفة المشتركة* (أو *المعرفة المتقاسَمة*)[7] من أجل تأويل الملفوظ تأويلا تاما. لهذا الوضع نتيجةٌ قويةٌ: يُفْتَرَضُ بالنسبة إلى كل معرفة مشتركة، أن يَعرِف المتخاطِبان أنها مشتركة بينهما عادةً[8]. وبعبارة أخرى، لكي تكون معرفة (س) مشتركة بين جون وماري، يجب أن يكون صحيحا أن:

(1) أ. ماري تعرف س.

ب. جون يعرف أن ماري تعرف س.

5- لقد ألح سبيربر وويلسون (1989) كثيراً (في الفصل الأول) على عدم الكفاية الوصفية في النموذج الترميزي.

6- لنتذكر أن من بين شروط نجاح الأفعال الإنجازية، لدى سورل، تَحَدُّث المتخاطبينِ اللغةَ نفسَها.

7- Mutual knowledge en anglais.

8- Mutually known en anglais.

ج. ماري تعرف أن جون يعرف أن ماري تعرف س.

د. جون يعرف أن ماري تعرف أن جون يعرف أن ماري تعرف س. إلخ.

وبعبارة أخرى، فإن وضع المعرفة المشتركة أو المتقاسَمة التي تُسنَد إلى كل معلومة من المعلومات التي تندرج في المعرفة الخلفية، يفرض على كلٍّ منهما التراجعَ إلى ما لانهاية. فلكي يستطيع المتخاطبان، على غرار جون وماري، التفريق بين ما هو مشترك وما ليس كذلك، ينبغي أن تكون لهما معرفة ذات طابع عال؛ لكن بما أن المشكلة تُطْرَحُ على النحو نفسه في كل مستوى، فإن هذا التفريق يَفْرِضُ تراجعاً إلى ما لانهاية.

ويُعَدُّ التراجعُ إلى ما لانهاية في حدِّ ذاتِه مشكلةً كبيرةً بالنسبة إلى وضع المعرفة المشتركة، بيد أنها ليست المشكلة الوحيدة. فإذا أقررنا أن على التداولية تفسيرَ إمكانية الفشل، فإن المعرفة الخلفية لا يمكنها بكل بساطة أن يكون لها وضع المعرفة المشتركة: إذا كان للمعرفة الخلفية مثلُ هذا الوضعِ، فإننا لن نستطيع تصور فشل التواصل بحيث إن الفشل غير ممكن. فبما أن اللغة والسيرورات الاستدلالية والمقدمات الأولية مشتركةٌ، فإن الفشلَ لا يمكن أن يحدث. ومن هذه الزاوية فإن إدراج المعارف الخلفية الذي يَسِمُ الموقف الثاني لسورل (يُنْظَر سورل 1982) لا يُشَكِّكُ بتاتاً في الطابع التواضعي والترميزي لمقاربته.

ما الذي يتعين إذاً لأخذ إمكانية الفشل[9] بعين الاعتبار؟ بكل بساطة، يجب ألا نمنح للمعرفة الخلفية وضع المعرفة المشتركة أو المتقاسَمة، بسبب تكلفتها الباهظة الناتجة عن التراجع إلى ما لانهاية. لهذا السبب اقترح سبيربر وويلسون تعويضها بمفهوم أكثر ضعفا، وهو مفهوم لا يستلزم التراجع إلى ما لا نهاية؛ يتعلق الأمر بمفهوم *الواقعة* الظاهرة بصورة متبادلة *Fait mutuellement manifeste*، الذي نُذَكِّرُ به أسفلَه (يُنْظَرُ الفصلُ الثاني، القسيم 9):

9- وليس فقط تعريف الفشل، يُنظر الهامش رقم 4 أعلاه.

تعريف الواقعة الظاهرة بصورة متبادلة

المحيط المعرفي المشترك محيطٌ يظهر فيه ما هو مشترك. إنه محيط متبادل يكون فيه الافتراض ظاهرا للأشخاص الذين يتقاسمون هذا المحيط؛ ويكون هو أيضا مشتركا. لذلك، فإن كلَّ واقعة ظاهرة في محيط معرفي، متبادلةَ الظهور.

إن ضَعْف مفهوم الواقعة الظاهرة للمتخاطبينِ يسمح كذلك بتفسير إمكانية فشل التواصل. وبما أن الظهور المتبادل مفهوم ضعيف فعلاً، فإن كل واحد من المتخاطبين قد يخطئ في ما يظهر لكلٍّ منهما[10]، ويستلزم هذا الخطأ أن المقدمات الأولية التي يستعملانها لمعالجة الملفوظ قد لا تكونُ مشتركةً، وهو ما يفسر فشل التواصل، ما دام مجموع الافتراضات{I} التي يريد المتكلم إظهارها أو إظهارها بشكل أوضح لن تكون في هذه الحالة ظاهرةً لمخاطبه على الأرجح. ولهذا نتائج عديدة:

(1) هذا النموذج ليس ترميزياً؛

(2) يتعين المرور عبر استراتيجية المؤول؛

(3) يفرض هذا الأمرُ مقصدية مزدوجة ومقاربة تداولية محض.

من هنا ضرورة النماذج ما بعد الغرايسية كما صاغها سبيربر وويلسون.

5- النماذج الغرايسية واستراتيجية المؤول: التشاعر أم نظرية الذهن؟

ترتكز المقصدية المزدوجة، في النموذج ما بعد الغرايسي الذي صاغه سبيربر وويلسون، على وجود قصدٍ تواصلي إلى جانب قصدٍ إخباري:

القصد التواصلي

لصاحب ملفوظٍ مقصديةُ إظهار مقصديته الإخبارية وجعلِها في مُتناول مخاطَبه.

10- بعبارة أخرى، لا يُمكِنُ حسْمُ سؤالٍ ما إذا كانت الواقعة ظاهرة بصورة متبادلة أم لا حَسْماً مُطْلقاً.

يستلزم هذا القصدُ التواصلي رأساً استراتيجيةَ المؤول، أو بشكل أدق لا معنى لهذا القصد إلا في نموذج يقر بأن تأويل الملفوظات يستخدم بنحو ضروري استراتيجيةَ المؤول التي نذكر بتعريفها هنا:

استراتيجية المؤول

ترتكز استراتيجية المؤول، بالنسبة إلى الفرد، على توقع تصرف الأفراد الآخرين انطلاقا من مقدمتينِ بسيطتينِ:

1. إن الأفراد الآخرين فاعلون عاقلون.
2. إن لديهم اعتقادات، ورغبات، وحالات عقلية أخرى.

تفترض نظريةُ الملاءمة أن للمخاطب القدرةَ على إسناد القصد التواصلي والقصد الإخباري؛ وتفترض كذلك، استناداً إلى مفهوم الواقعة الظاهرة بصورة متبادلة، أن لدى المتخاطبين القدرة على تحديد ما هو ظاهر لهما، أي أن يسند كل واحد منهما إلى الآخر اعتقادات.

عَلامَ ترتكز استراتيجية المؤول؟ لدينا فرضيتان متعارضتان في هذا الموضوع:

1- ترتكز استراتيجية المؤول على قدرة إنسانية محض *(التشاعر)* تقوم على تخيل الذات في وضعية الآخر لكي تُحِسَّ الذاتُ بشعور تستطيع آنئذٍ عَزْوَهُ إلى الآخر.

2- ترتكز استراتيجية المؤول عل مَتْنٍ يتكون من الاعتقاد والسيكولوجيا الشعبية؛ أو بعبارة أخرى *نظرية الذهن* التي تتطور لدى الأطفال الصغار بشكل تلقائي؛ وغيابُها يدل على حالة مرضية خاصة، هي التوحد[11].

لكلتا الفرضيتين أتباعُها[12]، لكن يبدو لنا أن لنظرية الذهن بعضَ الإيجابيات:

11- من الملاحظ أن مفهوم نظرية الذهن قد أدخلها علماء الثدييات الأولى Primatologues (يُنظر بريماك Premack وودروف Woodruf 1978)، قبل أن يستعيدها أغلب الاختصاصيين في دراسة التوحد (يُنظر فريث Frith 1989، هابي Happé 1994، بارون- كوهن 1995).

12- تُقَدِّمُ أغلب المصنفات مقالاتٍ تدافع عن هذه الفرضية أو تلك (يُنظر كاروترز (☜) Carruthers وسميث Smith 1996 دافيس Davies وستون Stone 1995 a و1995 b).

أ- ربما يسمح التشاعر بتفسير إسناد بعض الحالات الذهنية كالمشاعر. لكنه لا يسمح، في نظرنا، بتفسير إسناد الاعتقادات أو المعارف.

ب- إذا كانت الحالة كذلك، فإن أطروحة التشاعر ستصل ربما إلى تفسير "الرعونة الاجتماعية" لدى المتوحدين (التي ترتكز على العجز عن إسناد المشاعر إلى الآخر، ومن ثمة العجز عن توقع ردود أفعالهم)، لكنها لن تصل إلى تفسير الاستعمال الشاذ للعبارات الإحالية وللأمور التداولية غير المألوفة التي نجدها في خطابهم (التي تعود إلى العجز عن إسناد الاعتقادات أو المعارف للآخر أو عن إسنادها بكيفية موثوقة). وبالمقابل تُحَقِّقُ نظريةُ الذهن الأمرين معاً.

سَنُحَلِّل الآن تحليلا مقتضباً الانتقادَ الأول الذي يَقومُ عليه الثاني.

6- التشاعر لا يُفسِّر إسنادَ الاعتقادات

لِنفترِضْ أن أنصار أطروحة التشاعر على صوابٍ. ولِنفترِضْ كذلك أن الوضعية التالية واقعية: بول يعرف أن أندروماك قد فقدت زوجها هيكتور الذي قتله أخيل في حرب طروادة. يتخيل نفسَه في وضعية أندروماك فيحس بألم حاد. إنه إذاً تشاعر مع أندروماك، فأسند -عقب هذا الفعل التشاعري- إلى أندروماك ألماً حاداً شبيهاً بما أحس به هو.

بشكل أدق، إن نظرية التشاعر تشتغل بالكيفية الآتية:

I- يعرف بول (أو يعتقد) عددا معينا من الأشياء التي يستخلصها من المقام نفسه:

أ- أندروماك تحب زوجها هيكتور.

ب. هيكتور قتله أخيل أثناء حصار طروادة.

ج. أندروماك تعرف أن هيكتور قد مات.

II- يتخيل بول نفسه في وضعية أندروماك:

أ. بول يحب زوجها، هيكتور.

ب. هيكتور قتله أخيل أثناء حصار طروادة.

ج. بول يعرف أن هيكتور قد مات.

III- بول يعاني بسبب موت هيكتور. وهذا الإحساس يسمح له بالإسناد التالي:

أ. أندروماك تعاني بسبب موت هيكتور[13].

كيف تُفَسِّرُ نظريةُ الذهن إسناد بول لأندروماك هذا الألم الحاد؟ سنعمل على افتراض ما يلي:

I- يعرف بول (أو يظن) عددا معينا من الأشياء التي يستخلصها من المقام نفسه:

أ. هيكتور قتله أخيل أثناء حصار طروادة.

ب. أندروماك تعرف أن هيكتور قد مات.

II- يستعمل بول أيضا قضية يستخلصها من نظرية الذهن:

أ. كل امرأة تحب زوجها تعاني بعد موته.

III- هذا يسمح له باستخلاص النتيجة:

أ. أندروماك تعاني بسبب موت زوجها.

نلاحظ أن الانتقال بوساطة التشاعر ليس أبسط فيما يخص إسناد المشاعر، فماذا عن إسناد الاعتقادات أو المعارف؟

لِنفترضِ الوضعيةَ التاليةَ: بول يشاهد الطفلتين سالي وآن؛ وضعتْ سالي تحت أنظار آن لعبةً في سلة؛ خرجت آن، وأثناء غيابها أخرجتْ سالي اللعبةَ من السلة ووضعتْها في صندوق في مكان آخر من الغرفة؛ ثم عادت آن. على بول أن يجيب عن السؤال: "أين ستبحث آن عن اللعبة؟"[14]. الجواب الصحيح هو بالطبع: "آن ستبحث عن اللعبة في السلة". السؤال المطروح ههنا هو معرفة كيف تُفسِّر كُلٌّ من أطروحة

13- نلاحظ أن نظرية التشاعر تطرح مشكلة قديمة تناولتها الإستيقا: هل يحس مشاهدو مسرحية أو بشكل عام مشاهدو تخييل، بالمشاعر التي من المفترض أن ممثلي هذا التخييل يحسون بها؟ وبشكل أدق هل يتم تأويلهم لما يُقَدَّمُ عبر هذا التشاعر المتوقع؟ وأخيرا وهذه هي مفارقة ديدرو Diderot هل يجب أن يقوم الممثلون بهذا الفعل التشاعري لأداء أدوارهم بشكل جيد؟ يبدو أن الجواب على السؤال الأخير ليس أمراً بدهياً.

14- الوضعية الموصوفة هنا معروفة باسم أنموذج العرائس (يُنظر بيرنر Perner ووِيمر Wimmer 1985) وتوافق تجربة أنجزت في علم النفس المعرفي، ومنها انحدرت النظريةُ التي تعتبر أن التوحد هو فقد الإسناد الذهني، أي عمى ذهني (*Blindness mind* في اصطلاح بارون- كوهين 1995). سيجيب الأطفالُ المتوحدون في عمر ذهني متساوٍ، بأن آن ستبحث عن اللعبة في الصندوق، في حين أن الأطفال "العاديين" سيقولون إنها ستبحث عنها في السلة.

التشاعر وأطروحة الذهن هذا الجواب الذي يفترض إسناد حالة ذهنية، أي آن *تظن مخطئة أن اللعبة في السلة*.

سنبدأ بنظرية الذهن هذه المرَّةَ:

I- يعرف بول (أو يعتقد) عددا معينا من الأشياء، التي يستخلصها من المقام نفسه:

أ. وضعتْ سالي اللعبةَ في السلة.

ب. آن رأت سالي تضع اللعبة في السلة.

ج. آن خرجت.

د. أخذتْ سالي اللعبة ووضعتْها في صندوق.

ه. آن لم تر سالي تضع اللعبة في الصندوق.

II- بول يستخدم ثلاث قضايا مستخلصة من نظرية الذهن:

أ. رؤية شيء تستلزم الاعتقاد أن ذلك الشيء صحيح.

ب. عدم رؤية شيء يستلزم عدم معرفة (وعدم الاعتقاد إذاً) أن ذلك الشيء صحيح.

ج. نبحث عن شيء في المكان الذي نعتقد أنه يوجد فيه.

III- هذا يسمح لبول باستخلاص ثلاث نتائج:

أ. آن تظن أن اللعبة في السلة.

ب. آن لا تظن أن اللعبة في الصندوق.

ج. آن ستبحث عن اللعبة في السلة.

فماذا ستقول أطروحةُ التشاعر؟

I- بول يعرف (أو يظن) عدداً معيناً من الأشياء التي يستخلصها من الوضعية نفسها:

أ. وضعتْ سالي اللعبة في السلة.

ب. آن رأت سالي تضع اللعبة في السلة.

ج. أخذتْ سالي اللعبة ووضعتْها في الصندوق.

د. آن لم تر سالي تضع اللعبة في الصندوق.

II- بول يتخيل نفسه في وضعية آن:

أ. وضعتْ سالي اللعبة في السلة.

ب. بول رأى سالي تَضع اللعبة في السلة.

ج. بول خرج.

د. أخذتْ سالي مرةً ثانيةً اللعبةَ ووضعتْها في الصندوق.

ه. بول لم ير سالي تضع اللعبة في الصندوق.

III- لدى بول إحساس بالاعتقاد أن اللعبة في السلة وبعدم الاعتقاد أن اللعبة في الصندوق. ولديه كذلك إحساس بأنه سيبحث عن اللعبة في السلة وليس في الصندوق؛ وهذان الإحساسان سيسمحان له بالقيام بالإسنادات التالية:

أ. آن تعتقد أن اللعبة في السلة.

ب. آن لا تعتقد أن اللعبة في الصندوق.

ج. آن ستبحث عن اللعبة في السلة.

سنلاحظ مع ذلك أن الاعتقاد ليس إحساساً[15] ومن زاوية النظر هاته فإن النزعة "**الفينومينولوجية**" التي تدعم أطروحةَ التشاعر (**أحِسُّ** بمشاعر الآخر تشاعرا؛ ويسمح لي هذا بأن أسندها إليه) قابلةٌ للنقاش. إذاً، من المشكوك فيه أنها تُمَكِّنُ من تحليل إسناد الاعتقادات وأنها، على فرض أنها نظرية واقعية في إسناد الأحاسيس، تفترض مع ذلك حضور نظرية الذهن، بسبب فشلها في تفسير إسناد الاعتقادات. وبما أن نظرية الذهن تسمح بتفسير إسناد الاعتقادات وكذا الأحاسيس، وبما أنها تسمح بتفسير الأحاسيس بكيفية أبسط وهو ما لا تقوم به أطروحة التشاعر، فإننا نرى أن نظرية الذهن أفضل منها.

7- نظرية الذهن: معارف مشتركة أم واقعة ظاهرة بصورة متبادلة؟

نلاحظ أن نظرية الذهن تقوم على متن يتكون من القضايا التي تُتَّخذُ مقدماتٍ أوليةً

15- لا يعني هذا أن الاعتقاد لا يترك مجالاً للعواطف، وهو ما تُبَيِّنه مختلفُ أشكال التعصب الدينية والسياسية بوضوح كلَّ يومٍ. لكن المشاعر التي تثيرها معتقداتُ الأفراد يجب ألا نخلطها بشعور اعتقادي افتراضي.

في الاستدلالات. ومن هذه الزاوية فهي تشكل جزءاً من المعلومات الموسوعية، فيَحِقُّ لنا كما هو الحال بالنسبة إلى المعلومات الموسوعية أن نتساءل، عن وضعها. هل هي معارف مشتركة، مع سلبية التراجع إلى ما لانهاية الذي يفترضه ذلك، أم هي واقعة ظاهرة بصورة متبادلة؟ بإمكاننا افتراض أن السؤال قد حُسِم: نظراً إلى انتقادنا السابق لنظرية المعرفة المشتركة، فلا يمكن أن تَكُونَ المسألةُ، أيا كانت، مرتبطةً بالمعرفة المشتركة.

في الواقع لا نرى أن لقضايا نظرية الذهن وضعَ المعرفة المشتركة. بيد أنَّ هذه الأطروحة، بما أن نظرية الذهن يُفترض أنها قدرة فطرية لدى الإنسان، تستحق أن ندافِع عنها. نعتبر في الواقع (يُنْظَر فودور *Fodor* 1995، بارون-كوهين *Baron-Cohen* 1995) أن نظرية الذهن قالبٌ -بالمعنى الذي أعطاه فودور لهذا المصطلح- يتم اكتسابُه مثل اللغة، بشكل تلقائي في الطفولة المبكرة، لدى كل الأفراد "العاديين". إذا كان ذلك كذلك، أي إذا كانت نظريةُ الذهن فطريةً، فإن كل القضايا التي تعد جزءا منها يعرفها كلُّ الأفراد "العاديين". وبالتالي فكما نسند إلى المتكلم من اللغة الأم نفسها القدراتِ اللسانيةَ ذاتها التي لدينا، يجب أن نسند بالكيفية نفسها إلى أي كائن بشري نظريةَ الذهن نفسها التي لدينا. إذاً، فقضايا نظرية الذهن يجب أن يكون لها وضع المعارف المشتركة.

سنلاحظ أن هذا الاستدلال يغفل عدداً من المشكلات:

أ. مسألة التراجع إلى ما لا نهاية تظل معلقة ولا يمكن إغفالها؛

أ.أ. إذا كانت قضايا نظرية الذهن بالأساس مشتركة بين أغلبية الأفراد، فهي تتعلق بقضايا تعريفية (أي *أندروماك امرأة تحب زوجها*): هذه القضايا التعريفية عُرْضَةٌ لكل الأخطاء المألوفة؛

أ.أ.أ. بعض الأفراد مثل المتوحدين، ليست لديهم نظرية الذهن.

وهكذا يتضح لنا أن وضع قضايا نظرية الذهن لا يمكن أن يتجاوز وضع الواقعة الظاهرة بصورة متبادلة.

8. خلاصة

ما هي أهمية نظرية الذهن، من وجهة نظر المقاربة التي دافعنا عنها هنا؟ تقوم مقاربتنا بشكل كبير على الفرقِ بين القصد الإخباري والقصد التواصلي. ونعتقد أن نظرية الذهن ضرورية في عدة مستويات (لا سيما في تصويب العلاقة بين المعلومة المُفْتَرَض أنها معروفة -أيْ التي نُسْنِدُ إلى الآخر الاعتقادَ بها- والمعلومة الجديدة)؛ لكنها ضرورية بالخصوص في إسناد القصد التواصلي. وبعبارة أخرى، نرى أن حتى إسناد المقاصد التواصلية يُشَكِّلُ موضوعا لقضية واحدة أو عدة قضايا في نظرية الذهن، نستطيع صياغتها فيما يخص أفعال التواصل الإشاري الاستدلالي كما يلي:

إن لمنتج التواصل الإشاري الاستدلالي قصدينِ هما: القصد التواصلي والقصد الإخباري.

قد يخشى البعض أن تحليل الأمور بهذا النحو قد تترتب عليه دوريةٌ في المقاربة، لكن هذا الخوف ليس مسَوَّغاً. وبالفعل إنْ كان الخطاب سلسلة غير اعتباطية من الملفوظات، فذلك لوجود قصد إخباري شامل يُستَنْتَجُ وجودُه بفضل عزو المتكلم قصداً تواصلياً شاملاً يُسْتَنْتَجُ هو أيضا من كون المتكلم يقدِّم فعلَه فعلاً تواصلياً إشارياً-استدلالياً. لا بأسَ من إضافة أن لأنصار نظرية الذهن فرضياتٍ تفصيليةً (يُنْظَر بارون-كوهين 1995) حول قوالب الإدراك التي تصاحب نظرية الذهن؛ وتسمح-من بين ما تسمح به- بِتَعَرُّفِ أفعال التواصل الإشاري-الاستدلالي[16].

الآن ماذا عن اتجاهات علم دلالة الخطاب؟ لقد قلنا إنه من المهم تمييزها عن نماذج **تحليل الخطاب** التي انتقدناها في تضاعيف هذا الكتاب. ومع ذلك، تختلف مقاربتنا عنها بمجموعة من السمات. ولِذا سنختم هذا الكتابَ بمقارنة بين اتجاهات علم دلالة الخطاب Sémantiques du discours والمقاربة التي وصفناها هنا.

16- يُمكن أن نفكر هنا في كل المشيرات، أي الحركات التي تصاحب الخطاب في حالة التواصل الإشاري-الاستدلالي اللغوي.

خاتمة

حاولنا ما وَسِعنا الجهدُ، في تضاعيف هذا الكتاب، أن نُطَوِّرَ مقاربةً بديلةً لمختلف تيارات **تحليل الخطاب**، تسمح، في نظرنا بالتقدم في اتجاه تحليل الخطابات. لكن الملاحظ أن علوم دلالة الخطاب تمثل طريقاً ثالثاً لا يتطابق مع **تحليل الخطاب** ولا مع الاقتراح التداولي الذي أدلينا به هنا. سنترك جانباً **تحليل الخطاب** من أجل التركيز على إجراء مقارنة بين علوم دلالة الخطاب (نعني بها بالأساس نظرية التمثيلات الخطابية ونظرية التمثيلات الخطابية المُجَزَّأة[17] والمقاربات المتفرعة منهما) وبين المقاربة التي اقترحناها هنا استناداً إلى التمثيلات الذهنية والملاءمة والمقصديات الإخبارية والتواصلية المحلية، وشبه الشاملة أو الشاملة. سنبدأ بالمقارنة بين علوم دلالة الخطاب ونظرية التمثيلات الذهنية فيما يتعلق بتمثيل الموضوعات، ثم نبين أن نظرية التمثيلات الذهنية تستطيع أن تفسِّرَ مشكلاتِ المنظور أو وجهات النظر بيسر. وفي الختام سنقارن بين علوم دلالة الخطاب ومقاربتنا التداولية للخطاب، مبينين أن الأولى تزايدية في حين أن الثانية ليست كذلك. ويُفَسَّر هذا الاختلافُ بالاستعانة باستراتيجية المؤول وبازدواجية المقصدية في الحالة الثانية وبغيابهما في الحالة الأولى.

17- يُنظَر بخاصة كامب ورييل (1993) وآشير (1993).

علوم دلالة الخطاب والتمثيلات الذهنية

تمثيل الموضوعات

لمقاربتنا جانبان لَمّا تُفَصَّل العلاقةُ بينهما تفصيلاً دقيقاً، ولكننا لا نرى مبدئياً أن هذا قد يطرح مشكلةً[18]. الجانب الأول بطبيعة الحال هو نظرية التمثيلات الذهنية (يُنظَر الفصل السادس) والجانب الثاني هو المقاربة التداولية للخطاب (تُنظَر الفصول الثاني، والسابع، والثامن، والتاسع). وسنبدأ بمقارنة بين علوم دلالة الخطاب وبين نظرية التمثيلات الذهنية فيما يخص تمثيل الموضوعات.

تشترك علوم دلالة الخطاب ونظرية التمثيلات الذهنية في نقطة تُمَيِّزهما عن علوم الدلالة الكلاسيكية، وهي: الانشغالُ بتخزين المعلومات المكتسَبة أثناء الخطاب. تُخزَّنُ المعلومات، من منظور علوم دلالة الخطاب، في ***بنية تمثيل الخطاب*** *(Discourse Representation Structure) DRS* أو في ***بنية تمثيل الخطاب المجزّأة*** *(Segmented Discourse Representation Structure)) SDRS*، والموضوعات التي تُمثَّلُ بمتغيرات، لا تنفكُّ تَخضَعُ لشروط النفاذ التي تتوقف، بكيفية كلاسيكية نسبياً، على مدى الأسوار وكثافة السياقات. ومع ذلك لا تَرِدُ المعلومات ضمن التمثيلات المبنية للموضوعات،كما هو الشأن في نظرية التمثيلات الذهنية: لهذا نتيجةٌ هي، باعتراف كامب ورِييْل نفسيْهِما (1993، المقدمة)، أن نظرية التمثيلات الخطابية تفترض أن إسناد المراجع أمرٌ محسومٌ أكثر من كونها نسقاً لحل إسناد المراجع.

أما نظرية التمثيلات الذهنية فاعْتمدتْ الخيارَ المقابلَ: أي إيثار مفهوم الموضوع، وأخذه على محمل الجد، وتخزين المعلومات باعتبارها مرتبطةً بموضوعٍ مُعطى. يسمح كَوْنُ مختلفُ الموضوعات (التي نستطيع الإحالةَ عليها) موضوعَ تمثيلات معقّدة مُبَنْيَنة، بإنجاز حسابات على محتوى التمثيلات المعنية. وتُشَكِّلُ المعلوماتُ المتصلةُ بموضوع معطى وسائلَ عديدةً للنفاذ إلى هذا الموضوع. يمكن أن نعتبر إلى حد ما مفهومَ مجال

18- سنرى أسفله أن المقاربة بمصطلحات التمثيلات الذهنية يُسَهِّل تمثيل أفكار الآخر أو معتقداته. سندلي أيضاً ببعض المقترحات حول التَّمَفْصُل بين التمثيلات الذهنية واستراتيجية المؤول.

الإحالة مكافئاً، في نظرية التمثيلات الذهنية، للائحة مراجع الخطاب في دلاليات الخطاب. ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن لائحة المراجع الخطابية، متوسلةً شروطَ النفاذ المشار إليها سابقاً، تخضع لمبدإ تزايدي: يَنْضَمُّ كلُّ مرجع خطابي جديد إلى اللائحة ويظل فيها ما دام حضوره غيرَ ممنوعٍ منعاً صريحاً بشرط النفاذ. من هذه الوجهة، فإن مفهوم مجال الإحالة أكثر واقعية من زاوية نظر سيكولوجية، ما دمنا نستطيع أن نعتبر أنه يناسب الذاكرة النشطة، ونتوقع أنْ يخضع لقاعدة وضعها ميلر (1956) من خمسة عناصر قد تَنْقُصُ أو تَزيدُ على ذلك (أي قد يتضمن 3 عناصر على الأقل و7 عناصر على الأكثر). بعبارة أخرى، تخضع التمثيلات الذهنية التي توجد في مجال الإحالة لمبدإ "التلف": يَنْسَحِبُ تمثيلٌ ذهنيٌ لا نحيل عليه، من مجال الإحالة، إلا إذا كان عددُ التمثيلات الذهنية الجاهزة أثناء هذه اللحظة من معالجة الخطاب قليلاً (أقل من سبعة). يُضاف إلى هذا أن مفهوم مجال الإحالة، كما سبق أن رأينا ذلك، مفهومٌ دينامي؛ ومعناه أن مجال الإحالة ليس موروثاً على نحو خالص وبسيط من تأويل العبارة الإحالية السابقة مباشرة، ولكنه بدون أدنى شك يُبنى مِنْ أجل العبارة الإحالية الجاري تأويلُها.

وأخيراً، بَيْنما تُدْمِج نظرية التمثيلات الذهنية مباشرة وصراحة المعلومةَ الموسوعيةَ، فإن علوم دلالة الخطاب متأخرة حول هذه النقطة، رغم أنها، كما أسْلَفْنا في هذا الكتاب، تُمثِّلُ في الوقت الراهن المقارباتِ القادرةَ على تبني استراتيجية علمية مفتوحة.

وهكذا يتضح أنه رغم المشابهات الظاهرة، فبين نظرية التمثيلات الذهنية وعلوم دلالة الخطاب اختلافات مهمة سواء في الطرائق أم في غايات كلٍّ منهما.

علوم دلالة الخطاب والتمثيلات الذهنية

تمثيل وجهة النظر

هناك نقطةٌ أخرى ذاتُ أهميةٍ، تختلف بصددها علوم دلالة الخطاب ونظرية التمثيلات الذهنية؛ هي تمثيل وجهة النظر. لماذا يبدو لنا أن نظرية التمثيلات الذهنية تُيَسِّر تمثيل وجهة النظر؟ قبل الجواب نود تقديم تعريف أولي لهذا المفهوم، وبيان مكمن جدواه في حل الإحالة (وهو الهدف المركزي لنظرية التمثيلات الذهنية) وفي المقاربة التداولية للخطاب التي اقترحناها هنا.

يُمْكِنُ أن نصِفَ مفهومَ *وجهة النظر*، بأنه الفرق بين المعلومات التي يمكن النفاذ إليها مِنْ قِبَلِ فردٍ في لحظة معينة لفرد -أ- وبين المعلومات التي يمكن النفاذ إليها مِنْ قِبَلِ فرد آخر - ب- في اللحظة ذاتها **حول الموضوع نفسه**. إن لمفهوم *وجهة النظر* أهميةً فيما يخص حل الإحالة، لأن الكيفية التي نسمي بها موضوعاً في لحظة معطاة يرتبط ارتباطاً حاسما بالمعلومات التي نتوفر عليها عن هذا الموضوع: إذ لو عرفتُ أن العلجوم، الذي ننظر إليه أنا ومخاطَبي، أميرٌ منبوذ ومخاطَبي لا يعرف ذلك، فإنه لن يعرف عَمَّا أتكلم حين أقول: "لِنُرْجِعِ الأميرَ إلى القصر". وبالمقابل إذا سمعني شخص ثالث يعرف مغامراتِ الأمير، فسيكون قادراً على حل العبارة الإحالية "الأمير" حلاً صحيحاً؛ وإذا كان يعرف جهلَ مخاطبي، فإنه سيكون قادراً على استخلاص أنه [مخاطَبي] لن يصل إلى حل هذه العبارة الإحالية.

لمفهومَ وجهة النظر أهميةٌ أيضاً من زاوية الجانب الآخر في مقاربتنا، أيْ تداولية الخطاب[19]. وبالفعل، ترتكز تداولية الخطاب المقترحة هنا على استراتيجية المؤول التي ترتكز هي نفسها على إمكانية إسناد الاعتقادات للآخرين. من المعلوم أنَّ سياقات الاعتقادات سياقاتٌ كثيفةٌ تَمْنَحُ فيها العباراتُ الإحاليةُ النفاذ إلى الموضوعات، دون أن تكون قابلة لحلول بعضها محلَّ بعض *من دون إخلال بشروط صدقها* *Salva veritate*. ولأنَّ اختيار العبارات الإحالية يتوقف على المعلومات التي

19- هي بالخصوص مهمة فيما يخص أزمنةَ الأفعال واستعمالاتِها في الخطاب (يُنظر سثيول Sthioul 1998).

يمكن النفاذ إليها في لحظة معطاة (أو بعبارة أخرى من وجهة نظر الشخص الذي نُسْنِد إليه الاعتقاد)، فإن إمكانية تمثيل وجهة النظر مهم لصدق إسناد الاعتقادات.

لِنعرج الآن إلى مقارنة علوم دلالة الخطاب ونظرية التمثيلات الذهنية في مسألة تمثيل وجهة النظر. من المهمّ أن نَتَبَيَّنَ أن القيد الذي تُدْرِجُه وجهةُ النظر لا يتعلق بالنفاذ إلى الموضوع نفسه، وإنما يتعلق بالنفاذ إلى المعلومات الجاهزة حول هذا الموضوع ذاته. والحال أن لائحة المراجع الخطابية التي نجدها في رأس بنية تمثيل الخطاب DRS أو رأس بنية تمثيل الخطاب المُجَزَّأة SDRS ليست إلا لائحةً للموضوعات المُتاحة: لا تتعلق بتاتاً بالنفاذ إلى المعلومات المتصلة بهذه الموضوعات. وبالمقابل نُذَكِّرْ بأنَّ لِمفهوم مجال الإحالة جانبين، وهما: جانب يتعلق بالتمثيلات الذهنية التي يمكن النفاذ إليها مباشرةً في لحظة معطاة، وجانب يتعلق بالمعلومات التي بها ننفذ إلى تلك التمثيلات الذهنية. لقد ألزمنا أنفسنا في الفصل السادس بعرض نظرية التمثيلات الذهنية عرضاً بسيطاً، مع مجال إحالة وحيد لتأويل كل عبارة إحالية جديدة، لكن لاشيء يمنع من تعزيز هذه المقاربة الأولى بمقاربة دقيقة تسمح بفهم تمثيل وجهة نظر الآخر اعتماداً على مجالاتِ إحاليةٍ متعددةٍ يَعود تفعيلُها إلى الفرد المُتكلم. في هذا المنظور، يمكننا أن نفهم وجهة النظر بدون صعوبة. علاوة على ذلك، ففي منظور التوليد الآلي للملفوظات، قد تسمح إمكانيةُ تمثيل اعتقادات الآخر وكذا مجال الإحالة الجاري بإنتاج العبارات الإحالية المناسبة.

علوم دلالة الخطاب وتداولية الخطاب

نريد الآن أن نقارن بين علوم دلالة الخطاب والجانب الآخر من مقاربتنا، تداولية الخطاب المقترحة هنا وانتهينا من دراسة أوجه صلتها الممكنة بنظرية التمثيلات الذهنية، دون أن نَعْرِض نظريةَ التمثيلات الذهنية لذاتها.

لقد قلنا أعلاه فيما يخص لائحة المراجع الخطابية، إن علوم دلالة الخطاب مقاربات تزايدية أساسا. ومعناه أنها تضيف معلومةً جديدةً إلى المعلومة المعطاة، دون أن تنتج عن ذلك إعادة التأويل، وإنتاج الفرضيات التوقعية.

أما تداولية الخطاب التي اقترحناها هنا، فتفترض متكئةً على مفهوم القصد الإخباري الشامل، عمليةً لتحيين المعلومة المعطاة؛ وهو تحيينٌ لا يقتصر على التزايد، ويُؤثِّرُ علاوة على ذلك في تأويل الملفوظات الجديدة من طريق إنتاج الفرضيات التوقعية. فالفرقُ مَرَّةً أخرى، في هذه النقطة بين المقاربتين واضحٌ.

لختم هذا الكتاب لا يسعنا إلا أن نشير إلى أن تداولية الخطاب التي اقترحناها هنا برنامج أصيل يُدمِجُ حل مشكلاتٍ محلية بالأساس، مثل تأويل العبارات الإحالية في نظرية التمثيلات الذهنية، وتأويل أزمنة الأفعال والروابط من طريق الإجراءات المتصلة بالتمثيلات الذهنية، كما يُدْمِجُ حلَّ مشكلات شاملة، مثل تأويل الخطابات، دون الخضوع للنزعة الكلِّيَّة Holistique، وإنما عبر التوليف بين استراتيجياتٍ اختزاليةٍ واستراتيجياتٍ سياقيةٍ مبنيةٍ على مقاربة واقعية للسيرورات الذهنية البشرية، أي على نظرية الملاءمة. في الوقت الحاضر، يمكن لبرنامج البحث هذا أن يَتَصَدَّى لأربعة أبعاد:

أ- تطوير نظرية التمثيلات الذهنية؛

ب- إدراج المقاربة الإجرائية للروابط ولأزمنة الأفعال في نظرية التمثيلات الذهنية؛

ج- تطوير نظرية الذهن؛

د- المفْصَلة الصريحة والكاملة بين نظرية التمثيلات الذهنية ونظرية الذهن.

نأمل أن نكونَ قد أقنعنا القارئَ بوجاهة تَبَنِّي هذا البرنامج في البحث الذي يندرج رأساً في إطارِ تُحَدِّده نظريةُ الملاءمة، وبالالتحاق بركبِهِ.

بيبليوغرافيا

- ADAM, J.-M.

- (1990), *Éléments de linguistique textuelle*, Bruxelles, Mardaga.(1992), Les Textes: types et prototypes, Paris, Nathan.
- (1992), *Les textes : types et prototypes*, Paris, Nathan.

- ALPLANALP, L. (1997) «Weinrich: présentation et critique du système des temps du passé en français et en allemand», ms., Département de linguistique, Université de Genève, 23 p.

- ANSCOMBRE, J.-C. (1985), «Grammaire traditionnelle et grammaire argumentative de la concession», *Revue internationale de Philosophie* 39/155, 333-340.

- ARIEL, M. (1990), *Accessing Noun-Phrase Antecedents*, Londres, Routledge.

- ASHER, N. (1993), *Reference to Abstract Objects in Discourse*, Dordrecht/Boston/Londres, Kluwer Academic Publishers.

- AUCHLIN, A. (1989), «Analyse de discours et bonheur conversationnel», *Cahiers de Linguistique française* 11, 311-328.

- AUSTIN, J.-L. (1970), *Quand dire, c'est faire*, Paris, Le Seuil.

- BANFIELD, A. (1995), *Phrases sans parole Théorie du récit et du style indirect libre*, Paris, Le Seuil.

- BAR-HILLEL, Y. (1954), «Indexical expressions», Mind 63, 359-379.

- BARON-COHEN, 5. (1995), *Mindblindness. An Essay on Autism and Theory of Mind*, Cambridge (Mass.), MIT Press.

- BARTHES, R. (1966), *Critique et vérité*, Paris, Le Seuil.

- BENVENISTE, E. (1966), «Les relations de temps dans le verbe français», in *Problèmes de linguistique générale*, Paris, Gallimard, 237-250.

- BERRENDONNER, A. et REICHLER-BÉGUELIN, M.-J. (éds) (1995), *Du syntagme nominal aux objets-de-discours.SN complexes, nominalisations, anaphores, TRANEL* 23, Université de Neuchâtel.

- BICKERTON, D. (1990), *Language and Species*, Chicago, University of Chicago Press.

- BLAKEMORE, D. (1987), *Semantic Constraints on Relevance*, Oxford, Basil Blackwell.

- BLEULER, E. (1987), «Dementia Praecox or the group of schizophrenias», in *Cutting*, J. et Shepherd, M. (eds), *The Clinical Routes of Me Schizophrenia Concept*, Cambridge, Cambridge University Press.

- BLOOMFIELD, L. (1926), «A set of postulats for the science of language», *Language* 2, 153-164.

- BROWN, G. et YULE, G. (1983), *Discourse Analysis*, Cambridge, Cambridge University Press.

- CARRUTHERS P. et SMITH, P. (éds) (1996), *Theories of Theories of Mind*, Cambridge, Cambridge University Press.

- Cahiers de Linguistique française

  - 5 (1983), «Les Connecteurs pragmatiques», Université de Genève.
  - 6 (1985), «Discours théâtral et analyse conversationnelle», Université de Genève.

- CERVICAL (1997), *Le projet CERVICAL. Représentations mentales, référence aux objets et aux événements*, < http://www.loria.fr/-reboul/>.

- CHAROLLES, M. (1978), «Introduction aux problèmes de la cohérence des textes», *Langue française* 38, 7-41.

- CHAROLLES, M. et PEYTARD, J. (éds) (1978), *Enseignement du récit et cohérence du texte, Langue française* 38, Paris, Larousse.

- CHISS, J-L. et FILLIOLET, J. (éds) (1987), La *Typologie des discours, Langue française* 74, Paris, Larousse.

- CHOMSKY, N.

  - (1986), *Knowledge of Language : its Nature, Origin and Use*, New York, Londres, Praeger.
  - (1995), *the Minimalist Program*, Cambridge (Mass), MIT Press.

- COMBETTES, B. (1978), «Thématisation et progression thématique dans les récits d'enfants», *Langue française* 38, 74-86.

- DAVIES, M. et STONE, T. (eds)

  - (1995 a), *Mental Simulation. Evaluations and Applications*, Oxford, Basil Blackwell.
  - (1 995 b), *Folk Psychology. The Theory of Mind Debate*, Oxford, Basil Blackwell.

- DENNETT, D.C. (1990), *La Stratégie de l' interprète. Le sens commun et l' univers quotidien*, Paris, Gallimard.

- DIDEROT, D. (1981), *Paradoxe sur le comédien, précédé des Entretiens sur le Fils naturel*, Paris, Garnier-Flammarion.

- DOWTY, D.R. (1986), «The effect of aspectual class on the temporal structure of discourse: semantics or pragmatics?», *Linguistics and Philosophy* 9, 37- 61.

- DUCROT, O. et *al.* (1980), *Les Mots du discours*, Paris, Minuit.

- FAUCONNIER, G. (1984), *Espaces mentaux*, Paris, Minuit.

- FIENGO, R. et MAY, R. (1994), *Indices and Identity*, Cambridge (Mass.), MIT Press.

- FIENGO, R. et MAY, R. (1 996), «Anaphora and Identity», in Lappin, S. (ed.), *The Handbook of Contemporary Semantic Theory*, Oxford, Basil Blackwell, 117-144.

- FODOR, J.

- (1986), *La Modularité de l'esprit. Essai sur la psychologie des facultés*, Paris, Minuit.
- (1995), «A Theory of the Child's Theory of Mind», in Davies, M. et Stone, T. (eds), *Mental Simulation. Evaluations and Applications*, Oxford, Basil Blackwell.

- FREGE, G. et RUSSELL, B. (1994), *Correspondance, juin 1902- décembre 1904, mars- juin 1912*, Paris, E.P.E.L.

- FRITH, CD. (1996), *Neuropsychologie cognitive de la schizophrénie*, Paris, PUF. FRITH, U. (1989), *Autism, Explaining the Enigma*, Oxford, Basil Blackwell.

- GAIFFE, B. (1992), *Référence et dialogue homme-machine, vers un modèle adapté au multi-modal*, Thèse en Informatique, Université de Nancy 1.

- GENETI'E, G. (1972), Figures III, Paris, Le Seuil.

- GHIGLIONE, R. et TROGNON, A. (1993), *Où va la pragmatique*? *De la pragmatique à la psychologie sociale*, Grenoble, Presses Universitaires de Grenoble.

- GRICE, H.P. (1989), *Studies in the Way of Words*, Cambridge (Mass.), Harvard University Press.

- GROSS, M. (octobre 1997), «La traduction automatique», *Les langues du monde*, Dossier hors série de *Pour la science*, 126-130.

- GROUPE λ- 1 (1975), «*Car, parce que, puisque*», *Revue Romane* 10, 248-280.

HAMBURGER, K.

- (1957), *Die Logik der Dichtung*, Stuttgart, Klett-Cotta.
- (1986), *Logique des genres littéraires*, Paris, Le Seuil.

- HAPPÉ, F. (1994), Autism. *An Introduction to Psychological Theory*, Oxford, Basil Blackwell.

- HOBBS, J.R. (1985), *On the coherence and structure of discourse*, Report N° CLSI- 85-37, Center for the Study of Language and Information, Stanford, Ca.

- JACKENDOFF, R.
  - (1983), *Semantics and Cognition*, Cambridge (Mass.), MIT Press.
  - (1990), *Semantic Structures*, Cambridge (Mass.), MIT Press.

- KAMP, H. et REYLE, U. (1993), From *Discourse to Logic. Introduction to Model theoretic Semantics of Natural Language, Formal Logic and Discourse Representation Theory*, Dordrecht/Boston/Londres, Kluwer Academic Publishers.

- KAMP, H. et ROHRER, C. (1983), «Tense in texts», in Bäuerle, R., Schwarze, C. et von Stechow, A. (eds), *Meaning, Use, and interpretation of Language*, Berlin, de Gruyter, 250-269.

- KAPLAN, D. (1989), «Demonstratives», in Almog, J., Perry, J. et Wettstein, H. (eds), *Themes from Kaplan*, Oxford/ New York, Oxford University Press.

- KARTTUNEN, L. (1976), «Discourse Referents», in McCawley, J.D. (ed.), *Syntax and Semantics 7. Notes from the Linguistic Underground*, New York/ San Francisco/ Londres, Academic Press, 363-385.

- KLUM, A. (1961), *Verbe et adverbe*, Uppsala, Almqvist et Wiksell.

- KOZLOWZKA, M. (1998), «Aspect et classes aspectuelles», in Moeschler, J. et *al.*, *Le Temps des événements. Une approche pragmatique de la référence temporelle*, Paris, Kimé, chapitre V, à paraître en octobre.

- KRIPKE, S. (1982), *La Logique des noms propres*, Paris, Minuit.

- LAKATOS, I. (1978), *the Methodology of Scientific Research Programmes. Philosophical Papers, Vol. 1*, Cambridge, Cambridge University Press.

- LAKOFF, G. (1987), *Women, Fire, and Dangerous Things. What Categories Reveal about the Mind*, (Chicago, university of Chicago Press.

- LANGACKER, R. (1991), «Noms et verbes», *Communications 53 (Sémantique cognitive)*, 103-153.

- LASCARIDES, A. et ASHER, N. (1993), «Temporal interpretation, discourse relations and commonsense entailment», *Linguistics and Philosophy* 16, 437- 493.

- LASCARIDES, A. et OBERLANDER, J. (1993), «Temporal coherence and defeasible knowledge», *Theoretical Linguistics* 19/1, 1- 37.

- LEVINSON, S.C. (1983), *Pragmatics*, Cambridge, Cambridge University Press.

- LUSCHER, J-M.

  - (1989), «Connecteurs et marques de pertinence : l'exemple de *d'ailleurs*», *Cahiers de Linguistique française* 10, 101- 145.

  - (1994), «Les marques de connexion des guides pour l'interprétation», in Moeschler, J. *et al.*, *Langage et pertinence. Référence temporelle, anaphore, connecteurs et métaphore*, Paris, Presses Universitaires de Nancy, 175-227.

  - (1998), «Les approches textuelles», in Moeschler, J. *et al.*, *Le Temps des événements. Une approche pragmatique du temps et de l'aspect*, Paris, Kirné, chapitre IV, à paraitre en octobre.

- MANN, W.C. et THOMPSON, S.A. (1987), Antithesis: *Astudy in clause combining and discourse structure*, Technical Report N°. RS-87- 171, USC Information Science Institute, Marina Del Rey, Ca, April 1987.

- MARTIN, R. (1971), *Temps et aspect*, Paris, Klincksieck.

- MARTY, A. (1908), *Untersuchungen zur Grundlegung der allgemeinen Grammatik und Sprachphilosophie*, Halle, Max Niemeyer.

- MEHLJER, J. et DUPOUX, E. (1987), «De la psychologie à la science cognitive», *Le Débat* 47, 65-87.

- MILLER, G.A. (1956), «The Magical Number Five, Plus or Minus Two. Some Limits on Our Capacity for Processing Information», *Psychological Review* 63, 81-97.

- MILNER, J-C.

  - (1978), J) *De la syntaxe à 1'interprétation. Quantités, insultes, exclamations*, Paris, Le Seuil.
  - (1982), *Ordres et raisons de langue*, Paris, Le Seuil.
  - (1989), *Introduction à une science du langage*, Paris, Le Seuil.

- MOESCHLER, J.

  - (1982),*Dire et contredire. Négation et acte de réfutation dans la conversation*, Berne, Peter Lang.
  - (1985), *Argumentation et Conversation. Eléments pour une analyse pragmatique du discours*, Paris, Hatier.
  - (1989), *Modélisation du dialogue. Représentation de l'inférence argumentative*, Paris, Hermès.
  - (1994a), «Structure et interprétabilité des textes argumentatifs», *Pratiques* 84, 93- 1 1 1.
  - (1994b), «Anaphore et déixis temporelles. Sémantique et pragmatique de la référence temporelle», in Moeschler, J. *et al., Langage et Pertinence. Référence temporelle, anaphore, connecteurs et métaphore*, Nancy, Presses Universitaires de Nancy, 39- 104.
  - (1995), «La pragmatique après Grice contexte et pertinence», *L'Information grammaticale* 66, 25-31.
  - (1996a), *Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle*, Paris, Armand Colin.
  - (1996b), «Temporal deixis in narratives», in *Time, Space and îdentity, Second international Colloquium on Deixis*, Nancy, CRIN (28—30 mars 1996).

• (1998), «Les relations de discours et l'interprétation des événements», in Moeschler, J. *et al., Le Temps des événements. Une approche pragmatique du temps et de l'aspect*, Paris, Kimé, chapitre XIII, à paraître en octobre.

• (à paraître), «La représentation des événements dans la langue et dans le discours», in *Actes du* III [e] *Colloque International de Linguistique Française*, Salamanque, novembre 1997.

- MOESCHLER, J. *et al.* (1998), Le *Temps des événements. Une approche pragmatique du temps et de l'aspect*, Paris, Kimé, à paraître en octobre.

- MOESCHLER, J. et AUCHLIN, A. (1997), *Introduction à la linguistique contemporaine*, Paris, Armand Colin (Cursus).

- MOESCHLER, J. et REBOUL, A. (1994), *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*, Paris, Le Seuil.

- MULLIGAN, K. (ed.) (1990), *Mind, Meaning and Metaphysics. The Philosophy of Language of Anton Marty*, Dordrecht/ Boston/ New York, Kluwer Academic Press.

- PARRET, H. (éd.) (1993), *Temps et discours*, Louvain, Presses Universitaires de Louvain.

- PARSONS, T. (1990), *Events in the Semantics of English. A Study in Subatomic Semantics*, Cambridge (Mass.), MIT Press.

- PERNER, J. et Wimmer, H. (1985), ««John thinks that Mary thinks that.» Attribution of second-order beliefs by 5-10 years old children», *Journal of Experimental Child Psychology* 39, 437-471.

- PINKER, S. (1994), *The Language Instinct. The New Science of Language and Mind*, London, Allen Lane, The Penguin Press.

- POPPER, K.R. (1978), *La Logique de la découverte scientifique*, Paris, Payot.

- PREMACK, D. et WOODRUFF, G. (1978), «Does the chimpanzee have a «theory of mind»?», *Behavior and Brain Science* 4, 515-526.

- REBOUL, A. (1988-1989), «Pragmatique de l'anaphore pronominale», Sigma 12-13, 197-231.

- REBOUL, A.

  - (1989) «Résolution de l'anaphore pronominale: sémantique et/ ou pragmatique», *Cahiers de Linguistique française* 10, 77-100.

  - (1990), «The logical status of fictional discourse: what Searle' s speaker can't say to his hearer», in Burkhardt, A. (ed.), *Speech Acts, Meaning and Intentions. Critical Approaches to the philosophy of John R. Searle*, Berlin/ New York, de Gruyter, 336-363.

  - (1991), «Le plaisir dans la langue: les formes linguistiques de la jubilation», *Cahiers de Linguistique française* 12, 127-152.

  - (1992), «Le paradoxe du mensonge dans la théorie des actes de langage», *Cahiers de Linguistique française* 13, 125-147.

  - (1994), «The description of lies in speech acts theory», in Parret, H. (ed.), *Pretending to communicate*, Berlin, de Gruyter, 292-298.

  - (à paraître a), «La fiction et le mensonge, les «parasites» dans la théorie des actes de langage», *Interaction et Cognitions* 1/2.

  - (à paraître b), «Le linguiste, le zoologue et le cognitiviste. Vers une vision réaliste de la référence», in Moeschler, J. et Béguelin, M.-J. (éds), *Référence nominale et temporelle*, Berne, Peter Lang.

- Reboul, A. et MOSCHLER, J. (1995), «Le dialogue n'est pas une catégorie naturelle scientifiquement

pertinente», *Cahiers de Linguistique française* 17, 229-248.

- (1996), «Faut- i1 continuer à faire de l'analyse de discours?», *Hermes. Journal of Linguistics* 16, 61- 92.
- (1997), «Reduction and contextualization in pragmatics and discourse analysis», in Eckard, B. (ed.), *Pragmatik. Linguistische Berichte, Sonderheft* 8, 283-295.
- (1998), *La Pragmatique aujourd'hui. Une nouvelle science de la communication*, Paris, Le Seuil.

- RÉCANATI, F. (1993), *Direct Reference*, Oxford, Basil Blackwell.

- REICHENBACH, H. (1947), *Elements of Symbolic Logic*, New York, Free Press.

- ROSSARI, C. (1994*), Les Opérations de reformulation. Analyse du processus et des marques dans une perspective contrastive français-italien*, Berne, Peter Lang.

- ROULET, E.

- (1991), «Vers une approche modulaire de l'analyse du discours», *Cahiers de Linguistique française* 12, 53-81 .
- (1995), «Etude des plans d'organisation syntaxique, hiérarchique et référentiel du dialogue : autonomie et interrelations modulaires», *Cahiers de Linguistique française* 17, 123-140.
- (1996), «Une description modulaire de l'organisation topicale d'un fragment d'entretien», *Cahiers de Linguistique française* 18, 1l-32.
- (1997), «L'organisation polyphonique et l'organisation inférentielle d'un dialogue romanesque», *Cahiers de Linguistique française* 19, 149-179.

- ROULET, E. *et al.* (1985), L 'Articulation du discours en français contemporain, Berne, Peter Lang.

- RUBATTEL, C. (1989), «Constituants, fonctions et relations dans la phrase et dans le discours», in Rubattel, C. (éd.), *Modèles du discours*, Berne, Peter Lang, 85-104.

- RYLE, G. (1949), *The Concept of Mind*, Londres, Hutchinson.

- SAUSSURE, F. de (1916/1968), *Cours de linguistique générale*, Paris, Payot.

- SAUSSURE, L. de (1998), «L'approche référentielle : de Beauzée à Reichenbach», in Moeschler, J. et al., *Le Temps des événements. Une approche pragmatique du temps et de l 'aspect*, Paris, Kimé, chapitre I, à paraître en octobre.

- SAUSSURE, L. de et STHIOUL, B. (1998), «L'approche psychologique : Damourette et Pichon», in Moeschler, J. *et al.*, *Le Temps des événements. Une approche pragmatique du temps et de l 'aspect*, Paris, Kimé, chapitre III, à paraître en octobre.

- SCHMALE-BUTON, E. et SCHMALE, G. (1984), *Conversations téléphoniques*, Bielefeld, Université de Bielefeld.

- SEARLE, J.R. (1972), *Les Actes de langage*, Paris, Hermann.

  - (1973), «Austin on locutionary and illocutionary acts», in Berlin, sir I. (ed.), *Essays on J.L. Austin*, Oxford, Clarendon Press, 141-159.
  - (1982), *Sens et expression*, Paris, Minuit.
  - (1992), «Conversation», in Parret, H. et Verschueren, J. (eds), *(On) Searle on Conversation*, Amsterdam, John Benjamins, 7-29.
  - (1995), *La Redécouverte de l'esprit*, Paris, Gallimard.

- SEARLE, J.R. et VANDERVEKEN, D. (1985), *Foundations of Illocutionary Logic*, Cambrîdge, Cambndge University Press.

- SHANNON, C. et WEAVER, W. (1949), *The Mathematical Theory of Communication*, Urbana, University of Illinois Press.

- SPERBER, D. et WILSON, D. (1989), *La Pertinence. Communication et cognition*, Paris, Minuit.

- STATI, S. (1990), *Le Transphrastique*, Paris, Presses Universitaires de France.

- STHIOUL, B.

  - (1998 a), «La conceptualisation du temps : Guillaume», in Moeschler, J. *et al.* , *Le Temps des événements. Une approche pragmatique du temps et de t 'aspect*, Paris, Kimé, chapitre II, à paraître en octobre.
  - (1998 b), «Temps verbaux et point de vue», in Moeschler, J. *et al.*, *Le Temps des événements. Une approche pragmatique du temps et de l 'aspect*, Paris, Kimé, chapitre IX, à paraître en octobre.

- TROGNON, A. (1995), «Structure interlocutoire», *Cahiers de Linguistique française* 17, 79-98.

- TROGNON, A. et BRASSAC, C. (1993), «L'enchaînement conversationnel», *Cahiers de Linguistique française* 13, 108-124.

- TROUBETZKOY, N.S. (1949), *Principes de phonologie*, Paris, Klincksieck.

- VANDERVEKEN, D. (1993), «La théorie des actes de langage et l'analyse de la conversation», *Cahiers de Linguistique française* 13, 9-61.

- VAN DIJK, T.A. (1977), *Text and Context Explorations in the Semantics and Pragmatics of Discourse*, Londres, Longman.

- VENDLER, Z. (1967), *Linguistics in Philosophy*, Ithaca, Cornell University Press.

- VET, C.

  - (1980), *Temps, aspects et adverbes de temps en français contemporains*, Genève, Droz.

• (éd.) (1995), *Théories sémantiques et modélisation*, *Sémiotiques* 9, Paris, Didier- Erudition.

- VUILLAUME, M. (1990), *Grammaire temporelle des récits*, Paris, Minuit.

- WEINRTCH, H.

•(1973), *Le Temps. Le récit et le commentaire*, Paris, Le Seuil.

• (1964), Tempus, Stuttgart, Verlag W. Kohllamer.

- WILLIAMS, D. (1992), *Nobody Nowhere*, London, Corgy Books.

ملاحق الترجمة

التعريف ببعض الأعلام(*)

-A-

لور ألبلانالب Laure Alplanalp

لسانية سويسرية تدرِّس اللغة الألمانية في جامعة لوزان، وتعمل مترجمةً من الألمانية إلى الفرنسية، ومستشارةً في هذا المجال للعديد من المؤسسات الدولية. من أعمالها:

- (2001), *Vers une théorie sémantico-pragmatique pour la traduction*, Kümmerle.
- (1998), *La pertinence et la traduction,* [*ou, Comment la pertinence peut être mise au service de la traduction*], Université de Lausanne, Centre de traduction littéraire.

-B-

يِهُوشُوَا بار هيلل Yehoshua Bar-Hillel

فيلسوف ولساني ورياضي (1915- 1975)، تأثر بالنظرية المنطقية للغة لدى رودولف كارناب. عرف بأعماله الرائدة في التداولية (اللسانية)؛ من أعماله:

- (1971) (éd.) *Pragmatics of Natural Languages,* Humanities Press, New York.

*- اعتمدنا في التعريف بهؤلاء اللسانيين ونظرياتهم ومقترحاتهم على مواقع الجامعات التي ينحدرون منها، وعلى المعجمينِ اللسانيَّيْنِ:

-Jean-François Dortier (dir.) (2007), *Le dictionnaire des sciences humaines*, Editions Sciences Humaines, 1ère edi., DELTA, Paris.

- Sylvie Mesure et Patrick, Savidan (dir.) (2006), *Le dictionnaire des sciences humaines*, 1 ère édi., «Quadrige», PUF, Paris.

وقد اعتددنا من ذلك بما له صِلةٌ وثيقةٌ بالكتاب المُتَرْجَم تيسيراً لفهم طروحاته وجدالاته والتفاعل معها.

- (1970), *Aspects of Language: Essays and Lectures on Philosophy of Language, Linguistic Philosophy and Methodology of Linguistics,* Magnes Press, Jerusalem.
- (1954), *Indexical expressions*, Mind, n.s., vol. 6.

للاطلاع على إسهاماته في تطوير التداولية يُنظَر الفصلانِ الأول والثاني من كتاب:

- Armengaud, F. (2007), *La pragmatique*, PUF, Paris.

-C-

بيتر كاروترز **Peter Carruthers**

فيلسوف أمريكي ولد سنة 1959، تلقى تعليمه في جامعة ليدز، وأنجز رسالة دكتوراه في الفلسفة بجامعة أكسفورد بإشراف مايكل دوميت M. Dummett. كُلِفَ بتدريس الفلسفة بجامعة إسكس Essex، وجامعة كوين Queen في بلفاست، وجامعة سانت أندروز ST. Andrews. وجامعة أكسفورد، ثم درَّس الفلسفةَ في جامعة شيفيلد Sheffield حيث أسس وأشرف على مركز هانغ سنغ للدراسات المعرفية Centre Hang Seng d'Etudes Cognitives.

وفَّقَ كاروترز، في دراسته دورَ اللغة في الجانب المعرفي، بين اتجاهينِ متعارضين: الأول يتزعمُه مشرفُه مايكل دوميت الذي يذهب إلى استحالة الفكر خارج إطار اللغة، ويدعمُه أيضاً باحثونَ في العلوم الاجتماعية، يعتقدون أن للغات الطبيعية التي يتعلمها الأشخاص في طفولتهم تأثيراً عميقاً في طبيعة تفكيرهم. أما الثاني، فيتبناه فلاسفة أمثال جيري فودور، وزمرةٍ من الباحثين في العلوم المعرفية؛ ويرى هذا الاتجاه أن اللغة جهازٌ إدخالٍ وإخراجٍ خاصٌّ بالمعرفية، ولا تؤدي أيَّ دور مهم في التفكير ذاته.

لقد دافع كاروترز عن خيار ثالث في كتابه *"The Architecture of the Mind: massive modularity and the flexibility of thought"* الصادر سنة 1996، حيث افترض فيه أن التفكير يمكن أن يحدث في غياب اللغة، لكن للغة دوراً تأسيسياً في التفكير الواعي، واستدل على ذلك بأن التكرارات الذهنية للفعل المنحدر من مصدر صُوَريٍّ تؤدي دورا عميقا في الاستدلال البشري العملي.

عُنِيَ كاروترز بفلسفة الذهن، وفلسفة علم النفس، والعلوم المعرفية. واشتغلَ بالخصوص في نظريات الوعي ودور اللغة الطبيعية في المعرفية البشرية، وقالبية الذهن. كما نشر كتباً في مواضيع من قبيل: ذهنية الحيوانات وطبيعة السيكولوجيا الشعبية وحالتها.. إلخ. تنكب أعماله الحالية على الميتامعرفية، حيث يُعِدُّ كتاباً بعنوان "*Mind-Lecture and* Meta-Cognition"، يبحث فيه الأساس المعرفي لفهمنا لعقول الآخرين، وعلاقة هذا الفهم بقدرتنا على الوصول إلى عقولنا. من أعماله:

-(2006), *The Architecture of the Mind: massive modularity and the flexibility of thought*, Oxford University Press.

-(2005), *Consciousness: essays from a higher-order perspective*, Oxford University Press.

-(2004), *The Nature of the Mind: an introduction*, Routledge.

-(1999), *The Philosophy of Psychology*, Cambridge University Press.

بيرنار كومبيت **Bernard Combettes**

لساني فرنسي ولد سنة 1942 تابع دراسته في جامعة مونبليي وحصل على شهادة التبريز في النحو سنة 1964، وأطروحة السلك الثالث سنة 1968. اشتغل أستاذاً مساعداً سنة 1969 في جامعة نانسي2 Nancy 2، ثم أستاذا محاضراً (مؤهَّلاً) سنة 1981. نال شهادة دكتوراه الدولة بأطروحة معنونة بـ"أبحاث في رتبة مكونات الجملة في الفرنسية الوسيطة". تناول في أبحاثه ودراساته العديدة مجالاتِ المعجم، الظروف، والحروف، والتبعية، والعائدية وأزمنة الأفعال، والخطاب المنقول، وواسمات التلفظ وذلك في اللغة الفرنسية (المعاصرة والقديمة والوسيطة) وفي لغات أخرى.

ويُعَدُّ كومبيت من أشهر الدارسين (في فرنسا وخارجها) في النص والخطاب، بعد صدور أعماله: "من أجل نحو نصي" "*Pour une grammaire textuelle*" سنة 1983، و"تنظيم النص" "*L'organisation du texte*" سنة 1992.

أدار مجلة *Verbum* منذ صدورها ولسنوات عديدة، كما نشر مقالات عديدة في مجلة *Pratiques*، تناول فيها تدريس النحو وديداكتيك اللغة الفرنسية في جميع أسلاك الدراسة. ويعد في الحقل الديداكتيكي مرجعاً عمدة. لهذا ترأس الفريق التقني حول

برامج اللغة الفرنسية من 1990 إلى 1993 في المجلس الوطني للبرامج التابع لوزارة التربية الفرنسية. وبهذا أدخل مفاهيم لسانيات النص وتحليل الخطاب في تدريس الأدب والنحو.

للاطلاع على مساره العلمي يُنْظر الكتاب التكريمي الذي أصدره زملاؤه:

- O. Bertrand, S. Prévost, M. Charolles, J. François et C.Schnedecker (éds) (2008), *Discours, Diachronie, stylistique du français: Etudes en hommage à Bernard Combettes*, Peter Lang, Bern.

-D-

جاك داموريت **Jacques Damourette**

لساني فرنسي ولد سنة 1873 وتوفي سنة 1943. ألف مع إدوارد بيشون Edouard Pichon نحواً للغة الفرنسية ذا منحىً سيكولوجي في سبعة أجزاء. وهو كاتب عام للمجلة اللسانية ذائعة الصيت *Le Français Moderne*.

من أعماله:

- (1911-1940), *Des mots à la pensée, essai de Grammaire de la langue française*، (en coll avec Eduard Pichon), éd. d'Artrey, Paris.
-(1939), *Traité moderne de la ponctuation*, Larousse, Paris.

دانييل كليمون دنيت **Daniel Clement Dennett**

فيلسوف أمريكي ولد سنة 1942، أستاذ للفلسفة ومدير مركز الدراسات المعرفية التابع لجامعة توفتس Tufts (Medford, Massachusette). حصل على الإجازة في الفلسفة في هارفارد سنة 1963، وتابع دراسته في جامعة أوكسفورد بتأطير الفيلسوف الإنجليزي جيلبير رايل. في هذه المرحلة بدأ دنيت يَنْشَغِلُ بالوعي من منظور طبيعي، فحَرَّر أطروحتَه الأولى في موضوع المحتوى والوعي سنة 1969. وفي سنة 1971، عاد إلى جامعة توفتس فعين أستاذا بارزا "للفنون والعلوم".

اشتغل دنيت، سنة 1996 مع فريق من MIT حاوَل صنع روبو ذكي، وواعٍ أطلق عليه Cog. نشر أعمالاً عدة طور فيها أطروحاتِه الطبيعيةَ عن الوعي.

يتمثّل طموحُه العلمي في إدماج دراسة الذهن ضمن منظور فلسفي يُبعِد الإحالةَ على الوحدات والخصائص غير الفيزيائية، إذ يرى أن الفلسفة يجب ألا تبتعد عن العالم الطبيعي، وأن فلسفة الذهن عليها إدماج معطيات علوم الطبيعة في تفسيرها للوعي وللظواهر الذهنية الأخرى. فالوعي والذهن ظاهرتان طبيعيتان يمكن تفسيرهما علمياً. إلا أن دنيت لا يستخلِصُ من ذلك -بخلاف بعض زملائه الطبيعيين- لزوم تفضيل العلم على الحس المشترك. فقد اعتبر العديد من الفلاسفة الطبيعيين أن معتقداتنا المشتركة عن الذهن ما هي إلا "سيكولوجيا شعبية" أو ساذجة (*Folk psychology*) ترتكز على مفاهيم عادية وشائعة كَـ"الآلام" و"المعتقدات" و"الرغبات" إلخ. فأنصار المادية الإقصائية Matérialisme éliminative (أمثال كشورشلاند Churchland، وكوين Quine وستايك Stick) يذهبون إلى ضرورة التخلي عن هذه السيكولوجيا "الرخوة" واستبدال المعارف التي تقدمها علوم الأعصاب والدراسة العلمية للسلوك بها. لأن هذه السيكولوجيا، في نظرهم، تقود إلى الاعتقاد بوجود وحدات ذهنية غير موجودة أصلاً، شأنُها في ذلك شأنُ الآلهةِ الأسطورية التي يَنْحصِرُ دورُها في تفسير الظواهر الطبيعية. إن هذه الوحدات الذهنية -في منظور هؤلاء- كانت جزءا من هذه التخيلات، لكنها ما زالت تؤدي اليوم دوراً تفسيرياً غيرَ مشروع في فهم سلوك الكائنات الحية.

أما دانييل دنيت فلا يستخف بخطاب الحس المشترك حول الحالات الذهنية، ويدعم فكرة كون جوهر السيكولوجيا الشعبية صحيحاً ما دامت لها قوة توقعية حقيقية فيما يخص سلوك الفاعلين العقلانيين، لكنه ينفي أن هذه الحقيقة سبب للاعتقاد بوجود هذه الوحدات التي تفترضها هذه السيكولوجيا. يرى دنيت أن القاموس الذي نستعمله لوصف الحياة الذهنية يسهم بامتلاك استراتيجية تطورت على نحوٍ يمكننا من توقع السلوكات الدالة للحيوانات، وللناس. ففي حياتنا، نحن غير قادرين على توقع هذه السلوكات وتفسيرها بدون امتلاك معرفة عميقة ومفصلة عن الواقع الفيزيائي للفاعلين. لذا يجب في نظره، الإقرار بقيمة الخطاب الموجود عن الحياة الذهنية باعتباره استراتيجية توقعية. وبعبارة أخرى، قد تضع علوم الطبيعة

نظريّاً، رهن إشارتنا طريقةً لتوقع السلوك، تستغني عن هذه السيكولوجيا، لكن في المستوى العملي يبدو أن هذا لَـمَّا يتحقق. من أعماله الأساسية:

- (2003), *Une théorie évolutionniste de la liberté*, tr. fr. Christian Cler, Odile Jacob, Paris.
- (1996), *La diversité des esprits*: *une approche de la conscience,* tr. Fr. Alexandre Abensour, Hachette, Paris.
- (1987), *La stratégie de l'interprète*, tr. Fr. Pascal Engel (1990), Gallimard, Paris.
- (1978), *Brainstorms: Philosophical Essays on Mind and Psychology*, Montgomery (Vt.), Bradford Books.

يجد القارئ عرضا مفصلا لنظرية دنيت، وإسهاماته العلمية في الكتاب التالي:

- J. Symons (2005), *Dennett, un naturalisme en chantier*, PUF, Paris.

-G-

جوستاف غيوم **Gustave Guillaume**

لساني فرنسي ولد سنة 1893 وتوفي سنة 1960، تلميذُ اللسانيِّ أنطوان ميي Antoine Meillet. درَّس في المدرسة التطبيقية للدراسات العليا Ecole Pratique Des Hautes Etudes (E.P.H.E) من 1938 إلى 1960.

أطلق على التخصص اللساني الذي أسَّسه "سيكوميكانيكا اللغة" "Psychomécanique". وهو عِلْم الميكانيزمات الفكريّة الأساسيةِ التي تؤدي دوراً في توليد اللغة، الذي يتصوره نظاماً من التمثيلات التي يُتاحُ انطلاقا منه، وبوساطة علامات مناسبة، إنتاجُ أفعال اللغة وإرسال الخطابات. ويتكاملُ هذا التخصصُ مع تخصصيْنْ آخرين، أولهما "Psychosystématique" (موضوعُه دراسة الأنظمة اللسانية القائمة)، وثانيهما "Psychosémiologie" (يدرُسُ العلاماتِ اللسانيةَ في علاقاتها بـ"مدلولات القوة" التي تثيرُها العلاماتُ و"مدلولات الفعل" التي تُمَكِّنُ من إنجازها. فمدلولات القوة إمكاناتٌ عَمَلِيَّة قد تتحقق في قصد الخطاب بالتقاط نقطة معينة من الحركات. فكلُّ شيءٍ إذاً حَرَكِيٌّ (Cinétique) وميكانيكيٌّ في اشتغال اللغة. خذ الفعل مثلا، هو جزءٌ من اللغة يترجِم تولُّد الصورة الذهنية للزمن. فكلُّ شكلٍ من

أشكـال الفعل -الجِهيَّةِ والصيغةِ والزمنيةِ والشخصيةِ- يُوافِقُ التقاطاً يُنْجَزُ في نقطـة معينة من هذه العملية.

تَقومُ أصالةُ مقاربة غيوم على قَرْنِ اللغةِ بالفكر: إذْ تسمح اللغةُ للفكر بأن يُفَكِّرَ في ذاته. ففي نشاط اللغة، يتم كل شيء أثناء الانتقـال مـن اللغـة إلى الخطـاب، أي الانتقال من الفكر المتصل إلى عبـارة مُجَـزَّأةٍ بالـضرورة. بعـد وفـاة غيـوم تـوارت التخصصاتُ التي أسسها وراء أستار النـسيان عقـوداً طويلـةً، لكنهـا بـدأت تلفـت اهتماماً لافتاً من قبل الباحثين، خاصة في أعقاب تطور الأبحاث المعرفية.

يُنظَر للمزيد من التوسع مقال فرانسيس طوليس Francis Tollis:

- (2008), «*La linguistique de Gustave Guillaume:de l'opérativité à la socio-opérativité?*». Cahiers de paraxématiques, 51.

-H-

كَاتْ هامبورغر **Käte Hamburger**

ناقدة أدبية وفيلسوفة ألمانية ولـدت سـنة 1896 وتوفيـت سـنة 1992 اشـتغلت أستاذة في جامعة شتوتغارت درَسَتْ في كتابها "منطق الشعر" "*Die logik der Dichtung*" (1957) الذي يندرج في حقل النظرية الأدبية- الـزمنَ في الأنـواع الأدبيـة الكـبرى (الغنائي والملحمي والدرامي). وكانت أهم نتيجة توصـلت إليهـا هـي إقامـة تمييـزٍ شكليٍّ بين النوعين الملحمي والدرامي من جهة، والنوع الغنـائي أو الوجـودي مـن جهة ثانية. إذ حدَّدتِ التخييلَ الملحمي بالتقابل مع السرد التاريخي، وتوصلت إلى أن الزمن الفعلي المستعمل في التخييل (الماضي المنقطع Le pétrit) يَفْقِد علـى العمـوم دلالتَه الزمنية ووظيفته في مَوْقَعَة الأحـداث المحكيـة في ماضـي الـسارد أو القـارئ، وتؤدي الظروفُ الزمنيةُ والمكانيـةُ (أمـسِ، اليـومَ، غـداً، هنـا إلخ) وظيفـةَ المفـاهيم والرموزِ المستقلة عن موقع السارد في المدة أو في المكان. ليس هناك، في نظرها، رواية أو مسرحية بدون خلق شخصيات خيالية، وليس هناك قصيدة غنائية بدون حـضور ذات موجودة في الواقع.

-K-

هانس كامب Hans Kamp

فيلسوف ولساني ومنطقي هولندي ولد سنة 1940. عرفت أعمالُه في الدلالة الصورية وبخاصة نظريته التمثيلات الخطابية (Discourse Representation Theory) شهرةً كبيرةً وتطبيقاتٍ واسعةً في فلسفة اللغة، واللسانيات، وكذلك في الإعلاميات خاصة المعالجة الآلية للغات.

التحق، بعد دراسته للفيزياء والرياضيات والمنطق بهولندا، بجامعة كاليفورنيا بلوس أنجلوس، حيث أنجز رسالة دكتوراه بإشراف المنطقي ريتشارد مونتاج Richard Montague بأطروحة موسومة بـ"*Tense Logic And The Theory Of Linear Order*". وفيها أدرج العاملينِ الزمنيين *Since* و*Until* في التحليل المنطقي الدلالي. في هذه المرحلة ذاتها أحْدَث مونتاج ثورةً في فلسفة اللغة باقتراحه معالجةً آلية للدلالة، تُعْرَفُ اليومَ بـ"دلالة مونتاج". غير أن هذه المعالجة الآلية ينحصر موضوعها في الجملة التصريحية المحضة دون سِواها. ولهذا لا تُحيط بالظواهر الدينامية المتصلة بسياق الخطاب، من قبيل الإحالة الاسمية بين الجمل. ولسد هذه الثغرة، وَضَعَ هانس كامب، في مقالِه المشهور"*A Theory of truth Semantic representation*" أسسَ نظرية التمثيلات الخطابية. وتسمح هذه النظريةُ، بفضل التعريف الدينامي لشروطِ صدقِ الروابطِ المنطقية، للأسوار بتوسيع حمولتها الدلالية بشكل دينامي.

درَّس في جامعات عدة منها كورنيل وأمستردام ولندن وأوستن. أُسْنِدَ إليه كرسي المنطق الصوري وفلسفة اللغة بجامعة شتوتغارت ما بين سنتي 1988 و2008.

دافيد بنيامين كابلان David Benjamin Kaplan

فيلسوف ومنطقي أمريكي ولد سنة 1933؛ يُدرِّس في جامعة كاليفورنيا لوس أنجلس (UCLA). يهتم أساساً بالمنطق والمنطق الفلسفي، والمنطقي الجهي، وفلسفة اللغة، والميتافيزيقا، والإبستمولوجيا. عُرف خصوصا بأعماله حول الإشاريات، والقضايا، والإحالة في السياقات القصدية.

دافع عن أطروحة دكتوراه موضوعها "أسس المنطق القصدي" "Fondations of Intensional logic Intensionnel" بإشراف رودولف كرناب. لم يَجِدْ في دراسته عن المقاربة الصورية الصرفة. تتناول أغلب محاضراته فلسفةَ اللغة وبالخصوص أعمال برتراند راسل وبيتر فريدريك ستراوسن و"منطق أسماء الأعلام" لكرايبك Kripke.

ميَّزَ كابلان، من أجل تجاوز عجز دلالة غوتلوب فريجه (في حديثه عن المقولتين Sinn وBedeutung، اللتين تُتَرْجَمان بـ"المعنى" و"المرجع" أو المحال عليه)[20] عن تفسير تأثُّرِ اللغة بالسياق وانفعالِها به بين *الخاصية Caractère والمحتوى Contenu*. الأولى هي الدلالة اللغوية للعبارة، والمحتوى هو القضية (أو العنصر القضوي) التي تعبر عنه العبارة في سياقٍ معيَّن. أما السياق في رأيه فيمكن صَوْرَنَتُه بأنه مجموعة تضُمُّ متكلماً، ومكاناً، وعالماً ممكناً.

انطلاقا من هذه التمييزات المجملة عرَّف كابلان الخاصية والمحتوى على نحو دقيق. فالأولى تُحدِّد دالةً تقترن بعبارة من طريق التواضع. أما المحتوى، فيُحدِّد دالةً تأخذ عناصر ظروف التقييم المناسبة من أجل تحديد الماصدق Extension وتُرجِعُهُ قيمةً مجردةً أي مفهوماً Intension. وتجدر الإشارة إلى أن التفريق بين الماصدق والمفهوم يرتبط باسم مشرفِه كرناب. وهو تفريق قريبٌ من تفريق فريجه بين المحال عليه والمعنى.

بهذا الاعتبار، يتأتّى لنا القوْلُ إنَّ عبارة تتأثَّر بالسياق (أو يَنْفعِلُ به معناها)، إذا وفقط إذا كان محتواها يُحدِّدُ دالَّةً غيرَ ثابتةٍ. وتُعَدُّ العبارةُ غيرَ متأثِّرةٍ بالسياق (أو

20- للاطلاع على الإشكالات التي طرحتْها ترجمةُ مصطلحات فريجه وفتغنشتاين إلى العربية، يُنْظر مقال محمد عبد السلام الأشهب المعنون بـ*تلقي كتاب Philosophische Untersuchungen في الترجمة العربية: من بحوث إلى تحقيقات، دراسة نقدية*، وبخاصة ما ورد في الهامش رقم 20، ونصُّه: "في الهامش رقم 19 علق المراجِع عبد الغفار مكاوي على ترجمة عزمي إسلام لكلمة Meaning بمعنى وقال في ظني أن الأمر يتعلق بالدلالة لا بالمعنى، وكان من الأولى أن تترجم Bedeutung إلى الانجليزية بـ Reference، وأن معنى يجب أن تكون مقابلاً لـ Sinn التي يقابلها في الإنجليزية Sense بحوث فلسفية، ص. 71 [....] هذا الاقتراح الذي قدَّمه ينطبق على Bedeutung und Sinn كما وردت في المقال الشهير لغوتلوب فريجه "حول المرجع و المعنى".
مقال سيصْدُرُ قريباً في كتاب جماعي تكريماً للأستاذ اليزيد الراضي، ضمن منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير.

معناها غير مُنْفَعِلٍ به)، إذا وفقط إذا كان محتواها يُحدِّدُ دالَّةً ثابتةً. علاوة على ذلك، لا مَحَلَّ للتمييز بين *الخاصية والمحتوى* إنْ كنْتَ راغِباً في فهْم العبارات التي تتأثر بالسياق.

-L-

إيمري لاكاتوس Lakatos Imre

(1922- 1974) منطقي وإبيستمولوجي مجري؛ وهو تلميذ الفيلسوف والإبيستمولوجي الألماني كارل بوبر. له مؤلفات عديدة أشهرها:

- (1994), *Histoire et méthodologie des sciences. Programmes de recherche et reconstruction rationnelle,* Trad. de l'anglais par Catherine Malamoud et Jean-Fabien Spitz sous la dir. de Luce Giard. Introd. de L. Giard, PUF., Paris.

وقد صدرت ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية:

- إيمري لاكاتوس، تاريخ العلوم ومنهجيتها، برامج البحث والبناء العقلاني الجديد، ترجمة وجيه أسعد، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011.

ستيفان ليفنسون Levinson Stephen

باحث بريطاني مختص في العلوم الاجتماعية ولد سنة 1947. عُرِف بدراساته عن العلاقات بين الثقافة واللغة والمعرفية. يعمل حاليا مديراً علمياً لمعهد ماكس بلانك Max Planck للسانيات النفسية في مدينة نيميكَ بهولندا.

حصل على باكلوريوس في الأركيولوجيا والأنثروبولوجيا الاجتماعية في كوليج King، بكامبريدج؛ ودكتوراه في الأنثروبولوجيا اللسانية في جامعة كاليفورنيا بيركلي. شغل عدة مناصب في جامعة كامبريدج، وجامعة ستانفورد وفي الجامعة الوطنية الأسترالية.

حصل سنة 1992 على جائزة Stirling. وهو عضوٌ منتخَبٌ في مركز ستانفورد للدراسات العليا في علوم السلوك Centre Stanford of Advanced Study in Behavioral Sciences.

كـان أول كتـابٍ أنجـزه مـع جـون كـومبريز John Gumperez في اللـسانيات الاجتماعية التفاعلية، تناولا فيه نماذج التفاعل في جماعة متعددة اللغات في الهند. لـه كتابات غزيرة في مجال التداولية، حيث أنـتج الـدليل الـشامل الأول في هـذا المجـال (1983) . يـستوي عملُـه التـداولي في إطـار مـا أسمـاه مظلـة غـرايس Gricean umbrella، وهي نظرية عامة للتواصل تُركِّزُ على دور الاستلزامات التخاطبية.

ويُعَدُّ كتابُـه "التـأدب: كليـات في اسـتعمال اللغـة" Politeness: Universals in language usage (1978–1987) الذي أنجزه مع بينلوب براون Penelope Brown عملاً مؤسِّساً لنظرية التأدب.

يتمحور عمله في مختبر البحث الذي تُمَوِّلُهُ جمعيةُ ماكس بلانـك حـول التعـدد اللغـوي، ودوره في العلـوم المعرفيـة. في سـنة 2009 نـشر مـع نيكـولا إيفـانس Nicholas Evans مقالا علميا أثار جـدالاً حـاداً، إذ ناقـشا رفـض وجـود الكليـات اللغوية غير المبتذلة Non-trivial، واستدلا فيه على أن التعدد اللغـوي معطـى مهـم للعلوم المعرفية.

أسهم ليفنسون بشكل فعال في إعادة تقيـيم مفهـوم النـسبية اللغويـة في بدايـة التسعينيات من القرن الماضي. إذ بَيَّنَ في أعماله حول اللغة والفضاء (ليفنس وبراون 1993، 2003، وليفنسون 2006) شكلاً من النسبية اللغوية مستدلا على أن متكلمي لغاتٍ تستعملُ أنظمةً مكانيةً مختلفةً يَحلونَ المهامَ المكانيةَ غيرَ اللفظية بطريقة متباينة. من أعماله:

- (2003), *Space in language and cognition: explorations in cognitive diversity*, Cambridge: Cambridge University Press
- (2000), *Presumptive Meanings: The Theory of Generalized Conversational Implicature*, MIT Press.

جان مارك لوشير **Luscher Jean-Marc**

لساني سويسري. أستاذ اللسانيات ومدير دار اللغات، له كتاب جماعي مع جاك موشلار وآن روبول وجاك جاييز بعنوان "اللغة والملاءمة":

- (2000), *Langage et Pertinence*, Collection Processus Processus Discursifs, Broché, Paris.

ومن أعماله:

-(1989), «Connecteurs et marques de pertinence, l'exemple de *d'ailleurs*», *Cahiers de Linguistique Française n⁰ 10*, Université de Genève, 101-145.

-(1989), «Connecteurs et guidage inférentiel, propositions pour une perspective interlingue», *Bulletin CILA 50*, Université de Neuchâtel, 47-58.

-M-

Miller George Armitage **جورج أرميتاج ميلر**

عالم نفسٍ أمريكيٌّ ولد سنة 1920 وتوفي سنة 2012. درس مدةً طويلة علم النفس بجامعتي هارفارد وبرينستون. أسهمت أبحاثه في تأسيس علم النفس المعرفي. منذ 1956، بيَّن بشكل تجريبي أن معالجة معلومة على المدى القريب (الذاكرة المباشرة)، محصورةٌ في سبعة عناصرَ (كلمات، أو حروف، أو أعداد، أو سطور إلخ) ففي مواجهة وحدات معلومة أكثر تعقيدا، تستوعب الذاتُ هذا التعقيدَ من طريق التمييز من 5 إلى 7 فئاتٍ بحسب غاياتها أو أهدافها العمليَّةِ. عُنِيَ ميلر كذلك بدراسة اللغة والتواصل مدافعا بالخصوص عن منظور إجرائي Perspective procédurale في الاكتساب الدلالي (دلالة الكلمات يتم تعلمها باستعمالها في وضعيات). وقد شكَّل نشره كتاب "Plans and Structure of behavior" بالاشتراك مع زميله Jerome Brunner ثورة معرفية في علم النفس، انطلاقا من نقد النموذج السلوكي واستبدال نموذج الضبط التلقائي Modelé de Régulation spontanée (T.O.T.E) به.

أشهرُ أعمال ميلر هي أبحاثه التي تناول فيها حدود المعرفية البشرية؛ نُشِرت نتائجها منذ 1956 في مقال علمي موسوم بـ "*The Magical Number Seven, plus or Mines Two*". أظهرت التجاربُ التي أوردها في هذا المقال أن عدد العناصر التي نستطيع تخزينها في الذاكرة قصيرة المدى لا يربو على سبعة. غير أنَّ ميلر لم يُشِرْ إلى أصل هذا التحديد، ولماذا يساوي سبع وحداتٍ أي 2.5 bits للعديد من السيرورات السيكولوجية.

أسس ميلر مع جيرون برونير Jerome Brunner سـنة 1960 مركـز الدراسـات المعرفية في هارفارد. من أعماله:

- (1976), Johnson-Laird, P.N., Col., *Language and Perception*, NY, Harvard University Press
- (1956), «The magical number seven, plus or minus two. Some limits on our capacity for processing information ». *Psychological Review*, vol 63, n°2.

جان كلود ميلنير Milner Jean Claude

لساني وفيلسوف وكاتب مقالات فرنسي، ولد سنة 1941. استفاد مـن محاضـرات لويس ألتوسير، وجاك لاكان، ورولان بارت في المدرسـة العليـا. عُـينَ بعـد تخرُّجـه أستاذاً للسانيات في جامعة باريس-ديدرو. وقد أسْهَم في التعريف بالنظريات اللسانية التوليدية في الوسط الأكاديمي الفرنسي، بترجمة "مظاهر البنية التركيبية" لشومسكي.

أعَدَّ أطروحته للدكتوراه بإشراف أنطوان كوليـولي Antoine Culioli في جامعـة باريس 7. ودرس، بفضلِ تأثيرِ مشرفِه، مسألتي التعريفِ والصلةِ بين المعنى والتركيب دراسة متأنِّيةً. وضـع في كتابـه "Introduction à une science de langage" (1989) لبناتِ مشروعٍ لسانيٍّ عامٍّ يرتكز على الفصل الجذري بين المعنى والتركيـب (نظريـة المواقع التركيبية)، وعلـى إبـستمولوجيا تُوفِّـق بـين إسـهامات كـارل بـوبر وإيمـري لاكاتوس. كما واكب التطويراتِ اللاحقةَ لنظرية شومسكي، دون أن يتبنـى فرضـية التفسير البيولوجي. إلى جانب ذلك، شارك ميلنر في أعمـال المدرسـة الفرويديـة في باريس L'Ecole Freudienne de Paris. نذكر من كتاباته اللسانية:

–(2003), *Le pas philosophique de Roland Barthes*, Verdier, Paris.

–(2002), *Le périple structural, figures et paradigmes*,, Le Seuil, Paris

–(1989), *Introduction à une science du langage*, Le Seuil, Paris.

–(1982), *Ordres et raisons de langue*, Le Seuil, Paris.

–(1973), *Arguments linguistiques*, Mame, Paris.

-P-

إدوارد بيشون Pichon Edouard

طبيب ولساني ومحلل نفساني فرنسي، ولد سنة 1890 وتوفي سنة 1940. من مؤسسي Société Psychanalytique de Paris، لكن مجال تخصصه وشهرته هو مجال اللسانيات. أهَّلَه عَمُّهُ جاك داموريت مبكراً ووقَّع معه كتابَهما *Des mots à la pensée* سَعَيا فيه إلى تقديم وصفٍ شاملٍ لحالة اللغة الفرنسية فيما بين 1911 و1941، وبايَن هذا الكتابُ ما كان سائداً عند نحاة تلك المرحلة، الذين كانوا ينطلقون من الفكر للوصول إلى اللغة، أما بيشون وداموريت فينطلقان من اللغةِ لِيُبَيّنا كيف ينبثق منها الفكرُ. من أعماله:

- (1953), *Le développement psychique de l'enfant*, Mayon et Cie, Paris.
- (1936), *Le Bégaiement: sa nature et son traitement*, avec Suzanne Borel-Maisonny, Masson, Paris.

إيدي رولي Roulet Eddy

لساني سويسري، ولد سنة 1939. حاضر في اللسانيات العامة واللسانيات التطبيقية في جامعة نيوشاتل من سنة 1971 إلى سنة 1977، ثم شغل [منصب] كرسي اللسانيات الفرنسية، في شعبة اللسانيات إلى سنة 2004.

طور مع زملائه منذ سنة 1979 نموذج جنيف لتحليل الحوارات، ثم وسَّعه لتحليل الخطاب. أنشأ في جنيف منذ 1980 دفاتر اللسانيات الفرنسية Cahiers de linguistique française، لتقديم نتائج هذه الأبحاث وندوات التداولية بجنيف لتقاسمها ومناقشتها مع باحثين من دول أخرى.

أشرف على أطاريح جاك موشلار، وكريستيان روباتيل Christian Roubattel، وروساري Rossari، وغيرهم بجنيف.

للاطلاع على مساره العلمي بشكل مفصَّلٍ، يُنظر:

تقديم لوران فيلياتاز Laurent Fillietaz للكتاب الجماعي:

-A. Anchlin, M. Burger, L. Fillettaz, A. Grobet, J. Moeschler, L. Perrin, C. rossari et L. de Saussure (éds) (2004), *Structures et discours*. Mélanges offerts à Eddy Roulet, , Editions Note Bene Québec, p-p. 7-16.

جيلبير رايل Ryle Gilbert

فيلسوف إنجليزي ولد سنة 1900 وتوفي سنة 1976. من كبار ممثلي المدرسة الفلسفية لأكسفورد، عُرِفَ بمؤلفه الأساسي "*The concept of Mind*" الذي نشر سنة 1949، ويعد أحد أهم الأعمال في فلسفة اللغة العادية. تأثّر مبكرا بفتجنشتين. يتميز عن زملائه في "مدرسة أوكسفورد" باهتمامه بتاريخ الفلسفة.

عين محاضرا في Christ church College سنة 1924 و1925. أشرف على نشر مجلة *Mind* من 1947 إلى 1971، ونشر فيها مقالات عديدة. تابع عن كثب بروز الفلسفة التحليلية وتطوراتها محافظا في الآن نفسه على مسافة منها.

أولى رايل عنايةً بالفلسفة البولونية المكتوبةِ باللغة الألمانية، وبالفلسفةِ الألمانية السائدةِ في عصره. فاطّلع على كتابات رومان إنغاردن Roman Ingarden ومارتن هايدجر Martin Heidegger. إذ كان من جملة إسهاماته الفلسفية الأولى كتابة تقرير مفصل عن Essentiale Fragen لإنغاردن، وذلك سنة 1927 وعن Sein und Zeit لهايدجر. لكن أهم من تأثر به هو فتجنشتين الذي وسم مسارَه الفكري.

يتضمن مقالُه "*Categories*" الذي نشر سنة 1938، ما يشكل الخيطَ الناظمَ لمنهجيته: الأخطاء التي تعج بها الفلسفة تعود إلى "أخطاء مقولية". وقد طور هذا المفهوم في الدرس الافتتاحي الذي ألقاه سنة 1945، ونشر سنة 1946 تحت اسم *Philosophical arguments* ثم أعيد نشره في كتابه *The concept of Mind*.

يَرى رايل أن غايةَ التفكير الفلسفي تجنُّبُ الالتباسات المفهومية التي ترجع إلى مَيْلِنا إلى الأخْذ بالتشابهات والتماثلات النحوية، وإغفالِ التشابهات والتماثلات المنطقية. وتُعتبَر المنهجية التي اقترحها لتخليص اللغة من كل مظاهرِ الالتباس وأوجهِ الغموض مفهومية لا منطقية: الأخطاء التي تمتلئ بها الفلسفةُ تعود إلى "*أخطاء مقولية*" "*Category Mistake*". ومردُّ هذه الأخطاء إلى تصنيف مصطلحٍ أو مفهومٍ في مقولة لا تحتويهما. لِهذا ينبغي لنا في التحليل المفهومي أن نتجنّب هذه الأخطاءَ المسؤولةَ عن

اللامعنى. وقد قدّم رايل مثالاً لها بمفهوم "الذهن" مُبَيّناً وجودَ خطإٍ منطقيٍّ في فهم جملة من قبيل "الذهنُ موجودٌ" إن فهمناها على نَحْوِ ما نَفهم به جملة "الجَسدُ موجودٌ"؛ لأن الجملتين-على التَّحقيق- يَرِدُ فيهما مفهومُ "موجود" بمعنيين متباينَين.

من أعماله:

-(1949), *La Notion d'esprit* (*The concept of mind*), 1949, réed. de l'University of Chicago Press, avec une introduction de Daniel Dennett, 2002.

-(1952), *Logic and Language*, Oxford.

-S-

سورين ستاتي Stati Sorin

لساني روماني ولد سنة 1932 بالعاصمة بوخاريست استقر في إيطاليا من سنة 1971 وحصل على الجنسية الإيطالية. دافع سنة 1967 عن أطروحة دكتوراه في اللسانيات العامة بعنوان: "النظرية والمنهج في التركيب". وقد صدرت ضمن منشورات الأكاديمية الرومانية. وحصل سنة 1978 على دكتوراه الدولة في السوربون بأطروحة موضوعها "النظام الدلالي للنعوت في اللغة الرومانية"، صدرت ضمن منشورات Jean Fayard.

من أعماله باللغة الفرنسية إلى جانب كتب باللغتين الرومانية والإيطالية:

-(1990), *Le transphrastique*, PUF, Paris.

-V-

مارسيل فيوم Vuillaume Marcel

أستاذ اللسانيات الألمانية في جامعة Nice-Sophia Antipolis.

من أعماله:

-(1990), *Grammaire temporelle des récits*, Minuit, Paris.

–(1998), *Mots chiffrés et déchiffrés*, Hommage à Etienne Brunet, Dir. Sylvie Mellet et Marcel Vuillaume, Champion, Paris.

–(2000), *Le Style indirect libre et ses contextes*, Ed. Sylvie Mellet et Marcel Vuillaume, Rodopi, Amsterdam.

-W-

هارالد فينريش Weinrich Harald

لساني ألماني ولد سنة 1927. كان أستاذا بكوليج دوفرانس حيث شغل فيه كرسي اللغات والآداب الرومانية من 1990 و1998. حاز، عن مجموع أعماله، الجائزةَ الأوربيةَ شارل فيون سنة 2013. وهو مؤلِف كتاب"*Le Temps*" الذي يتضمَّنُ دراسةً مُعمَّقة عن الزمن، انطلاقاً من نصوصٍ أدبية في لغات أوربية متعددة. ميَّز فيه بين موقفي التكلم Attitudes de locution: *الحكي Récit والتعليق Commentaire*.

يعبر المتكلم في *الحكي* عن موقف محايد ووصفي بعبارة أخرى، (الحكي عالم محكي أو مسرود (أو Détendu) والأزمنة التي تستعمل فيه هي: (الماضي المستمر، والماضي البسيط، والماضي الفائق، والماضي الشرطي والمستقبل الشرطي.

وفي التعليق، لا يكون المتكلم محايدا وله وجهة نظر؛ إنه عالم معلق عليه أو "Tendu" والأزمنة التي تستعمل فيه هي: الحاضر، والمستقبل 1 و2 والماضي المركب. مثلا، الماضي المركب وسْمٌ على التلفظ، إذ يشير إلى اشتراك المتكلم في ما يقوله وإلى التزامه وانخراطه.

يطابق *الحكي والتعليق* إلى حد ما القصة والخطاب لدى إميل بنفيست. لكن توزيع الأزمنة بينهما مختلف؛ في الخطاب نجد الحاضر، والمستقبل 1، والماضي المركب؛ وتكون مسندةً حصراً إلى ضمير المتكلم والمخاطب، والماضي البسيط والماضي المستمر والمستقبل 2. وفي القصة نلفي الماضي المستمر والماضي البسيط والمستقبل 2، وتكون مسندةً إلى ضمير الغائب فقط.

يرتكز عمل هارالد فينريش على مسلمة واحدة وهي أنه **لا يمكن القيامُ بدراسة الأفعال والأزمنة إلا انطلاقا من نصٍّ كاملٍ لا جملةٍ واحدة**. من هنا يميز بين الزمان

Temps باعتباره محفلا خارج لغوي وزمن temps اللغة. فليس هناك إلا ثلاثة أزمنة Temps (الماضي والحاضر والمستقبل) في حين يوجد عدد كبير من الأزمنـة أو أدراج الأفعال Tiroirs verbaux): الماضي المركب، والماضي البسيط، إلخ..

من أهمّ كتبه المنشورة باللغة الفرنسية:

–(2009), *Le temps compté*, Jérôme, Paris.

–(1989), *Grammaire textuelle du français*, Didier HATIER, Paris.

–(1973), *Le temps*, Le Seuil, Paris.

مسرد الأعلام

A

B

R

S

T

V

W

مسرد المصطلحات

تحليل الخطاب .... ANALYSE DE DISCOURS

تحليل الخطابات .... Analyse du discours

العائدية الخطابية .... Anaphore discursive

المقْوَلة .... Catégorisation

التواصل الإشاري الاستدلالي .... Communication ostensive- reférentielle

القدرة الخطابية .... Compétence discursive

القدرة النصية .... Compétence textuelle

التأليفية .... Compositionnalité

الروابط التداولية .... Connecteurs pragmatiques

المحتوى التصوري .... Contenu conceptuel

المحتوى الإجرائي .... Contenu procédural

السياقية .... Contextualisme

تتابع الموضوعات .... Continuité thématique

التخاطب .... Conversation

التخاطبي .... Conversationnel

التحلُّل (التقهقر) .... Dégénérescence

التبادل .... Echange

الأثر المعرفي .... Effet cognitif

الجهد... Effort

الانبثاق.. Emergence

المنبثق... Emergent

تتابع التغريض .... Enchainemen de la thèmatisation

المدخل الموسوعي .... Entrée encyclopédique

المدخل المعجمي.. Entrée lexicale

المدخل المنطقي .... Entrée logique

المحيط المعرفي.. Environnement cognitif

التصريح .... Explicitation

الوظيفة الرئيسية.. Fonction directrice

الوظيفة التابعة .... Fonction subordonnée

الصورة المنطقية.. Forme logique

الصيغة القضوية...................................... Forme propositionnelle

نحو الخطاب .... Grammaire de discours

نحو النص .... Grammaire de texte

الكشفية (الآلية الاستكشافية)................................ Heuristique

النزعة الكلية .... Holisme

الاستلزام.. Implication

التضمين.. Implicitation

الإشاريات .... Indexicaux

القصد التواصلي .... Intention communicative

القصد الإخباري .... Intention informative

المقصدية الكلية .... Intentionnalité globale

المقصدية المحلية .... Intentionnalité locale

التدخل .... Intervention

البنية الكبرى .... Macro- structure

الظاهر .... Manifeste

ظاهر بصورة متبادلة للطرفين .... Manifeste mutuellement

الظهور .... Manifesteté

الذاكرة الخطابية .... Mémoire discursive

البنية الصغرى .... Micro- Structure

القالبية .... Modularité

المستوى التراتبي .... Niveau hièrarchique

المستوى الوظيفي .... Niveau fonctionnelle

الملاءمة .... Pertinence

الإنجاز الخطابي .... Performance discursive

برنامج البحث .... Programme de recherche

التدرجية .... Progressivité

التكرارية .... Récursivité

قابلية الاختزال .... Réductibilité

الاختزالية .... Réductionnisme

مراجع الخطاب .... Référents de discours

الحولات .... Transducteurs

القطعة .... Segment

التحديد الناقص .... Sous- détermination

النسق المركزي .... Système central

النسق الهامشي .... Système périphérique

التغريض .... Thématisation

مشروطة الصدق .... Vericonditionnalité

التحول النظري .... Theorical Shift

دلاليات الخطاب .... Sémantiques de discours

استراتيجية المؤوِّل .... Stratégie de l'interprète

الاستراتيجية العلمية المغلقة .... Stratégie scientifique fermée

الاستراتيجية العلمية المفتوحة .... Stratégie scientifique ouverte

نظرية التشاعر .... Théorie de l'empathie

نظرية الذهن .... Théorie de l'esprit

نظرية التمثيلات الذهنية .... Théorie de représentations mentales

الموحَّدة .... Unitaire

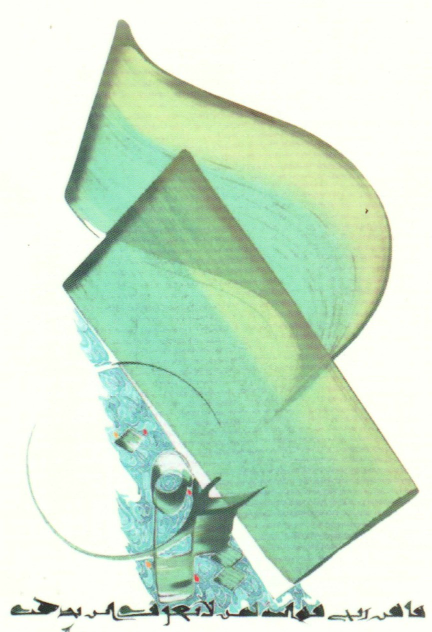
الوحدة .... Unité

الوحدة الصورية .... Unité formelle

آن روبــول   جاك موشلار

تـداوليّة الخطاب

من تأويل الملفوظ إلى تأويل الخطاب



ترجمة وتعليق

لحسـن بوتـكلاي

